

المجلد الثالث من شرح كتاب ما
للكم للعلامة السيد ابي

المجلد الثالث من شرح
كتاب القانون

أب حروف
٢٦٥١

المجلد الثالث من شرح كليات القانون
للعلامة الشيرازي في الطب

٩

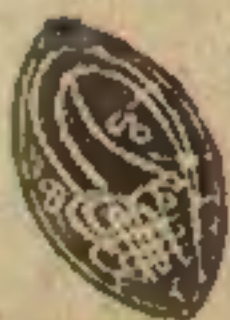
٤٦٥١



عبد الجبار

عبد الجبار
عائده عيسى

قد وقف هذه النسخة سلطاننا العظيم والظاهر
ملك مصر والجزيرة واليهما من السلطان
القاهر محمد بن طاهر ووالدهما من السلطان
ويعلم قوامه السيد صاعقه الله تعالى
واحد واحد حرج الكعبة الحرام
المقدس بأوقاف الحرمين
السري من عمهما



عدد

٢٢٩ ورقه

بسم الله الرحمن الرحيم رت تم بفضل
 المجلد الثالث من شرح كليات القانون بالفاحوج خلق الله الله محمود
 ابن مسعود الشيرازي ختم الله له بالحسنى والسبح ربه الله العظم
 السادس جملة وفصل الجملة في القوى وهي ستة فصول الفصل الاول
 منها اي في الجملة في اجناس القوى بقول كلى ان لفظة القوة وضعت
 اولاً في العرف العام بازاء المعنى الذي يصدر عن الحيوان افعال شاقة
 ليست بكنيتها ولا كقيمتها الكثرية الوجود عن الحيوان وحده يسمى
 الضعف وهذا المعنى له مبداء ولازم اما المبداء فهو القدرة وهي كون
 الحيوان بحيث يصدر عنه الفعل اذا شاء ولا يصدر عنه اذا لم
 يشاء وضد يسمى العجز واما اللازم فهو ان لا يكون الفعل في شيء
 فان الذي به يفعل الحركات الشاقة ربما سفل عنها وانفعاله عنها يصدر
 عن تمام فعله فلها صار عدم الانفعال دلالة على الشدة ثم القدرة
 لها وصف ولازم اما الوصف فكونها موثرة في الغير واما اللازم
 فهو الامكان فان القادر لما صح منه ان يفعل وصح منه ان لا يفعل
 كان صدور الفعل منه في محال الامكان فسموه قوة وسموا الحصول
 والوجود فعلاً كما يقال للصبي انه شات بالقوة وعند حصول الشباب
 له ثبات بالقوة ونقرر هذا بوجه آخر ونقول ان المفهوم
 من لفظة القوة في العرف العام وهو المعنى المذكور لما كان كمال القدرة شئ
 كمال القدرة قوة وتقابلها العجز ذلك المعنى يلزمه لوازم منها ان ذلك القوى
 يكون دليل الانفعال اذا المنفعل في الاكثر يسمى ضعيفاً فسمى كون الشيء لا يفعل

قوة وتقابلها الوهن ومنها ان ذلك القوى لا يشترط في اطلاق لفظة القوة
 عليه ان يكون مبادئاً لتلك الافعال دلالة او في حال اطلاق ذلك اللفظ عليه
 بل ان يكون تلك الافعال ممكنة له بفعلها متى شاء فسمى نفس الامكان بالقوة لما
 قوة فاعلم ان كان ذلك الامكان امكان ان يفعل واما قوة الفعلية
 ان كان ذلك الامكان امكان ان سفل وبما بل القوة بهذا المعنى الفعل
 وهو حصول وجود ذلك للممكن سواء كان فعلاً او انفعلاً وذلك لان حصول
 هذا الوجود هو حال هذه القوة كما ان تلك الافعال الشاقة هي كمال تلك القوى
 فلكل فعل غذاء بالقوة اي بالامكان وقيام غذاء بالفعل اي غذاء وجود
 له كونه غذاء وقوى القرشي وكذلك قول المهندس ان خطاً ات قوى
 على خط آخر معناه انه يمكن ان يكون منه مربع مساوياً للمربع ذكر
 ومحلولون ذلك للمربع قوته خطأ لاستحالة ان يتقوى الخط على الخط
 نعم الخط يتقوى على السطح اذا كان مربعه مساوياً لذلك السطح فلو
 تبدل سطح آخر بخط آخر وسطح آخر بمربع آخر استقام ومنها
 ان القوى بذلك المعنى المتعاود يلزمه ان يكون فيه مبداء لصدور
 تغير حال في غيره فسمى مبداء التغيير في الغير كيف كان قوة وشئ
 ذلك التغيير فعلاً لانه كمال هذه القوة كما ان الافعال الشاقة كمال تلك
 القوة وهذا المعنى هو المراد ههنا ولعلم ان التغيير هو اتصاف الشيء
 بما لم يكن له قبل ذلك فيستحيل ان يكون مبداءه هو نفس المتصرف به
 من كل جهة والا كان الفاعل قابلاً في جهة واحدة وهو محال وكان
 له ما دامت ذاته فما كان يكون له بعد ان لم يكن فلم يكن تغيراً اصلاً وقد

فرض فهو ايضا محال فاذا لا بد وان يكون مبداء المتغير مغايرا للذات الموصوفة
بالتغير ويكون هو مبداء له في حيث هو مغاير له لا في حيث انها قد تحل في
شيء كالطبيب اذا عالج نفسه فان نفسه هي مبداء فاعلى للعلاج وبدنه مبداء
فابلى للعلاج فالعلاج غير المعالج فانه يعالج بنفسه وسعالج بدنه وكون النفس
تفعل العلاج ليس من حيث ان مجموع النفس والبدن هو ذلك الطبيب بل من
حيث انها متغايران ولذلك لم يسم القوة بهذا المعنى بانها مبداء المتغير من
آخر في آخر حيث هو آخر وما الدليل على وجودها في الاجسام فهو ان
الاجسام بعد اشتراكها في الجسمية متغايرة في النار والاحياء فاختصاصها
بذلك المتكسر ان يكون للجسمية والالزم الاشتراك في الجسمية فبقي ان يكون لامر خاص
فذلك الخاص اما ان يكون حالا في ذلك الجسم او مفا رقاله لا جانز ان يكون
مفا رقاله والا كانت نسبتة اليه كنسبته الى سائر الاجسام فلم يترك اختصاص
ذلك الاثر عن ذلك المفا رقاله في غيره فبقي ان يكون ذلك الاثر لا مراحا
فيه وهو القوة ثبت ان كل جسم يصدر عنه اثر لا بالنفس ولا بالعرض
فهو لقوة فيه وهو المطلوب وهذا الفصل شمل على ما جاء **المبحث**
الاول في بيان سبب وضع القوى والافعال في تعليم واحد قال
رحمة الله **ان القوى والافعال تعرف بعضها من بعض اذ كل قوة مبداء**
فعل ما وكل فعل لما يصدر عن قوة فلهذا جمعناها في تعليم واحد قد علمت
ما المراد ههنا بلفظ القوة ولفظ الفعل ولا شك ان القوة مبداء الفعل والفعل
صا در عنها لازم لها فايتها عرف اولا امكن تعريف الاخر به لكن تعريف الفعل
بالقوة تعريف للشيء بسببه وتعريف القوة بالفعل تعريف للشيء بلالزمه
والتعريف

فالتعريف الاول اولى وانه لا افادة العلم للمتيخلاف الثاني فانه لا يفيد العلم
انياعيا ما قاله المسيحي لان العلم للمتيخلاف لا يطلع حقيقة الا على العلم
التصديقي واما على التصوري فكل اللهم الا بالمجاز فانه قد يقال
ان تصور الما فيه بالحد المؤلف من الاحز الماد والصوره تصور لمي
وبالرسم المؤلف من اللوازم تصور اني بلان العلم المحاصل من الحد
والرسم المؤلف من الاسباب على ما سبق في اول الكتاب اتم في العلم
الحاصل من الرسوم المؤلف من العوارض وعلى هذا يكون تعريف الفعل
بالقوة اتم في تعريف القوة بالفعل وهذا انقص منه لان العلم الخاص
في حال اتم وفي هذا انقص فلو عرف كل منها بالآخر توقف اتم الفعل
على تصور القوة وانقص القوة على تصور الفعل ولا يلزم الدور لان تصور
القوة لا توقف على اتم الفعل ولا تصور الفعل على انقص القوة لجواز ان يكون
بالمشاهدة ولان الدور انما كان يلزم لو قال يعرف كل ما في كل ما تعرف
بعض الافعال وبعض القوى وبالعكس لما يلزم منه الدور لو كان بعض
القوى والافعال في العكس هو ما كان في الاصل اما اذا كان غيره فلا
وهو دقيق وليس كل يظن ان ذلك لا يعرف للافعال والقوى بعضها من
بعض يلزمه الدور فان الدور انما يلزم اذا كان لا يمكن تعريف كل واحد
منها الا بالآخر واذا عرفنا كل واحد منها بالآخر في جهة واحدة او في
حال واحدة اما اذا اختلفت الجهة كما بينا لم يلزم الدور وكذا اذا اختلفت
الحال كما اذا عرفنا المجهول منها بما هو منها معلوم ايها كان لم يلزم الدور وقد
تعرف كل واحد منها بالآخر حسب ما سبق منها الى الذهن والا وهذا

يكون في وقتنا والشيخ لما استشعر ان هذا الظلم قد رطب به انه دورية
على دفعه بقوله اذ كان كل قوة مبداء فعلا وكل فعل انما صدر عن قوة
اي ان الجهة التي بها تعرف الاول الاخر غير الجهة التي بها تعرف الاخر
الاول اذ مع اختلاف جهة التعرف والتوقف لا يلزم الدور وفي قول
ابن المفتاح في قوله اذ كل قوة مبداء فعلا نظرفان في القوى ما هو مبداء
الافعال على ما ذكر الاطباء في القوة الحيوانية من قسمتها الى فاعله ومنفعله
اما الفاعل فبا اعتبار بسطها الشرايين وقبضها الذي هو فعل واما المنفعلة
فبا اعتبار تهتها البدن لقبول الحس والحركة الذي هو افعال نظرا في
ليس المراد بالافعال انها قبلت الشيء بذاتها بل انها هيئات الشيء
للقبول فالعاب غير هالاهي لانها فاعله على بابها لا فادتها التمس وقول
لامام ان قوله القوى والافعال تعرف بعضها من بعض كلام صحيح لان
القوة سبب والفعل مسبب وكل منهما يصلح ان يكون معترفا للاخر
لكنه يشكل بما قاله في فصل الموضوعات في اول الكتاب من ان العلم
بالشيء انما يحصل ويتم من جهة العلم باسبابه ومباده وكلمة انما للحصر
فكون معناه ان العلم بالشيء لا يحصل الا من جهة العلم بمباده واسبابه
ويلزم من هذا ان لا يكون الفعل معترفا للقوة لانه ليس مبداء لها فاسد
اما اولافلان لا يراد مغالطة لان الشيخ لم يحصر العلم بالشيء من جهة العلم
بمباده واسبابه مطلقا بل قال ان العلم بالشيء انما يحصل ويتم من جهة
العلم بمباده واسبابه ان كانت له وان لم تكن فمن عوارضه واسبابه
واما ثانيا فلان وان سلمنا ان الفعل ليس مبداء للقوة لكنه سبب غاي لها

والنوع

والنوع بالسبب الفاعلي شياع كقولهم الكوز وعاء يشرب منه الماء وعاء
هذا تعريف القوة بالفعل وان لم يكن تعريفا للشيء بمباده لكنه تعريف له بسببه
ولما بالثالث لان مراد الشيخ من كلمة انما حصر العلم العيني الى العلم اليعقوبي
لا يحصل الا من العلم بالاسباب والمبادي فان العلم الحاصل الا من هذه الجهة
لا يسمى تعريفا ولما كانت القوة والفعل مبداءا زمين يعرف كل واحد منهما بالآخر
جمع الشيخ الظلم فيها في تعلم واحد والآخر ذلك ايضا لم يفرق للروح بعلما
اخر بل ذكره في ضمن ذكره القوى وانما كان الروح والقوى تعرف كل
واحد منهما بالآخر لان الروح مبداء للقوى ما دي والقوى مبداء للروح
صورت فلا زما وصار كل واحد منهما يمكن تعريفه بالآخر على الوجه
الذي قلناه قال الامام وبعض الاطباء حد القوي بانها الاسباب الفاعلة للفعل
ثم قال وهذا باطل اذ يلزم ان يكون الآلة قوة وان يكون النفس قوة وهذا
غير لازم على الرسم الذي ذكره الشيخ لانه لما قال مبداء الغير من آخر اشعار بان
ذلك المبداء يكون موجودا في شيء حاله وعلما ان هذا الحد ذكره جالس
ولكن بهذه العبارة وهو ان القوة سبب فاعل للفعل بالذات واورد
غير الامام عليه ما اورده هو عليه وزاد ان في القوة ما هو سبب
الافعال ولد يكون الادواح قوة لانها سبب الافعال والجواب عن
الاول ان الآلات ليست هي الفاعل بالذات بل عرض القوة لان
الآلات شروط الفاعل والشروط خارج عن ماهية الشروط فليكون
الآلات غير القوة على ما ذكره المصنف في انه لا يصفو عن شوب وعن
الثاني كذلك وهو ان النفس لا تفعل هذه الافعال بالذات بل بواسطة

الهية وهو فعل وعن الرابع ان الارواح اسباب الافعال ولكن لا بالذات
بل بواسطة القوى فان دفع جميع ما اورد على كلامه **المبحث الثاني في**
تعديد اجناس القوى والافعال قال رحمه الله **فاجناس القوى واحناس**
الافعال الصادرة عنها عند الاطباء ثلثة جنس القوى النفسانية وحس القوى
الطبيعية وحس القوى الحيوانية اما قال عند الاطباء ثلثة لانها عند
الفلاسفة اربعة لان كل قوة فاما ان يكون فعلها مع شعور او لا يكون وعيا
المقدرين اما ان يكون لها افعال مستغنىة او لا يكون او فعال لان كل قوة اما ان تصدر
عنها فعل واحد او اكثر وعيا المقدرين اما ان يكون مع شعور او لا فكيف ما كان
فالاقسام اربعة فالتى فعلها مستغنىة ومع شعور يسمى عندهم قوة حيوانية
وعند الاطباء نفسانية والتى فعلها مستغنىة وبلا شعور يسمى عندهم قوة نباتية
وعند الاطباء طبيعية والتى فعلها غير مستغنىة ومع الشعور يسمى بها قوة
فلكية والتى فعلها غير مستغنىة وبلا شعور يسمى عندهم قوة طبيعية ان
كانت في البسائط مثل النار والهواء والماء والارضية وان
كانت في المركبات مثل تيريد الاقيون وسخبي الاقربون فانه يسمى
خاصية على ما صرح به الشيخ في الادوية القلبية وازا عرضت
ذلك فاعلم ان القوة عند الاطباء ههنا في الجسم الحيواني بها يمكن ان
تفعل افعاله بالذات اما انها ههنا فهذا مما لا يشك فيه لان الهمة مرادف
للعرض والقوة عندهم عرض واما انها في الجسم الحيواني فلما بدنا
ان الآثار والافعال الصادرة عن الجسم الحيواني لا يمكن ان يكون الجسم
بل لا بد وان يكون الامر امد حال فيه واما ان بها يمكن ان تفعل افعاله فلا ان

هذه الهية مدكون حاصلة في العضو لكن فعلها لا يكون ظاهرا عنها مثل حصول
القوة الباصرة في العين اذا كان سبب العمى من نفس العين كالسبيل والطفرة المنعكسة
من الابصار واما فلما من نفس العين لان الاله متى كانت في مقدم الدماغ
لم تكن القوة الباصرة حاصلة في العين فلم تكن حاصلة في الجسم وقد يكون حاصلة
فيه وفعلها ظاهرا كحصول القوة الباصرة في العين السليمة فلما كان الفعل
تارة تصدر عن القوة عند حصولها في العضو وتارة لا يصدر كان صدور
عنها في محل الامكان ولذلك قلنا بها يمكن ان تفعل افعاله ولا حاجة الى
زيادة وافعاله بناء على ان من القوى ما يحصل منه افعال في القوة
الحيوانية لما سبق من الجواب وقلنا بالذات فيه فايدنا ان احدهما من
القوى عن الارواح لان الارواح وان كانت باعتبار كونها مبادئ
للافعال لكنها ليست بالذات بل بواسطة القوى وبانتمها دفع ظن وظن
ان المزاج فاعل للفعل فانه لما رأى عند صحة المزاج صدور الافعال على
ما ينبغي وعند اختلاله اختلال الافعال قال ان المزاج فاعل لها فان
مثل هذا ظن باطل فان قوى افعال العضو يبطل مع اعتدال المزاج كالحصول
لعضو الاعضاء وحركتها عند ما سقطت الحس والحركة عنها من جهة المبدأ
لغالب ولو كانت الهمة المزاجية هي الفاعل لافعال الاستقبال ذلك وهو علم
صدور الافعال عن العضو مع صحة مزاجه قلنا فيه نظروا حين
احدهما ان يقال ان المزاج الذي كمال منافسه اي الذي ظن انه فاعل لما
هو مزاج العضو الذي هو مبدأ الفعل كالدماع مثلا واسكن ان مزاج
هذا العضو من كان صحيحا كانت افعاله صادرة على ما ينبغي ومن كان

ما وُقِّلَ لم يكن صادرة على ما ينبغي وإذا كان كذلك كان ما ظنه الخصم صحيحاً
 وبأنها أن حصول القوى في غير العضو الرئيس لم يستغرق على نوعين منها ما
 هي واصله الله على سبيل المدد ومنها ما هي مستقرة في العضو ما كان
 منها واصله على سبيل المدد فلا يدل انقطاعها عنه لما منع مع صحة مزاجه
 أو نفوذها الله مع اختلاف مزاجه الخاص به على أن المزاج ليس موجباً لها
 ليست صادرة عن العضو المأووف وإنما ما كان منها مستقرة في العضو
 فلا شك أنها تختلف عند اختلاف المزاج ولا تصدر عنها الفعل على ما ينبغي ولا
 تختار عدم اختلافه وتصدر عنها الأفعال على ما ينبغي وعند ذلك يعود
 البحث بل الظن المذكور والذي نقول في دفع هذا الظن أن مزاج العضو لو
 كان مبداء الأفعال لما تكثرت البتة لكنها متكررة بمبدأاتها غير المزاج بيان
 هذا أن مزاج العظم مزاج غالب عليه البرودة والبسوسة لكن لا ينبغي أن يفهم
 من هذا أن كل واحد منها منفرد فإن هذا محال في حق المركبات المزاج
 الكفيات منها بعضها ببعض ولتجدها غير أنها مارة بكون ما بلا إلى جهة
 البرودة وأخرى إلى جانب البس أو اليها مع وجود الاتحاد والمزاج بين
 الكفيات والحاصل أن مزاج العظم واحد وفيه الجذب والامساك
 والهضم والدفع ولا سلك أن اختلاف الأثار على اختلاف المؤثرات
 فالمؤثر أكثر من واحد فهو غير المزاج لكن المزاج شرط في صدور الأفعال
 عن القوى والشرط غير المشروط فالمزاج غير صدور الأفعال في غير القوى
 ولذا عرفت ذلك فنقول هذه القوة تنقسم عند الأطباء إلى ثلاثة أجناس
 نفسانية وحيوانية وطبيعية لا يفعلها إلا أن يكون مع شعور أو لا يكون
 والاول

والاول سمي عندهم قوة نفسانية والخاصة في الشعور بها إما أن يكون مختصاً
 بالحيوان أو أعم منه فإن كان الاول فهو القوة الحيوانية وإن كان الثاني
 فهو القوة الطبيعية أو فعلها إما أن يكون متفناً أو لا يكون فإن كان الاول
 فهي القوة النفسية إن كانت مع شعور بفعلها والطبيعية إن كانت بلا
 شعور وإن لم تكن القوة الحيوانية وسنذكر وجه الحاجة إلى كل واحد
 واحدة منها في موضعه إن شاء الله تعالى ويجب أن تعلم معاً قد علمت
 أن الشيخ ههنا جعل للقوى النفسية التي هي الإدراك والحركة حسناً لقوله
 وحسن القوى النفسية ولما تكلم في القوة النفسية قال هي كالجنس لقوى
 الإدراك والتحريك ولم يقل أنها جنس قال المسيحي وهو الحق فإن الجنس له
 شروط خمسة أحدها أن يكون مشتركاً والثاني أن يكون الاشتراك في أمر
 ثبوتي فإن العلم لا يشترك فيه والثالث أن يكون مقولاً على ما تحته بالتواطى
 فإن الاشتراك قد يقع في أمر ثبوتي غير أن يكون مقولاً على ما تحته بالتواطى
 كالوجود على الموجودات والرابع أن يكون مع كونه بالتواطى مقولاً فإن
 خواص النوع والجناس مقولة على ما تحتها بالتواطى وليست مقومة
 والخامس أن يكون كمال الجزء المشترك فإن حصول الجنس مقولاً على ما تحتها
 بالتواطى ومقومة أيضاً وليست بجنس فالجميع فيه هذه الشروط
 الخمسة لا يصح أن يقال له جنس والقوة النفسية ليست كذلك فلا يكون حسناً
 ولذا قلنا أنها ليست كذلك لثبوتها وهي القوة لها ماهية مخصوصة ولها
 أنها مبداء الغير وهذا الاعتبار الثاني وصف نسي معاً للاعتبار الاول عارض
 له ويدل على هذه المأثرة وجهان أحدهما أنك بعد أن تتصور حقيقة الشيء

مستغنا فهي صح

امكنك ان تشك في كونه مبدءا لغير شيء ام لا ولولا كونه مبدءا للغير مغاير لحيثيته
 لما جاز ذلك وما بينهما ان المبداء في مقوله المضاف لكونها مقوله بالقياس الى غيرها
 واما الحقيقة المخصوصة فانها تكون صورة او كيفية ولا تكون في مقوله المضاف
 فثبت بهذا الوجهين ان لكل قوة ماهية في نفسها ولها انها مبدءا للغير وان
 كونها مبدءا للغير وصف اضافي عارض لحيثيتها المخصوصة لكن العجز عن
 تصور الخفايق في انفسها الامكن ان يتصور تلك الماهيات في انفسها بل ان تصور
 منها انها امر صادر عنه كذا والاسم انما يوضع بازا ما يغفل فان لفظ القوة بالمطابقة
 في هذا العارض واما الماهية التي هي معروض هذا العارض فلفظ القوة لا يفيد
 بالمطابقة بل ان كان ولا بد فباللزام والعارض لا يكون جنسا للمعروض اذ من
 شرط الجنس ان يكون ذاتيا فان القوة النفسانية لا تكون جنسا حقيقيا للمحرك
 والمحرك ولكنه يشبه الجنس بحيث انه وان كان عارضا لكنه لازم مشترك
 بينهما فيكون في هذا الوجه شبهة بالجنس فثبت انه لا شيء من القوى ينجس لما تحتها
 واطلاق الشيخ الجنس على القوى سهو في التاسع الاول هذا كلامه وقد اخذ من
 الامام وليس بشيء الا لا نسلم ان العلم لا يشارك فيه ولا ان القوة ماهية ورا
 كونها مبدءا للغير الى اخره ولا انه لا شيء من القوى ينجس لما تحتها لان الذي
 ثبت بالوجهين ان القوة لعروضها خارجة عن معروضها فلا يكون جنسا
 لمعروضها لا لما تحتها من الانواع وسبحي على هذا المقام كلام آخر والحق ان
 اطلاق الشيخ الجنس على القوى هنا يكون على مذهب الأطباء لا الحكماء لانه سهو
 في التاسع الاول على ما ذكره السجعي فان مثل هذا السهو لا يصور في التاسع
 ولعلم ان علم تقديم القوى الطبيعية على الحيوانية وهي على النفسانية على ما
 بعض

بعض النسخ رعاية تقدم الامم فالاعم وعلة عكس هذا الترتيب على ما هو في بعض
 النسخ رعاية لعدم الاشرف فالاشرف واما علمه لعدم الطبيعة على النفسانية
 وهي على الحيوانية على ما وقع في بعض النسخ فليست اعرف العلم فيه ولا يحمل
 ان يكون سوء هذا الترتيب في النسخ بتقديمه المؤخر وتأخيرها للتقدم
 وهو اعلم بحقيقة الحال وقد بقي علينا هنا بيان غاير هذه القوى وان كان
 الشيخ اشار الى شيء منه في القوى للحيوانية وذلك من وجوه خمسة احدها
 ان حقيقة العام غير حقيقة الخاص والعوة الطبيعية اعم من القوى للحيوانية
 لوجودها حيث وجودها وغير عكس فان الطبيعة موجودة للنبات وليس
 فيه حيوانية ولا نفسانية فالطبيعة اعم من الحيوانية ومن النفسانية والحيوانية
 اعم من النفسانية لوجودها حيث القوة النفسانية وغير عكس كما في العظم والعروق
 والرباط واللحم الغدنية فان هذه على مذهبهم عديم الحس والحركة وليست
 عديمة الحياة الماني ان الحيوانية هي المعنى لقبول الحس والحركة والمعد غير
 المعدل فالحيوانية غير النفسانية وهي غير الطبيعية لان الطبيعة بما هي
 طبيعية غير معدة لذلك والاشد اعتبار النبات لما استعد له الحيوان فان
 واهب الصور ليس من جهة نخل ولا منع بل ذلك من جهة الاستعداد فالعوى
 للحيوانية غير الطبيعة الثالث ان حقيقة كل اثر مغاير لحيثيته الاثر الآخر
 وآثار القوى الطبيعية غير آثار القوة الحيوانية لان آثار الطبيعة تولد المثل
 للشخص والنوع والبناء والحيوانية تولد الارواح وخريل الصلابة بسطحا
 وقبضا واعداد البدن الحيوانية لقبول الحس والحركة وكل واحد من هذه الآثار مغاير
 لآثار القوة النفسانية واختلف الآثار دليل على اختلاف المثرات فالموترات

مبانيه الرابع ان القوى النفسانية وصولها الى الاعضاء على سبيل المدد والطبعه
منتقرة في جواهر الاعضاء على مذهبهم فالطبعه غير النفسانية واما
ان الطبعيه غير الحيوانيه فلا الناميه والمولد منها تبتلان مع بقا القوه
الحيوانيه فهي غيرها واما ان الحيوانيه غير النفسانية فلا ان الحيوانيه خالده
عن الشعور وتلك لها شعور الخامس ان حقيقه كل واحد من الاعضاء الرئيسه
غير حقيقه الآخر وانه كل واحد منها غير آله الآخر بالحقيقه ولكل واحد منها
قوه مخصوصه محقيقه القوه التي هي صا دة عن الاعضاء المختلفه الحقائق في
الات المختلفه مختلفه في الحقيقه وهو المطلوب لكن هذا الدليل لا يمتشي على
مذهب الفيلسوف ظاهر البواقي لان اختلاف الاعضاء والات لا يوجب
اختلاف القوى بخلاف الباقي فهذا ما ملكتني ان اذكره في بيان هذه القوى على
مذهب الاطباء وقد ذكرنا الشيخ وجها آخر سنذكره في القوى الحيوانيه ان
شاء الله تعالى قال ابن ابي صا دق مستدلا على تباين هذه القوى وانها بلثه بوجه
احدها انما كان توجد في البدن اصناف من الافعال بعضها ارادي كالقيام و
الوقوف وبعضها عادم الاراده كحركة القلب للترويح وبعضهم المعد للعداء
وتوليد الكبد للدم وهذا الدليل يوجب ان يكون اجناس القوى جنسين لا غير
ارادي وغير ارادي ويكون القوى الطبعيه والحيوانيه قسمين واحدا الثاني
انما تصنفوا الافعال ووجدوا بعضها ساركل به الانسان والحيوان وبعضها
مشارك به الحيوان والنبات وبعضها شبيهه الانسان وحده حكموا بان
اصناف القوى بلثه وهذا ايضا خطأ لانه يلزم منه ان لا يكون القوه النفسانية
الا المفكرة لا غير لان هذه هي التي يستبد بها الانسان دون باقي القوى النفسانية

على

على ما سيظهر ان شاء الله تعالى **الباب الثالث في الاعضاء**
التي هي القوى والاختلاف من الاطباء والفلاسفة فيها قال رحمه الله و
لشروء الفلاسفة وعامة الاطباء اي اكثرهم وخصوصا جالينوس يرون
ان لكل واحد من القوى عضوا رئيسا هو معدنها اي مكانها الذي يتولد
وتحدث فيه بتوليد الروح التي تقوم تلك القوه بها **وعنه** اي وعبر عن ذلك
العضو الرئيس **بصدر افعالها** اي افعال تلك القوه **فيرون ان القوه النفسانية**
مسكنها ومصدر افعالها الدماغ في هذه العبارة نظر وذلك لان كون
الدماغ مسكنا للقوى النفسانية ومصدرا لافعالها امر متفق عليه ولا نزاع
فيه للمعلم وانما النزاع في ان الدماغ هل هو مبداء لحادث القوى النفسانية
اوليس فان الاطباء يرون ان الدماغ مبداء لتلك القوى النفسانية نفسها و
اما الفلاسفة فيقولون ان المبداء لها القلب لكن الروح لا يستعد لحدوث
افعال تلك القوى الا اذا اعتدلت في الدماغ اللهم الا ان يقال المراد بالمسكن المعدن
ولهذا ذكر المعدن اولا ليعرف انه المراد بالمسكن فيزول النظر ويستقيم وان
القوه الطبعيه لها نوعان نوع غائيه **حفظ الشخص وتربيته** اي تدبير
الشخص في غذائه ونموه وهو المنصرف في امر الغذاء ليغذو البدن الى
نهاية النشوء الذي له نوع بعض النسخ التي كما الى تمام نشوه ونوع البعض الى
نهاية عمر ونوع البعض الى نهايه بقاياه وتربيته اي المنصرف البدن الى نهايه
نشوه والنسخ المثلث الاول ليست على ما ينبغي لان النوع القاذي يفعل الى
نهاية العمر لا الى نهايه النشوء لان هذا فعل النامية والرابعة هي الصحيحه والخامسه
وان كانت احسن منها لاسمائها على ما استعملت عليه الرابع مع زيادة معنى

مبادي

وفي بعض النسخ
الى نهايه نشوه

صحيح الا ان الظاهر انه ليست عبارة الشيخ بل من اصلاحات بعض المتأخرين
التي ما وجدته في متن الشيخ بل وجدت بها عجاها مشيئة واحدة فان كانت
من الاصل فهي احسن النسخ والا فالاربعة كما علمت **ومسكن هذا النوع**
ومصدر فعله هو القلب ونوع غايته حفظ النوع بتدبير مادة المناسل
لتخلف بدلا ما نفى في النوع والله الاشارة بقوله **وهو المنصرف في امر المناسل**
لفصل من امشاج البدن جوهر المني الامشاج جمع مشج كاشام في قيم
والمسج المختلط قال مشجث بيده مشج اذا خلطت احدهما بالآخر وقال
نطفه امشاج لما الرجل يختلط بماء المرأة ودمها لمصوره باذن خالقه و
هذا النوع ومصدر افعاله هو الانثيان والقوة الحيوانية وهي التي تدبر
امر الروح الذي هو مركب الحس والحركة وتيسره اى وتيسر الروح لقبوله
اياه اى الحس والحركة الارادية اذا حصل اى الروح في الدماغ وتجهله اى
وتجهل الروح بحيث يعطى اى الروح ما نفشوفيه الحيوة اى يجعل ما
نفشوفيه مستعدا لقبول القوى العسائية ومصدر هذه القوة ومصدر فعلها
هو القلب واما عظيم الفلاسفة وهو ارسطو طائيس فيرى ان مبدء
جميع هذه القوى هو القلب الا ان ظهور افعالها الاولية كالحيوة والغذية
والحس والحركة لا الثواني كالسمع والبصر ونحوها هذه المبادئ المذكورة بنصها
لان المبادئ اسم ان ولان النوع لا يستعد لقبول صدور افعال الحس
والحركة الارادية والغذية الا اذا حصل في هذه الاعضاء التي جعلوها مبادئ
لقواها فيكون هذه مبادئ لصدور الفعل للقوى وعند الاطباء انها مع
ذلك مبادئ للقوى ايضا ان الشيخ الزم الاطباء عما مضى مذهبهم تصحيح

4
مذهب الفيلسوف ان العضو قد يكون شرطا لظهور الفعل لا الحصول للقوة والله
الاسان بقوله **كما ان مبدء الحس عند الاطباء هو الدماغ ثم الكل حاشيته**
عضو مفرد منه يظهر فعلها فان الدماغ عند الاطباء وان كان مبدء
لقوة البصر لكن لا صدر عنه الابصار بالفعل حتى ينفذ الروح الباصرة العين
والحاصل انه الزم الطبيب شي يتسليمه ويعترف به فانه ربما استبعد ما
يقوله الفيلسوف ونكوهه ويقول كيف يجوز وجود قوة بدون فعلها ولم لا
يظهر فعلها في العضو الذي هي فيه فنقال له الظلم في هذا كالتكلم في مبدئية
الدماغ للحواس عندك فجميع ما تقوله في هذا نقوله في امر القوى في القلب
واعلم ان العالمين سلكوا الاعضاء الرئيسة فرقتا من احدهما يقولون ثلثة النفوس
مع بساطتها والاخرى تقول بوحدة النفس مع تركبها لانهم ان في كل واحد
من تلك الاعضاء مبدءا لفيضات تلك القوى فذلك المبدء اما ان يكون نفسا
تامة فيكون النفوس متكررة او لا يكون نفسا تامة بل جزء نفس فيكون النفس
متركبة وما ذكرنا يظهر فساد ما ذكره الميحي وهو ان العالمين يكتسبون الاعضاء
الرئيسة عا قسامين احدهما من يقول بتركيب النفس فيقول ان كل جزء من
اجزائها معطوق بعضو رئيس هو المتولى لصدور قوة ذلك الجزء وصدور
فعله لكن اصل هذا ابطال في غير هذا الفن وهو القول بان النفس اثنان
واحدة وانها من يقول بوحدة النفس لكن يخالف في العضو الرئيس ويقول
انه ثلثة كل واحد منها مبدء قوة وعنه تصدر افعالها وقد يتبين ان العالمين
همذا يلزمه الاعتراف بوحداية العضو الرئيس اما الاول فلانه كان الواحد
ان يقول لكن اصل هذا ابطال في غير هذا الفن وهو القول بتركيب النفس لا يكتسبها

فانه اصل مذهب الفرقه الاخرى واما الثاني فلان احدا من العالمين ينكر الاعضاء
الرئيسية لا يقول بوحدة النفس وبساطتها بل يقول بعضهم بالوحدة والتركيب وبعضهم
بالكثر والبساطة واما القايل بالوحدة والبساطة فلا يقول الا بوحدة اية العضو
الرئيسي **م اذا فتش عن الواجب وحقق وجد الامر عينا ما يراه ارسطاطلس**
دونه اي دون اكثر من الفلاسفة وعامة اطباء وتوجد اقاويلهم اي اباويل
المذكورين منزعجه ومقدمات متعنة غير ضرورية لما تتبعون فيها
ظاهرا الامور قد سبق في المنهج الخامس في تقسيم الاعضاء بحسب القوى
ذكر حجج الفرقين وما هو الحق فيه فلا حاجة الى اعادته فمن اراد الوقوف عليها
فليطالع ثمة **لكن الطبيب ليس عليه** وحيث هو طبيب **لن يتعترف**
اي بالبرهان الا بالتقليد **الحق من هذين الامرين** اي في كون الرئيس على
الاطلاق هو القلب او الرئيس هو الاخران وذلك لان الطبيب وحيث
هو طبيب لا وحيث هو حكيم ليس عليه الا النظر فيما به يحفظ الصحة و
يزيل المرض وان نظروا تلك الحثية في غير ما به يحفظ الصحة ويزيل
المرض يكون قد كلف فضولا وكلف في ما عليه النظر فيه معرفته العضو
الصادر عنه الفعل سوار كان ذلك العضو مبداء لقوة هذا الفعل ولم
يكن وذلك لان حفظ الصحة وعلاج المرض لا يختلف بذلك لانها انما
توجهان الى مبادئ صدور الافعال الا الى مبادئ صدور القوى فالطبيب
حيث راي ضرر الفعل فتوجه اليه معالجته **بل هذا** اي تعترف الحق
من هذين الامرين **عالم الفيلسوف** ادخله معرفة حقائق الموجودات
واثباتها بقدر الامكان ومن جعلها النفس فعلية اثباتها وبيان الحق منها ومن

كونها

منها غير متكشفة ولا متروكة عيانا ذهب اليها اليها الفرقان بل محجودا واحدا
ويكفي في قيام البرهان على وحدانيته ان يكون الرئيس واحدا وان يكون
المتعلق به اولا واحدا وهو الروح على ما سبق **او على الطبيعى** لان له
انصارا نظرا في النفس بوجه ما وهو وحيث هي مبداء للافعال
فلزمه ان يتكلم فيها وينظر هل تعلقها بشئ واحد والكثير **والطبيب**
اذا سلم له ان هذه الاعضاء المذكورة اي الدماغ والبدن مبادئ هذه القوى
اي لقوى الحس والحركة والمغذية والمقال مبادئ ما ظهر افعالها لا صدور
دوائها **فلا عليه** اي فلا يضرك فيما يجاوله اي يطلبه ويزاوله **من امر الطب**
اي ما يتعلق به وحفظ الصحة وازالة المرض **كانت هذه** اي هذه القوى
المذكورة **مستفادة من مبادئ قبلها** اي قبل هذه الاعضاء وهو القلب على
ما هو مذهب الفيلسوف **اولم تكن** اي هذه القوى مستفاد من مبادئ
قبل هذه الاعضاء بل يكون حادثه في هذه الاعضاء اي قابضة من
واهب الصور على الروح التي فيها كما هو مذهب الطبيب ولما كان
الجهل به لا يضرك في صناعته لان غرضه حفظ الصحة واستردادها
لا غير وقد بينا انه لا يختلف بذلك **لكن جهل ذلك** اي تعرف الحق وهذين
الامرين **ما لا يخصه الحكيم** لوجوب النظر فيه عليه وتعرف ما هو الحق
من المذهبين بقدر الامكان عيانا سبق واعتراض ابن المفتاح بان تعرف
الحق من هذين الامرين بالطبيب اولى من الفيلسوف وذلك ليحصل العلم
بما يحصل من الضرر لسائر الاعضاء الرئيسة بالا نفردا او بتوسط المبدأ
الاول عند ثبوت مبدأيته وبان القلب لو كان هو المبدأ على الاطلاق

لكن ظهور الفعل عن هذه القوى انما يكون عند عضو العمل الذي هو شرط
 لصدور الفعل فجاز ان يلحق القوى ضرر عن المبدأ الاول والطبيب لا
 لا يظهر له الضرر الا عند عضو العمل مقصد علاج عضو العمل وبها المبدأ
 الاول الذي هو الاصل في الضرر وحسب لا ينجم علاجه ولا يرفع من راحه
 ساقط اما الاول فلان الطبيب من حيث هو طبيب لا يلزمه ان يعرف
 الحق في هذين الامورين بالبرهان بل ذلك عما سبيل العقلي والتسليم و
 الشيخ انما نفى عنه ما كان عما هذا الوجه من المعرفة لا مطلق المعرفة
 واما الثاني فلان الضعف الذي يخص القوة هو من كثر الاعمال وتكررها
 لانها توهن ان القوة والاحصان الا عند عضو العمل الذي هو شرط لصدور
 الفعل واما المبدأ الاول اعني القلب وان كان مبدء لهذه القوى لكنه
 ليس شرط لصدور الفعل عنها فلا يلحقها فيه ضرر خاص بها والطبيب
 انما ينظر في القوة التي يلحقها الضرر حتى يقصد علاجها واما في الملحقها
 فيه ضرر فلا ينظر فيه البته وقد صرح الشيخ بذلك في اسباب الضعف
 الوارد على العضو وعلى الروح الحامل للقوة او على القوة في الفصل
 التاسع والعشرين في اسباب الضعف وعما هذا يصح كلام الشيخ
 لكن الطبيب ليس عليه فيما يحاول في امر الطبيب كانت هذه مستفاد
 عن مبدء قبلها او لم يكن قال رحمه الله **الفصل الثاني في القوى**
الطبيعية المخلوقة انما ابتداء باقسام القوى الطبيعية لظهورها لعمومها
 الحيوان والنبات فان العام اقل شرا واندر معاندا من الخاص وما
 كان كذلك كان اعرف وتعليم اعرف اولى ولا يها على راي بعض
 المحققين

١١
 للمحققين وشبهه ان يكون هو الحق مقدمة بالوجود ايضا لانها عند اول القوى
 التي تهاض على المني ولا سوف عند علمي روح كما لا ينسفر القوى النباتية الى ذلك
 وانما ابتداء منها بالقوى الطبيعية المخلوقة لان المخلوق لكونه مطلوب بالذات
 اشرف من الخادم لكونه مطلوب الغيرة فكان التقديم احق ولذا احتج الى
 القوى الطبيعية لما المنصرفه لاجل المنصرف لان بقاء البدن بدون العدا محال
 لان البدن انما يمكن تكوته من جسم رطب لكونه قابلا للشكل والتمدد ولا بد
 من حرارة عاقلة منضجة محالة للفضول ولزمه الاحالة ان يخلل الرطوبة
 وبعضها عما ذلك الهواء الخارجي والحركات البدنية والتفساته فلو لا الغذاء
 يخلق بدل ما يخلل من الميكس بقاءه مدة تمام الكون فضلا عما بعد ذلك
 وليس يوجد في الخارج جسم اذا شرب من الانسان استحال اليه بطبيعته فلا
 بد ان يكون في البدن قوة من شأنها ان تحيل البارد الى مشابة
 جوهر اعضاء البدن لخلق بدل ما يخلل منه وهي القوة الغاذية واما
 المنصرفه لاجل النوع فاحتج اليها لما ثبت ان الموت ضروري وحدوث
 الانسان بالتولد مما سدد وجوده فوجب ان يكون في البدن قوة من شأنها
 توليد جسم يخلق بدل ما يفتي من النوع وهي القوة للولادة وهذا الفصل
 شمار عما مباحث **المبحث الاول** في حقيقة القوة الغاذية
 قال رحمه الله اما القوى الطبيعية فمنها خادمة ومنها مخلوقة كل
 قوة طبيعية ففعلها اما ان يكون مقصودا لذاته وهي المخلوقة او لفعل
 قوة اخرى وهي الخادمة وكان ينبغي ان يجعل الاقسام ثلثة كما جعل ابن
 ابي صادق خادمة فقط كالحي ذبه ومخلوقة فقط كالمولود وخادمة

وخادمة

كالغذاء اما انها مخدومه فلا ان فعلها مقصود في الشخص لذاته واما انها خادمة
فلا انها تفعل لاجل النامية ولكن ان يقال انكم تتعرض للتقسيم الثالث لاندراج
تحت القسم الاول لان المخدوم اعم من كونه مخدوما على الاطلاق ومخدوما
من وجه وكذلك الخادم والمخدومه **جسنان** جنس يتصرف في الغذاء
لبقاء الشخص وينقسم الى نوعين الى الغذاء والى النامية وجنس يتصرف
في الغذاء لبقاء النوع وينقسم الى المولود والمصوره قد قسم الشيخ المخدوم
الى قسمين وكل قسم منها الى قسمين وذلك لان كل قوة طبيعية مخدومه فعلها
اما ان يكون لاجل الشخص او لاجل النوع والمتصرف لاجل الشخص اما لبقائه
وهي الغذاء او لتمامه وهي النامية والمتصرف لاجل النوع على قسمين
سببها فيما بعد وهما الولد والمصوره وقد قدم الظالم فيما يتولى حفظ الشخص
على ما يتولى حفظ النوع لوجهين احدهما ان ما يشانه ان يكون به بقاء
النوع وهو المادة الزرعية لذلك وجوده الا بالشخص وبانها ان قصد
الطبيعية وجود طبائع الاجناس وجود النوع والالوقف فعلها عند
وجود الجنس ولم يحصل النوع وقصدتها وجود النوع وجود الشخص
والالوقف فعلها عند وجود النوع ولم يحصل الشخص فالمقصد الذاتي
لها وجود الشخص ولما كان المقصود بالذات هو الشخص دون النوع
والمقصود بالذات هو صرف المقصود للغير قد قدم الظالم في متولى
حفظ الشخص على متولى حفظ النوع وهو ينقسم الى الغذاء والنامية
لان هذا المتولى اما ان لا ينقطع فعله مدة حيوته او ينقطع فان
كان الاول فهو الغذاء وان كان الثاني فهو النامية ولولا الحاجة
الى

الى الغذاء لعدم انقطاع فعلها دون النامية لانقطاع فعلها لا ينقطع قدم
الظالم في الغذاء على الظالم في النامية وقال **فاما الغذاء** فهي التي اى
فهى القوة التي **تجبل** الاحالة هي نفس الشيء في لبقائه كالتمثيل والتبريد و
بلمزها الاستحالة في الكيف كالتمثيل والتبريد لان الاحالة هي الاستحالة
في الكيف على ما ذكره الشيخ لان الازم للشيء ان يكون نفسه وقد يقال على ما
يعم ذلك وبغير صورة الشيء اى حقيقة وجوهه المسمى بالكون والافساد
ولمزمها الكون والفساد والشيخ كثيرا ما يطلق في القانون للاحالة والاستحالة
ومريد بها هذا المعنى كما في حد الخط وغيره وكذا اراد بها ههنا فان الغذاء
بالفعل وهو ما صار جزاء جوهر الشيء الذي يقال انه بالنسبة اليه الغذاء
هو ما الاشك فيه انه خلج الصورة الغذائية وليس الصورة العضوية ولان الغذاء
لا تصرف لها فيما صار غذاء بالفعل بل فيما هو غذاء بالقوة فيكون المراد بقوله
الغذاء ما هو غذاء بالقوة لا بالفعل ولان احالة الغذاء قد يكون الى الفساد
اذا كان الجبل حرارة غريبة مفسدة وقد يكون الى غير ذلك اذا كان الجبل
حرارة غريبة مصلحة صارت ههنا كالجسر وقوله **الى مشابهة المقدر**
وبمعنى ان يصير مثله في المزاج والقوام واللون بل في الجوهر **لخلف بدل** **ما يتخلل**
عن الاحالة الى ان يكون كذلك كما في ابدان المستقيمين ومرة به بصر
كما سنبته ان شاء الله تعالى وفي قول السامري ان الغذاء في هذا الحد
هو الفصل المادي والاحالة الى مشابهة المقدر هو الصوري ولخلف
بدل ما يتخلل هو الغاسي نظر لمحقق والظاهر ان مراده منه ما
ذكره الامام وهولن لعريف الغذاء في غاية الصحة لان القوة مبداء

يفصله

الغير ولذلك الغير حصة ولها الاحمال محال وللفاعل فعلها غاية فالمحل هو الغذاء
وهو كالمادة والفعل هو حاله الغذاء الى مشابهة المقتضى وهي كالصوره والغايه
لنحلف بدل ما يتخلل فكنا قلنا الغايه هي التي تفعل الفعل الغلاني في المحل الغلاني
للغايه الغلانيه وهذا هو الغايه في تعريف القوى فالغذاء والاحمال كالماده والصوره
الا انها ماله وصورة لانها ليسا جري المحلود بالقوة والفعل ليصح ذلك وهو كذلك
فما عرفه وان قيل ههنا امثلاك لان احدهما ان الغايه والغذاء والمقتضى
قريبه من ان يكون متساوية في المعرفة والجهالة فلا يصح اخذ الغذاء والمقتضى
في تعريف الغايه الذي هو القوة الغايه وثانيها ان هذا الحد يدخل فيه القوة
الهاضمه فانها تحيل الغذاء الى مشابهة المقتضى لنحلف بدل ما يتخلل قلنا
الجواب عن الاول انها ليست متساوية في المعرفة والجهالة لان الغذاء
معلوم مشهور وكذلك المقتضى لغة واما القوة الغايه فلا يعرفها الا الخواص
وعن الثاني من وجهين احدهما اننا بينا ان المراد بهذه المشابهة ان يصير مثله
في المزاج والقوام والجوهر واللون والهاضمه لا تفعل ذلك بل تفعل الغذاء
صالحا لقبول فعل هذه القوة ولهذا لا تدخل في حد الغايه وما بها ان الغايه
الهاضمه ليست غايتهما القريبه ان نحلف بدل المتخلل بل ان تجعل الغذاء
صالحا للفعل القوة الغايه والمراد في الحد ان يكون ذلك هو غايتهما القريبه
واما يصدق ذلك على القوة الغايه **المبحث الثاني** في حصة القوة
النامية وتخصيص النوق قال رحمه الله واما القوة النامية فهي الزايدة
اي القوة الزايدة في اقطار الجسم اي الطول والعرض والعمق على المناسب
الطبيعي اي على النسبه الى مقتضاها طبيعة ذلك الشخص الذي له تلك القوة من

اقطاره

١٤
اقطاره الثلثة فخرج بذلك السمع والورم اما الورم فظاهر اللهم الا اذا قيل
يجوز تورم جميع البدن حتى العظام والقلب وفيه بعد الامتناع تورم القلب
بالاتفاق وتورم العظام عند الاكثريين واما السمع فقال الامام لان الاجزاء
الغذاية الزايدة في السمع لا ينفذ في جواهر الاعضاء وتزيد في اقطارها
وفيه نظر لان هذا الفرق لو صح لكان خروج السمع بقوله بما يدخل
فيه لا هذا اللهم الا اذا قيل يجوز خروج شيء عن الحد فيزيد او يقل
ان قوله بما يدخل فيه من الغذاء ذكر لتكميل الحد لا لقيمه لكن الزمهم حوا
بان السمع يخرج به والسبب فيه ان السمع لا يزيد في الطول وان
زاد في العرض والعمق ولا في جواهر الاعضاء الاصلية المتولدة
عن المنى وان زاد في الاعضاء المتولدة عن الدم وما بنته كاللحم والشمع
والسمين قال الامام ويقول في اقطار الجسم يخرج الزيادة في الصانع
كما اذا اخذت شمعة وشدلتها بشكل فانك متى نقصت من طولها زادت
في عرضها وعمقها وبالعكس وفيه نظر ايضا لان زيادة الجسم في
الاقطار بنفسه من غير الخلط محال فبقي ان يكون زيادته بانضمام جسم
اخر اليه واذا كان كذلك فنقول في الزيادات الصناعية اذا اظلم
الصانع الى الشمعة مقدار اخو في الشمع حصلت الزيادة في الاقطار
واذا كان كذلك فلا يحصل التميز ليلغ اي الجسم تمام **النشوء** وفي بعض
النسخ **به** تمام النشوء ليلغ الجسم بالازدياد في الاقطار تمام النشوء او
لتبلغ النامية بالجسم والباء للتعدي اي لتبلغ تمام النشوء وهو اسان الى
الغايه القريبه لهذه القوة بما يدخل يضم اللحم والفعل ضمير يعود الى ما

او يكسرهما والفاعل ضمير النامه فيه اي في الجسم من الغذاء هو بيان
لفظه ما وهذا القيد يخرج الخلط فانه زيان ولكن لا بد من دخوله بل
بانفساط جرمه وفي هذا اشارة الى كيفية النمو وذلك لان النمو يكون دخول
الغذاء في اجزاء النامي حتى يمددها طولاً وعرضاً وعمقا لتحقيق الارادة الظالم
في النمو فنقول الاشكال والاختلاف ان النمو حركة ازدياد في الجسم ولكن لا كل زيادة
فان الماء اذا فسد وصار هواء زاد حجمه لا محالة ولا نفاك لذلك فهو كذلك اذا
سخن الماء وهو باق على ما أنته فان حجمه يزداد وليس يتمو بل انما يكون ذلك
الزيادة نمو اذا كانت بسبب جسم آخر ولكن لا كيف افق فان الماء اذا
صبت عليه ماء آخر صار المجموع اعظم وليس يتمو بل انما يكون ذلك نمو اذا
كان الازدياد بكونه سبب في نفس الجسم الذي زاد وحركته ولكن لا كيف
افق فان السمن بعد الهزال لذلك وليس يتمو بل يجب ان يكون ذلك مع زيادة
ذلك الجسم في اقطاره الثلاثة ويكون الوارد قد استحال عن موة في الجسم الزائد
ويكون تلك الزيادة بتمدد اجزاء الجسم الذي زاد في اقطاره الثلاثة على تناسب
عضويه طبعته متجه الى كمال النشوة فحجب ان يكون النافذ قد داخل منه
خللا احدها فانه اذ لو كانت فيه مواضع خالصة لم يكن ورود الوارد موجبا
لزيادة ذلك الجسم قال الشيخ في المباحثات ان القوة النامية تفوق اجزاء
الجسم بل اتصال العضو ويدخل في تلك المسام الاجزاء الغذائية وليس لاحد
ان يقول التفريق قولم لان التفريق الغرض الطبيعي هو المولم لا غير قال
القدسسي وههنا اشكال صعب وهو ان هذه الزيادة ليست في الجسم
الاصلي فان ذلك باق على حاله ولا في الجسم الوارد لانه اصلا على حاله فاذا

كل

كل واحد منها كما كان ولما انضاف جسم الى جسم فصار المجموع اعظم من كل
واحد منها وهذا المجموع لم يكن قبل ذلك صغيرا اعظم فاذا لم يكن ههنا جسم
نام وفيه نظرا اذ لا صعوبة فيه لانا لا نسلم ان المجموع اذا لم يكن صغيرا اعظم
لم يكن ههنا جسم نام لانا اذا اردنا بالنمو صيرورة الجسم الاصل اعظم مما كان
كان ههنا جسم نام وهو الجسم الاصل الذي صار عظميا بهذا الوجه فم هذا
المجموع نصيرنا ميا بصيرورته اعظم باحداث الغذاء الفرج في جميع الاصل
والزائد وعما هذا مزايدا بدا الى ان يرضى الله امره ان مفعولا قال
المسبحي في قوله بما يدخل فيه من الغذاء فيه بنسبه على تلك فوائد الاولى
في الفرق بين الزيادة بالنمو والزيادة بالخلط وهو صحيح وقد ذكرنا الثانية
الفرق بين الزيادة بالنمو والزيادة بالسمن لان الاول بالمداخلة والثاني باللاصقة
وفيه النظر السابق اللهم الا ان يقال يجوز خروج شيء عن الحد فحينئذ او يقال
ان قوله بما يدخل فيه ذكر للتكميل لا للتيمم فيقول النظر الثالث بيان فساد ظن
من ظن ان في الاعضاء فرجا خاليا يمد فيها الغذاء ويملاؤها ثم يتخلل منها
ثم يأتي عوضه غذاء آخر وفيه نظرا لان هذا وحده لا يفي هذا الظن بل
النافع له كون الازدياد في الاقطار بسببه اللهم الا ان يقال لولا هذا لما ظهر
فساد هذا الظن من اظهر معه ولهذا قال فيه بنسبه عليه لانه صرح فيه
واعلم ان ما اورده الامام على الظالم في هذا المقام مردود اما الاول وهو
قوله ان الشيخ قسم القوة الطبيعية الى الخادمة والمخدومة وقسم المخدومة
الى قسمين ذكر لاحد قسمي المخدومة حلا وهو انه الذي تنصرف في الغذاء
لبقاء الشخص ولا بد وان يمل هذا على القوة التي تبارك الشخص غايه قربة

لها انزلوم تعتبر ذلك لاندرجت الحادمة في الحد لان بقاء الشخص غاية لها ولكن
 لا غاية قريبة فان الجاذبية غايتها القوية جذب الغذاء ولذلك فانها اذا
 جذبت وقف فعلها واما القوة الغازية فان غايتها القريبة بقاء الشخص
 فلما لا نسلم ان قوله الذي يتصرف في الغذاء لبقاء الشخص حد بل هو وصف
 عرضي ذكر لمنزلة الجنس من الاخر حد رافد الالتباس لا يشترط ان في
 التصرف في الغذاء واقتراحها هذا العارض وهو يكون احدهما يتصرف فيه
 لبقاء الشخص والاخر لبقاء النوع سلمنا انه حد لكنه ليس حدا للغايات عما
 ما يشعر به قوله من انجب ان حبل هذا الحد في القوة التي بقاء الشخص
 غاية قريبة لها وهي الغازية لان حدها بذكر بعد هذا بل هو ان المتصرف
 للغذاء لبقاء الشخص حد الجنس الذي هو القدر المشترك من الغازية والنامية
 فان من فعل هذا يكون بقاء الشخص غاية للجنس ولا يصح ذلك
 لو كان بقاء الشخص غاية لكل واحد من نوعي الجنس لكنه ليس كذلك لانه جعل
 غاية احد النوعين اختلفا بل ما يتخلل وغاية النوع الاخر ابلغ الشخص
 الى غاية التشووها معايران لبقاء الشخص قلب الانسليم ان ذلك لا يصح
 لو كان بقاء الشخص غاية لكل واحد من نوعي الجنس فان غاية الجنس
 بالنسبة الى غاية النوع على احد وجهين وفي كل منها غاية للجنس
 مغايرة لغاية النوع الوجه الاول هو ان يكون غاية للجنس داخل في
 غاية النوع وجرامه ويكون غاية النوع احص من غاية الجنس والوجه
 الثاني هو ان يكون غاية للجنس القريبة غاية للنوع البعيد على معنى انها تحصل
 من مجموع نوعيه او انواعه ولا يحصل من نوع واحد من الجنس اصلا لكن

عائيه كل نوع يكون لها مدخل في تحصيل غاية الجنس فيقول من المناول غايته بقاء الجنس
 الحيوان لم نقسم المناول الى نوعين ونقول المناول مأكول ومشروب والبقاء لا
 يحصل الا منها وفيما نحن فيه كذلك فان البقاء لا بد له من خلاف بل ما يتخلل و
 من ابلغ الشخص الى غاية التشو و ذلك لان الشخص لو بقي عما كان عليه حتى
 يكو في الرحم من غير ان يمو ونشول ما عاش اصلا بل وما خرج عن الرحم فاذن
 لا بد من النمو حتى يتحول ويخرج من الايد منه ايضا لتقوى وشدة اعضاؤه ويبلغ
 كاملا فيكون بقاء الشخص غاية للنامية ايضا او لان المتولي لبقاء الشخص منه
 ما غايته بقاء الشخص بالذات وهو الغازية ومنه ما غايته بقاء الشخص
 بالعرض وهو النامية وذلك لان غايتها الذاتية الزيادة في الاقطار الملائمة
 على البناء سبب الطبعي ليلج به الشخص كما لا يتوقع ولا شك ان هذا الفعل
 يتبعه بقاء الشخص مدة فعلها لانه لو افعله هذا لاستولت الاسباب المفسدة عليه
 من اول عمره فكان عمر قصيرا ما اذا تاخرت المدة بسبب حصول النما طالت
 المدة فظهر ان النامية لها فعل في بقاء الشخص او لان الشخص لو وجد في
 اول الامر على رتبة الكمال اخذ في النقصان والتراجع فكان عمر الانسان قصيرا لكن
 لما كانت النامية تملغه الكمال لا يتوقع مدة او لا بعد ذلك اخذ في النقصان
 طال العمر فللنامية مدخل في البقاء والتحقيق ان بقاء الشخص غاية قريبة
 للجنس بعيدة لنوعيه وما ذكرنا يعرف فساد قول المسحوق وهو ان الشئ
 لم يجعل لبقاء الشخص غاية لاحد القوتين بل لهما جميعا وما يحكم به على المجموع
 لا يجوز ان يحكم به على كل واحد واحد من افراد ذلك المجموع الا ترى ان العشرة
 يصح ان يوصف بها مجموع وحدتها ولا يصح ان يوصف بها شئ واحد

لان السخى لم يجعل بقاء الشخص غايته قربة للقريب بل نوع الجنس بل بعيد
 لها وقربة للجنس وان كان المذكور حد الجنس الغاذية لا يكون حد لها وان لم يكن
 حد لها ولا يلزم من اندراج الجاذبه حينئذ تحت هذا الوصف ومشاوكتها
 للغاذية فيه محذور لجواز اشتراك المحل في بعض الاوصاف سلمنا انه حد للغاذية
 لكنه كيف يمكن ان يتصور في قوله الذي يتصرف في الغذاء لبقاء الشخص ان يكون
 بقاء الشخص غايته بعيد حتى يقال يجب ان تقيد بالقربة وان كانت هذه
 العبارة تدل على الغاية البعيدة فليست سعوى ما هي الدلالة على القربة سلمنا انه
 يمكن حملها على البعيد لكن لا نسلم ان الجاذبه غايتها القربة جذب الغذاء فانه
 باطل الا لما ذكره السخى من اننا لو جعلنا غايته الجاذبه جذب الغذاء الذي هو فعلها
 للزم ان يكون بقاء الشخص غايته قربة للغاذية بل كان غايتها القربة الغاذية
 الى هي فعلها لكن هذا محال لان الغذاء اذا احتيج اليه لاجل حفظ الشخص
 فانه باطل ايضا لان بقاء الشخص ليس غايته قربة للغاذية وانما هي غايته بعيدة
 لها وقربة لجنسها كما سبق تحقير بل لان المقصود من القوة ليس وجود الفعل
 حتى يكون هو غايتها بل المقصود هو ما لاجله وجود الفعل وان الجاذبه شأنها
 تحصيل ما يغذو عندها تغذي لاجل تغذيتها فالغاية القربة للجاذبه هضم
 الهاضمة للغذاء الموصوف على فعلها لا فعلها سلمنا ان الجاذبه غايتها القربة
 جذب الغذاء لكن لا نسلم ان الغاذية غايتها القربة انما الشخص بل هذا
 غايتها البعيدة واخلاف عوض ما تخلف غايتها القربة فظهر ما ذكرنا ان الجواب
 الامام حمل المذكور على القوة التي يكون بقاء الشخص غايته قربة لها وان شاء
 على اربع مقدمات لم يصح واحدة منها وهي ان المذكور حد للغاذية وغايتها
 القربة

القربة بقاء الشخص وغايتها الجاذبه فعلها ويكفي ان يجاب عن الاولى
 بان اراد بالحد المعترف واما عن الثالث البوافي فلا جواب عنها فانه
 رحمه الله عند ايراد امثال هذه الايرادات لم يكن معه احد او هو
 مع نفسه والا لما صدرت عنه او ان صدرت لغتها الى الواجب
 وجواب السامري عن هذا بان بقاء الشخص غايته بعيدة للغاذية وليس
 غايته بعيدة للجاذبه بالاستقلال بل مع بقية القوى اعني الماسكة والهاضمة
 والدافعة بقاء الشخص ترتيب على مجموع هذه القوى والمجموع هو الغاذية
 على احد المذهبين فغايته المجموع غايته الغاذية ويعود الامر الى غايته الغاذية
 وهو المطلوب من كل الماشع هديان الاستحقاق ان يكلم عليه لظهور
 فساد ما في وهو قوله ان الشيخ ذكر للقسم الثاني حد وهو
 انه الذي يتصرف في الغذاء لبقاء النوع ويجب ان يحمل هذا على ما
 يكون بقاء النوع غايته بعيدة لها لان الغاذية القربة للمولود التي تغذيها
 الى الاعضاء ذلك الغير واما بقاء فليس هو غايته قربة لهذه القوى بل للطبيع
 المدبره لما تحت كوة القوم على ما هو مبين في الفصل الاول من السماع الطبعي
 وفي الشفاء فلا بد ان نسلم ان قوله الذي يتصرف في الغذاء لبقاء النوع حد بل هو
 وصف عرضي ذكر لتمييز احد الجنسين عن الآخر اللهم الا ان يقال مراده
 من الحد المعترف سلمنا انه حد لكن لا نسلم انه حد للمولود بل للغير المشترك
 معها ويبر للصورة اي لجنسها سلمنا انه حد لها لكن لا نسلم ان غايتها القربة
 تولد التي بل فعلها تولد التي وغايتها وجود الشخص الذي يكون بقاء
 النوع واما الثالث وهو قوله لم يهين مواخذه وهو انه لما حد الجنس الاول

الشخص النوع؟

بانه الذي يتصرف في الغذاء لبقاء الشخص داخل تحت النامية وهو غير جانز
لان غاية النامية في المصروف في الغذاء تحصيل الزيادة في الاعضاء والبقاء
الاصل والدليل عليه ان القوة اذا انتهت الى غايتها الذاتية سكنت ولو
كانت الغاية الذاتية للنامية بقاء الشخص لكانت اذا اوردت في الغذاء
مقدار ما بقي به الشخص وقفت ولو وقفت لكانت القوة النامية لانه
بل غايته هذا خلف واذا لم يتصرف النامية في الغذاء لبقاء الشخص بل
الغاية هي التي تصرف في الغذاء لبقاء الشخص والعبارة الصحيحة ان يقال
المخدوم من جنس جنس يتصرف في الغذاء لبقاء الشخص او لتحصيل كماله والغاية
غايتها بقاء الاصل فقط والنامية غايتها تحصيل الكمال فقط ولكن لا يمكن تحصيل
غايتها الا بعد تحصيل الغاية غايتها فكون غايته الغاية النامية
بالعرض فلاننا لا نسلم ان الغرض من تصرف النامية ليس ببقاء الاصل لما بينا
ان لها مدخلا فيه سلمناه لكن لا نسلم ان الشيخ جعل بقاء الاصل غاية
لاحد من قوتي الغاية والنامية بل غاية لجنسها عما سلم انه من جنس
واذا كان كذلك فان لم يجر ادخال النامية تحتها لم يجر ادخال الغاية ايها
ولم يجر اجازة لنسأوي نسبتها اليه لكونها نوعيته في مرتبة سلمناه
لكن المتولي لبقاء الشخص من غايتها بقاءه بالذات ومنه ما غايته
ابقاؤه بالعرض فالاول الغاية والثاني النامية كما سبق تقريره واذا كان
كذلك يجوز ان يدخل النامية تحتها لانه صدق عليها لانه تصرف في الغذاء
لبقاء الاصل لا لغيره ما الرابع وهو قوله ان عا قول الشيخ وجنس مصروف
في الغذاء لبقاء النوع وينقسم الى المولد والمصور اي مولد الله جعل

المولد

المولد على نوعين احدهما الذي يولد للمني في الذكر والاني وبانه هو الذي
يفصل القوى التي في المنى ويميزها لمزيجات بحسب عضو عضو فمحض
العصب مزاجا والعظم مزاجا خاصا وظاهرا ان تصرف النوع الثاني من
المولد ليس في الغذاء بل في المنى فلا في الغذاء في الحقيقة ما صار جري للغير
وقد أطلق مجازا عما ما يصير غذاء بالفعل كما يسمى العصير خمر او عما ما كان
غذاء كالماء للمعتوق عبد رطوا الى ما كان عليه فكون الملاقاة الغذاء عما
المنى مجازا باعتبار ما كان عليه لكونه غذاء بالقوة لكونه دما صادفيا
والدم غذاء بالقوة وهذا اولى ما ذكره الامام في الجواب عنه وهو ان المنى
الذي يتصرف فيه النوع الثاني قد كان قبل ذلك صالحا لان يكون غذاء
فيصح الظلم عما هذا التاويل لان اطلاق اسم الغذاء عما ما يصير غذاء او
عما ما كان غذاء من اقسام المجاز واما اطلاقه عما ما كان قبل ذلك
صالحا لان يكون غذاء ليس من اقسام المجاز واذا كان كذلك فكيف يصح
الظلم عما هذا التاويل ويكفي ان يقال كون الدم غذاء بالقوة وكونه صالحا
لان يكون غذاء بالفعل متحدا في المعنى وعما هذا فلا اولوية لكونه ايا
واما الخامس وهو قوله تشبه ان يكون النامية هي الغاية بشرط
ان يكون الوارد از يد المتحلل لان الفاعل في الاصل فاعل في الزيادة
وقد بسط الظلم فيه في المباحث المشروقة وقال وذلك لان فعل
الغاية ايراد الغذاء الى العضو وتشبه به والصاقه والنامية فعلها
هذا الفعل الا ان الفاعل فعل هذه الافعال الثلاثة بحيث يكون الوارد
مساويا للمتخلل والنامية تفعل از يد المتحلل واذا كان كذلك وجب

ان يكون النامية هي الغاذية لان الغاذية اذا زادت جنوا الا بدان يكون لكل ذلك الحيز مساويا للمزيد منه والقوة اذا كانت قوية على فعل كانت قوية اصلا على مثله فاذا كان الحيز الزائد مشابها الاصل والقوة الغاذية قادرة على تحصيل الاصل وحب ان يكون فادته على تحصيل الحيز الزائد فعلى هذا القوة الغاذية هي النامية الا انها في الابتداء تكون قوية فكون قادرة على ايراد بدل الاصل والزائد معا وبعد ذلك يصعب عن الزائد لم عن الاصل لما ذكرناه في ضرورة الموت فلان هذا الظلم من الاعمال مخالفة للعقل والنقل اما العقل فلان يفتن الافعال بدل عما تفنن القوى بناء على ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا ينفصل النامية غير فعل الغاذية وفعل النامية ينقطع دون فعل الغاذية فلا يكون هي لا يمنع صدور اكثر من الواحد من الواحد فان قيل فليص صدر عن القوة الغاذية الافعال الثلاثة التي هي ايراد البدل والتشبيه والاتصاف فلنا ان الحق عند الشيخ ان هذه الافعال الثلاثة مستندة الى ثلث قوى لا الى قوة واحدة وقد صرح هو بهذا حيث قال وهذا الفعل للقوة المغيرة من قوى الغاذية فهذا قصره منه بان الافعال الثلاثة صادرة عن ثلث قوى واما انه هل الغاذية مجموع هذه الثلاثة او هذه الثلاثة خدم لها فسنحكم عليه واما النقل فلان الشيخ قال في هذا الفصل الاول في المقالة الثانية من علم النفس وطبيعيات الشفاء والنامية تفعل في اول كون الحيوان فعلا ليس هو البغذية فقط وذلك لان غايته البغذية ما حلدناه ولما هذه القوة فانها توزع الغذاء على خلاف معننى القوة الغاذية وذلك لان ذلك

للقوة

للقوة الغاذية لذاتها ان توفى كل عضو من الغذاء بقدر عطيه وصغره وتلصقه على السواء واما القوة النامية فانها تسلب جانبا من البدن من الغذاء ما يحتاج اليه لزيادة في جهة اخرى فتلصقه بكل الجهة فوق زيادة جهة اخرى مستخدمة للغاذية في جميع ولو كان الاموالى الغاذية لسوت منها او لفصلت الجهة التي تقتضيها النامية مثال ذلك ان الغاذية اذا انفردت وقوى فعلها وكان ما يورده الكثر مما يتحمل فانها تزيد في عرض الاعضاء وعمقها زيادة ظاهرة بالتسمير ولا تزيد في الطول زيادة معتد بها واما الموتية فانها تزيد في الطول الكثر مما تزيد في العرض والزيادة في الطول اصعب من الزيادة في العرض وذلك لان الزيادة في الطول تحتاج فيها الى تنفيذ الغذاء في الاعضاء الاصلية من العظام والعصب وسفده في اجزائها طولا لنفسها وبسط من اطرافها والزيادة في العرض قد يعنى فيه تربية اللحم وتغذية العظم انما من غير حاجة الى تنفيذ شيء كثير فيه وقويته وربما كانت اعضاء هي في اول التشوكيرة واعضاء هي في اول الامر صغيرة ثم يحتاج في اخر النشوء ان يصير ما هو اصغر اكبر وما هو اكبر اصغر ولو كان المدير الى الغاذية لكان ذلك مستمرا على نسبة واحدة والقوة الغاذية وحيث هي غاذية تاتى بالغذاء ومضى الصاقه بالبدن على النحو المستوى او القريب من المستوى وعلى الوجه الذي في الطبع ان تفعله واما النامية صوعن الى النامية بان تقسم ذلك الغذاء وتنقله الى حيث يعضيه الموتية خلافا لمعنى الغاذية فهذا كالم الشيخ وفيه تصرع بان الغاذية

الصلبية

غير النامية واما الاطباء فانهم مجمعون على ذلك **والغاذية تخدم النامية**
لما تعد لها من الغذاء الزائد على مقدار التحلل لا بما ذكره للمسيح وهو ان فعل
النامية الزيادة في الاقطار الثلثة على النسبة الطبيعية والزيادة على
هذه الصورة لا تأتي الا بغيره فزجسم مسابه للمزيد منه حتى يكثر القوة النامية
ثم يدعى الاقطار الثلثة ولولا ذلك والاكانت النامية اذا بسطت الجسم
ومتددة فانما يكون بسطها له في قطر مع نقصان القطرين الاخرين فتفقد
ذلك الجسم حصيل اوله لا يبدد الاغضاء في الاقطار الثلثة فانه لا يصفو
عن شوب عما لا يخفى **والغاذية تورد الغذاء تارة متساويا لما**
يتحلل وتارة انقص وتارة ازيد مدعوت فيما سبق ان الاسنان
ينقسم الى سنن الزيادة وسنن النقصان وهي اعني الغاذية تورد
في سنن الزيادة الغذاء اكثر وذلك لان الحاجة الى الغذاء اكثر وذلك
لان الحاجة الى الغذاء اما لاخلاف عوض ما يتحلل او للزيادة في النمو
وهذان الامران ظاهران في سنن النمو ما النمو فظاهر واما
التحلل فلا استيلاء المحرقة والرطوبة وذلك للقرب من الكون ومشي
وجد الفاعل والقابل وجد الاثر ولان سبب التحلل موجودان
في سنن الصبي كان التحلل فيه اكثر منه باقى الاسنان فان الباقي
وان حصل له الفاعل لكن القابل فيه ضعيف لبعد العهد من الكون
فلذلك كانت الحاجة الى الغذاء في سنن النمو شديدة ولذلك كان
الوارد على ابدانهم ازيد من التحلل لسد الحاجة الشديدة الى الغذاء
للامرئ واما في سنن الوقوف فليست الحاجة الى الغذاء الا لاخلاف

عوض

عوض ما يتحلل واما في سنن الذبول فكون الوارد انقص من التحلل لما
ذكرناه في ضرورة الموت فلذلك صارت الغاذية تورد الغذاء تارة متساويا
كما في سنن الوقوف وتارة انقص كما في سنن الذبول وتارة ازيد كما في
سنن النمو والنمو لا يكون الا بان يكون الوارد ازيد من التحلل وال
القرشي شبه ان يكون هذا الثريا وليس بواجب فانه لا امتناع في ان
يكون الوارد على الصبي المدقوق اقل من التحلل ولذلك نجف بدنه ومع ذلك
فانه ينمو وقنه نظرا فانه كيف يمكن ان يقع الزيادة في الاقطار الثلث
بلا مزيد فان وقع زيادة بدون الغذاء فانما يكون في بعض الاقطار دون
بعض وهذا لا يكون نمو او النقص في هذا المقام ان يقال الدوق ان كان في
اول الموتبة فلا نسلم انه نجف بدنه وان كان في الساتة او المائثة فلا
نسلم انه نمو وكونه في سنن النمو انما يعنى النماء لولم يكن مانع منه وقد
وجد وهو الدوق لا يستحاله اجتماع النمو مع الذبول اي الزيادة في الاقطار
مع النقص فيها **الا انه ليس لما كان كذلك** اي الوارد ازيد من التحلل كان
موافا **السمن بعد الهزال** من هذا القبيل لان الوارد فيه ازيد من التحلل
وليس هو نمو والزيادة في الاقطار الثلثة الطول والعرض والعمق لا
في قطر من هاهنا العرض والعمق واليه اشار بقوله **انما النمو ما كان على ما سب**
طبعي في جميع الاقطار ليلعب به اي بالماني تمام النشوء بعد ذلك اي بعد
تمام النشوء **للموالبته** وان كان **سمن** على انه لا يكون قبل الوقوف ذبول
وان كان هزال لما اشترك النمو والسمن في ان الوارد فيها ازيد من التحلل
واستشعر ان رظن انها مقداران فبتر انها متغايران لوحدان كل منها

بدون الآخر لانه قد يكون السمن حيث لا نمو البتة كالسمن الذي يكون بعد
سبق الوقوف الذي يتوقع فيه الذبول المقابل للنمو وقد يكون النمو حيث
لا سمن كالنمو الذي يكون مع الهزال المقابل للسمن **عنا ان ذلك اي الذبول**
قبل الوقوف ابعداى وهو النمو بعد الوقوف **وعن الواجب اخرج** اذ
تموض القوة التامية لفعالها بعد وقوفها ليس على ظهورها استحالته واما
الذبول قبل الوقوف فانه يلزمه ان يكون البدن منقادا حال كونه منقادا
في شيء واحد وذلك لا شك انه محال كيف وان حركة الذبول مضادة لحركة
النمو فكون بينهما وقوف لا محالة فيستحيل ان يحصل الذبول عقب النمو
فكون في حاله وهما دقيقه وهي ان الشئ انما قال لا يكون قبل الوقوف
ولم يقل قبل سن الوقوف او قبل تمام النشوان قبلها قد يكون ذبول كامي
الصبي المدقوق **المبحث الثالث** في الافعال التي بها
فعل القوة الغاذية **فالت** رحمه الله والغاذية يتم فعلها بافعال
جزئية بلغة ان الطبق الى معرفة القوى وانها كثيرة او واحد معروفة
للافعال متى كانت الافعال متكررة كانت القوى كذلك ومتى كان
الفعل واحدا كانت القوة كذلك ولا شك ان هذه الافعال متعددة
فجب ان يكون هناك قوى متعددة وهي المحيلة لجوهر البدن والملاصقة
والمشبهة وكيف لا يكون هناك قوى متعددة مع امتناع صدور أكثر
من الواحد عن الواحد فان لا بد وان يكون هذه الافعال الثلاثة للثلاث
قوى لكن هل القوى الغاذية هي مجموعها او قوة اخرى يخدم كل واحد منها
الظاهر انها مجموع تلك القوى الثلاث لانه ليس هناك فعل آخر غير ايراد البدن

والاصاق

والاصاق والشبيه حتى تجعل هذه القوة فاعلة له **احدها تحصيل جوهر**
البدن وهو الدم والخلط وفي بعض النسخ **او الخلط الذي هو بالقوة القريبة**
من الفعل شبيه بالعضو كلاهما جائزان ولعل ترجيح على الآخر
اما اذا كان بالواو والواصلة فلكونه مذهب الشيخ لان مذهبه ان
الغاذي هو الدم مع بقية الخلط واما اذا كان باو الفاصلة فلكونه
الاول اشارة الى مذهب القائلين بغذية الدم وحده والباقي اشارة الى
مذهب القائلين بغذيته مع باقي الخلط وقول المسيحي انما قدم مذهب
القائلين بغذية الدم لانه الحق وقوله ويمكن ان يفهم من قوله او الخلط
الذي هو بالقوة القريبة شبيه بالعضو البالغ وهو الحق لا نابذنا ان
البلغ يغذو بواسطة استحالة الى الدم مني عما اختاره من ان الغاذي
هو الدم وحده **وقد نخل** اي الغاذية به اي هذا الفعل الذي هو تحصيل
جوهر البدن كما يقع في علة تسمى **طروقي** هذه العلة تفسيرها الهلاس
وهو هزال البدن لغور الغذاء اما لعدمه في نفسه او لضعف الجاذبه
والباقي **الاصاق** وهو ان يجعل اي الغاذية هذا الحاصل غذاء بالفعل
التمام اي صائرا جزءا عضو وقد نخل اي الغاذية به اي هذا الفعل
الذي هو **الاصاق** كلفه الاستسقا **اللحمي** لانه حصل فيه ايراد البدن والشبيه
ولم يحصل الاصاق ولذلك صار البدن فيه مرة هلافا من الغذاء فيه متبركا
عن العضو وانما خسر اللحمي هذا لان الزرق في شبيه اجتماع ماء في الات
الجوف شبيه اجتماع رياح هناك فلم يحصل فيها سبب وجه القوة
للغيرة بخلاف اللحمي **والثالث الشبيه** وهو ان يجعل اي الغاذية

هذا الحاصل عند ما صار جزاء العضو شبيها به اي بالعوض من
كل جهة اي في قوامه ولونه وقد نخل اي الغاذية به اي هذا الفعل
الذي هو المشبه كماله البرص والبهق اما قدم ذكر البرص لانه اقوى
وامكن في العضو من البهق فان البدل والالزاق موجودان فيها اما
البدل فليقنا به على حاله من غير هزال واما الالزاق فلانه لولاه لكان
حاله حال المستقي في التبع والتربط والترهل **والشبه غير موجود**
بدليل بياض لونه في الاعضاء الخمر وذلك لضعف القوة للمغيرة لان هذا
الشبه فعلها عما قال **وهذا الفعل اي المشبه الاخلال عما**
قال الميحي للقوى المغيرة من قوى الغاذية اي من حكمة القوى التي مجموعها
الغاذية والفرق بين هذه القوة والهاضمة ان الهاضمة تحيل الوارد في
كفياتها حتى يصير استعدادها لصورته النوعية مقاربا للصورة العضوية
واما المغيرة فهي التي ترجح استعدادها للصورة العضوية وبطل عنه استعداد
لصورته حتى يفسد ويحدث له الصورة العضوية فشان المغيرة شبيهة العدا
بالمفعل باطال صورته النوعية ولعطاء الصورة العضوية فالمراد بالمغير
ههنا بغير الصورة لا بغير الكيفية **وهي اي القوى المغيرة من حكمة القوى**
التي مجموعها الغاذية لا الغاذية واحقة في الانسان بالجنس والمبدأ وفي
بعض النسخ **او بالمبدأ الاول** ولكل وجه وذلك لانه يقال واحد بالجنس للنفس
الذي جنسها واحد كما قال ابن الانسان والفرس واحد بالجنس الذي
هو الحيوان ويقل واحد بالنوع وواحد بالشخص وواحد بالعرض وغير
ذلك وذاك واحد بالمبدأ اما المادى او الصورى او الفاعلى او الغاسى

والمراد

والمراد يكون المغيرة واحقة بالمبدأ لكونها كذلك بالمبدأ الفاعلى فان جميع
القوى المغيرة التي في البدن متحدة في انها صادرة عن النفس وال
لامام انه يجب ان يقول الشيخ بالجنس والمبدأ الاول اي بالواو
الواصله لا بالواو الفاصلة لان تلك القوى واحقة بها وليس كما قال بانه من
الجانز ان يكون القوى المغيرة ليس لها جنس تحريم بسبب بساطتها
وانما يجب ان يكون مخلقه بالانواع لان الاعضاء كذلك والاشكال في الجبال
الى مشابهة الصورة العظمية يجب ان يكون مغايرة حقيقة الجبل
الى مشابهة الصورة اللحمية هكذا قيل لكن هذا المأثم لو كان غذاء
العظم هو عينه غذاء اللحم لان صيرورة هذا الغذاء لجما دون ذاك
وذلك الغذاء عظم دون هذا انما يكون حثا بخلاف مغيرة بها بالانواع
اما اذا اختلفت غذاؤها فبجوز ان يكون اختلف الاعضاء اختلف
الاغذية لا اختلف المغيرة سلمنا ان لها جنسا محدد وهو مطلق المغيرة
لا مطلق الغاذية عما قال الميحي لكن وحدة هذه القوى المتغايرة بالانواع
تعتبر تارة من حيث الجنسية واخرى من حيث المبدأية وعما هذا يجب ان
يعتربا ووقد اعتبر ايضا من حيثية وعما هذا يجب ان يعتبر بالواو
وفي قول الميحي ان قول ابن الفصاح بجوز ان يكون القوى المغيرة جنس
تحريم بسبب بساطتها نظر لان الاعضاء وان كانت بسيطة غير
انها ليست بسيطة بحسب الحقيقة حتى تكون المغيرة التي فيها ليست
متحدة في طبيعته الجنسية بل هي وان كانت بسيطة بحسب الجنس

الا انها مركبة في نفس الامر فيكون لها ولها هو حال فيها جنس لان حال
المركب نظرا اذ لا يلزم وحطول القوة في العضو كونها مركبة وحسن وضل
وختلف بالتوجه في الاعضاء المتشابهة ولما لم يتعوض لذكر الآلية لتركها
في المتشابهة وسر بان حكم هذه الى تلك **اذ في كل عضو منها بحسب مزاجه**
قوة تغتر الغذاء الى تشبيهه بخلاف التشبيه القوة الاخرى لما يتن
الشئ ان مغيرة كل عضو تغتر الى ما سبب ذلك العضو والاعضاء
مغايرة مختلفة الامزجة ولكل عضو تغتر خاصا يستلزم الكبد فان فعل
مغترتها مشترك لجميع البدن لان ما تغتره وتحيله هو صالح لان تغتر سائر
الاعضاء قال **لكن المغيرة التي في الكبد تفعل فعلا مشتركا لجميع البدن** قال
الامام ان هذا غير مختص بالكبد بل كل عضو من أعضاء الغذاء كذلك كالغف والموى
والمعدة والامعاء والماسارقا والعروق فان مغيرة جميع هذه الاعضاء
مشتركة لجميع البدن وهذا ليس صحيحا فان الفعل الذي في هذه الاعضاء مشترك
للبدن وهو فعل القوة الهاضمة ولما المغيرة التي لكل واحد من هذه
الاعضاء فليس منها ما فعله مشترك للاعضاء الا الكبد وحدها وذلك
لان فعل المغيرة كما علمت هو جعل الغذاء مترجحا الاستعداد لصورة
العضو الذي هو فيه ولا شك ان الغذاء المستعد لصورة الموى او المعدة لا
ينفع به باقي الاعضاء بل يكون بالنسبة اليها فضلة ولا كذلك الكبد فان فعل
مغترتها هو جعل الغذاء دما ولا شك ان ذلك صالح لتغذية الاعضاء كلها و
قول القرشي وقد رطب ان الكيلوس ايضا عن فعل مغيرة المعدة وليس كذلك

مر

٢٢
بل في فعلها ضمتها نظرا لانه يحتاج الى تفصيل وذلك لانه ان عني بذلك ان احالة
الكيلوس فتشتمل على ما ضمه المعدة فهو حق وان عني به ان احالة الى جوهر
الطبقة الداخلة عن ما ضمه المعدة فليس يتحقق بل هذه عن مغيرة هذه
الطبقة وبذلك ان يقال ان ظاهر قوله ان الكيلوس في فعل مغيرة المعدة
ان وجوده من فعلها لا استحالته الى جوهر الطبقة الداخلة واما هذا نزول
النظر فهذا تخصيص الكبد بما ذكر دون باقي أعضاء الغذاء لاما ذكره السائر
وهو انه يلزم ان يقال ان الاعضاء لما تغيرت بالماهية وجب ان يكون الغير
في كل واحد منها مغايرة بالانواع فوجب ان يكون لكل واحد منها غير خاص
والكبد وان شارك سائر الاعضاء في ان لها تغيرا خاصا لكن ما تغيرة فختلف
بحسب اجلا والاعضاء في جواهرها لانه تنوع الى الاخلاط الاربعة
التي هي مختلفة في المنزاج والصوره متنوع فعلها وباقي أعضاء الغذاء
افعالها متنوعه مثلا المعدة فعلها متشابه غير مختلف بالانواع لان فعلها
احالة الغذاء كيلوسا وهو غير متنوع كتنوع الاخلاط فهذا الفعل المشترك
لجميع البدن في الكبد اظهر ولذلك خصها بالذكر فانه ظلم غير منظم على
ما ترى والاما ذكره المسيحي وهو ان شأن كل واحد من الاعضاء ان يحيل
الغذاء الوارد اليه الى مشابهة طبيعته وهكذا حال الكبد فانها عند ما يصل
اليها صفو الكيلوس تحيله مغترتها الى مشابهة طبيعتها وطبيعتها قريبة
من طبيعة باقي الاعضاء فلما كان هذا فعل مغترتها كان مغترتها تفعل
فعلا مشتركا لجميع الاعضاء بخلاف ما تفعل الغف والمعدة والامعاء فان كل
واحد منها تغير الغذاء في نفسه لانه تغذي به فانه لو كان كذلك لكان محي

الاوردة من الكبد الهاشما وكل واحد من هذه الاعضاء تغذي الغذاء الاجل تغذي
 الكبد واما الكبد فانها تغذي الغذاء الاجل تغذي نفسها فتغذي بعضها وتنفذ الباقي
 الى جميع البدن وجوهرها قريب من جوهر الاعضاء فكلون الدم النافذ بها
 قريب الشبه من الاعضاء وهذا من دفع ما قاله الامام من ان هذا يجمع
 الات الغذاء لان فعل جميعها في الواصل اليها الاجل تغذي نفسها حتى يصلح
 لتغذية باقي الاعضاء والمعدة وان قيل فيها ان طبقتها الداخلة تغذي
 من الكيلوس فانما اخذواوها على سبيل التلهن اي لتسكن الم الجوع والا
 الغذاء الحقيقي للجسم لها الا بالدم الوارد اليها من الكبد وكيف لا يكون هذا
 وقد شوه دمجي الاوردة اليها بالشوخي ففعل هذه جميعها فيما يورد اليها
 الاجل ففعل الكبد وفعلها في الوارد عليها الاجل تغذي نفسها فان بعض مقدماته
 ممنوعة وبعضها مستندركه يظهر بالتأمل ان شاء الله تعالى **المبحث**
الرابع في القوة الطسعة المخدومة التي تفعل الاجل النوع والس
 رحمه الله واما القوة المولدة فهي نوعان نوع تولد المنى في الذكر والانثى
 بان تصرف في الدم الذي عنده بل في الرطوبة الثانية الى ان يستعد لقبول
 قوة من واهب الصور اذا انضم الى المنى ساير الشرايط صارت تلك القوة
 مبداء لان يكون منه حيوان مثل الذي تولد ذلك المنى منه ان لم يكن
 خلافا لفعل وهذه القوة لا تشارك الاثني ونوع **فصل القوى التي في المنى**
 اي الكيفيات المزاجية لان الجواهر التي في مختلفه في المزاج على المذهبين سواء
 كان المنى مشابها للاجزاء او متشابه الاختلاف **فمخرجها** اي هذا النوع
 تلك القوى اي الكيفيات المزاجية المختلفة بوساطة من يخرج محالها المزاج

بحسب

بحسب عضو عضو **فمخرجها** ونوع بعض النسخ **فصل** في بعض البعض **فمخرجها**
 والاول اظهر من الثاني لكونه اشهر والثاني في الثالث لان استعمال الاضداد
 فيما خشي فيه ليس على ما ينبغي عينا ما لا يخفى **فمخرجها** **فصل** **مزايا خاصا**
واللشرايين مزايا خاصا وللغضن مزايا خاصا وهذه القوة تشارك الاعضاء
 مصاحبة للمنى وهي التي تفصل القوى التي في المنى فمخرجها بحسب عضو عضو **هذا**
 الفعل انما يكون حال كون المنى في الرحم ليصادف ذلك فعل القوة المصورة لان
 المغيره تعد مواد الاعضاء والمصوره يلبس كل عضو صورته الخاصة به فكل ذلك
 وجود الاعضاء والان هذا الفعل لو كان في الانسان لكان اذا اختلط المنى
 وتغيرت كفياتها احتجج الى مغيرة اخرى فاذا هذه القوة اعني المغيرة الاولى
 تفعل في الرحم واما القوة المصورة فظاهرا في فعلها انما يكون في الرحم لان المنى
 في الرحم مستعد بفعل المغيرة لفعل المصورة واعلم ان النوع الثاني من المولود
 قد شتبه باحدى قوى الغاذية لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل واحد منهما قد
 يسمى مغيرة واما معنى ولان كل واحد منهما مغيرة مادته ويفترقان في اللفظ
 بان التي في المغيرة اولى والي في الاعضاء مغيرة مادته لعدم الاولى عينا الثانية
 في بدن المولود وفي المعنى بان مادة الاولى المنى ومادة الثانية الدم و
 ما معه من الاحتلاط وبان الاولى تفعل الاعضاء والثانية تفطر الاعضاء
 وبان الاولى لا تصد في الفعل الشبيه بشي والثانية لا تصد في الشبيه
 كما سبق قال الشيخ في فصوله المتفاد في طبعه الفرق بين المغيرتين
 اللتين يخدمان القوة للمولود والمغيرة التي تخدم الغاذية ان هذه تغير الغذاء الى
 مشاكله عضو في اعضا الشخص الذي هو فيه واما الثانية فتمتد الى المولود

المنى سمي

فتحالفان هذه المغيرة فخاصه اما الاولى فلا تبالا لغیر الغداء الى مشاكله
عضو للغذاء بل الى شئ لا يصلح ان يكون جزءا من عضو هذا المغتذى بل يكون
موصوفاً ومعداً لان يتلون منه عضو آخر واما الثانية منها فصار فيها
جميعاً باها لا شبهة شئ بشئ ولا تخيل جوهر الى جوهر بل حدث في الجوهر
الحاصل من اجزاء وتشكيلها على مقاديرها وواضع بعضها عند بعض
وكيفياتها وقول الميحي ان الشيخ جعل للولدة ههنا نوعين للمحصله للمنى
والمغيرة له وفي الشفاء نوعاً واحداً هو المغيرة لانه قال في الفصل الخامس
من المقالة الاولى من علم النفس من طبعيات الشفاء القوة المولدة قوة
تأخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا هو شبيه به بالقوة فيفعل فيه باستمداد
اجسام اخرى شبيهه من الخلق والتمزج ما يصير شبيها بالفعل و
المفهوم من هذا التعريف هو ان للولدة هي المغيرة الاولى ويكون للمحصله
للمنى خا رجعة عنها قال وبيننا تناقض ولم يحضرني ما يجمع بين الكلامين
نظرا لا لانسلم ان المفهوم من التعريف هو ان المولدة هي المغيرة ولنرسلنا
لكن لانسلم ان المدلول في الشفاء مذهب لجواز ان يكون مذهب غيره وعلى
هذا يمكن الجمع بين الكلامين وما يولد ذلك ان المولدة لما كانت قسمين
لكل منها مدخل في بقاء النوع للمحصله والمفصلة ذهب بعض الاقدمين
الى ان المولدة هي المحرك والآن الغرض من هذا التحصيل وجود الشخص
الحافظ لبقاء النوع استندت في فهم فعلها المغيرة الاولى والمصورة وبعضهم
الى ان المولدة هي المغيرة واستخدمت في فهم فعلها المحصلة والمصورة
فعلى المذهب الاول المغيرة والمصورة فخدمان للمحصله وعلى الثاني المحصلة

والمصورة

والمصورة فخدمان المغيرة وعلى مذهب الشيخ المغيرة الاولى لا تخدم المولدة
لانها قسم منها على ما ذكره ههنا وتخدمها على ما ذكره في صورة وورث قوله
فهو والمغيرة التي تخدم الغاذية ليست مجموع القوى المحصلة والمشتبه
والمترقة اللهم الا باليجاز لان المجموع كالرسر وكل من اجزائه كالحادم
وعلى هذا يكون هذا المجموع اعتباريا وذلك اي تفصيل القوى من **منه مشابه**
الاجزاء او متشابه الامزاج هذا الإشارة الى مسألة خلاف بين الاقدمين
في امر المنى فذهب بسطو وشيعته الى انه متشابه الاجزاء لانفصاله
عن الاسر فقط ويكون كل جزء محسوس منه مشاركا لكلمة الاسم و
الحد وذهب بقراط وشيعته الى انه ليس متشابه الاجزاء لان المنى
يخرج من كل البدن فيخرج من اللحم شبيه به ومن العظم شبيه به وعلى
هذا من جميع الاعضاء وهذه الاجزاء غير متشابهة لاختلاف حقايقها
باختلاف الاعضاء المنفصلة هي عنها وغير متشابهة للكل وهو ظاهر
على هذا التقدير فلا يكون الكل متشابه الاجزاء بل متشابه الامزاج
لان الحس لا يميز بين تلك الاجزاء وان كان في نفس الامر ميمزا بعضها
عن بعض قال الشيخ في الفصل الثاني من المقالة الحادية عشر حوارج
الشفاء الذي دعاهم الى هذا الظن بله امور وهم التي تنسل بها
بقراط في صحة مذهبهم احدها عموم اللذة لجميع البدن ولولا خروج
المنى من الجميع لاختصت اللذة بالعضو الخارج منه المنى وبانها
لما كلة الكلمة فانه لو لا ان كل عضو يرسل منطه لكانت المشابهة
بحسب عضو واحد وبانها لما كلة عضو الواحد لعضو ناقص من البدن

او عضوي شامة او زيادة وقدح ارسطو في هذا المذهب وابطله بوجوه
عشرة نذكرها ونبحث معه فيها احدها ان المشابهة تقع في الظفر والشعر
وليس يخرج منها شيء الثاني الزرع لا ترسله الاعضاء الالهية مع ان المشاكلة
تقع فيها الثالث لو فرضنا ان الاعضاء قد انفصل منها شيء فعند انزال المروءة
تكون في الرحم انسانان لا انسان واحد لان أعضاء المروءة انفصل منها شيء
ولعضاء الرجل قد انفصل منها شيء فمضى الرجل يكون منه انسان فلكون
هناك انسانان لا واحد الرابع ما المانع من ان تولد المروءة وحدها اذا
انزلت ميتة لان الاعضاء كلها فيها منفصلة عن بعضها فلكون الاعضاء
منفصلة والقوى محصلة الخامس ان الانسان قد يولد ذكرا ثم يغير من راجه
ويولد الاناث وبالعكس والجزءان فعال لان ذلك لان الاعضاء في
الذكورية الى الانوثة حتى انفصل من الاعضاء الذكورية ما ولد ذكرا ثم انفصل
من الاعضاء الانوثة ما ولد انثى فليس لهذا علته الا نعتبر المزاج لان
المنى انفصل من الاعضاء وخرج من الذكورة وفيه أعضاء الاناث ثم
انفصل وفيه أعضاء الذكور بل الموجب لها تغير المزاج السادس ان
الحيوان قد يفسد سفادا واحدا فمولد منه حيوانات اكثر من واحد
وربما كانت ذكرا وربما كانت اناثا وليس يمكن ان يقال ان المنى فيه
مخلف حتى يولد من ذكرا وتارة اناثا السابع مشابهة الولد لجده
بعيد فانه ليس يمكن ان يقال ان الجدة بقي له في اولاده منى للوام التحلل
والغير ولو كان الامر على هذا لكانت مشابته لوالديه اولى من
مشابته لغيرهما قال الشيخ في الفصل للذكور وحيوان الشفاء وعلاكي

ان
المروءة

ان

ان واحدة ولدت وحيتي بنتا بيضاء هم هي ولدت بنتا سوداء قال
المسيحي وهذا قوي جدا الا قدح فيه وفيه نظر الاحتمال ان يكون النصارى
غير الحبشي والسوداء منه اللهم الا اذا تعينت وفيه ما فيه العام كثيرا
الحيوانات تلد من غير جنسه كملد الدود من نوع الذباب وقد شوهد
تولد الذباب من الدود المتولد من زبال الخيل عند تعفنه فلو كان للنبي
المولد منفصل من كل واحد من الاعضاء استحال ذلك قال المسيحي وهذا
الوجه قوي جدا الا قدح فيه وفيه نظر التاسع اذا كان للنبي فيه من
كل عضو جزء فلكل الاعضاء ان لم يكن عينا وضعها الواجب لم يحصل
المشابهة وان كانت عينا وضعها الواجب كان حيوانا صغيرا العاشر
ان العنصر من الشجر العبر المثمر بعد بغوس فيثمر وكان يحب ان
لا يثمر لان الشجر التي اخذ منها لم يثمر فالاجزاء المأخوذة منها يجب ان
تكون غير مثمرة اللهم الا ان يقال ان اجزاء الثمرة كانت مخلوطة بغيرها
العنصر عينا ما نقوله اصحاب الخليط واذا كان كذلك فلا بعد ان يكون
في الحيوان مثل ذلك وعيا هذا الخصاص ان نجري البزور والمنى في كل جزء
بل جزء واحد في البدن يكفي في ذلك وفيه جميع الاجزاء وهذا وجه
قوي فثبت بما ذكرنا ان المشابهة ليس سببها المادة بل القوة المصورة بحسب
استعداد المادة الحاصل من اعداد القوى المصورة ومن انكر ان المنى متشابه
الاجزاء ان يتسلل بجذرا الا ان المنى قوي في متشابه الاجزاء والقوة المولدة
لاشك انها قوة عديم الشعور والادراك والقوة التي هذا شأنها اذا فعلت
في ما من متشابهة الاجزاء وحب ان تفعل فعلا واحدا وهذا هو الوجه في

ايات كونه البسايط وكان يلزم ان يكون المتولد من ذلك المنى كونه واحداً
وان يكون لها طبع واحد والمالي كذب والمقدم وهو كون المادة متشابهة
الاجزاء مثله المائنة لاشكال ان المنى من فضله النظم الاخير وذلك لما يكون
عند نضج الدم في العروق وصيرورته مستعداً استعداداً تاماً لان صيرورته
جوهر الاعضاء ولذلك فان الضعف الذي يحصل من استنفراغه ازدياد
الضعف الذي يحصل من استنفراغ خمسين مرة من مثله وفي الدم ولذلك
يورث الضعف من جواهر الاعضاء الاصلية واذا كان كذلك كان المنى
مركباً من اجزاء كل واحد منها قريب الاستعداد لان صير عضواً وذلك
لوجوب ان لا يكون المنى متشابه الاجزاء بل متشابه الامتزاج فهذه حجج
الفرق بين في الكل نظر اماً ما ذكر ابقراط اولاً وحديث اللذة العامة
فلا نالنا سلم عمومها لانا لا نجد هذه الحالة في جميع الاعضاء بالسواء بل في
اعضاء المنى لا غير وذلك بسبب سيلان المنى في اوحيته الدغدغة بما
يترن به من لذة حرارة المنى لم يغريته لما قد لزع فكانه لجلوا اولاهم يغري
ما نيا واما ما ذكره ثانياً من المشاكلة الكلية ولا نالنا سلم ان سببها ارسال
كل واحد من الاعضاء شيئاً من المنى لجواز ان يكون السبب اعداداً والمغيرة
لتتام الخلقة واما ما ذكره ثالثاً من مشاكلة العضو الناقص للناقص فليس
شيئاً فانا نرى في بعض اجزاء البصر او في بعض مقطوع اليد او الرجل يولد
ولدا تام الخلقة ولو كان الامر على ما قال لما كان كذلك واما ما ذكره
ارسطو ولا فلا في الظفر والشعر فضلات يخرج من اعضاء مخصوصة
باسباب خاصة بها قد انفصلت عن الاعضاء شي منها وعلى هذا يجوز

ان

ان يقع التشابه بانفصال امان الشعر والظفر من تلك الاعضاء وان لم
ينفصل منها شيء واما ما ذكره ثانياً فلا في العضو الا الى مركب من اعضاء مخصوصة
ولها وضع مخصوص فافترضنا ان تلك الاعضاء قد انفصلت منها شيء فحينئذ
لم يقع التشابه ولما ما ذكره ثالثاً فلا في الاجزاء اللحمية المنفصلة من طين
المراة منضم الى الاجزاء اللحمية ويد الرجل فيحصل من المجموع لحم الولد وكذا
في كل واحد من الاعضاء لان الجنسية علة الضم وعلى هذا لا يلزم ان
يكون هناك انسانان بل انسان واحد واما ما ذكره رابعاً فلا في منى
الرجل شرط في ظهور الاعضاء وكيف لا وقد تقدم ان منى المراة ليس فيه
قوة عاقلة بل منعقة واما ما ذكره خامساً فلا في قد ثبت ان الما الانثى
هي بعينها التي الذكر غير انها ظاهرة في الذكر لحرارة المزاج وكما منه في الانثى
لبرودة المزاج واذا كان كذلك فلم لا يقال ان اعضاء الذكر لما انفصلت بها
المنى صادفت حرارة الرحم فولد ذكراً او صادفت برودة فولد انثى
وحينئذ ندفع ما قاله واما ما ذكره سادساً فلا في تخيل ان يقال ان
الاجزاء اللحمية مثلاً انفصلت منها في زرقه من زرقات المنى جنود في
الزرقه المائنة جنوداً اخرى وكذلك الظلم في كل واحد من الاعضاء
لم ينفق احتواء الرحم على كل زرقه عينا ما ذكرناه في سبب التوام واما
كونه ناره يولد ذكراً وناره يولد انثى فلا في قتران الجنين او البرودة في الرحم
واما ما ذكره سابعاً فلا في منى النظر واما ما ذكره ثامناً فلمثله ولما ما ذكره
تاسعاً فلا في تلك الاعضاء اذا كانت على الترتيب الواجب كما ان جنيننا هو
حيوان صغير واما ما ذكره عاشراً فلا في انما يتم بارزنا ب مذهب اصحاب

اصحاب الخليط هكذا قتلوه في انفسهم بارتكابهم نظروا اما الحجة الاولى للمتكلمين
ففاصلة للماذكرة الامام وبيان اللازم منها وهو كون المتولد كره لازم لمن جعل
الشيء مختلف الاجزاء لانا اذا فرضناه مركبا فلا بد وان يكون الاجزاء البسيط
حاصلة فيه بالفعل واكمل واحدا في تلك المواد البسيط قوة بسيط فوجب
ان يكون كل واحد منها كره حتى يكون المتولد من الشيء كرات مضمومة بعضها
الى بعض فانه ايضا فاسد لانه جواب جدلي لو سلم قوله فان لم يلزم ذلك لم يلزم
ما قلناه وهو غير مسلم اذ لا يلزم من عدم كون الانسان كرات مضمومة بعضها
الى بعض على تقدير كون الشيء متشابه الامتزاج عدم كونه كره على تقدير كونه
متشابه الاجزاء لان بساطة متشابه الامتزاج ابعده عن محو البساطة
لانفسار محو بعضها بزيادة الامتزاج والاختلاط وبسائط متشابه الاجزاء
وظواهر المركب من العناصر والمركب من المركب من العناصر فان
بسائط الثاني ابعده عن البساطة لزيادة التركيب بل لانه لا يلزم من اقصاء
القوة العديدة الشعور استدارة الجسم المتشابه الاجزاء الذي لم يلف من
اجسام مختلفة الصور كالبسائط العنصرية والفلكية اقضاؤها الاستدارة
الجسم للمتشابه الاجزاء الذي تالف من اجسام مختلفة الصور لظهور الفرق
القادر وان القوة العديدة الشعور انما يتبع اختلافها في هذا الاول لان
الثاني لاختلاف المادة المتصرف فيها تهتبه المغيرة لكل عضو مادة يلقب به
م باقاة المصورة ما يحسن لها من الصورة واما الثانيه فلكذلك الماذكرة الامام
من ان تلك الاجزاء في الشيء اما ان تكون مرتبة على حسب تركيب الاعضاء
اولا يكون كذلك والا فلا بل لان الشيء بطوبه متياله لا يحفظ الوضع والمرتبة
والثاني

٢٧
والثاني يقتضي ان لا يتركب الاعضاء على الوجه المخصوص على الدوام فانه
ايضا فاسد لان للمتغيرين ممنوعتان وسندهما لا يخفى على الذكي الحظ بل لانه لا
يلزم كون تلك الاجزاء غير متشابه لان المواد من كون متشابه الاجزاء ان يشارك
جزءه المحسوس كل في الاسم والحد على ما ذكره ارسطو وشيخه في حجتهم و
الثانيه لا ينبغي كون الشيء متشابه الاجزاء بهذا المعنى بل بحسب الاستعداد فان
احدهما من الآخر وانا عرفت ذلك فاعلم ان القرشي قال ان الشيخ يشير بقوله
وذلك في معنى متشابه الاجزاء او متشابه الامتزاج الى اثبات المغيرة الاولى
ونقيره ان الشيء متشابه الاجزاء فلو لا هذه القوة تعد بعضه للعظميه و
بعضه للعصبيه لكان فعل المصورة في بعضه صورة العصب في بعض
اخر صورة العظم ترجيحيا بلا مرجح قال ولقايل ان يقول هذا وارد في
القوة المغيرة ايضا فان الشيء اذا كان متشابه الامتزاج كان اعداد جزئيه
منه للعظميه دون آخر ترجيحيا في غير مرجح وفيه نظور لانا لا نسلم
اولا ان ذلك اشارة الى اثبات المغيرة الاولى بل الى الخلاف الذي فيه سلمناه
لكن لا نسلم انه اذا كان متشابه الامتزاج كان اعداد جزئيه منه للعظميه
دون آخر ترجيحيا في غير مرجح لان هذا ان سلم فاما يسلم على تقدير كونه
متشابه الاجزاء لا متشابه الامتزاج فقط والحصن ان الاختصاص قد يكون
سبب ما يختلف به امزجة الاجزاء بسبب كونها بعدد ما ورجح
الرجح واعلم ان الشيخ جعل المصورة والمغيرة الاولى خادمتين للمولد وجعل
القوة للخدمة والقوى المتصرفه لاجل النوع هي المولدة فقط واما اخرى
فمنبغي ان نسلك عادتنا ولا نتجمل في قول الحق فنقول اما النوع المولد

المنى فهو القوة المغيرة التي للانفس فانها تفعل ذلك كما تفعل مغيرة الثدي
للبن ومع ذلك فلا عال لان في الثدي قوة اخرى واما المغيرة الاولى والمصورة
فيها فايضتان من النفس الحادثة على الشخص وليس للمنى الافضلية عند
الانفس التي جعلت بالطبع تجذب وتغير اكثر مما يستحقه من الغذاء كالحمل
في الثدي وليس يقوم به قوة يصحبه وكيف يجوز ذلك والعضو الذي يعلق
النفس به اكثر الاحمال من تعلقها بالفضلات اذا انفصل عن البدن
انقطع تعلق النفس به حين انفصاله ففسد فكيف يبقى نفس له بمتعلقه
بالمنى مدة بقائه في الرحم الى ان يتكون منه الاعضاء **وهذه القوة** اي
المفصلة المترجحة **يسميا الاطباء القوة المغيرة الاولى** قد عرفت انما سميت
اولى فلا حاجة الى اعادته ولا الى اعاد ما يتعلق بها ما سبق **واما المصورة**
الطابعة ولت الاطباء القوة المصورة موجودة في جميع اجزاء المنى تفعل
في صور الاعضاء وغير شعور لها بذلك بل فعلها هذا بالتشخيص من خالقها
والعلم في الاعضاء اختلاف استعداداتها بما تفعل فيه المغيرة باختلاف
المزاج **فهذه القوة** التي يضرر عنها باذن خالقها **مخططة الاعضاء** هو ميزها
ولول ما يميز هو القلب على ما سبق وقد شوهد من المنى ذلك عند وقوعه في
الرحم فانه يعرض له زلزاله ثم يدفع الى الوسط مكان القلب ثم بعد ذلك يصير
علقة ثم مضغه ومدة الحمل الاولى ستة ايام او سبعة وفي هذه الايام
تصير القوة المصورة المنى غير سمداد غذاء من الرحم ثم الى تمام ستة عشر
يوماً تنفذ الاموية في المنى ويصير علقته ثم بعد هذا بانى عشر يوماً يصير مضغه
ثم بعد هذا ينقل الراس عن المنى على ما سبق تقريره **وتشليلاتها** كالا

والانحناء

والانحناء والاستدارة **وتجوز فاتها** وكذا اصحابها وثقبها وملاستها **وتشتبها**
واوضاعها مثال ان يكون البعض في الوسط والبعض في الطرف **ومشاركاها** كالمشاركة
بعضها بعضاً في العروق الواصلة بينها وفي الاعصاب او في الشرايين وبالجملة
الافعال المتعلقة بنهايات اي سطوح **مقاديروها** اي مقادير الاعضاء فان اكثر
ما ذكره سطوحها واطرافها **لهذه القوة** اي للمولدة **المتصرفة في الغذاء**
بسبب حفظ النوع **هي القوة** الغاذية **والنامية** فان سلا الاصل ان
المولدة متصرف في الغذاء لان التصرف في الغذاء لما يكون بعد وجود المغذي
وفعل المولدة في المنى انما هو قبل وجود المغذي لتكون عنه المغذي لا يجعله
غذاء له سلمناه لكن لا نسلم ان الغاذية والنامية لهما المولدة لما العاذية
فالان فعلها موقوف على وجود المغذي لانها التي تحيل الى جوهر المغذي
وفعل المولدة بكلا قسميها الحفظ والمفصلة مقدم على وجود العضو المشتمل
على فعل الغاذية واذا كان كذلك فكيف يجوز ان يقال ان الغاذية خادمة المولدة
واما النامية فلا خدومتها للمولدة اما بمعنى التهيئة او بمعنى الابدان لاجانها ان
ان يكون بالتهيئة فان الامر ههنا بالعكس لان القوة المولدة تهتم بالان المقتوية
لفعل النامية ولا جاز ان يكون بمعنى الابدان فانه ليس ههنا سى يحتاج الى مودة
يؤديه وانما فعل النامية الزيادة مع الاقطار الثلاثة على التام وهو متدعى
وجود المزيد منه وكلامنا في حال التولد قبل وجود المزيد فيه واذا كان فعل
النامية متاخراً عن المولدة كان القول بخدمة النامية للمولدة باطلا فلف الجواب
عن الاول ان المنى يصح ان يقال انه غذاء لما قال المصحح من ان المنى لما كان
متولداً عن شيء صالح للتغذية صح ان يقال انه غذاء لان هذا ينبغي ان ياب اسباب

فبوجه عام ما لا يخفى ولا الا اننا بتنا في الكتب المنطقية ان قولنا ان لنا غذاء في الحال
او في المستقبل او في الماضي والمضي قد كان في ماضي غذاء فيصح ان يقال له غذاء
نذلك التفسير عما قال القرشي فانه ليس في شيء من الكتب المنطقية ما صحح
قولنا المضي غذاء بل تقدم انه يجوز ان يقال له غذاء باعتبار ما كان كما قال المعوق
انه عبد وعمن الثاني ان خدمه الغاذية بمعنى التمشه فانها هي التي تورد على
الاعضاء التي يتولد منها مادة التي هي العدة وغير الغذاء بخير ايه يستعد لتولد
المضي منه وعن الثالث ان خدمه النامية بمعنى التمشه ايضا وذلك بان
تعظم الاعضاء وتوسع مجاريها حتى تصل الى هذه الصالحة للتوليد ولذلك لا يكون
المضي والحادث الشهوة الا بعد عظم الاعضاء **والث رجه الله الفصل**
الثالث في القوى الطبيعية الخادمة وشمل هذا الفصل عما مباحث
المبحث الاول في القوى الخادمة الجوهرية قال رجه الله
واما الخادمة الصرفة في القوى الطبيعية فهي خوادم القوة الغاذية
وهي قوى اربع الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة ان وجود السخص
بهم بالقوة الغاذية والنامية والقوى الطبيعية ولذلك هما معصودتان فيه
بذاتهما ومخدومتان لكن لما لم يكن ذلك الا بعد تحصيل الغذاء النافع واصلاحه
ودفع فضلاته احتيج الى فعل قوى اخرى اربع للاثبات بل لاجل الغذاء والنامية
اما الحاجة الى الجاذبة **وطا** لان فعل الغذاء هو نفس المادة الغذائية واعداها
لان تستعد لقبول الصورة العضوية والمادية لا يمكن مجيها بذاتها ولا هي اية
حاصلة عند العضو كالاغذاء النبات عند الله من العناصر الاربعة المتصلة
لا المنفصلة عنه لانه لا تغذي من ماء وتواب غير متصلين به ولا هو وارثا

للك

كذلك ومن المتصلة به المنزجة او لا امتزاجا به يستعد ان يصير جزءا للمكب
لان البسيط لا يغزو فهي منفردة الى جاذب تجذبها الى العضو وذلك
الجاذب هو الجاذبة المشار اليها بقوله **والجاذبة خلقت لتجذب**
النافع ومولخلة ابن المفتاح على جذبها النافع بان تترك جاذبة المعدة لجذب
القوالة وغيرها من الاشياء الصارة بالبدن والاعضاء الادوية بل تنفر
عنها مع كثرة منفعتها للبدن غير واردة لان جذبها للاشياء الصارة ليس
لكونها صارة بل ورحمت هي نافعة لحلاوتها او بشيء اخر وكذلك نفس تملأ
الادوية النافعة ليست لتكون نافعة بل لتكون صارة بمرارتها او حلاوتها
او بوجه اخر ولا ان كونها خلقت لتجذب النافع لا نافي في جذبها غير النافع
لان كثيرا من الاشياء خلق لاجل فعل مختص به وقد يفعل غير ذلك **وتفعل**
اي الجاذبة **ذلك** اي جذب النافع **بليغ العضو الذي** اي الجاذبة **فيه** لانه
يتحقق جذب المجذوب الى العضو كالحال في جذب كل اشياء بيد اليك عما
ما سبق مشروحا واما الى الماسكة فلان الجاذبة لما جذبت النافع الى العضو
ولم تكن شبيهة بجوهره احتاج ان يغزو سخيلا الى جوهره ولان استقاله
حركة وكل حركة في زمان فلا بد من زمان في مثله سخيلا الى جوهره و
لان الخلط جسم رطب سخيلا استخيل ان يغزو نفسه فلا بد من سخيلا
عما الانضباط زمانا نفعا فيه الهاضمة وذلك لانها سخيلا الماسكة المشار اليها
بقوله **والماسكة خلقت لتمسك النافع** وثم **تصرف فيه** اي في النافع **المفعل**
المغفوه له اي للنافع ولما لم نقل الهاضمة له ليعم ذلك فعل القوة الهاضمة والمغفوه
اذ كل واحدة منها محتاج الى الماسكة اذ كل واحدة منها مغفوة للممسول عندها

الممتارة منه أي من النافع وقد عرفت معنى الامتياز فما سبق **وتفعل ذلك**
أي إمساك النافع **بليغ موزن** ربما اعانته المستعرض اعانته المستعرض
للموزن في الامساك يكون بان تجمع الاجزاء الساقلة من العضو المشتمل على
المسوك فمنعه من الخروج قال حاله في الموزن والمستعرض اذا تمموا جميعا
صاقت للنافذ وذلك ما يعين على الامساك وشبه ان يكون انما قال ربما
لان هذه الاعانة للحتاج اليها جميع الاعضاء بل في بعضها وهي الاعضاء
التي تحتاج الى امساك الغذاء فيها زمانا صالحا قدر يعتد به كالاعضاء التي تمسك
لنفسها ولغيرها والاعضاء التي هي بعيدة الجوهر عن الغذاء فمحتاج في امتياز
الغذاء الى مدة صالحة بخلاف ما لم يكن كذلك فلذلك قال ربما لا لما قاله المسيحي
المستعرض لا يستعين بالماسكة بالذات بل بطريق العرض من جهة جمع الاجزاء
الساقلة من العضو فان المستعرض عند ما جمع للدفع يحبس ما فوقه باجتماع
العضو فلذلك قال ربما اعانته المستعرض لان كون الاستعانة بالعرض لا
تتلزم الندرة لان ما بالعرض قد يديم فان السقونية مبررة بالعرض
دايما ومواخذه ابن الفصاح ان الواجب على الماسكة ان تحلي عن مسك
الغذاء الذي لم يميز منه ما يصلح لتغذية العضو وما لا يصلح وعن مسك
الفضلات الرديئة عند نضجها وان لا تمسك شيئا سوى الغذاء الصالح للعضو
المناسب لهذه التغذية لتثبت بشيء لان الشيء المسوك قد يكون منافرا
من وجه وماليا واخر والوجه الذي يكون ماليا غير الوجه الذي
يكون مخالفا ولذا اختلف حاله عند القوى والماسكة تسلكه وحيث هو
ماليم لا منافرا وما الفضلات التي تطلب الطبيعية نضجها من جهة ان تطلب

نضجها

نضجها نافع تروم مسكها فاعرفه وايضا كونها خلعت لتمسك النافع لا النافي
مسكها غير النافع لما قلنا في الجاذب ولما الى الهاضمة فلان احالة القوة المعينة انما
يكون لما هو متقارب للاستعداد للصورة العضوية والصورة ذلك العضو النوعية
الى ان يصير تام الاستعداد للصورة ذلك العضو وانما يمكن ذلك بعد فعل القوة التي
تجعله متقارب للاستعداد للصورتين وتلك هي القوة الهاضمة المشار اليها بقوله
واما الهاضمة فهي التي تحيل ما جذبته الجاذبة وامسكته الماسكة ذكر خدمه
الجاذبة والماسكة في فعل الهاضمة ولم يذكر الدافعة لان خدمه هذه لها انما هي
بطريق العرض بمعنى انها دفعت ما من شأنه ضيق المكان ومنع ما ياتي لان
فعل الهاضمة فيه يخالف الجاذبة والماسكة فانها تخدمها بالذات **الى قوام**
اي تحيله الى قوام مهتيا **لفعل القوة المعيرة** فيه اي فيما جذبته الجاذبة وامسكته
الماسكة **والى مزاج صالح للاستحالة الى الغذاء** بالفعل معنى ذلك انها هي التي
تحيل الوارد الى قوام والى مزاج صالح للاستحالة الى الغذاء بالفعل يكون
مجموع ذلك مهتيا لفعل القوة المعيرة فيه وذلك لان الوارد لا يتهيأ لفعل
القوة المعيرة فيه بقوامه فقط بل بان يصير استعدادا للصورة العضوية مقاربا
لاستعدادا لصورته النوعية وانما يمكن ذلك اذا استحال الى مزاج صالح
للاستحالة الى الغذاء بالفعل وقد فرغنا عند كلامنا في الاخلاط من المضم
والنضج والطبخ والشئ وغيرها ولا اشكال في قوله **واما الخادمة** الصرفة
عما ذكره الامام وسكان الخادم الصرفة هو الذي لا يكون مخدوما لغيره وبعض
هذه القوى تخدم البعض فاذن الاربع لا يكون خادمة صرفة وبيان
ان بعض هذه القوى تخدم ما ذكره الشيخ في اخر الفصل الخامس من

المقالة من علم النفس كتاب الشفاء ان القوى الطبيعية الاربع لخدم الغاذية
والهاضمة منها لخدمها الماسكة من جهة والجاذبة من جهة والدافعة لخدم جميعها
وما قاله جالينوس في المقالة الرابعة من المنافع بعد ما ذكر الجاذبة والماسكة و
الدافعة وقوة هي اقدم هذه القوى كلها اعني المغيرة التي سببها احتياج
المعدة الى تلك المثلث وهذا ينصير على ان المثلث يتبع المغيرة والعقل
شاهد ايضا بذلك فان المقصود من الجذب والامساك المضم فيها لخدمته
خدمة مهيتته واما الدفع وان لم يكن لخدمه موديه ولا مهيتته ولكنه نوع
خدمة مبتدئة ان هذه الاربع ليست كلها خادمة صرفة لما ذكره المسيحي
فانه ليس المراد ان كلها خادمة صرفة ولذلك لم يسور ذلك بل جعله
مهلكا والمهم في قوة الجزئي تقدير كلامه ان بعضها خادمة صرفة وهو الدافع
لان فعل الهاضمة موقوف على الجاذبة والماسكة وفعلها موقوف على الدافع
فالدافع فعلها متاخر عن فعل الجميع فهو خادمة صرفة لان قوله واما الخادمة
الصرفة فهي خادمة القوة الغاذية لا الخاملة والتاويل الذي ذكره لا لفظ الخادمة
ولا في خادمة على ما يظهر بالتأمل سلمناه لكن ما ذكره يدل على ان فعل
الدافع متقدم على فعل الجميع لا متاخر عنه سلمناه لكن باخبر فعلها عن
فعل الجميع لا موجب كونها خادمة صرفة والا يلزم ان يكون الهاضمة خادمة
صرفة لتاخر فعلها عن فعل الجاذبة والماسكة وهو لا نقول لانه خصها بالدافع
ولما ذكره السامري في ان الخدمة على الاطلاق هي لخدمه الموديه واما لخدمه
المهيتة فتسمى منفعة على ما اعترف به الشيخ نقلا عن جالينوس فكون مراد
الشيخ ههنا لخدمه الموديه وهي الخدمة على الاطلاق ومنه هذا الوجه لا

تكون لخدمه بوجه ومراده في الشفاء لخدمه المهيتة فلا منافاة وانما
فان اصطلاح الاطباء في الصرف ليس الذي لاخالطة غيره عما يكون الخاط
له فليلا فان ابقراط يقول للقي البلغم انه بلغم صرف وان خالطة قليلا صفرا
وفي الصفرا وان صفرا صرفه وان خالطا قليلا بلغم ومعظم افعال هذه
القوى لخدمه واولها الاستخدام ويجوز ان يحل الصرف ههنا على هذه
القوى الاربع على كل واحدة فبالنظر الى الجملة تكون خادمة صرفة لا مالا
نسلم ان المراد بالخادمة الموديه الصرفة وتكون المراد من اطلاق الخدمة
الموديه لا موجب كون المراد من اطلاق الخادمة ذلك سلمناه لكن لا نسلم
ان لخدمه الهاضمة وغيرها من المذكورات لخدمه موديه سلمناه لكن لا نسلم
انها من هذا الوجه لا تكون لخدمه بوجه سلمناه لكن لا نسلم ان معظم
افعال هذه القوى لخدمه واولها الاستخدام سلمناه لكن لا نسلم جواز حمل
الصرف على الجميع فانه في غاية البعد سلمناه لكن لا نسلم ان القوى الاربع
تكون خادمة صرفة بالنظر الى الجملة بل لان مراده بالقوى لخدمه من
القوى الطبيعية هي التي تتصرف في الغذاء لبقاء الشخص او بقاء النوع بالذات
وبالخادمة ما تتصرف فيه لاحد البقائين ولكن بالعرض وعلى هذا نقول ان
القوى الطبيعية على ثلثة اقسام لخدمه صرفة وهي التي تتصرف في الغذاء
لاحد البقائين ولا تكون خادمة لقوى اخرى كالمولدة وخادمة صرفة وهي
التي تتصرف في الغذاء لاحد البقائين بالعرض كالقوى الاربع وخادمة من
وجه لخدمه من وجه وهي التي تتصرف في الغذاء لاحد البقائين ولكنها
لخدم موه اخرى لخدمه كالجاذبة والنامية فانها متصرفان في الغذاء

لبقاء الشخص وكذا الخدمان للولد فهي لا مخدومه صرفه والاخر دمه صرف
وللخص وجه وهو ان لما انتصرف في الغذاء لاحد الباقين لم امان يكون العرض
كالقوى الاربع وتسمى الخادمة صرفه واما ان يكون بالذات وتسمى المخدومه
وهي اما ان لا تخدم فوه اخرى مخدومه او تخدم وتسمى الاولى المخدومه صرفه
كالمولدة والمانه هي الخادمة من وجه المخدومة من وجه كالعائده
والنامية وفي قول الشيخ في اول الفصل يبينه عما ذكرنا لئلا يظن على
ان المخدومه من القوى الطبيعية هي التي تنصرف في الغذاء لاحد
الباقين بالذات الا ان تخدمها فوه اخرى كيف كانت وعلم هذا لا يلزم
من خدم الخادمة للهاضم ان يكون الهاضم مخدومه وهو ظاهر وقال
الامام قوله الهاضم تحيل الغذاء الى قوام مهيبا لفعل القوة المغيرة فيه نص
في ان القوة الهاضمة غير المغيرة فليست الفرق بينهما ونقول ان القوة الهاضمة
ببشر فعلها عند انتهاء فعل الخادمة واسداء فعل الماسكة فاذا حذب
حاذبه عضو شيئا من الدم وامسكته ماسكة ذلك العضو فللم صورة
نوعية واذا صار شبيها بالعضو فقد طلقت تلك الصورة وحدثت صورة
اخرى فكون ذلك كونا للصورة العضوية وفساد للصورة الدموية و
هذا الكون والفساد لما يحصل بان يحدث هناك في الطبع ما الاجل
ياخذ استعدادا للمادة للصورة الدموية في الاسفار وياخذ استعدادا
لصورة العضوية في الاشتداد والانزال الاول ينقص والثاني يشتد الى
ان ينتهي للمادة الى حيث يبطل عنها الصورة الاولى وهي الدموم ويحدث
الاخرى وهي العضوية فاذا فرض ههنا حالين احديهما سابقا على

الاخر

الاخرى فالحالة الاولى هي فعل القوة الهاضمة والحالة الثانية هي فعل القوة
للمغيرة فهذا غاية ما يمكن ان يقال في الفرق بين هاتين كل عضو ومغيرة
ولكن فيه اشكال من جهة العقل والنقل اما من حيث النقل فمن وجهين
الاول ان القوة الهاضمة تحرك الغذاء في اللسان الى الصورة المشابهة لصورة العضو
وكل ما حرك شيئا الى شيء فهو الموصل اليه فاذا ان القوة الهاضمة هي الموصل
للغذاء الى الصورة العضوية اما الصغير فظاهرة لان لا معنى للهمز الا
التحريك عن الصورة الغذائية الى الصورة العضوية واما الكبير فظاهرة
ايضا لان ما حرك شيئا الى شيء كان المتوجه اليه غاية للتحريك والمعنى
بكونه غاية ان المقصود الاصل هو فعل ذلك الشيء والشيء قد اعترف
بذلك في المقالة الرابعة من القسم الاول من الطبقيات عند شروعه
في الاحتجاج ان بين كل حركتين سكونا فانه قال محال ان يكون الواصل
الى حذما واصلا بلا علة موجودة موصلة ومحال ان يكون هذه العلة
غير التي ازيلت عن المستقر الاول هذا كلامه وذلك ليعض ان يكون
الواصل الى الصورة العضوية واصلا بعلة وان يكون تلك العلة ازيلت
عن المستقر الاول ولما كان المزيل عن المستقر هي الهاضمة وجب
ان يكون الموصل الى الصورة العضوية تلك فاذا ان الهاضمة هي المغيرة
بل الغاية لا غير الوجه الثاني هو ان الهاضمة كل عضو لا شئ منها
بطبعه ونصيحها تفيد المادة زيادة استعداد لقبول الصورة العضوية
ولذلك الاستعداد مراتب في القوة والضعف وليس بعض تلك الدرجات
بان ينسب الى القوة الهاضمة اولى من البعض فوجب ان ينسب اليها

الصور

جميع مراتب ذلك الاستعداد فتمت كل الاستعداد فان كانت تلك الصورة
 عن واهب وانما انت هذه الافعال مقدمت الغلة فاذن الفرق بين الهاضم
 والغازية واما الغلة فلا نكلم جالسوس واكثر المتأخرين شاهدا صحة
 ما ذكرنا اما جالسوس فلان لم يذكر في القوى الغازية في شيء من كتبه سوى
 هذه الاربعة فانه قال في رابعة المنافع ان المعدة قوة تجذب بها ما يلايها
 ولها قوة اخرى تسلك ما يصل اليها وقوة اخرى تدفع عنها الفضول وقوة هي
 اقدم هذه القوى اعني القوة المغيرة التي يسببها احتياج المعدة الى تلك
 القوى الثلاث هذا كلامه وقد جعل المغيرة مخدومة والثلاث البواقي
 خادمة ولو كان ههنا قوة اخرى خادمة هاهنا فمخدمها لكانت المغيرة لذكرها
 واما ابوسهل المسيحي فانه قال في كتاب القوى والافعال والارواح
 القوى الطبيعية بلغا خبي ومربية ومولدة والغازية اربع الجاذبة والماسكة
 والهاضمة وهي التي تغير الغذاء وتجعله شبيها بعضو المغذي والاربعة
 الدافعة وهذا صريح في انه ليس ههنا قوة اخرى خامسة هي مخدومة
 لهذه الاربعة واما صاحب الكامل في كلامه مضطرب في ذلك فانه
 قال فهذه القوى الاربعة اعني الخادمة والماسكة والهاضمة والدافعة
 واحدة منها هي القوة المغيرة الثانية وهي التي تشبه الغذاء بالمغذي فنزله
 ما تغير جوهر الدم الى جوهر اللحم واما القوى الثلاث وهي الجاذبة والماسكة
 والدافعة فهي كالحوام للقوة الهاضمة وهذا صريح منه بان يحصل
 جوهر الدم وشبيهه بالمغذي فعلا الهاضمة قال فهذا ما تنطق به
 البحث عقلا ونقلا وانا نقول اما قوله هذا الظالم نص في ان الهاضمة غير
 المغيرة

اول

المغيرة فهو كذلك لانه مذهب الشيخ وقد صرح به في جميع مصنفاته الحكيمة
 والطبية وان كان جالسوس وغيره من اطباء المتأخرين لم يفرقوا بينها لكن
 الظالم الذي ذكره لبيان الفرق بينهما لا يدل على وقوع المغايرة بينهما بحسب نفس
 الامر بل بحسب الفرض لان الحالين حاصلتان بحسب الفرض لا بالبرهان
 ونقول لم يجوز حصول الحالين بقوة واحدة فانه لو اعتبر تعدد هذه الحالات
 واستدعت كل واحدة منها قوة خاصة لصارت القوى اكثر من المذكورة
 كثيرا لان الغذاء له استحقاقات كثيرة من الغذاء الى الدموية ومن الدموية الى
 العضوية ولما لم يكن كذلك دل على ان كل واحدة من هذه الاحوال المذكورة
 لا تدعى قوة خاصة وعما هذا فمجرد ان يكون مجموع الحالات حاصل لا بفعل
 قوة واحدة وهي الهاضمة فيكون مبطلة للصورة الدموية ومحصلة للصورة
 العضوية كما ان القوة الواحدة تبطل الصورة الغذائية وتحصل الصورة الدموية
 لا يقال البرهان على المغايرة بينهما ما ذكره الشيخ في ان الغازية يتم فعلها
 بافعال جزئية بلثة الى قوله وهذا الفعل للقوة المغيرة من قوى الغازية وجه
 الاستدلال بهذا الظالم على المغايرة بين الهاضمة والمغيرة هو ان في
 البهق والبرص مشتبه الغذاء بالمغذي من كل وجه فنقول اللطال في البدن
 وان يكون لافعة في بعض قوى الغازية وتلك القوة المادوية ليست هي الجاذبة
 ولا الماسكة ولا الماسكة ولا الدافعة فان فعل كل واحد من هذه القوى في الجذب
 والامساك والدفع على ما ينبغي وفي غير تفاوت ونقصان وليست ايضا هي
 الهاضمة والالكان البهق والبرص المذكورين في امراض آفات الهضم بالاطالان
 او الغير والنقصان وحيث لم نذكرها الاطباء الا في الزينة والاذكر وايضا في

اسبابها فساد الهضم كما ذكرناه الاستسقاء اللحمي دل على ان ليسا من امراض
 آفات الهضم فلا يكون تلك القوة لما وصفه ههنا هي الهاضمة فاذن لابد ان يكون
 للاختلاف الواقع لا دخول الآفة في قوة اخرى غير هذه الثلث وتلك القوة يكون
 مخدومة لهذه الثلث اعني الجاذبة والماسكة والهاضمة ويكون من جهة القوة
 الغاذية ولا يعنى بالمغذية سوى ذلك فثبت وجود قوة مغايرة لهذه الثلث
 وهي المغيرة الانا نقول لانهم لم يذكروا في سبب البهق والبرص فساد الهضم
 غايه ما في الباب انهم لم يذكروا الغفلة الهضم واما انهم لم يذكروا ما يدل عليه فلا
 وهذا لان عندهم ليس بين الهاضمة والمغيرة تفاوت بل هما اسمان مترادفان
 كما هو مفقود عن ابي سهل المسيحي وعن صاحب الكامل فهم وان لم يذكروا
 في اسبابها فساد الهضم ولكن لم قلتم انهم لم يذكروا فساد الغير لا بد له من دليل
 او قل عن الجمهور بل يقال الاشكال ان في كل عضو قوة غير الغذاء الواصل اليه و
 تشبهه به وفي بعض الاعضاء قوة اخرى تحيل الغذاء احواله ما فرغ من تشبهه بخوهر
 ذلك العضو كالقوة التي في النعم والمرى والمعدة فانها تغير غيرا ما ولكنها لا
 تشبهه بخوهر هذه الاعضاء كما تقدم وهما بان القوتان مختلفتان بالنوع فانها
 اشتركتا في معنى الحالة وامتا زنا بان احدهما تشبهه بالعضو الذي هو موضوعها
 والاخر لا تفعل ذلك لا اشكال في ان التي تحيل من غير تشبهه بخدم الاخرى وهي
 التي تحيل وتشبهه وانا عرفت ذلك فنقول الشيخ سمي القوة التي تحيل وتشبهه مغيرة
 وان كان قد سماها هاضمة حيث قال وللغذاء هضم بالث في العروق ثم
 لحصة كل عضو عند هضم رابع وسمي القوة التي تحيل فقط من غير تشبهه هاضمة
 لم يعد ذلك اما ان تقع المناقشة في وجود هاتين القوتين واختلافهما ولا سبيل

متداول

الله

الله لما سئل عن وجودها واختلافها واما ان تقع في التسمية وذلك ايضا متعذر
 فانه بعد ما ثبت تعدد القوى والفرق بينها ولا ما قسمة ان يسمى بعضهم هاتين
 هاضمة او سمي بعضهم احدا النوعين هاضمة والاخر مغيرة فان سئل
 فعلى هذا قول الشيخ اما الهاضمة فهي التي تحيل ما جذبته الجاذبة وامسكته
 الماسكة الى قوام مهتاء لفعل القوة المغيرة فيه لا تناول القوة التي في المعدة
 فانها لا تهتئ لفعل المغيرة فان مغيرة الاعضاء لا تفعل في الغذاء الا بعد
 الوصول الى الاعضاء مع انه صرح فنحصل الهضم التام في المعدة حيث
 قال لم اذا ورد على المعدة الهضم الانضمام التام فثبت لانهم ان القوة التي
 في المعدة لا تهتئ لفعل المغيرة وذلك لان قوة المعدة اذا حالت الغذاء
 وجعلته كيلا ساقط هياتة لفعل مغيرة الكبد لما ثبت ان الهضم الذي للكبد
 هو غير تشبهه بخوهر الكبد واعداد ايضا لفعل مغيرة سائر الاعضاء و
 لهذا قد جعل الشيخ للكبد فطين والآن الغذاء بعد ان وجد الهضم التام
 في المعدة فقد تهتئ لفعل المغيرة فيه يكون هاضمة المعدة مندرجة تحت
 التعريف المذكور للقوة الهاضمة والشكل مدفوعا واذ قد فرغنا من تفسير
 كلام الشيخ وبيان اسقاطه فلتشرع في حل الشكوك التي اوردتها الامام
 ونقول اما الوجه الاول في المعقول فالصغى في القياس وهي قوله ان القوة
 الهاضمة تحرك الغذاء في الكبد الى الصورة المشابهة لصورة العضو مخدوم لان
 الهاضمة التي تحرك الغذاء في الكبد هي الهاضمة المغيرة والتي تحرك الغذاء في
 الجوهر هي الهاضمة المحركة الكبدية لا تحرك الغذاء الى الصورة المشابهة
 لصورة العضو بل الى الكلبوس والكميوس وهما غير شبيهين بصورة العضو ولو

صفت الصغرى لا تحت مع الكبرى الى كل هاضمة فخليل الغذاء وشبهته
بجوهر المغذى وهو باطل لا تقاضيه بها ضمة الكبد والمعدة والمريء و
الغى لانها لا تشبهه بالجواهر وهذا بطل هذا القياس لئلا ذكره للمسيحي وهو
ان قوله وكل ما حرك شيئا الى شيء فهو الموصل اليه صحيح لكن فرق بين
الشيء العضو والمشبته للشيء بالعضو فان الجاذب توصل الغذاء الى العضو
من غير ان تشبهه بجوهره وان قوله فالهاضمة هي الغاذية ممنوع لانه
لا يلزم هذا ما ذكرنا فان الجاذب هي الموصلة غير الغاذية الى هي المشبهة قال
فالذي نقول في هذا العنق ان الاتصال من الكيلوسية الى الدموية غير
الاتصال منها الى العضوية واذا كان الاول غير الثاني كان فاعل الاول
غير فاعل الثاني والغاذية غير الهاضمة فانه فاسدا ما الاول فلا يخلط
صريح وخطا فاحش لان الامام قال الهاضمة تحرك الغذاء في الكبد
الى الصورة المشابهة لصورة العضو وكل ما حرك شيئا الى شيء كتحريك الهاضمة
للغذاء الى الصورة المذكورة فهو الموصل الى ذلك الشيء اي تلك الصورة فكون
الهاضمة هي الموصلة للغذاء الى تلك الصورة فكون هي الغاذية فقوله في الجواب
عن هذا الموصل هو الجاذب والمشبته هو الغاذية فكون هذا باطلا محضاً
ولما الثاني فاحش من الاول لا يتناقض عليه ولقوله كون الهاضمة هي
الغاذية لا يلزم ما ذكرنا لان الامام ادعى انه يلزم ما ذكره ان الهاضمة هي
الغاذية والجنب يقول هذا لا يلزم ما ذكرنا وهل هذا الا هذا محض
واما الثالث فلجواز حصول الاتقاليين بقوة ولحق هي الهاضمة
فانها كلها تخرج عن الكيلوس الصورة الغذائية وتلبسه الصورة الخلطية

كذلك

كذلك تخرج عن الخلط الصورة الخلطية وتلبسه الصورة العضوية واما
الوجه الثاني منه فلاننا لانسلم انه ليس نسبة بعض تلك المراتب الى
الهاضمة اولى من البعض اذ غاية ما في الباب اننا نطلع على تلك الاولوية
ولا يلزم من علم العلم بالاولوية علم الاولوية بل الاولوية ثابتة لان نسبة
المراتب الى الاشياء فيها الهاضمة واجبة ونسبة المراتب الى فيها تشبه
ممنوعة لان الهاضمة هي التي تحلل الاشياء ولهذا يستحيل اضافته جميع
المراتب الى الهاضمة اذ مرتبة مرتبة التشبه وما ذكرنا يظهر فساد
ما ذهب اليه المسيحي من ان قوله وليس نسبة بعضه الى هذه القوة
اولى من نسبة البعض الاخر الهاضمة لانه هي الفاعلة للجميع لكن فرق
بين نفس هذا الاستعداد وبين انتقال ما حصل له هذا الاستعداد الى
الصورة العضوية فاذا حصل الفرق بينهما فوجب ان يكون فاعل الاول
غير فاعل الثاني والا اول هو الهاضمة والثاني الغاذية فثبت ان الغاذية
وهو المطلوب لان قوله هذا صحيح فاسد ما علمت وقوله لانها
الفاعلة للجميع افسد منه اذ من علم الجميع مرتبة التشبه وليس
هي الفاعلة لها وقوله لكن فرق الى آخره فيه نظر لجواز كون الاستعداد
بقوة ولحق كالاتقاليين فاما ما ذهب اليه السامري من ان قوله ليس
بعض الاستعدادات اولى بان تشبه الهاضمة بعض باطل فصحيح لكن
ما استدرك عليه وهو ان فعلها في المعدة ليس هو حصولها الاستعداد
والاحصل للصورة العضوية هناك ولم يكن محتاج بعد ذلك الى الهضم
الكبد وكذا الكبد لم يحصل فيه كمال الاستعداد لما قلنا بعينه فصار

الهاضمة غير

بعض الاستعدادات بنسب الهاء في الاعضاء دون البعض لخصوصية تلك
 الاعضاء وكما ان الاستعداد يكون في المضم الرابع وهناك بفعل القوة المغيرة
 فعلها وهو الشبيه بصورة العضو فيه نظرا لان المضم الكبد قد حصل فيه
 الاستعداد للشبه بصورة الكبد على ما سبق واما ما نقله عن جالسوس
 فانما كان يصح ان يشهد به لوقال الاعاذة البتة لان ما نقله عنه لا يدل
 على احصر القوى في الرابع بل غاية انه لم يذكر في هذا الموضع الا تلك الرابع
 وذلك لان في وجود قوة اخرى ربما ذكرها في كتاب لم يطبع عليه الا امام
 الكتاب في القوى الطبيعية فانه ذكر في المقالة الثالثة منه ان الغذاء يكون
 باقلاب الغذاء وبشبهه بالمغذي وان كان في كل واحد من الاعضاء قوة
 تدعى على طريق الجنس مغيرة وعلى طريق النوع غاذية فهذا تصريح من
 جالسوس بل لا عتاف مما وبالا اسم الواقع عليها واما كلامه ان سهل للشي
 فلا يكون حجة على الشيخ مع ان المنقول عنه ليس فيه انكار لهذه القوة
 بل فيه اعتراف لكن هل غير الاربعة او هي عبارة عن مجموعها فنذكر عليه
 ان شاء الله تعالى وكذا كلام صاحب الكافي وهو مضطرب
 في هذا المقام اذ في بعض المواضع صرح بان الهاضمة غير الغاذية وفي
 بعضها قال الفرق وعلى الجملة لم يكثرها بالكيفية ونريد الظلم في هذا المقام
 وضوحا ونقول لا شك في وجود القوتين اللتين ذكرناهما وبيننا اختلافهما لكنها
 لما اشتركتا في الاحالة من الصورة الغاذية فهم سموا كل واحد منهما هاضمة
 على سبيل التواطؤ باعتبار العذر المشترك ولم يسموا احد النوعين
 باسم خاص فاذا قالوا القوة الهاضمة كان ذلك متنا والاطلا القوى واما

الشيخ فلما اراد زيادة التفصيل والاضاح خصص احد النوعين وهو المسمى
 بجوهر العضو باسم خاص وهو الغاذية والمغيرة فلهذا لم يقتصر على ذكر
 الهاضمة بل ذكر المغيرة بعدها فهذا الاعتبار زادت القوة المغيرة على
 تلك الرابع واذ عرفت ذلك فاعلم ان بابا سهل المسمى قال ان القوى
 الرابع توجد في المعدة مضاعفة احدها التي تجذب غذا البدن من خارج
 الى جوف المعدة وتمسكه هناك وتغيره الى ما يصلح ان يصير دما وتدفقه
 الى الكبد الباقية التي تجذب الى نفسها يصلح لها خصوصا وتمسكه هناك
 وتغيره الى جوهرها وتدفق الفضلات عنها وكذلك الحال في الكبد فان
 النفس الى الدم غير المغيرة الى جوهر الكبد كما ان المغيرة الى العصارة غير المغيرة
 الى جوهر المعدة وهذه القوة التي تجذب الى نفسها وتمسكه عندها وبشبهه بها
 وتدفق عن نفسها توجد في البدن على اختلاف جواهرها واما في المعدة و
 الكبد فتوجد فيها مع ذلك اربع قوى اخرى شبيهة بهذه تفعل لاعداد الغذاء
 واما الرابع الاولى فيفعل لاجل الغذاء وهو كالم حسن قال الامام
 ان كان الامر عيانا قال وجعل في تلك في النعم واللسان والمرى والامعاء
 المسماة ما سارتقا وبالجملة في جميع اعضاء الغذاء وان امكن ان يفرق بينهما بان
 الاعضاء التي ذكرها الامام مجاز ومنا فليس فيها هضم وتغاير محسوسة
 كما في المعدة والكبد قال اسحق بن سليمان الاسر اسلي في كتابه المعنون بالحميات
 القول بالقوى المضاعفة فاسد وجهه احدها انه لو جاز ان يكون للمعدة قوتان
 مغيرتان عامة وخاصة لوجب في ذلك جدا موز اما ان يكون القوتان متباينتين
 كل واحد منهما في حيز دون حيز الاخرى او يكونان مخرجين مختلفين فان

جميع

الثاني يجب لكل واحدة منها ان لا تغفل عن الغير والاحالة الا ما كان ملائما للجوهر
 المعده اذ من شأن القوى الطبيعية ان لا تفعل في كل واحد من الاعضاء الا ما كان ملائما
 لجوهرية العضو الذي هي فيه واذا ثبت ذلك كان من البتة ان متى كان العضو
 الذي فيه الفعل واحداً لم يكن الفعل واحداً ايضاً ومتى كان الفعل واحداً كانت
 القوة واحدة والمعدة عضو واحد ففعلها واحد وقوتها واحد وان كان الاول
 وهو ان يكون كل واحدة من القوتين في حيوز المعدة غير حيوز القوة الاخرى
 وجب ان لا تغفل الجزء الذي فيه القوة العامة من المعدة شيئاً اصلاً لانه قد
 عدم القوة الخاصة التي بها يكون هضم غذائه لان كل واحد من الاعضاء لا
 يمكنه ان يحيل شيئاً من الغذاء ونقله الى ذاته الا بقوة خاصة فيه كالجوهر
 واذا عدم بعض اجزاء المعدة تلك القوة التي بها يهضم غذاءه عدم الغذاء ايضاً
 وكان كمن عديم العناية بنفسه وهو غيره معنيتم قال والحق ان فعلها بالذات
 لنفسها ولغيرها بالعرض وذلك انها تحذب الغذاء بطبعه لنفسها اعني
 لحاجتها اليه فاذا طبخته اودعته في المواضع الخالية ورجعها هضمت
 منه ما كان مشاكلاً لجوهرها وقلبت الى ذاتها واذا انفتحت خلت الفضل
 من غذائها واطلعتها فان قيل لا فرق في الحقيقة بين مذهب ابي سهل
 ومذهب الشيخ لان ابا سهل سمي كل واحد من القوتين مغيرة فما فعل
 عنه الامام وما ضمه علما هو في كتاب المائة والشيخ خصص احداهما
 بالهاضم والاخرى بالمغيرة واذا كان كذلك فلو صح كلام الاسراري لزم منه
 بطلان مذهب الشيخ كما لزم منه بطلان مذهب ابي سهل قلت
 مذهب الاسراري غير صحيح او لا فلا من مقدم الملازمة في قوله ولان

الثاني

الثاني الى اخوه لا مدخل له في الاستسلام لانه ان كان الاول وحيداً
 الى اخوه بعين ما ذكره في الدليل واما ما ثابنا فلا من هذه الملازمة ممنوع ان
 اراد بل لايم الجوهر ما يلائمه بحسب الذات فقط ومسلم ان اراد به ما يلائمه
 بالذات او بالعرض لكنها غير مفيدة لان غيرهما ضمه المعدة للكليوس
 وان لم يلائم جوهرها بالذات لكنه يلائمه بالعرض اذ لو اله لما حصل له الدم
 الملائم لجوهرها بالذات واما ما ثابنا فلا من قوله واذا ثبت ذلك كان من
 البتة الى اخوه مشعراً بان كون المذكور من البتة انما لزم من سبوت ذلك ولا
 تعلق له بالبتة واما ما رابعا فلا من قوله متى كان العضو الذي فيه الفعل واحداً
 عباداً وكيكلاً لا شعاعاً بان العضو الذي فيه الفعل يمكن ان يكون اثنين واما
 كما مسافراً لا نسلم ان العضو اذا كان واحداً كان الفعل واحداً ان كان ذلك
 العضو آلة لعضو آخر كالعدة للكبد فان مثل هذا العضو يحتاج الى فطين
 احدها لنفسه والاخر لما هو آلة له بل الى قوتين مغيرتين اوهاضمتين اوهاضم
 ومغيرة واما ما سادسا فلا من قوله كان كمن عديم العناية بنفسه وهو
 معني بغيره ممنوع لكونه معنيّاً بهما كما سنبين وان سلم فطام خطابي وخمس
 الطامات واما ما سابعاً فلا من اعتداء المعدة بالكليوس وحده دون الدم
 الوارد اليه من الكبد لم نقل به والذي جوهر المعدة ان تغذي بما تنولها
 هو البليغ لرد الجوع الى السد للخله كما سبق ولو صح اعتداء المعدة بالكليوس
 لكان مجي الاوردة والدم من الكبد الى المعدة عبثاً وعطلاً واما ثامناً فلا من
 لا نسلم ان كان الاول وجب ان لا تغذي الجزء الذي فيه القوة العامة
 لجواز ان تغذي بما حالته القوة العامة واحوال المعدة تشهد بصحة

هذا

الطبقة الداخلة منها تغذي بالكلية باجماع اطباء وهي التي فيها القوة العامة
 واما الطبقة الخارجة فانها تغذي بغذاء آخر اختصاصها بالقوة الخاصة
 هذا اي حاله المحذوب للمسكول **فعلها** اي فعل الهاضم **في النافع** اي الغذاء
 الصالح وهو المحمود واما **فعلها** اي فعل الهاضم **في الفضول** وهي الاخطا التي
 ليست في شأنها ان يشبه بالمغذي او يستحيل في النادر الله فان
تحيلها اي الهاضمة الفضول **ان لم يكن** وذلك بان لا يكون قد تعدت عن الصلوح
 كثيرا الى هذه الهمة وهي كونها مهتمة لفعل القوة المغيرة فيها وسميت
 اي هذا الفعل **ايضا** هضم لان المضم عبارة عن جعل المادة مهتمة لفعل
 القوة المغيرة فيها **او يستحيل** اي ان لم يكن الهاضم ان تحيلها الى هذه الهمة لخروجها
 عن الصلوح كثيرا يستحيل سبيلها اي سبيل الفضول الى الاندفاع والعضو المحتبس
 فيه يدفع هذه الباء سطق بالاندفاع **من الدافعة** بترقيق هذه الباء سطق
 يستحيل قوامها اي قوام الفضول **ان كان المانع** اي في حاله الهاضم اياها
 الى تلك الهمة الغلظ او تغليظها اي تغليظ الفضول **ان كان المانع الرقة**
 فان سفل الشيء كلما كان ارق كان اندفاعه اسهل فلما اذا جعل السخ
 الغلظ احدا الامور المسهلة للدفع فليس الرقيق قد تشرب جرم العضو
 لرقته فبقي تلك الاجزاء المتشربة فيه لا تدفع فاما اذا غلظت لم تشربها
 العضو لا جرم تدفع بالكلية **او تقطيعها** اي تقطيع الفضول **ان كان المانع**
اللزوجة وهذا الفعل يعني ترقيق الطيب ونفط الرقيق ونفط اللزج
 كل واحد منها سمي الانضاج وقد يقال المضم والانضاج على سبيل
 الترادف فلهذا فرقنا بين المضم والنضج والطبخ وغيره عند كلامنا في
 الاخطا

للاخطا فلا حاجة الى اعدادها هذا واما الحاجة الى الدافع فلما كانت لان
 الغذاء مركب من جوهرين احدهما صالح لان يشبه بالمغذي وبانها غير
 صالح له فلهذا لم يكن بد من بقاء فضلة عن هضم الهاضم وهذه الفضلة لو
 بقيت في العضو اضرت به ووجهها احدها من جهة احتباسها في العضو
 مصق عليه المكان ومنع مادة اخرى تحتاج الى اقامتها الى العضو وبانها
 انها تضعف العضو وتنقله وتغير حرارته الغريزية فاحتيج الى شيء يدفع ما
 يبقى في العضو من الاحتياج اليه وهو الدافعة **المحتسبة** **الباقية**
 في حصر الفضول قال رحمه الله واما الدافعة فانها تدفع الفضل
 الباقي من الغذاء الذي لا يصلح للاغذية وتفصل عن القدر الكافي في
 الاغذية وتستغني عنه وتفرغ وفي بعض النسخ او تفرغ واستعمال
 في الجهة المرادة مثل البول قد حصرنا الفضلات البدنية في كلامنا في
 الاخطا وهما ثانيا في ذلك على وجه آخر ونقول ان الفضول على تقدير
 النسخة الاولى منحصرة في ثلثه وعلى الباقية في اربعة اما وجه الحصرها
 في الثلث فان نقول كل فضلة فلا تخلو اما ان يكون استعمال ما داتها الاجل
 الغذاء او لا يكون والاولى لما ان لا يكون بنوعيتها صالحة للتغذية وهي
 الفضل الباقي من الغذاء الذي لا يصلح للاغذية او يكون بنوعيتها صالحة للتغذية
 لكنها ازيد من القدر المحتاج اليه وذلك هو الذي نفصل عن القدر الكافي في الاغذية
 والباقي وهي التي لا تستعمل ما داتها لاجل الغذاء فذلك الذي استعملته الطبيعة وقد
 تم فستغني عنه وتفرغ واستعمال في الجهة المرادة كلما شئ التي تحتاج اليها
 لتنفيذ الوارد في المجاري الضيقة لم تستغني عن بعضها عند جذب البقية فتدفع

بالبول وعن بقائها عند الجلد فدفع بالعروق وفي حكم ذلك الادوية بعد فراغ فعلها الا ان ذلك لا يسمى في العروق فضلا ولما وجه الحصار هاهنا الاربعه فان نقول ان كل فضلة فاما ان يكون استعمال مادتها للتغذية او لا يكون والى كالبول والعروق والاول لما ان لا يكون بنوعيتها صالحة للتغذية وذلك هو الفصل الباقي من الغذاء الذي لا يصلح للاغذية او يكون بنوعيتها صالحة للتغذية فاما ان يستغنى عنها جمل الاعضاء كاللبن والمشي وهو الذي يستغنى عنه او لا يستغنى عنها جمل الاعضاء بل بعضها مع حاجة عضو اخر اليها وذلك هو الذي فضل عن العروق الكافي في اغذية العضو فدفعه الى غيره لمجاوزه جاذبه ذلك الغير وهكذا تم نفوذ الغذاء **المبحث الثالث** في الجهات التي تقع اليها دفع الفضول **والسنة** رحمه الله وهذه القوة اي الدافعة تدفع هذه الفضول **امام** جهات ومنافذ معدة لها اي للفضول ولما ان لم تكن هناك منافذ معدة فانها تدفع من العضو الاسرف الى العضو الاخر ومن الاصلب الى الارخى واذا كان جهة الدفع هي جهة ميل مائة الدفع بالبطبع لم تصرف القوى الدافعة عن تلك الجهة ما امكن كل فضل لا تخلو اما ان يكون تولدها ضروريا او لا يكون فان كان الاول وجب ان يكون لها جهة تدفع اليها بالطبع ومنفذ يخرج منه لتهيئ بذلك نقاء البدن منها بسهولة وهذا كالنقل الذي هو فضل الغذاء والبول والعروق اللذين هما فضل الماء المشروب والرطوبات الفضيلية التي يكون في الاغذية وان كان الثاني لم يجب ان يكون لها منفذ معد لها لئلا يجاز ان يخلق لكل ما يمكن وقوعه في الفضلات منفذ لوجب ان يكون في البدن منافذ كثيرة جدا وان يكون

تركيبه

تركيبه ذاهباً وحسباً اما ان يكون هناك منفذ يصلح ان تدفع منه وان لم يكن في الاصل معد لذلك او لا يكون والاول كالفضلة المتولدة في العروق فان العروق التي في البدن خلقت لتكون مجرى للغذاء فاذا افقرت فضلت من الغذاء فضلة كان اندفاعها من تلك العروق الى ذلك المخرج الى احداث منفذ ولا ضرر شيء من الاعضاء وهذا كالنقل الخارج بالبول والى كالفصل التي تكون في اللحم او في بعض الاعضاء الاخر التي لا منفذ فيها فهناك تدفع الطبيعة من الاشرف الى الاخسر ومن الاصلب الى الارخى ولحسب ذلك ان يعلم ان لكل جسم قوة تسمى الطبيعة من شأنها ان تحفظ عليه كما لا يتغير باستخدام قواه وحولته الغريبة في ذلك والطبيعة التي للبدن مماثلته وهي طبيعة جملته ومنها جزئية وهي طبيعة كل عضو منه فطبيعة كل عضو اذا حصلت منه فضلة وجب ان تدفعها عنه فاذا لم يكن لذلك الدفع منفذ مكن الاندفاع فيه فلا تخلو ذلك العضو اما ان يكون خارجاً كالجلد فحينئذ يجب ان تدفع الى خارج لان ذلك اسهل ولانه خال عن مانعة عضو آخر او لا يكون ذلك العضو خارجاً فلا بد حينئذ في دفع تلك الفضلة من مرورها ببعض الاعضاء بالضرورة وكل عضو فطبيعته دافعة عنه ما يضره فكلون اذن دافعه كل واحد من الاعضاء معارضة مانعة لدافعة هذا العضو وبقي اليد للغالب منها وغلبة قوة العضو اما الشرف او الاصلب او الله او يكون العضو الذي قوته معارضة ما هو فحينئذ يجب ان تدفع تلك الفضلة من الاشرف الى الاخسر ومن الاصلب الى الارخى ومن الصحيح الى المأووف ولما كان شرف العضو يستضي ان يكون لقوته الغلبة لان شرف العضو ما يفضي

وفي الطبيعة القوة قواه الاجل زيادة فعله ولتكون دفع المضاعفة اقوى
 فان الاضرار به اضرار بالبدن كله وانما كانت سلامة العضو تقتضي ذلك لان
 ضرر الاصل ببقاء الفضل فيه اكثر من ضرر الارخي اذ التحلل عن الارخي
 اسهل من التحلل جرم الارخي وكان جرم الاصل ودلك ما يجوز الطبيعة
 الكلمة الى بقوه قواه وانما كانت سلامة العضو تقتضي ذلك لان قواه تكون
 باقية على حالها وقوى الماؤوف قد ضعف بسبب الالف وتلك الالف اما
 مرض او ضربه او غير ذلك وهذا كله فيما اذا كان الدافع هو الطبيعة الجذبة
 اما اذا كان الدافع هو الطبيعة الكلبة فانها لما تدفع العضو على الوجه
 الاصلح للجسم البدن فلذلك قد تدفع من الارخي الى الاصلح ومن العضو
 المريض الى الصحيح اما الاول فكما تدفع للمدة في ذات الجذب من عظام الاضلاع
 لان ذلك اقل ضررا على البدن من بقاءها او دفعها الى داخل الاطراف فتقلل الشغل
 الى فرانسيس على ما ولا المسيحي فان فيه نظرا واما الثاني فكما اذا كان العضو
 الى العضو المريض ما يحجب به جدا او ما يكون ضرر معا مما مثل ان يكون
 ذلك العضو المريض منفردا اذا كان في الاعضاء، صحيح في الجسم الصغراوي
 فان الطبيعة قد تدفع موادها بالقي او بالعرق صيانة للمعارة من مرور
 تلك المواد لحدتها على موضع السجج وانما نقل السجج ومن السليم الى
 المريض لان كلامه في كون البدن على الحالة الطبيعية وفي ذلك الحال
 لا يكون شيء من الاعضاء مريضا واما اذا كان جهة الدفع هي جهة ميل
 مادة الفضل مثل خروج المواد من جهة المعالم بصرفه القوة الدافعة
 من تلك الجهة ما امكن لان الدفع الى تلك الجهة اسهل لا اعتيادا لا دفع

الها

الهافحبت ان يكون الدفع الهامها امكن الا اذا لم يمكن ذلك ان يكون هناك سده كما قد تدفع
 الطبيعة العقل التي في الاول او كان هناك ما موجب لكون ضرر الدفع اليه شديدا
 كما ملنا في السجج واذا عرفت ذلك فاعلم انه يبقى من المباحث المتعلقة بهذا الموضع
 مسئلتان احدهما في ابيات القوى الاربع وبانتها في ان هذه الاربع هل هي واحدة
 بالذات واربع بالاعتبار او ليس كذلك **المسئلة الاولى** في اثبات القوى الاربع و
 لتكلم اولاً في ابيات كل واحدة منها في المعدة والرحم فليس عليه سائر الاعضاء
 فنقول اما الجاذبة فالدليل على وجودها في المعدة اننا نشاهد حركة العقل من الرغم الى
 المعدة فحركته الى اسفل اما طبعته او اراديه او قسريه او عرضيه لا انحصار للحركة
 في الاقسام الاربعه على ما هو المشهور لكن الاجاز ان يكون طبعية مانعاً بان
 العقل يتقلد فخذراً الى اسفل فاننا لو علقنا انساناً برجليه واعطيناه غذاء ازدرده
 ازدراداً تاماً فلو كان حركة الغذاء تتقلد لا تمنع صعوده الى فوق والاجاز ان يكون
 اراديه لان الغذاء عليه الشعور فكيف يكون له ارادة وايضاً فاننا نرى المعدة عند
 ما يكون خاليه من الغذاء مشتتة الى تناولها تصعد الى فوق وتجذب من غير ارادة
 الاكل ونظهر هذا ظهوراً بيناً في الحيوان الواسع الغم القصير الرقبه كالقنصاح
 حتى لا يقال ان الانسان بارادته يبلع الغذاء ففي مثل هذه الصورة يتحرك الغذاء
 الى اسفل من غير ارادة الاكل هكذا قيل لكن في كون البلع من غير ارادة الاكل نظر
 والاجاز ان يكون عرضيه لان حركة الغذاء الى اسفل ليست هي بواسطة حركه
 جسم آخر بل هو متحرك بذاته فبقي ان يكون قسريه فلها فاسر وذلك اما من
 فوق وهو ان يقال ان الانسان بارادته يزدرد واما من اسفل وهو ان المعدة
 تجذبها بقوه جاذبه فيها والاول باطل الوجهين الاول ما ذكرناه وهو صعود المعدة

الى المعدة

الى فوق عند الحاجة الشديدة الى تناول الغذاء الثاني ان انوى الموى والمعدة عند
تناول الاغذية اللزجة تصعد الى فوق وتجذب اليه بسرعة حتى يحس مضغها و
كذلك يجذب الكبد ويظهر هذا ظهرا منا عندما نعطي انسانا غذاء تام اعطيه
بعد غذاء حلوا ثم نأمره بالقي فان انوى اخرا يخرج بالقي الحلو وما سبب هذا
الاشد اشتياق الطبيعة اليه فيجذب بقوة طبعه وهو المطلوب واما اثباتها
في الرحم فان الجامع يشاهدها في الرحم خاصية عندما يكون تقيما فضلة بعيد
العهد بالجامع وهو كان شيئا يجذب احليله الى داخل واما اثباتها في باقي الاعضاء فمن
وجهين احدهما ان الكبد عندما تتولد فيها الدم تتولد معه الصفراء والسوداء ثم تجد كل
واحدة منها بمنزلة صاحبها ونصب الى عضو مخصوص ولولم يكن كل واحد من تلك
الاعضاء قوة جاذبة لذلك النوع من الرطوبة لاسيما ان يميز تلك الرطوبات بعضها عن
بعض بنفسها ولاستحالة ان تختص كل عضو برطوبة معينة لاختصاصها دليلا او كثرها
فهذا وجه قاطع في اثبات القوة الجاذبة لجم الاعضاء الثاني ان الدم الصاير الى
الاعضاء لا شكل له جسم ستيال فلولم يكن في كل واحد من الاعضاء قوة جاذبة استحالة
صيرورته اليها فثبت بما ذكرنا وجود الجاذبة في كل واحد من الاعضاء وهو المطلوب
واما الماسكه فالدليل على وجودها اما في المعدة فمن وجهين احدهما اننا اعطينا
انسانا نأخذ ما وبادرنا الى شربه وجدا للمعدة محتوية عليه وجميع جوانبه
وكذلك لو فعلنا بالمعاهد الفعل بعد اخذ الغذاء من المعدة الثاني ان نعطي
الانسان في بعض الاوقات غذاء ستيالا كالشعير لجده يبقى معدة الى
حين ينضم ولولم يكن هناك قوة ممسكة والافكف تنصير ثباته في المعده
وهو جسم ستيال واما في الرحم فمن وجهين احدهما انه عندما يجذب للمنى

ويحصل

ويحصل الحبل لجده منضم عليه انضماما شديدا بحيث ان طرف الحبل لا يدخل
فيه ولو بادرنا الى شريح الرحم وشققنا عليه من اسفل الشرة الى قرب الفرج
وكشفنا عن الرحم برقوق وجلناه منضم عليه الثاني ان المنى جسم ستيال بعض
الحركة الى اسفل فلولم يكن في الرحم قوة ممسكة لما تنصير ثباته في الرحم واما اثباتها
في باقي الاعضاء فهذه الوجه وهو ان الدم الصاير اليها جسم ستيال واما
الدافعة فالدليل على وجودها اما في المعدة فلاننا نجدها عند القي ودفع ما فيها
تتحرك الى فوق بحيث اننا نحسن بين عرقها وتحركم الاحشاء تبعها الى
فوق ونجد المعاء عند دفع ما فيها بالاسهال وغيره ينزح نزحاً شديداً
وتتحرك معها جميع الاحشاء واما في الرحم فعند الولادة الطسعة او عند
موت الجنين فان الحبل يتحرك حركه شديدة ظاهرة الى حين تدفعه واما في
سائر الاعضاء فلان الاخلاط جميعها مخلوطة بالدم وترد على الاعضاء هذه
الصورة فلولم يكن في كل واحد من تلك الاعضاء دافعة تدفع ما الايلاية من
الاخلاط بقى الماني عنده ومنعه من افعاله ولغذاءه عما ما ينبغي فثبت ان
كل واحد من الاعضاء قوة دافعة وهو المطلوب ولما الهازمة فالدليل على
وجودها نغير الغذاء في المعدة وظهور طعم الحموضة في الحشاء ثم تمام الاستحالة
فثبت بما ذكرنا وجود القوى الاربع في البدن وهو المطلوب **المسئلة الثامنة**
ذهب بعضهم الى ان الافعال الاربع المذكورة صادرة عن قوة واحدة بالذات
واربعة بالاعتبار فيكون جاذبة عند ازدياد الغذاء وما سلة له بعد ازدياد
وهازمة له بعد الامساك ودافعة لفضوله بعد الانضمام وهذا الظلم
فاسد من وجوه ثلثة احدها ان هذه اثار مختلفة فوجب ان يكون موثراتها

مختلفة فكلون الفاعل لها الكثرة واحدا استحال ان يصيد عن القوة الواحدة الطسعة
 الكثرة فعل واحد الماني انما ترى بعض الاعضاء ضعيفة بعض هذه الافعال
 وقويها في الباقي ولولا تقاير القوى الموجبة لها والا لاستحال ذلك الثالث
 ان القوة عندما تنتزع في الهضم هل تستمر امساكه او لا تستمر وان استمر
 وجب ان لا يفعل شيئا او ان فعلت كان فعلا ضعيفا سيما اذا كان المنهضم
 غذاء ضلها فانه يحتاج الى امساك قوي دايما وهضم قوي والفاعل الواحد متى
 صرف همهته الى جهتين فاما ان يراعي بعضها او لا يراعيها بل يفعل بها وعيا
 كلا التقدير لا يفعل شيئا او يفعل فعلا رديا وان لم يستمر وجب ان لا يحصل
 الهضم لانه موقوف على فعل الماسك وكل ذلك محال فما ادى اليه وهو كون هذه
 الاربعة قوة واحدة ذاتا واربع اعتبارا تكون باطلا فكون كون هذه القوى
 اربعا ذاتا لا اعتبارا حقا وهو المطلوب وفي هذه الوجوه نظر **المبحث**
الرابع في القوى الخادمة العرضية والرحمة الله **وهذه القوى**
الطبيعية الاربعة لخدمتها الكيفيات الاربعة الاول اعني الحرارة والبرودة
 والرطوبة والبسوسه القوى الخادمة التي مضى ذكرها هي قوى جوهرية واما
 التي نحن الان نكلم فهي اعراض ضرورة ان هذه الكيفيات الاربعة اعراض وسميت
 قوى لما اعتقدنا مبدءا لتغير حالها اخر في اخر وحيث هو اخوان فلت
 القوى كلها اعراض لان القوة نوع من الكيف فلت التي ورأى الكيف هي
 التي يفرق مع اللاقوه وقال في انواع الكيف الاربعة القوة واللاقوه اي الصلابه
 واللين واما القوة بمعنى مبدء التغير في اخر في اخر وحيث هو اخر فليست
 من الاعراض بل من الجواهر عما يقول الحكم وان الطبيعة والقوى مبدءا

المعنى

المعنى والصورة النوعية شيء واحد بالذات ولكنه بالاعتبار وان ذلك الشيء هو
 حيث انه المبدء الاول لحركه ما هي فيه وسكونه بالذات يسمى طبيعه وفرض
 انه مبدء العنصر في اخر في اخر وحيث انه اخر يسمى قوة وحيث انه هو
 الشيء الذي هو ويسمى صورة نوعيه والصورة النوعية جوهر فاقوه بهذا
 المعنى جوهر واما اطلاق القوة على الكيفيه كالحرارة مثلا فانه مجاز لان
 الحرارة ليست مبدءا للتغير بل مبدءا للتغير هو الصورة النوعية التي
 للجسم الحار لكن لما كان صدور التغير عن الصورة بوساطة الكيفيه علمنا
 سبق لمحقق في اول الكتاب نسب التغير الى الكيفيه مجازا وسميت قوه
 بهذا الاعتبار لانهما مبدءا بالحقيقه فاعرف وفيه نظر بعد الغرض وهذا
 المبحث بيان انفع هذه الخواص الجوهرية التي هي القوى الاربعة في افعالها
 هذه الخواص العرضية التي هي الكيفيات الاربعة وبيان ترجيح حاجه
 بعض القوى الى بعض الكيفيات وقال المصنف اما قال الاول احتراز
 عن التثاني التي هي الالوان والطعوم والروائح وعن الثالث مثل صور
 الادويه ولهذا قال اعني الحرارة والبرودة والرطوبة والبسوسه فانه نظر
 لان الكيفيات الاربعة عروفا صريحه في الفاعل والمفعول وحيث هذا لا
 حاجه الى الاحتراز ولما ذكره الشيخ تأكيد **اما الحرارة** والمراد بها ههنا الحرارة
 الغريزيه وهي الفاضله المدرك مع فيض النفس الناطقه وقد عرفنا انها
 آلة لجميع القوى معينه في فعلها لان افعالها حركات والحرارة معينه فيها اما
 الجذب والدفع فلانها حركتان مكائيتان واما الهضم فهو حركه في الكيف
 مع الحركه المكائيه لما فيه من الاستحالة والنفوق والجمع واما الامساك

فلا تم الا بتحرك الليف على هيئة الاشمال ولا احتياج القوى الاربع في افعالها
 لكونها حركات الى الجوان قال محمد منها بالحقيقة مشتركة للاربع واما البرود
 فقد خلد بعضها اي بعض القوى خادمة بالعرض لا بالذات فان الامر
 الذي بالذات للبرود ان يكون مضاد لجميع القوى لان افعال جميع القوى
 هي الحركات اما في الجذب والدفع فذلك ان يكون فعلها بالحركة ظاهرا
 لان الجذب انما يكون تحركا مكانيا ولا ان الحرارة جذابة فليكن لا تعين في
 الجذب ولما الدفع فلا انما يكون تحركا مكانيا لدفعها شيئا من مكان الى مكان
 ولان الحرارة معنوية في الحركة فيكون معنوية في فعل الجاذب والدافعة واما
 الهاضمة فان فعلها الاحالة والطبخ والحرارة معنوية في ذلك كما يدل عليه الصانع
 التي جعلها تحركا بالحرارة وتتبع فعلها تحريكات مكانية من غليظ ما روي
 وتترقق ما غلظ وتقطيع ما نزع وجمع ما مشتت وكل هذه افعال الحرارة
 والبه اشار بقوله واما في الهم فالان الهم يقطر بفوق اجزاء
 ما غلظ وكثف وهي حركة مكانية وجمعها جمع تلك الاجزاء بما روي
 ولطف وهو ايضا حركة مكانية الا ان الاولى تفريقية وهذه مزيجية و
 لذلك قال وهذه حركات تفريقية ومزيجية وفي بعض السمع مزيجية
 بالحاء المنقوطة من فوق ولا معنى لها ههنا والظاهر انها تصحيف لمزيجية
 واما الماسكة فهي تفعل بتحرك الليف المورب الى ههنا من الاشمال
 متقنة اي بحكمة قوية وفي بعض السمع متقنة اي مسنوعة ولها وجه
 ايضا ازدها اشعار بكون الحركة كما ان في الاول اشعارا بقوة الحركة و
 البرودة بميتة مخدرة مانعة عن جميع هذه الافعال لانها لما تكون بالحرارة

والبرودة

والبرودة مضادة لها الا انها اي البرودة سفح في الامساك بالعرض بان
 تحبس اي البرودة الكلف على هيئة الاشمال الصالح اي للامساك فيكون
 اي البرودة غير داخل في فعل القوة الماسكة وفي بعض السمع في افعال
 القوى الذاتية وله وجه لكن الاول اولى لانه اظهر بل مهمته للام تهيبه لحفظ
 اي البرود بها اي بتلك الهيئة فاعلم اي فعل القوة وقرق من المهم لاه الفعل
 والداخل في نفس الفعل واما الدافعة فمنفع بالبرود من وجوه بلته على
 ما ذكره الشيخ اجدها بما يمنع اي البرودة من تطلو في بعض السمع من
 تحليل الاول اولى للاحتياج الدائم الى تدريس فاعل التحليل الرشح المعينه
 للدفع وهذا كالبول فان دافعة المثانة تستعين في دفعه بالرشح المبرود
 معه لتدبيرها البحري ومنفع كما سفتح عند انشراح القصب ولهذا يسهل
 انزلاق النبي حسنة لدفعها ايضا ما اماها بالخرج وثانيها وبما تعين
 اي البرودة في غلظها اي يغليظ الرشح المعينه في الدفع لانها كما كانت
 اغلظ كانت اقوى على الدفع وثالثها وبما تجمع اي البرودة الليف العريض
 وفي بعض السمع العرضي وكل وجهه والاول اظهر واشهر العاصر
 اي بما تجمع على الهيئة الصالحة للدفع وبلته اي البرودة الليف لستقي على
 تلك الهيئة زمان الدفع فيكون اقوى وكل من هذه الثلثة تعين بالعرض
 اما الاول فبواسطة جمع الرشح واما الثاني فبواسطة تغليظ الرشح واما
 الثالث فبواسطة جمع الليف وبلته وهذا اي جمع الليف وبلته
 بل كل من الثلثة ايضا اي كان في الماسكة تهيبه للام المعونة في نفس
 الفعل وكيف يكون هذا والبرودة مخدرة بميتة مانعة عن جميع هذه

للأفعال ولا يخفى ان حكم الاطمين حكم الثالث لان الريح ايضا آلة للدفع كالسيف
 العرض **بالبرودة في حرمه هذه القوى** اي الماسكة والدافعة لان الجاذبة لا
 تحتاج الى البرود بالذات ولا بالعرض لمنعه من الجذب لحاجه الجذب الى
 الحرارة وكذا المنع عن فعلها ايضا ولهذا الاستولت البرود بطل فعلها
بالعرض كما بنا ولو دخل اي فعل هذه القوى لا ضرر واجل الحركة وهو ظاهر
 واما الببوسة فالحاجة اليها في افعال قوى بلث الثاقلتان والماسكة
 اما الثاقلتان وهما الجاذبة والدافعة فمن وجهين احدهما تملك الروح الحاملة
 للقوة وثانيها تجويدة هيئة الالة وتقويتها اليها اشار بقوله فلما في البسر من
فضل تملكين من الاعتماد الذي لا يتمه في الحركة اعني حركة الروح الحاملة
لهذه القوى نحو فعلها بان دفاع قوى يمنع عن مثله اي مثل ذلك الاندفاع
 القوى للاسترخاء الرطوبي اذا كان في جوهر الروح او جوهر الالة
 وهو ظاهر واما الماسكة فلتقبض وجوه اشمال التماسك المشوك واما
الباضمة في حاجتها الى الرطوبة امتر لا عانتها في قول فعلها من الاحالة
 والطبخ والمغفر والحاجة اليها غير الباضمة فثبت بما ذكرنا حاجه جميع
 القوى الاربع الى الحرارة بالذات وحاجة الماسكة والدافعة الى البرود
 بالعرض وحاجة الجاذبة والدافعة والماسكة الى الببوسة وحاجة
 الباضمة الى الرطوبة قال المصحح ينبغي ان يعلم معنى قولنا القوة محتاجة
 الى الحرارة وهذه الى البرود وهذه الى الببوسة او الرطوبة انه ليس المعنى
 انها محتاجة الى اية هذه اتقت بل الى اللايقه بنوع الانسان لكن لما لم
 ان يقول هذه القوى المذكورة هل هي حاصلة في كل جزء من اجزاء البدن او

البرودة نفس
 فعلها اي هو

في جزء دون جزء فان كان الثاني لزوم خلوه ذلك الجزء من الغذاء وهو محال
 وان كان الاول لزوم اجتماع الضدين في محل واحد لان كل واحد من القوى
 محتاج في تمام فعلها الى معونه وهذه الكيفيات لم قال فنقول الجواب
 عن هذا ان نحسب انه لا خلوج جزء من البدن من القوى المذكورة قوله يلزم
 اجتماع المتضدين في محل واحد فلما لا يلزم ذلك لوجهين الاول انه
 ليس لنا عضو من الاعضاء يكون القوى الاربع فيه متساوية حتى
 يلزم اجتماع الضدين بل بعضها في بعض الاعضاء اقوى وبعضها اضعف مثال
 هذا ان العظم اقوى ما فيه من القوى الماسكة لان استخالة الدم الى
 جوهر هذا العضو محتاج الى طول الزمان فمحتاج الى قوة من الماسكة
 لتنف الذي فيه وثما تفعل فيه الباضمة والكبد اقوى ما فيه الباضمة لاحساسها
 الى هضم غذاء نفسها وغذاء غيرها من الاعضاء والمعا اقوى ما فيها
 الدافعة لدفع ما فيها من الفضلات العظيمة والقلب اقوى ما فيه الجاذبة
 لجذب الدم اللين من الكبد لغذيه نفسه ولتولد الروح واذا كان كذلك
 فكون الغالب على كل واحد من هذه الاعضاء الكيفية المعينة للقوة
 المستولية عليه وفي مثل هذه الصورة لا يلزم اجتماع الضدين فانه لما
 يلزم اى كانت متساوية الباني ان الكيفيات التي في ابداننا ليست
 بسيطة صرفة بل مشوبة بضدها واذا كان حالها كذلك لا يلزم المحال
 المذكور لانه لما يلزم اى كانت على صرافتها الى ههنا كلامه بالفاظه
 وفيه اقرار وقال السامري الحوان المعينه لافعال هذه القوى هي
 الحوان المعتدلة فان المفرطة لضعف معها افعال هذه القوى والقاصرة

لا تفي وكذا البس هو المعتدلات المفوت بعس افعال هذه القوى والقليل
 فصر عن الاعانة وهو قارب في البس دون الحرارة لان المراد بها الغرزة
 كما نعلم المعتدلة لان الغرزة موجودة في جميع الابدان والاسنان دون
 المعتدلة ولما فرغ الشيخ عن بيان انتفاع هذه القوى بهذه الكيفيات اراد
 ان يشرع في بيان تفاوت هذه القوى في استفعالها للكيفيات فقال ثم اي
 بعد ان عرفت لاحتياج القوى في الكيفيات **اذا قاست بين الكيفيات**
الفاعلة والمنفعلة في حجة هذه القوى اليها اي الى الكيفيات صادفت
الماسكة قال الميحي انما ابتداء بالماسكة من القوى وبالبوسة والكيفيات
لانها كانا اخر كلامه في احتياج القوى الى الكيفيات وهو حظاء لا اخر
كلامه في احتياجها اليها احتياج اليها ضمة الى الرطوبة لا احتياج الماسكة
الى البوسة سلمناه ولكن لا نسلم انه بعضي الابتداء منها لابلده فندليل حاجتها
الى البس امتدوا اكثر حاجتها الى الحرارة لان مدة تسكين الماسكة اكثر
من مدة تحريكها لليف الموثب وفي اكثر النسخ المستعرض وهو خطأ
من النسخ الاول لان فعل الماسكة لفا هو باللف الموثب لا بالمستعرض
الى القبض الى سعلون بالتحريك لان مدة تحريكها وهي المحتاج فيها
الى الحرارة قصيرة وسائر زمان اي باقي زمان فعلها مصروف الى
الامساك والتسكين ولما كان مزاج الصبيان اميل كثيرا الى الرطوبة
ضعفت فمهم هذه القوة اي الماسكة لانها تقوى بالبس وضعف بالرطوبة
وبدل عليه ما يعرض للرطوبة واستطلاق البطن سواء كان ذلك لبعض
الاسنان كالصبيان ولذلك يتطلق بطونهم بادنى سبب موجه او
 كان

٢٥
 كان ذلك مزاجا له بالطبع كالحال في الاتراك في الصقالية وامثالهم الساكنين
 في البلاد الشمالية فانهم ارطب مزاجا عما سبق بانه في فصل امزج الاسنان
 ولكون حاجته للماسكة اقل من حاجة باقي القوى ظن بعضهم انها محتاجة
 الى البرودة في افعالها الذاتية وهو من بعض الظن لعنسان فان آثار البرودة
 مضادة لآثار هذه القوة بل هي محتاجة الى حرارة يسيرة فغير واخر قل
 الحرارة بالبرودة واما الحاذية فان حاجتها الى الحرارة **اشد من حاجتها**
الى البس عكس حال الماسكة لان الضابط في ذلك هو انه كلما كان زمان
تحريك القوة المحتاج بسببه الى الحرارة اكثر من زمان تسكينها المحتاج بسببه
الى البوسة كان احتياجها الى الحرارة اكثر من احتياجها الى البس والعكس
ولان زمان تسكين الماسكة اكثر من زمان تحريكها وزمان تحريك الحاذية اكثر
من زمان تسكينها قال س حكما لان الحرارة قد تعين في الجذب لان مدة
لعض النسخ لان الحرارة قد تعين في الجذب بل لان اثر فعلها اي فعل الحاذية
هو التحريك وهذه النسخة احسن من الاولى لان قوله لان اكثر مدة فعلها
هو التحريك لا يصلح علة لقوله لان الحرارة قد تعين في الجذب عما يشعر
به سياق كلامه ولان الشيخ يريد ان يشير الى ان كون حاجة الحاذية الى
الحرارة اشده سببا اخر غير كون الحرارة معينة في الجذب وهو كون
اكثر مدة فعلها التحريك لانه بعضي شدة الحاجة الى الحرارة سواء كان معناه
في الجذب او لا وحاجتها اي حاجة الحاذية الى التحريك امس من حاجتها
الى تسكين اجزاء التها وتبقيتها بالبوسة ولان عطفنا قوله لان
اكثر مدة فعلها هذه القوة اي الحاذية ليست محتاجة الى حركه اكثر فقط

الحرارة

مدة

بل قد يحتاج الى حركه قوية محتاج الى حارة اشد ما يحتاج اليها الحركة الكثر الى
ليست بقوية وستعرف ان شاء الله تعالى في باب الحركة عند الكلام في الرياضة
عند الكلام في الرياضة الفرق بين نوع الحركة وكثرتها والاحتياج اليها **اما يفعل**
العوة الجاذبة كماله المغناطيس التي بها **الجذب** اي المغناطيس الحديد واما
الاضطرار الخلاء كالجذب وفي بعض النسخ كالجذب ولذا وجه الماء
في الزواقات فكان الخلاء جذب لانه واما الحرارة كجذب السراج
للزيت وان كان هذا القسم الثالث عند المتخصصين يرجع اضطرار
الخلاء بل هو هو بعينه لان من شأن الحرارة تنزيع الخلفات لم تصيد
اللطيف منها فان تصد جزءه انجذب الى مكانه جزء آخر ضرورة الخلاء
والا لم يتوسط طوح الاجسام متلاقية متفرقة الخلاء فادن متى كان مع القوة
الجاذبة معاونة حرارة كان **الجذب** لا اجتماع من جبي الجذب وهو ظاهر
واما الدافعة فان حاجتها الى البس اقل من حاجتها الى الجاذبة و
الماسكة لانها اي لان الدافعة المحتاج الى قبض الماسك والازوم الجاذبة
وقبضها واحتوائها على المجذوب بامساك جزء من الآلة ليحقق
به جذب الجزء الآخر وبالجملة الحاجة للدافع الى التسلين التي بل
الى التحريك والى قليل يكتشف بغير العصر والدفع لا بمقدار ما يعنى
به الآلة حافظة لهية شكل العصور في نسخة للشيخ العضو
الاول اكثر واشهر وهذا اولى من وجهين الاول ان العصر لا شكل له
تعال منه شكل العصور قوله **او القبض** ليس عطف على العضو ليرد عليه
عنه هذا بل شكل العضو والتقدير ولهية القبض الالهية شكل القبض فان

فان له هية وليس له شكل وان نوقش في تغير همارد باضاه الهية الى الشكل
وان سلم التغير ونوع في ثبوت الهية له رد باضاه الهية الى الاشتغال في قوله
بان تحبس اللب على هية الاشكال الصالح وهو يعني القبض فاضاه الهية اليه
ما يجوز اضافتها الى القبض هذا مع ان الشيخ سيصرح بمداه قوله فيجمع وهذا
ان الماسكة محتاج الى قبض والى ثبات هية قبض وحسن يكون كماله الماسكة
زمانا طويلا على طريق اللب والنشور ارجع الى حفظ هية العضو **والمجاذبة**
زمانا يسيرا ريث **تلاحق جذب الجذب** راجع الى حفظ هية القبض كما
قال وقبضها واحتوائها على المجذوب الثاني انه لا يبقى للمناظر مرجوع الظاهر
يظهر بالتأمل ويمكن ان يقال ان الشكل والهية لزمان للعضو والقبض فاضيف
اللازم الى المزعوم اذ الاضاهة تكفي فيها ادنى ملازمة لقولك الحامل احد طرفي خشية
خذ طرفك وعما هذا شكل العصر اولى من شكل العضو وجهين احدهما الشرح
والثاني زيادة تقدير في نسخة شكل العضو اذ الواجب ان يقال شكل العضو
اللازم من العصر او القبض في نسخة شكل العصر لا حاجة الى هذه الزيادة فيكون
اولى واما انه لا يبقى للمناظر مرجوع الظاهر فليس كذلك لان شكل العصر يبقى
في الماسكة زمانا طويلا وهية القبض في المجاذبة زمانا يسيرا فهذا تقدير الشيخ
وترجيحها وخليل باختيار ما ترجح عندك **فلها** اي فلما ذكرنا في السبب
حاجتها اي حاجة الدافعة الى البس **قليل** في كون حاجة الدافع الى البس
اقل من حاجة الجاذبة نظر لان ابن ابي صادق قال الاحتواء على المجذوب بامساك
جزء من الآلة ليحقق به جذب الجزء فعلم الماسك دون الجاذبة واذ كان كذلك
فلا يلزم احتياج الجاذبة الى البس من هذه الجهة بل الاشبه ان يقال ان حاجة

والآلة

الدافعة الى البسر ان يقال ان حاجة الدافع الى البسر اشد من حاجة الجاذبه وذلك
لانها محتاجة الى فضل لكشف استغنيها عن الليف الذي هو عرض للعصر والدفع لا
تقال احتياج الدافع الى فضل لكشف استغنيها عن الليف لا يدل على احتياجها الى
البسر للحصول للكشف من البرودة لاننا نقول البرودة وان كفت لكنها تضاد
قول الدافعة لخلاف البسوسه واما الجاذبه فانها وان احتاجت الى البسر
غير انها لا تحتاج الى العصر كمنه الدافعة ولا الى الاحتواء على المجزوب ومسكه
كمنه الماسكة فان حاجة الدافعة الى البسر اقوى من الماسكة واكثر من الجاذبه وفيه
نظر لان الجذب بالآلة لا يتصور بدون بعض جزء من الآلة ليحقق به جذب الجوى
الاخر وكلا مناهما للجذب بالآلة لا في الجذب مطلقا فهذه الآلة محتاجة
الى البسر من هذه الجهة وان سلم انها غير محتاجة الى البسر من هذه الجهة
فوجب عليه ان يتزوج الاحتياج اليه من غير هذه الجهة حتى يصح قوله
فانها وان احتاجت الى البسر **واخرجها** اى اخرج القوى كلها بالخرق على
انه بدل الكل عن الضمير اخرجها **المجروح الى الحرارة** هي الهاضمة لانها محتاجة
الى الحرارة ووجهه وباقى القوى من وجه واحد اما الوجهان فلان لها حركه
للكان وحركه في الكيف لما حركتها في المكان فمثل القطع والمفروق والجمع
ولما في الكيف فمثل المغر والاحمال وقد عرفت ان الحرارة معناه في الحركة
ولما كانت حاجة هذه القوة الى الحرارة بالوجهين وباقى القوى بوجه واحد
اذ ليس للباقي الحركة واحدة كانت حاجتها الى الحرارة اشد من حاجه باقى
القوى وبعد الهاضمة في الحاجة الى الحرارة الحاذبه لما ذكرنا من الماسله **ولا**
حاجه بها اى بالهاضمة من بعض النسخ **لها** وهما مفاربان **الى البسوسه**

لان

لان اثارها كلها مضادة لاثار الهاضمة فان شأن الهاضمة الاحمال والمغفر
وتهمته المواد للنفوذ في المجارى ولقبوله الاشكال والبسر مانع لهذا جميعه
بخلاف الرطوبه فانها موافقة مناسبه لافعال الهاضمة ولهذا قال **بل انما**
احتياج الى الرطوبه لتسييل الغذاء وتهمته للنفوذ في المجارى **والقول**
اى والقبول للاشكال قبيح لما قلنا ان الهاضمة محتاجة الى الحرارة والرطوبه
في تمام فعلها وانه متى وجدت هاتان النفسان كان فعل هذه القوى اتم
وابلغ وقد ثبتت فما تقدم انها متوفران في بدن الصبي واذا كان كذلك
فلم لا تنضم قواه للاغذية الصلبة كما تنضمها قوى الشبان والى هذا السؤال
اشار بقوله **وليس لقابل ان يقول ان الرطوبه لو كانت معينه للهضم**
لكان الصبيان لا تعجز قواهم عن هضم الاشياء الصلبة لم اشار
الى الجواب المشهور عنه بقوله فان الصبيان ليسوا يعجزون عن
ذلك والشبان قد درون عليه لهذا السبب بل لسبب اخر وهو
المجانسه والبعد عن المجانسه فما كان من هذه الاشياء صلبا لم يجانس
مزاج الصبيان فلم يقبل عليه قواهم الهاضمة ولم يقبل قواهم للماسكه
ودفعت بسرعه قواهم الدافعة واما الشبان فذلك موافق لمزاجهم
صالح لغذيتهم وهذا الجواب والسؤال قد اشار اليه العاضد السوس
في مقاله السادس في كتابه المسمى بالعلل والاعراض واما اصحاب
الجوامع فقد صرحوا به في تلخيص هذه المقالة والجواب المشهور عنه ان
سبب استملاء قوى الشبان على الاغذية الصلبة وعدم استيلا
قوى الصبيان عليها ليس لقوة القوة الهاضمة وضعفها في الصبيان بل

العلة فيه للناسبه وعلم المناسبة فان ابدان الصبيان لما كان الغالب
 ثبت فيما عليها الرطوبة عما يعدم فهي الدخ وارطب وابدان الشبان يابسة
 فحله واذا كان كذلك فكلون الاغذية الصلبة الغليظة منها سببها لابدانهم
 اكثر مما لابدان الصبيان فمقابل لذلك عليها قواهم الهاضمة وتمسكها قواهم
 الماسكة بخلاف الصبيان فان قواهم تنفر منها فلا تمسكها الماسكة ولا
 تهضمها الهاضمة ولذلك لم يهضمها قوى الصبيان فالحاصل لما كانت غير
 مناسبة لابدان الصبيان لانهم في ابدانهم لا از قواهم ضعيفة هذا
 هو الجواب المشهور وهو الذي اجمع عليه راىهم وفيه نظروا وهو انه يلزمهم
 عما هذا ان لا تهضم الاغذية اللينة في ابدان الشبان لانها غير مناسبة
 لابدانهم فكان على الواحد ان يقبل عليها قواهم الهاضمة ولا يقبلها قواهم
 الماسكة ودفعها بسرعة قواهم الدافعة ولكن ان نفترق مناسب البدن
 بوجه لا يرد عليهم هذا وهو ان يقال المراد من الغذاء المناسب
 البدن بحسب اللين والصلابة او بحسب اعتيادها الاغذية اللينة للشبان
 لاعتيادهم اياها ومن الطفولة والصواب في الجواب ان يقال ان الاغذية
 الصلبة لما كانت محتاجة في هضمها الى زمان طويل فغلظ جوفها وثباته
 ولا شك ان فعل الهاضمة موقوف على مسك الماسكة وهي في الصغار ضعيفة
 لاستيلاء الرطوبة على ابدانهم فلم تقدر على مسك الاغذية المذكورة ريث
 فعل الهاضمة فيها حق فعلها فلذلك صارت تجذب بهاها وعجزان تهضم
 واما الشبان فان القوة الماسكة فهم قوي جدا والحركة فهم ايضا قوي جدا
 عما ما ثبت فيما تقدم فهي فادرة على مسك الاغذية المذكورة ريثما تفعل
 الهاضمة

٤٨
 الهاضمة فيها حق فعلها واما ان القوة الماسكة في الشبان قوية فلا يستلزم
 التسرع على ابدانهم فيشبه ان يكون السبب في انقضاء الصلب في ابدان
 الشبان دون الصبيان قوة ماسكة الشبان وضعفها في الصبيان او المنابة
 وعدم المناسبة على الوجه الذي فترنا به المناسبة لا مطلقا للناسبه **فيجمع**
وهذه اي المباحث ان الماسكة تحتاج الى قبض وثباتات **هذه قبض**
زمانا طويلا والى معونة لسيرة في الحرك والحاذية الى قبض وثبات قبض
زمانا يسيرا جدا ومعونة كثر في الحركة والدافعة الى قبض فقط في غير
 ثبات معتد به والى معونة على الحركة والهاضمة الى اذابه ولم يرد فلذلك
 سافوت هذه القوى في استغناءها للكيفيات واحتياجها اليها ولعل
 ان القرشي في هذا البحث لم يزد على ان قال ان عبدة الكتاب ظاهرة وخصه
 مني على مذهبهم وهو ان افعال هذه القوى بالليف وقد عرفت مذهبنا في
 ذلك وعلمت ان هذه الافعال انما يكون بالليف اذا كانت ارادية فان قيل
 انما نجد هذه الافعال التي في الاعضاء التي جعلتم افعالها طبيعية محضة بقوى
 تفعل بواسطة الكيفيات التي ذكرناها وذلك يدل على ان تلك الافعال بالليف
 قلنا لا يلزم ذلك لجواز ان يكون هذه الكيفيات مقوية لتلك القوى لا بالوجه
 الذي قالوه وقد اورد بعض اصحابنا في شركا وهو انه لو كان كل واحد من هذه
 القوى تقوى بالكيفيات المذكورة لكان يلزم اذا كانت القوى كلها قوية ان يجمع
 التضاد في ذلك العضو وجوابه انه لا يلزم من كون هذه الكيفيات مقوية
 لتلك القوى ان لا يكون غيرها مقويا بل يجوز ان يكون الاعتدال نفسه مقويا
 لجميع القوى واما كل واحد من تلك الكيفيات وان يلزمها تقوية قوة واحدة

من تلك القوى فليزها اضغاف قوى اخرى الى ههنا كلامه بالفاظه وفيه نظر
 والحمد لله **الفصل الرابع في القوى الحيوانية** وهذا الفصل شمل
 على مباحث **المبحث الاول** في ماهية القوى الحيوانية
 والحمد لله **واما القوى الحيوانية** واعلم ان الشيخ لم يتعرض
 لاثبات هذه القوة في شيء من مصنفاته الا في هذا الكتاب تبعاً للأطباء
 ولذلك قال **فمعنون** يعني الأطباء ولم يقل هي كذا الا لان الفلاسفة لا يقولون
 بثبوت هذه القوة وانما ثبت وجودها للأطباء فقط وانما اتجى لها أطباء
 الى القول بها لانه لما راوا البدن الحي يستعمله الميت ولم يكن لهم معرفة
 بالنفس حتى يعلموا ان ذلك سبب كون النفس متعلقة بالبدن واعتقدوا ان في
 البدن الحي قوة معدة للحس والحركة وافعال الحيوة بها اي بالقوة الحيوانية
القوة التي اذا حصلت في الاعضاء هيئاتها اي القوة الاعضاء لقبول
قوة الحس والحركة قال المسيحي لكن بشرط ارتفاع الموانع وحصول الشرايط
 اما الاول فلانه لولا اعتياد لورد علينا النفس بالعضو المغلوج لوجود قوة الحق
 فيه مع عدم هيتها اياه لقبول الحس والحركة لكن لما كان عدم القبول لما منع هو
 السد الحادثة في عصبه لا يرد نقضا قال وهذا يدفع ما يورد علينا في هذا
 الباب وهو ان يقال هذه المقدمة وهي ان حيث كانت الحيوة فهناك الحس
 والحركة ان لم يصح بطل قولك مما تقدم وان للعظام حساً وحركة لانها
 حية وحيث كانت الحيوة كان الحس والحركة وان صححت كان العضو المغلوج
 كذلك وحسب مظهر الاستدلال على ان القوة الحيوانية غير النفسانية لانا
 نقول في الجواب عن هذا الايراد انه حيث كانت الحيوة كان الحس والحركة ان لم

يكن مانع لكن وجد في العضو المغلوج مانع وهو السد ولم يوجد في حق العظام
 ولذلك لا يلزم من عدم الحس والحركة في العضو المغلوج علة في العظام هذا
 كلامه وفيه نظر لانا لا نسلم انه لم يوجد في حق العظام ذلك وان عند الاطباء
 ان العظم لذاته لا قبل الحس والحركة سلمناه لكن العضو المغلوج غير واردا في
 قوة الحيوة التي فيه مهيتة لقبول العضو قوة الحس والحركة لكن هذه التهمة لا
 توجب وجود الفعل لجواز ان يكون غير تامه فعدم قبول الحس والحركة
 بالفعل لا يوجب كون القوة الحيوانية غير مهيتة لقبولها ومنه يظهر بطلان
 قوله مع عدم هيتها اياه لقبول الحس والحركة ولذلك قال لكن لما كان عدم
 القبول ولم يقل عدم الهية اخفاء للمنع والا كان الواجب ان يقول كذلك
 لم قال واما الثاني فلانه لولا لورد النفس علينا بالقلب فان فيه قوة الحيوة
 وقوة الحس والحركة على مذهب الفيلسوف مع انه ليس هناك حس والحركة
 لا سقاء الشرط لان صدور الفعل المذكور عن القوة المذكورة مشروط بوردتها
 على عضو العمل الذي هو الدماغ وفيه اصار نظراً لان النفس لما كان توجه
 لويبرز ان في القلب قوة الحيوة دون قوة الحس والحركة لادون الحس والحركة
 للشيخ قلنا اذا حصلت في الاعضاء هيئاتها لقبول الحس والحركة لا لقبولها
 وهذه القوة موجودة في القلب عند الحكم فلا مرد عليه النفس وانما يورد
 على الطبيب حيث يقول بوجود قوة الحق في القلب دون الحس والحركة
 وكان هذا هو مراده ولهذا قال ورد النفس علينا اي على الاطباء لانه منهم
 فيقول النظر لكن توجه نظر اخرو هو ان القلب غير واردا في قوة الحيوة
 التي فيه مهية لقبول قوة الحس والحركة في الدماغ لكن الهية القبول

لا توجبه عما سبق فترى أنفا وعيا هذا لا يرد القلب نقضا عما لا يطبا و
افعال الحيوان أي ولعبول جميع أفعالها لأن الجمع للخاص يستغرق فيكون للوارد
بها ما نعم الحس والحركة الإرادية والتصرف في الغذاء والتصرف الحيواني ونعم بالتصرف
الحيواني جعل الغذاء بحيث يصلح لتغذية بدن الحيوان لا لفعال أن أفعال القوى الحيوانية
عند الأطباء غير أفعال القوى الطبيعية وكذا عند الحكماء وإن كان كذلك فلا يكون
المراد بأفعال الحيوان ما يعم الحس والحركة والتصرف الحيواني في الغذاء لا ما يعم
ليس المراد بأفعال الحس عند الأطباء أفعال القوى الحيوانية لئلا ينضم ما ذكرتم نقضا
بل الأفعال التي لا تصدر عن القوى الحيوانية كالحس والحركة الإرادية والتصرف
الحيواني في الغذاء وإنما أضيفت الأفعال إلى الحياة لكون الجمع مشروطة
بالحياة لا لكونها صادرة عن القوة الحيوانية ونظير هذا حكم الحكماء على جميع
القوى البدنية بأنها قوى نفسانية أي منسوبة إلى النفس الناطقة لكونها مشروطة
بها لا لكونها قوى دماغية مما كان الموحث لذلك الاستعداد بحيث أن
يكون مستقما على حصول قوى الحس والحركة وأفعال الحس ضرورة أن للعد
لقبول قوة لا بد وأن يقدم عيا وجودها وحسب أن يكون هذه القوة حاصلة
في الروح قبل حصول هذه القوى وكانت هذه القوى عندهم إنما توجد
في الروح بعد أن يحصل في الدماغ والكبد فوجب أن يكون القوة الحيوانية
منبعثة من القلب استعداد الروح بسببها لهذه القوى إذا حصلت
هذه الأعضاء **ونضيفون** أي الأطباء **لها** أي القوى الحيوانية **حركات**
الخوف والغضب لما يجدون في ذلك من الانبساط والانبساط
العارضين للروح المنسوب إلى هذه القوى لما اعتقدت الأطباء أن

الروح

الروح الذي في القلب صورته هذه القوة وراوا ذلك الروح بعرض له عند الحدث
النفسانية انبساطا وانقباضا أما الانبساط فكما عند الغضب والفوح وأما الانقباض
فكما عند الخوف والغم وقد ثبت عندهم أن حركه كل روح إنما هي تحريك القوى
التي هي صورتها فوجب أن يكون حركات الأفعال التي يعرض في الروح عند
الاحداث النفسانية من أفعال هذه القوة وأما في الحقيقة فإن سببا تلك
الأفعال هي القوى النفسانية **المبحث الثاني** في ما هو
الروح قال رحمه الله **فلنفصل هذه الجمل فنقول** إنه كما قد تنولد من
لأفم الخلط بحسب مزاج ما جوهر كشف هو العضو مثل المثانة
الذي هو جزء إلى **فقد تنولد من بخارية الخلط** ولطافها بحسب
مزاج ما جوهر لطيف هو الروح لفظ الروح يقال عيا معنيين
أحدهما المعنى الذي يسميه النفس الناطقة وهو المراد بالروح عند المسلمين
وفي الكتب الإلهية كالقرآن العزيز وغيره وبأنها المعنى الذي تخصه
الأطباء والفلاسفة باسم الروح وهو جسم بخاري لطيف يكون من
لطفة الخلط وبخاريتها لكون الأعضاء من كفايتها وبه تقوم القوى
أذ هو لها كالمادة وهي له كالصورة وهو الذي لجمال القوى من معادها إلى
مقاصدها وإذا عرفت ذلك فاعلم أن هذا الظلم مضمين فأن تميز أحدهما
أن يعلم أن المراد بالاجسام في حد الأعضاء وهو أنها اجسام متولدة من
أول مزاج الخلط هي الاجسام الكثيفة وقد عرفت فأنه التفسير الثالث
وبأنها النفس عيا المذهب الحق في الأرواح ولأنها متولدة وبخارية الخلط
ولطافتها لا من الهواء المستنشق عيا ما هو المشهور عن جالسوس وقد

حكيم

صرح به في أول كتاب منافع الاعضاء عندما اراد ان يكلم في منافع آلات
النفس وابو سهل الميحي صرح به في كتابه ايضا فانه باطل لان الروح تقوى
عند تناول الاغذية وتضعف عند قلة الاغذية او عدمها ولو كان متولدا
من الهواء المستشق لبقى عند استنشاق الهواء على ما ينبغي سواء
ورد عليه غذاء او لم يرد ولم يزل هذا ان الانسان لو بقي ما بقي بلاغذاء
ان لا تضعف قواه لان مدد الروح باق ومتى كان الروح باقيا كانت
القوى باقية لانه حامل لها ومتى قوى الحامل قوى المجهول والوجود بخلاف
هذا فان الانسان لو نزل الغذاء الثمر في الزمان المعتاد احسن بضعف
قواه ان طال زمان الترك اكثر من ذلك احسن بسقوطها والاراسفوخ
والرياضة والتعب والسهر ما يحلل جوهر الروح مع ان حال الهواء
المستشق في هذه الافعال متشابه واعلم ان اطباء ذكروا ما نعلمنا عنهم
دعوى مجتزئة عن دليل او شبهة تؤيد ما ذهبوا اليه والذي يمكن ان
ستدركه من جانبهم عيا ان الروح متولدة من الهواء المستشق هو ان
الروح باجماعنا واجماع الخصم مركب القوى وحامل لها ومن معدنها الى
مقصدها ونرى في امسك نفسه مدة هلك وليس لهذا قوة الاقوة الارواح
وضعفها عن تاديه القوى والعضو الرئيس الى غيره بسبب قلة مادتها
وهو الهواء المستشق هذا غام ما يمكن ان يقال من جانبهم وهو ضعف
فانه يقال لهم ان الروح ليست صالحة لتحمل القوة وتاديتها كيف افق
بل لا بد لها من مزاج خاص يتعد به لصدور افعالها ولذلك لم يصلح مزاج
القلب لصدور الافعال النفسانية عن قوتها عندما كانت في القلب

ولا

ولا القوة الطبيعية لافعالها عندما كانت فيه وكذا القوة الباصرة عند
ما كانت في الدماغ لم يصلح لصدور افعالها فالهواء المستشق وان كان
حار في نفسه فانه بارد بالقياس الى مزاج الروح فاذا احتبس احتد مزاج
الروح وان طال احتباسه وامتنع دخول الهواء اليه احترق وهلك
صاحبه ولذلك صار وجه المخنوق بعد خنقه يميل الى السواد فقول
انا نرى في امسك نفسه مدة او منع في ذلك هلك فلما ليس هلك لان
الهواء مدد الروح بل لانه مصلح وفرق بين المصلح والمصلح فالحق في امر
الروح ما قاله الفلاسفة من انه بخار لطيف يتولد في الدم الوارد على
القلب في البطن الايسر منه لان الايمن منه مشغول بجذب الدم من الكبد
واما الهواء المستشق فانه ينفذ مع الروح في الشرايين مبدرا الى
سائر الاعضاء ومنزلة منزلة الماء المنفذ للطعام وكما ان الماء لا يصير
غذاء كذلك الهواء لا يكون مركبا للقوى لما تقدم قال الاطباء الارواح
ثلاثة حيوانية وطبيعية ونفسانية والحيوانية متولدة في القلب وتنبعث
منه وتحمل القوى الحيوانية الى سائر الاعضاء والطبيعية متولدة في الكبد
وتنبعث منها وتحمل القوى الطبيعية الى سائر الاعضاء والنفسانية تنبعث
من الدماغ وتحمل القوى النفسانية الى الاعضاء وانما قالوا في الحيوانية
والطبيعية الى سائر الاعضاء ولم يقولوا في النفسانية ذلك لان بعض
الاعضاء لا تحترق ولا تحرك مثل العظم والغضروف والرباط **وكما ان**
الكبد عند الاطباء معدن لتولد الاول اي كثافة الخلطة التي يتولد
منها بحسب مزاج ما العضو وجزؤه وهو الثاني في التولد **لذلك القلب**

معدن لتولد الثاني في رتبة الاخلاط ولطافتها التي تتولد منها حسب مزاج ما الروح الذي هو ثاني في التولد وفي بعض النسخ **التولد الاول** **للتولد الثاني** والمعنى عما ذكرنا ان المراد بالتولد الاول تولد كفا في الاخلاط وبالتولد الثاني تولد بخارية الاخلاط ولطافتها لتولد العضو والروح فان تولد العضو التولد الثاني لترتبه عما الاول وتولد الروح الثالث لترتبه عما الثاني وهذا الحرف سندفع ما اورده القرشي وهو ان الشيخ ان عني بهذا ان التولد عا قسمن احدهما تولد لخلط في الاركان وبانها تولد الاعضاء والارواح من الاخلاط كما قال في الاعضاء فانها اجسام متولدة من اول مزاج الاخلاط كما ان الاخلاط اجسام متولدة من اول مزاج الاركان صح حينئذ ان يكون الكبد معدن التولد الاول ولكن حينئذ لا يكون القلب معدن بالجميع التولد الثاني بل لبعضه وهو الارواح وان عني بذلك ان الكبد معدن لتولد الاعضاء والقلب معدن لتولد الارواح صدق ذلك في القلب ولم صدق في الكبد فانها ليست معدن لتولد الاعضاء الا بمعنى انها معدن لتولد غذائها ولكن هذا لا يختص بالاعضاء فانها تولد غذاء الارواح ايضا **وهذا الروح اذا حدث عا مزاجه الذي ينبغي ان يكون له** اذ ليس هو يستعد لقبول القوى الحيوانية باي مزاج اقوى بل له مزاج خاص يستعد لقبولها وكذا لجميع الارواح اموجة مختلفة بحسبها تكون حاملة لقوى مختلفة فان المزاج الصالح لقوة الغضب لا يصلح لقوة الشهوة وعيا هذا القياس ولو كان اى مزاج يكون للروح كافيا لكانت القوى دائما مستفزة وعبر تبدل **استعد لقبول قوة تلك القوى**

هي

هي التي تعد الاعضاء كلها والروح ايضا لقبول القوى الاخر النفسانية وغيرها اى الطبيعية ويلزم من هذا ان يكون القوى الاخر لا تحدث في الارواح ولا في الاعضاء الا بعد حدوث القوة الحيوانية لانها التي تعدها لقبولها ولذلك قال **والقوى النفسانية لا تحدث في الروح والاعضاء الا بعد حدوث هذه القوى** اى الحيوانية لما ذكرنا **المحسوس** **المال في الدلالة** عا اثبات القوة الحيوانية قال رحمه الله وان تعطل عضو **القوى النفسانية** ولم يعطل بعد **هذه القوى** فهو حي هذا شروع في المجبة عا اثبات هذه القوة وتقديرها ان يقول لما كان كل عضو في شأنه ان يحس وتحرك بالارادة مستعد لقبول قوى الحس والحركة والقوى المتصرفه في الغذاء ولم تكن العضو الميت مستعد لقبول تلك القوى فوجب ان يكون في العضو الحي قوة زائدة وهي القوة الحيوانية اما بيان بطلان كون المعدلة هو القوى النفسانية فلا بد لو كان كذلك لكان العضو الحي المتلوج والخير الفاقد للقوى النفسانية بسبب سدة منعت نفوذ الروح الحاملة لها او سوء مزاج اوجب ذلك غير مستعد لذلك فكلون ميتا وذلك باطل من وجهين احدهما ان الفرض انه حي وبانها انه لو كان ميتا لزمه ما يلزم العضو الميت وقبول العفونة والفساد واللازم منصف فكذا الملزوم والله اشاد بقوله **ان نور العضو الخدر** واعتراض ابن المنذاج عليه بانه ليس بقادره الحس والحركة ولو فقد هما كان مفلوجا فكان لا يحس ولا يتحرك واذا لم تكن فاقداهما لم يصح التشبيه في مطلبه ساقط لما ذكره السامري

فمن ان الاسباب المانعة لنفوذ الحس والحركة اما سدة او مزاج ردى
 في العضو المفلوج والخدر لكن الحال متفاوت فيها بالقوة والضعف فانها
 في الخدر اضعف وفي الفالج اقوى وتعذر صدور الفعل دليل على تعذر
 حصول القوة لانه اذا كان العائق عن حصول القوة فلا عائق عن حصول
 الفعل حتى يقال ان الممتنع في الفالج فعل الحس والحركة لا قوة الحس و
 الحركة فيصح التمثيل فانه اسقط في الاول لانا لانسلم انه اذا كان العائق
 عن حصول القوة فلا عائق عن حصول الفعل لانقاضه بالقوى التي في القلب
 والتي في الدماغ فانه لا عائق عن حصولها فيها ولها عائق عن فعلها والا
 لظهر فيها لكنه لا يظهر بالافاق بل لان تعطل العضو عن القوة النفسانية
 فذلكون بالهيئة كمنه الفالج وقد يكون كمنه الخدر ويصح الاستدلال بكل واحد
 منها على الثاني اذ كان عدم القوة النفسانية مع وجود القوة الحيوانية
 في الفالج يدعى بها برهما كذلك ضعف القوة النفسانية وبقاء القوة لحالها
 يدل على ثبات برهما ايضا وعلى هذا يصح التمثيل في مطلبه فان قيل
 ليس المراد ههنا الاستدلال على الثاني بل على ان القوة النفسانية غير معقدة
 لقبول افعال الحيوان وهذا انما تم بوجود افعال وعدم القوة النفسانية و
 على هذا لا يصح التمثيل بالعضو الخدر لانه ليس بفاقد قوة الحس والحركة قلنا
 لانسلم ان المراد ليس الاستدلال على الثاني وان كان يتبين نظرا الى
 ان المعدل للمشي غير ذلك الشيء لجواز الاستدلال على المطلوب بوجهين واكثر
 سلمه لكن لانسلم ان العضو الخدر ليس بفاقد قوة الحس والحركة بل قد
 لذاتها او كما لها لان الخدر على آليته يحدث في الحس المشي بطلانا او

نقصانا وسببه اسراع النفس الحساسة في السلوك الى الاعضاء واذا امتنع
 سلوكها اليها عذمت الاعضاء تلك القوى اما بطلانها او لنقصانها مع وجود
 القوى الحيوانية على كمالها ولو جرد هذه كاملة في العضو الخدر مع بطلان
 القوة النفسانية او نقصانها يعلم ان المعدل لقبول افعال الحيوان في العضو
 الخدر ليس القوة النفسانية والا لان عذمت افعال الحيوان بانعدامها و
 لنقصت بنقصانها وبطلانها بالي بدل على بطلان المعدم **والعضو**
المفلوج فاقد في الحال لا في المال بخلاف العضو الميت فانه فاقد في
 الحال والمال وهو اياه الى فرق بين العضو من القوة الحس والحركة لمزاج فيه
 اي في ذلك العضو **يمنعه** اي يمنع العضو عن قبولها اي الحس والحركة وفي
 بعض النسخ **عن قبوله** و الاضافه الى الفاعل والضمير للعضو والتقدير لمزاج
 يمنع العضو عن ان يقبل وفي بعض النسخ **عن قبولها** اي قبول القوة النفسانية
 وهذه اجود النسخ لالتمها على عدم قوة الحس والحركة في العضو المفلوج **للك**
 به تم للطلوب بخلاف الاولين **اي سدة عارضه** بين الدماغ وبينه في
الاعصاب المنبثقة فيه اي في ذلك العضو وفي بعض النسخ **المنبثقة اليه**
 اي الى العضو وهو مع ذلك **حي** ويدل عليه عدم التعفن والفساد والله
 اشار بقوله **والعضو الذي يعرض له الموت فاقد الحس والحركة** مطلقا
 اي حاله امالا ولذلك لم يقيده بالمال كما قيده في العضو المفلوج بينها
 على الفرق بينهما وعرض له ان يفسد ويعفن **فاذن في العضو المفلوج**
قوة لحفظ حيوته حتى اذا زال العائق ولو بعد مدة مؤبده فاض
 اليه اي الى ذلك العضو **قوة الحس والحركة** وكان اي العضو مستعدا

لقبولها أي الحس والحركة بسبب صحة القوة الحيوانية فيه أي في ذلك
العضو وإنما كان المانع هو الذي يمنع عن قبولها بالفعل إلا بالقوة لأنه
إذا زال العائق فاضرت قوة الحس والحركة **واللذلك قوة الحس والحركة**
فإن المانع فيه هو الذي يمنع عن قبولها بالفعل والقوة أيضا كما سبق
ومحتمل الحال والمآل وقول القرشي قولك لو كان المعد هو القوة النفسانية
لكان العضو المحي الخدر والمفلوج الفاقد للقوى النفسانية ميتا لا يصبح
لأن المقدم في هذه الشريعة محال وإذا فرض وقوع المحال كان لنا أن ننكر
جميع ما يقولونه وبيان أن المقدم محال هو أن الوضع لأن المعد هو القوة
النفسانية وحسبنا لا نتصور أن يكون الفاعل لها مستعدا فلا يمكن أن يكون
حيثا وأما كون العضو المفلوج حيا فذلك لأن من يقول أن المعد هو القوة
النفسانية نقول أنها موجودة فيه ولذا صدر أفعالها بطل فوجود تلك
القوة مستعد ولبطالان صدر أفعالها مفلوج لا تفقد أنها فاسدة ما
أولا فلا يكون المقدم محالا لا توجيه له أصلا على ما يظهر بالتأمل و
أما ثانيا فلا يجوز أن يكون العضو المفلوج مستعدا لوجود تلك القوة
والا كانت معتقة لنفسها وفيه دقة وبيانها أن نقول بل هي مستعدة
لقبول قوة الحس دون بدن الميت فلا بد من استعدادها لو كان قوة الحس
لعدت لنفسها وكذا لا يجوز أن يكون للمعد قوة التغذية وهي هنا تنبيه على
أنه يمكن تأليف هذه الحجة على وجه آخر وحسن ما ذكرنا وذكرنا أن
نقول لو لم يكن للمعد هذه القوى أمرا زائدا عليها لكان الشيء بعيدا لنفسه
فكون مقدما على نفسه وهو محال وأما ثالثا فلا أن العضو المفلوج كما قد

يكون

يكون بحدان القوى وبطلان فعلها كذلك قد يكون بفقدانها وبطلانها بغير
عامه الحكم وذلك لأن سبب حيوية العضو مفلوجا أمران أحدهما فساد
مزاج العضو فلا تثار من القوة النفسانية ولا تقبلها وما بينهما عدم وصول
الروح النفساني من الدماغ إلى العضو مانعا إياه عن الوصول وإن كان العضو
على مزاجه وكون العضو فاقدا قوة الحس والحركة وإن اختلف فيه إذا كان
الواقع السبب الثاني ولكن لا خلاف في أنه فاقدا لقوة الحس والحركة إذا
كان الواقع هو السبب الأول وذلك لأن حصول القوة في العضو كما توقف
على اتصال الأرواح الحاملة لها من منبعها ومبدأها إلى العضو كذلك توقف
على قبول العضو لها فإذا لم يكن العضو قابلا لها استحالة حصول تلك القوة في
ذلك العضو ولهذا فإن الشيخ ذكر كلا السببين ورد بينهما فقال العضو المفلوج
فاقدا للحال لقوة الحس والحركة لمزاج يمنع عن قبوله أو سلة عارضة منه
ومن الدماغ في الأعصاب المنبثقة فيه حتى تنبته على ما قلنا وعلى هذا ندفع
الاشكال من أصله لأنه حينئذ يجوز حصول القوة الحيوانية في العضو مع
فاقدا لقوة الحس والحركة وإن اختلفا بذهبنا رسلنا لا يلزم من مجرد كون
تلك الأرواح حاملة لقوة الحس والحركة حصول قوة الحس والحركة لجواز
أن يكون قد حصل له سوء مزاج يمنع عن قبول الحس والحركة ولا يمنع عن
قبول القوة الحيوانية فهذا ما لا إشكال فيه بل هو جائز لا سيما على مذهب
الطبيباء وإذا جاز حصول القوة الحيوانية كاملة في عضو تام مع كونه فاقدا
لقوة الحس والحركة كمن العضو المفلوج أو كلها كما في العضو الخدر فيكون
كلام الشيخ مفروضا في مثل العضو فيندفع الإشكال وينفع حينئذ

اسناد حيوة العضو الى قوة الحس والحركة لفقدانها او لنقصانها مع كون القوة
 الحيوانية وعلى كما لها على ما تقدم وقول الامام اذا كان اسفل الروح الى
 الدماغ ليس شرطاً في حصول القوة بل الصدور فعلها عنها فقد رطلت حجة
 التي ذكرها على اثبات القوة الحيوانية فانه يقال العضو المغلوج اما كان
 حياً لان فيه قوة الحس والحركة وعدم فعل الحس والحركة لا يدل على عدم
 قوته لما سلمت ان قوة الحس والحركة كانت حاصلة في الروح قبل
 انتقاله الى الدماغ مع انه يستحيل ان يظهر عنها فعل الحس والحركة واذا
 ذلك فكيف يمكن الاستدلال بعدم فعل الحس والحركة على عدم قوة الحس
 والحركة والعجب انه اورد احد الكلامين عقيب الاخر معاً بينهما
 من التناقض وكذا قوله ولا عذر عن ذلك الا ان يقال ان السرخ اورد هذا
 الكلام حكايته عن ارسطو وربما كان باطلاً عنده ولا سيما وقد صرح
 الادوية العلية بان ذلك باطل باطل اما الاول فلان قوله العضو المغلوج
 فاقد لقوة الحس والحركة يمكن حمله على محامل كل واحد منها يدفع التناقض
 الاول ان يقال ان السرخ وان كان يعتقد صحة ما ذهب اليه ارسطو
 ولكنه تكلم ههنا على مذهب الاطباء ولاسل انهم معترفون بان العضو
 المغلوج فاقد لقوة الحس والحركة وعلى هذا فلا تناقض الثاني ان يقال
 المراد بقوة الحس والحركة المنقودة في العضو المغلوج القوة الظاهرة
 الفعلية معلوم ان العضو المغلوج فاقد لقوة هذه القوة على مذهب
 ارسطو فلا يكون من الكلامين مناقضة وهذا اولي من الاول لان
 الحكم سبيله دون الاول والثالث وهو احسن المحامل واقربها من
 ان يكون

٥٥
 مراد الشيخ ولا دفعها للاستدلال في اصله ما تقدم انفاً من ان المراد بالمغلوج هو
 الذي يافق عظمة الحكماء فاقد لقوة الحس والحركة وقد عرفت انه واما الثاني
 فلان جواز كون مذهب ارسطو باطلاً عند الشيخ انما يستقيم لولم يذكر الشيخ
 ما يدل على انه يعتقد صحته ولميل اليه وقد ذكر حيث قال في الفصل الاول
 من هذا التعلم ان افاقتش عن الواجب وحقق وجد الامر على ما يراه
 ارسطو دون غيره وتوجد افاقتش عن الواجب وحقق وجد الامر على ما يراه
 ضرورة لنا يتبعون فيها ظاهر الامر ولا شك ان هذا الظالم يدل على انه
 ذهب الى ما ذهب اليه ارسطو وقال ايضا في فصل الاعضاء حيث
 نقل هذا الاختلاف بين الاطباء وبين ارسطو ما يدل على ذلك وذلك حيث
 قال وقوله عند التحقيق والدقيق اصح وقولهم في بادي النظر اظهر
 وهذا يدل على انه يعتقد صحة ما ذهب اليه ارسطو وان كان كذلك
 فكيف يمكن ان يقال ربما كان ذلك باطلاً عنده بل الحق ما ذكرناه من
 المحامل المذكورة وقال الخوانساري انه يمكن تقرير الشكل وهو عدم التناقض
 على وجه اخر اقوى مما ذكره الامام وذلك لان حاصل ما ذكره وهو ان السرخ
 لما جاوز حصول الحس والحركة في الروح حين كان في القلب مع انه لا يظهر
 عنها فعلها لكون ظهور فعلها موقوفاً على شرط وهو حصول الروح
 تجويف الدماغ فجاء ايضا ان يقال العضو المغلوج انما يبقى حياً لان فيه قوة
 الحس والحركة ولما لم يظهر عنها فعلها لان ذلك موقوف على شرط اخر
 لانك لما جوزت حصول القوة في بعض الاعضاء مع عدم ظهور الفعل
 فلا يكون عدم الفعل مستلزماً لعدم القوة ولا يم الاستدلال ونقلج الشكل

هذا حاصل ما ذكره الامام ومكرر ان محاب عنه بان يقال التفوق للطباء والحكماء
على ان قوة الحس والحركة لا تتوقف ظهور فعلها على اكثر من شرط واحد وهو حصول
الروح الحاملة لها في مجوف الدماغ اما عند الاطباء وبعض الفلاسفة فان
ذلك لا يتوقف على شرط اصلا فكيف سوف على اكثر من شرط واحد واما
عند ارسطو ومن يثبتونه فان يوقف على شرط ولكن ذلك الشرط لا
يزيد عما ذكرناه وانما عرفت ذلك علمت ان الحكماء باسرهاهم متفقون على
ان بعد حصول هذا الشرط فان القوة الحساسة والحركة انما حصلت لا بد
وان يظهر عنها فعلها بحيث لا يتفعل عنها اصلا فلو كان في العضو المفلوج
قوة حتى وحركه لظهر عنها فعلها اما قوله لجوز ان يكون موهوبا على شرط
آخر فلنا نعم ولكن غير ثابت بانها في الحكماء وحاشا لم يظهر دليلا انما قد
لقوة الحس والحركة فعلم بان الجواب عن هذا الشكل على الوجه الذي قرر
للإمام اسهل واسير واما على الوجه الذي ذكره فيكون اصعب وهو ان
نقول لما كانت القوى الحيوانية والنفسانية والطبيعية باسرها حاصله
في الارواح حال كونها في القلب على مذهب ارسطو كانت الارواح المنبثقة
في الشراسم الى اقاصي الاعضاء والاطراف غير منفصلة عن قوة الحس والحركة
وعن قوة التغذية ايضا لان حصول القوة الحيوانية لا بد وان يكون بانفعال الارواح
الحاملة لها في القلب الى ذلك العضو وتلك الارواح كما لا يتفعل عن القوى
الحيوانية كذلك الخلق عن القوى النفسانية والقوى الطبيعية على قول ارسطو
وكما يلزم من انفعال الارواح الى بعض الاعضاء حصول القوة الحيوانية في ذلك
العضو كذلك يلزم حصول القوة النفسانية والطبيعية وان كان كذلك كما رآه

العضو

العضو المفلوج فاذا لقوة حس وحركة مناقضا لهذا المذهب فلزم المناقض
من قوليه وانما المكن يقرر هذا الشكل على هذا الوجه فاية حاجه الى التمسك
بالتجوز الذي ذكره الامام وانما اذا تأملت علمت ان الظالم الذي ذكره جوابا
عن هذا الشكل على الوجه الذي قرر له الامام لا يصلح جوابا على الوجه الذي قررناه
بل لا بد من جواب اخر والجواب عنه هو انما تثبت القوة الحيوانية على
الحيوان جميعا اعني مذهب الاطباء ومذهب ارسطو حيث لا يتوجه عليه
هذا الشكل وذلك بان نقول ان لكل العضو المفلوج فيه قوة لحفظ حيوته
وتلك القوة ليست قوة الحس والحركة لان قوة الحس والحركة عند الاطباء
اذا حصلت في الاعضاء فلا بد وان يظهر فعلها وحيث بطل فعلها
العضو المفلوج دل ذلك على انعدام قوة الحس والحركة وان كان العضو
فاذا القوة الحس والحركة استحالة استناد حيوة العضو اليها لانها متفقون و
اما عند ارسطو فلان القوة النفسانية الحاصلة في العضو المفلوج لم يوجد
شرط ظهور فعلها وهو حصول الروح الحامل لها في مجوف الدماغ اذ لو حصل
هذا الشرط لظهر فعلها وهو الحس والحركة وحيث لم يظهر ذلك على
انفعال الشرط وانما لم يوجد شرط ظهور فعلها لا يوجد فعلها اصلا وانما
انعدم فعلها بالكلية استحالة استناد حيوة العضو اليها والا كان قد ظهر
فعلها وقد فرضنا انه لم يظهر فعلها لانها لم لا يجوز ان يكون لهذه
القوة فعلا احدها الحس والحركة وظهور هذا الفعل يكون مشروطا بحصول
الروح الحامل لها في مجوف الدماغ والناظر في افاة حيوة ذلك العضو
لا يتوقف على ذلك الشرط فلما انعدم ذلك الشرط بطل احد الغطير وهو الحس

والحركة لانعدام شرط ظهوره ووجد الفعل الاحق وهو افاة الحس لانهم غير متوقف على ذلك الشرط وعلى هذا لا تنفع اسناد حيوية العضو الى قوة الحس والحركة لاننا نقول لو جئنا ما ذكرتم بطلت الاصول التي مهدوها في تلث القوى وهي الاستدلال بكثر الافعال على كثر القوى ولما زان اسنادا لافعال كثر الى قوة واحدة ولما كان هذا باطلا ومتناقضا فساد بين الاطباء فكلما ما ذهبتم اليه وانما فان هذا السلام على مذهب ارسطو ومن تبعه وهم صرحوا بان القوة النفسانية وان كانت موجودة في الارواح حال كونها في القلب لانه لا يظهر فعلها اصلا الا بعد ظهور الروح في جوف الدماغ فلو اسند حيوية العضو اليه قبل حصول هذا الشرط لكان قد ظهر فعلها قبله فلا يكون الشرط شرطا الى ههنا كلامه وفيه انظار الخفي على طالع كما في هذا الى هذا المقام وان خفيت على غيره فدع حتى نحفي هذا بيان بطلان كون المعدلة القوى النفسانية واما بيان بطلان كون المعدلة هو القوى المتصرف في الغذاء فلو جهن احداهما لانه لو كان كذلك لكان كما كانت قوة التغذية باقية كان ذلك العضو حيا وكما بطلت كان ميتا وليس كذلك فانه ربما بطل فعلها في بعض الاعضاء وبقي حيا وربما بقي فعلها والعضو الى الموت وبانها انه لو كان القوة التغذية بها هي مغذية تعد للحس والحركة لان النبات قد يستعد لذلك والعالى باطل فالمقدم مثله وليس لهم ان يقولوا انه مستعد لكن تعد حصوله لفقدان الآلات لان ذلك الاستعداد يكون حينئذ عبثا والله اشارة بقوله وليس هذا المعبر هو قوة التغذية وغيرها حتى اذا كانت قوة التغذية باقية كان حيا فاذا بطلت كان ميتا فان هذا السلام وفي بعض النسخ السؤال والاول اولى

لانه

لانه اكثر واشهر بعينه تناول قوة التغذية فربما بطل فعلها في بعض الاعضاء وبقي حيا الا ان الحكماء يسنهم حوزوا وشاهدوا ضعف فعل القوة التغذية في عضوا وبطلانها عنه مع بقائه حيا على ما قاله الخوازمي لان عدم الفعل او بطلان الاستدلال على عدم القوة او بطلانها بل الخوازمي ان يحصل للعضو سوء مزاج يمنع عن قبول قوة التغذية وان لم يمنع عن قبول قوة الحياة ولا يمكن حينئذ اسناد الحياة لذلك العضو الى قوة التغذية المعدومة وبما ذكرنا من الجواز ندفع اعتراض الامام والقريشي والمسيحي واسن المفتاح وهو انه لا يلزم من بطلان فعل التغذية بطلان القوة التغذية الباقية السامري ومن ان القوة التغذية لو كانت معدلة لكان اعدادها وجهتها كونها مغذية وذلك بفعلها التغذية لا وجهتها كونها كمال الروح ولا وجهتها كونها صورة بل وجهتها كونها تفعل التغذية واذا بطل فعلها في بعض الاعضاء بطل المعنى الذي صار به معدلة فانه فاسد لاننا انسلم انها لو كانت معدلة لكان اعدادها وجهتها كونها مغذية لخوازمي ان يكون وجهتها اخرى ولا بما ذكره غيره وهو ان القوة الطبيعية قد تبطل مع بقاء القوى الحيوانية كما في النامه والمولود اما النامية فانها تبطل عند نهاية سن الشباب واما المولود فكما في الاناث فانها تبطل عند انقطاع دم الطمث على ما دلت عليه التجارب والطبيعية والقوة الحيوانية باقية الى اخر العمر فنفى مثل هذه الصورة القوة الحيوانية بوجودها الطبيعية فانه غير مفيد لان كلامنا في الغاذية لا ينافي البطلان بل يحصل للعضو مزاج مانع من قبول قوة التغذية مادام حيا فكيف يفرضه حيا مع بطلان

قوة التغذية وهذا لان قوة التغذية غير نزيه للاعضاء عما اعترف به
 الشيخ حيث قال وكل عضو له في نفسه قوة غير نزيه بها يتم له امر
 التغذية وايضا قال وجب ان يعتقد في الاختلاف الثاني ان تلك القوة
 ليست فانضه الله في الكبد حيث لو انسدت السبيل منها بطل فعلها كما
 لو انسدت العصب الحجابي في الدماغ بطل تلك القوة صارت غير نزيه للاعضاء
 واذا لا ذلك فكيف يجوز ان يفرض عضو نعدم عنه قوة التغذية مع بقاء
 القوة الحيوانية فنه ان الشيخ حافظ على هذه الدقة حيث قال
 في بيان ان هذه القوة ليست هي قوة الحس والحركة ان العضو المفلوج
 فاقد لقوة الحس والحركة لما شرع في بيان ان هذه القوة ليست
 هي قوة التغذية وربما بطل فعلها في بعض الاعضاء وبقي حيا ولم تقل
 وربما انعدمت من عضو مع بقاءه حيا فلا بد من بيان امكانه لانا
 نقول الاشكال في العضو قد بطل عنه فعل التغذية وذلك بدليل
 انه فاقد لقوة التغذية على الوجه الذي قدرناه في بيان كون العضو
 المفلوج فاقد لقوة الحس والحركة اما قول الشيخ كل عضو له في
 نفسه قوة غير نزيه وقوله يجب ان يعتقد في الاختلاف الثاني
 ان تلك القوة ليست فانضه الله في الكبد بحيث لو انسدت السبيل
 منها بطل فعلها كما لو انسدت العصب الحجابي في الدماغ بطل تلك القوة صارت
 غير نزيه للاعضاء فنقول نعم صارت غير نزيه ما بقي على مزاجها قال
 الشيخ بطل تلك القوة صارت غير نزيه للعظم ما بقي على مزاجه و
 اما اذا سا مزاجها فعلا يبقى تلك القوة ونحن نفرض الكلام في العضو

الذي له سوء مزاج مانع لقبول قوة التغذية ويكون حيا لمندفع الشك
 والعجب من الأطباء كيف لا يلزمون الحكماء بمثل العظم والعضوف
 والرباط لما فيها من قوة الحياة دون الحس والحركة باجماع منهم الا ما
 شذروا به باقيا فعلها **والعضو الذي الموت** ان متوجه اليه كذا الغشي لان
 القوة الحيوانية اخذت في الاضمحلال والنقصان والتراجع والقوة الفاذية
 باقية على حالها وقول القوسي هذا فاسد لانه كيف يتصور بقاء القوة الطبيعية
 عند اضمحلال القوة الحيوانية وتحلل الروح المولدة للصور والحركة غير نزيه
 التي هي الاله فاسد لانه استبعاد الاستحقاق الجواب والانا فنقرر بوجه
 نزول عنه العجب وذلك بان نقول في صورة الغشي القوة الحيوانية
 ظاهرة الضعف لما شاهد من سقوط المعنى وضعفه والقوة المغذية
 غير ظاهرة للضعف لان ما بدا ولينضم واذا كان كذلك لزم ان يكون
 الحيوانية غير المغذية وهذا مندفع قول القوسي والمسيحي وهو بان ونقول
 بان المعده هي قوة التغذية له ان يمنع ذلك وليس كلبيا له مثال ظاهر
 لان الغشي مثال ظاهر على الوجه الذي قررنا وقول الامام هذا الكلام
 مشكل لان لما قيل ان نقول العضو الذي الموت اما ان يكون قد مات
 او لم يميت فان كان قد مات فهناك مستحيل ان يبقى قوة التغذية وان
 كان بعد لم يميت فهناك لم يوجد قوة التغذية مع عدم الحياة حتى يصح
 الاستدلال بذلك على انها قد ظهرت ان هذا الوجه ليس نجدا لان قوله
 وان كان بعد لم يميت فهناك لم يوجد قوة التغذية مع عدم القوة الحيوانية
 حتى يصح الاستدلال بذلك على انها قد ظهرت ان هذا الوجه ليس نجدا لان قوله

على ما كانت وتغير غير اصلا او غير غير ظاهر مع تغير القوة الحيوانية
الى ضعف الظاهر وهذا كاف في الاستدلال على التغير بينهما بل على
ان قوة التغذية غير معدة للحياة كما سبق لثبات احدها وبغير الاخرى
كما كان الاستدلال الاول ايضا كافا في ذلك لوجود احدهما وعدم
الاخرى وعلى هذا يصح بكل منها الاستدلال ومنه يظهر فساد
قول السامري في المجموع يصح الاستدلال على التغير والامام لحظ
احد قسمي الاستدلال دون المجموع فتوجه اشكال صحة الاستدلال
بكل منهما ثم توجه اشكاله لم يكن لانه لحظ احد قسمي الاستدلال دون
المجموع اذ لا يعلق له به اصلا عما لا يخفى ولو كانت **المغذية بما هي**
مغذية تغد المحس والحركة كان النبات قد استعد لقبول
الحس والحركة وقول القرشي وقدر رضاه المسمى وهو انه لما قال
قد استعد ولم يقل كان النبات جميعه دائما وذلك لان بعض النبات
يكون مزاجه خادجا عن الاعتدال خروجا مفرطا فكان لما قيل ان
يقول لم لا يجوز ان يكون مزاجه مانعا للاستعداد وان كان القوة المغذية
موجودة فيه واما اذا اخذ ذلك جزئيا فلا شك ان بعض النبات مزاجه
قريب من الاعتدال فلا يكون هذا المنع فيه ظاهرا ليس بشيء لان
الغاذية بما هي الغاذية لو كانت العلة خلف حسب مزاج دون
مزاج وقول الامام وهذا ضعيف وذلك لان القوة الغاذية التي هي
الحيوان مخالفة بالنوع للتغير في النبات ولما يتحدان في الطبيعة الجنسية
بل غاذية كل عضو من الاعضاء مخالفة بالنوع للغاذية التي هي عضو
اخر

اخر عما اعترف الشيخ به واذا كان غاذية الحيوان مخالفة بالنوع
لغاذية النبات فلم لا يجوز ان تثبت لاحد النوع غير شيء لا تثبت للآخر
فلا يلزم ان يكون غاذية الحيوان معدة للحس والحركة كون غاذية النبات
معدة لذلك ضعيف لان مقدم الشرطية ليس هو غاذية الحيوان بل
مطلق الغاذية وهو القدر المشترك بين الحيوان والنبات وحسن يكون
الشرطية صادقة للمحالة فان قيل مسلم ان مطلق الغاذية لو كان
معدا للحس والحركة كان النبات مستعدا لها لكن لا يلزم من شرطه ان
يكون المعد هو القوة الغاذية بما هي قوة غاذية بطلان ان يكون المعد
هو القوة المغذية التي هي العضو الحي الذي يشانه ان يحس ويتحرك بل ولا
ان يكون المعد هو القوة المغذية التي هي الانسان بل التي هي الحيوان مطلقا
لان حقايقها مختلفة قلت لو كانت القوة المغذية هي المعد لنم ان
تعد لنفسها وسعدم عليها كما سبق لان الظالم فيما يعد لقبول افعال
الحسوة ومنها التغذية فلو كان المعد لقبول قوى الحس والحركة والتغذية
احدها لا عدت لنفسها وهو محال هذا بيان بطلان كون المعد
لذلك هو القوى المتصرف في الغذاء واما بيان ان المعد ليس مجموعها
فظاهر لما قاله المسمى من انه اذا لم يصلح ان يكون كل واحد منها معدا
لم يصلح المجموع لذلك لان كل واحد منها يقوم بالمجموع وهما غير صالحين
فالمجموع غير صالح للاعداد فانه باطل اذ لا يلزم ان يكون كل واحد
من امرين غير صالح لشيء ان يكون مجموعهما كذلك لانفاضة ما لا يخص
كثير من المركبات الصالحة لشيء دون صلاحية اجزاها له بل لانه

لو كان كذلك استحال حصول الاستعداد بدون حصول المجموع لكن المآل
باطل فان كل واحد منهما قد يتناهى قد يكون منتفيا والاستعداد حاصل
لا حيل ظهور هذا لم يتغير الشئ له فبقى ان يكون **المعدن من الخواص مزاجا**
خاصا ونسبته حيوانية وهو اول قوة تحدث في الروح **الا حلت**
الروح من لطافة الامشاج هو جمع المشيج بمعنى الخلط وبقا
نظفة امشاج لما للرجل خلط الماء المرارة فقد اندفع جميع الاسكال
التي اوردت على هذه الجهة وبقي اشكال واحد لا جواب عنه وهو
ان قولكم لو لم يكن المعدن لذلك قوة زائدة لكان هو القوى النفسانية او
الطبيعية او مجموعها غير لازم لجواز ان يكون المعدن شئ وهو تعلق النفس
وهذا راي المعلم الاول وهو الحق وكذا يريد هذا المنع على الجهة التي
الفناها لهم وهي انه لو لم يكن المعدن لهذه القوى امر ازاياد عليها لكان
الشيء بعيد لنفسه بان يقال اننا نسلم ان هناك امرا زائدا ولكن لم نعلم انه
قوة ولم لا يكون هو تعلق النفس فان قيل لم يجوز ان يكون المعدن
هو المزاج قلت لان من الجائز ان يكون مزاج بدن الحي والميت
واحدا لمن غرق وهو صحيح المزاج فلو كان المزاج هو المعدن
لكان بدن هذا الغريق مستعدا لقبول القوى وفيه نظر الخفي على
من له ادنى بصر في العلوم واذا عرفت ذلك فاعلم ان الامام استدك
على اثبات القوة للحيوانية بان العضو مركب من العناصر الاربعة وهي
بطبيعتها مستتابة الى الافتراق واجتماعها لا بد وان يكون لقاس
وذلك القاسر يتصل ان يكون سائقا بعامل مزاجها الاستحالة ان يكون
المعلول

٦٠
المعلول علته للعلته فان ذلك القاسر قوة متقدمة على امتزاج العناصر العنصرية
حافضة للامتزاج واذا ثبت ذلك فنقول هذه القوة اما ان يكون قوة المحس
والحركة او قوة التغذية او نوعا ثالثا لا جاز ان يكون الاولى ولا الثانية بالادلة
التي ذكرها الشيخ فكون نوعا ثالثا مغايرا للقوتين وهو المطلوب وهو محس
غايه الفساد لان كل ما اورد على كمال الشئ يرد عليه من غير عكس اما الاول
فظاهر لان الادلة هي تلك الادلة بعينها مع انه كان يمكنه ان يستدل بغيرها
بان يقول وهذه القوة ليست قوة المحس والحركة والاقوة التغذية لانها
متقدمة على المزاج والمزاج متقدم عليها وكان اولى اذ لا يرد عليه ما
ورد على الادلة المذكورة واما الثاني فلا ان قوله القاسر يجب ان يكون متقدما
غير لازم لان القاسر نوعان قاسر على الاجتماع وقاسر حافظ حوقا
وهو الافتراق والذي يجب تقديمه هو الاول المطلق القاسر لا تترك
لما استمر ان النفس هي القاسرة على الاجتماع قالت الفلاسفة النفس
المتخذة بعد حدوث المزاج وحدثت بعد استعداد المادة وهو بعد
اجتماع الاجزاء العنصرية وهو بعد وجود القاسر فلو قلنا انها هي القاسرة
على الاجتماع لزم تقدم الشئ على نفسه بمراتب وهو محال وعند هذا
قالوا ان القاسر اجتماع الاجزاء العنصرية في النفس لا بوزنم اذا حصل
في الرحم فنفس الائم اذا افيضت النفس الخاصة به تولدت حفظه
وتدبيره ونظيره وهذا انه لا يجب ان يكون كل قاسر متقدما وايضا
القوة للحيوانية هي جميع القوى البدنية التي هي في علاق النفس الناطقة
التي لا تفرق على البدن الا بعد فيضان النفس التي لا تحصل الا بعد الاستعداد

تمزاج خاص على ما ذكرنا وان كان كذلك فكيف يجوز تقديمها على هذه المراتب
فظهر ما ذكرنا فساد هذه الحجة وانما لا توازي شبهة **المبحث الرابع**
في ذكر مذاهب الاطباء والفلاسفة في مبادئ القوى وحقبة النفس
قال رحمه الله ان الروح يقبل بها عند الفيلسوف ارسطاطاليس
المبدأ الاول والنفس الاولى هذه العبارة غير سديدة اما اول افلاطون
الفيلسوف لا يعتقد لهذه القوة وجودا البته وانما ثانيا فلانه على قدر ان
يكون الفيلسوف يعتقد ذلك فانه لا يتصور ان يكون اعتقاده ان وجودها
متقدم على وجود النفس حتى يكون هي المعتمدة لقبول النفس وكيف يكون
ذلك وجميع القوى عندهم انما فيفيض من النفس ولو افيضت على الروح
قوة من واهب الصور كانت تلك القوة يكون عندهم هي النفس وكان
يستحيل ان ينازع نفس اخرى ومنه يعلم فساد ما ذهب اليه السامري من
ان الارواح كلها تتولد في القلب وستترك كلها في امر واحد وهو القوة الحيوانية
ثم ان الارواح بواسطة تلك القوة يستعد لقبول النفس من واهب الصور وتلك
النفس علة لمحصل سائر القوى في تلك الارواح وليس هذا ما نقل عن موضع ان
هذا ليس مذهب الحكماء وانما غرضه ظاهر هذه العبارة المختلفة واذا اختلفت
العبارة فلا بد من تأويل يصح الكلام وليس هو ما ذكره المسيحي من ان القدر
ان الروح يقبل البدن بها اي بالروح المبدأ الاول اي القوة الحيوانية و
النفس الاولى اي الناطقة لانه في غاية البعد اذ لا قرينة حاله ولا مقالية بل على
قدر البدن ثم المبدأ الاول والنفس الاولى واحدا لانه قال المبدأ
الاول قريبا الى ذهنان الاطباء لانهم لا يقولون بالنفس الناطقة والمأ قال
النفس

بالنفس الاولى ثم الروح وان كان ما ذكره يثبت كون النفس لا يستعمل الا المذكور منها
قوله في هذا الموضع حيث حدث روح وقوة هي كماله فالضمير في قوله
بها للقوة الحيوانية لا للروح وانما هذه العبارة وهي ان الروح يقبل البدن
البدن بالروح لا يرضيها العامة والسوقة ان يقع في محاوراتهم فكيف
يجوز تأويل كلام الشيخ بها فاذا ان الاقرب ان يؤول بآء السبب في بها
بالام التعليل لقار بها معنى وكون حروف الجر مقام بعضها مقام بعض و
حينئذ يستقيم الكلام اذ القدر ان الروح يقبل الاجل هذه القوة المبدأ الاول
وهو صحيح لان هذه القوة لما كانت كمال الروح وكل شيء يشاق الى كماله
وهذا الكلام الحاصل له الا يقوله المبدأ الاول صار الروح الاجل هذه القوة
التي هي كماله يقبل المبدأ الاول ليعرض عليه كماله وهذا تأويل حسن لطيف
به يدفع ما يورد على ظاهر اللفظ وليس فيه الابتداء لام بباء ولا محذور فيه
فهذا ما عندي في تأويل هذا الكلام ولعل غرضي في تأويله على ما قبل احسن
ولن كان فيه بعد اذ لا اظنه يحتمل تأويل اخر منه هذا وقد عرفت فما
مضى ان مذهبنا ان فيض ان النفس ليس على الروح ولا على عضول على
الجملة التي حصل فيها المزاج الانساني الذي هو المعدل لما حصل فيه مزاج
الروح او الاعضاء الذي هو خارج عن الاعتدال وعلمت ايضا فيما سبق
بان مذاهب الاطباء والفلاسفة في مبادئ القوى من الاعضاء ومنها ان
الفلاسفة يرون ان الروح الذي في القلب حاصل فيه جميع القوى لكن صلور
افعال الحس والحركة سوقف على تعديل ذلك الروح في الدماغ وصدور افعال
الفكر سوقف على حصول ذلك الروح بعد استقالاته في هذه الاعضاء الى

مزاج آخر وقد اقتضينا حجم علم وحجم نسق اليه وذكر ههنا مذهبنا
ذلك وهو ان القوى المغذية المحتاج الى روح ولا الى كبد وانها متقدمة على حصول
ذلك وغرض الشيخ ههنا باعادة هذا تعريف ان مذهب الاطباء يلزمه ان
يكون النفس اما كثره ولما مركبه من اشياء كثيرة فيكون مذهبهم باطلا للعلم الصريح
الحاصل عند كل احد انه واحد وليس كثر ولا مركبا من كثر لما سبق ولا نفي بالنفس
الا ما سيرا اليه الانسان بقوله اما وجبته على ان مذهب الاطباء يلزمه ذلك
انهم يعتقدون ان في كل واحد من تلك الاعضاء مبدء لفيضات تلك القوى
فذلك المبدء اما ان يكون نفسا تامة فيكون النفوس كثره او لا يكون نفسا تامه
بل جزء نفس فيكون النفس مركبة ولما قيل ان نقول انه يجوز ان يكون مذهبهم شيئا
اخر وهو ان يكون كل واحد من هذه المبادئ حيا وما للنفس فابناء عنها ويكون
النفس واحدة لكن الروح اذا حدث اولام يكن مستقدا الالفة التي هي
عندهم حيوانية فاذا حصل في الدماغ استعداد لقبول المبدء الذي يفيض
عنه القوى النفسانية وكذلك في الكبد والانشع وجند لا يلزم ان يكون عندهم
كثرة ولا مركبه ولهذا فيما اظن لم يجزم الشيخ بذلك بل قال كان لكل جنس
من الافعال عندهم نفس اخرى وليس بقي في هذا الباب الا ابطال رايه
كل واحد من الكبد والدماغ واثبات الرئاسة المطلقة للقلب وعند
ذلك ثبت مبدائيه لجميع القوى ومنه نفاض القوى على سائر الاعضاء والى
ما ذكرنا اشار بقوله التي ينبعث عنها سائر القوى اي جميعها **الا ان افعال**
تلك القوى تصدر عن الروح في اول الامر انه ايضا هذا الزام للاطباء
على موجب مذهبهم لان عندهم ان الدماغ مبدء للقوة الباصرة وغيرها

من الخواش ومع ذلك صدور افعالها موقوف على ورودها الى الالات المذكورة
فالعلماء يلزمهم هذا ويلزم استبعادهم ونقول كما ان صدور افعال
القوى النفسانية مشروط بورودها الى الالات المذكورة عندهم كذلك عندنا
صدور افعال الحس والحركة والغذية عن القوة النفسانية والطبيعة التي
في القلب موقوف على ورودها الى الدماغ والكبد **لا تصدر الاحساس**
عند الاطباء عن الروح النفساني الذي في الدماغ ما لم تنفذ الى الروح
الى الجليدة لمصدر الابصار والى اللسان لمصدر الذوق وغير ذلك
كالاذن والانف والجلد لمصدر افعالها فاذا حصل قسم من الروح اي
المتولد في القلب فيجوز ان الدماغ قبل اي ذلك القسم منه مزاجا يصالح
لان صدره اي بسبب ذلك المزاج عنه اي عن ذلك القسم افعال
العوء الموجودة فيه بدءا اي ابتداء وجوده في القلب وكذلك في الكبد
والانشع ان حكمها حكم الدماغ فيما ذكرنا وعند الاطباء ما لم يستحل الروح عند
الدماغ الى مزاج اخر لم يستعد اي الروح لقبول النفس التي هي مبدء الحس
والحركة وكذلك في الكبد اي ما لم يستحل الروح عندها الى مزاج اخر لم يستعد
لقبول النفس التي هي مبدء الغذية **وان كان الاعتراح الاول** اي الحاصل للروح
في القلب قد افاق لقبول العوء الاولى الحيوانية انما قال الاولى لانها اوله
عندهم وكذلك في كل عضو اي ما لم يستحل الروح الى مزاج اخر لم يستعد لقبول
النفس التي هي مبدء فعل ذلك العضو **كان لكل جنس من الافعال** اي الحيوانية
والنفسانية والطبيعية عندهم اي عند الاطباء نفسا وليست النفس
واحدة نفيض عنها القوى اي جميعا كما هو راي الفيلسوف وكان النفس مجموع

هذه الجملة أي القوة الحيوانية والطبيعية والنفسانية فانه وان كان الامتراج
 الاول أي الذي حصل للروح في القلب قد افاد أي للروح قبول القوة الاولى
 للحيوانية حيث حدث روح وقوة هو كماله لكن هذه القوة وحدها لا تكفي
 عندهم لقبول الروح بها أي بسبب هذه القوة سا راى بقية الاخرى في
 بعض النسخ الاخرى في الاول اولى ما لم يحدث فيها أي في الروح لانها تذكر في
 فيها مزاج خاص في الف مذهب الحكيم فان الروح الذي في القلب بالامتراج
 الاول بعد لقبول جملة القوى من غير احتياج الى مزاج اخر خاص كما مر غير
 مرة **المبحث الخامس** في افعال القوة الحيوانية قال رحمه الله
قالوا أي مثبتوا هذه القوة الحيوانية وهم الاطباء ان هذه القوة لها فاعلان
 احدها بالقاس الى الحيوة وبه تفيد افعالا لانها تفيد الاعضاء قبول قوة الحيوة
 والقابل للشيء منقطع عنه وكذلك ايضا يكون بها الغضب عندهم والافقة و
 السرور وكل ذلك افعال وبانها بالقاس الى افعال النفس والنفس فان بسط القلب
 والشراس وقبضها للنسيم والنفث هو عندهم بهذه القوة ولما كانت هذه القوة
 تصدر عنها عندهم هذان الفعلان فسموها الى تمييز فاعلم وهي التي تفيد الفعل
 ومنفعلة وهي التي تفيد الانفعال هذا ما والوا لكن يجب ان تعلم ان المهيبة والمعد
 القريب لقبول الحيوة هو تعلق النفس بالبدن عند حصول المزاج الانساني والى
 ما ذكرنا اشار بقوله وهذه القوة أي الحيوانية مع انها مهيتة للحياة فهي
 ايضا مبداء حركة الجوهر الروحاني اللطيف الى الاعضاء ومبداء بسطه أي
 بسط الجوهر الروحاني بل بسط الله وانما اصناف الى الجوهر هو تجوزا وقبضه أي
 قبض الجوهر بل الاله للنسيم أي للنفس باستدخال النسيم وهي الترخ الطيبة
 والمواد

والمواد بها الهواء الذي يدخل القلب ببسطه الروح والنفثي باخراج الهواء
 المحترق بسط الله الروح على ما قبل وفدراعي طريقه اللف والشرع
 ما لا تخفى كما انها أي كانت هذه القوة بالقاس الى الحيوة تفيد افعالا او بالقياس الى
افعال النفس يسكنون الفاء التي هي الناطقة لا يفتحها الذي هو النفس على ما
 يصححه بعض الجهلة من المتطبيع فانه باطل الاجماع الاطباء على ان حركة النفس
 ارادية والنفس تفيد فعلا وذهب القزسي الى ان حركة النبض لازمة بسبب
 حركة القلب وحركة القلب عندنا ارادية فكلون مبداء ذلك القوة النفسانية
 وفيه نظره فان بسط القوة على ما رسموه مبداء فاعل للفعل وما
 كان كذلك يستحيل ان يكون منفعلا لاستحالة ان يكون الشيء الواحد فاعلا
 ومنفعلا فالقوة الحيوانية لا يكون منفعة لم ان الواحد لا يصدر عنه الا
 الواحد وهذه القوة يصدر عنها اكثر من الواحد قلنا الجواب عن الاول
 ما سبق مما اظن وهو انه ليس المراد بالقوة الانفعالية انها تقبل الشيء بذاتها
 بل انها تهتئ الشيء لقبول فان الانفعال لا يعرض لذات القوة بل للروح
 والاعضاء فثبت اليها مجازا اطلاقا لاسم المسبب على السبب لان
 القوة تفيد الروح والاعضاء استعدادا لما علمت أي لقبول الروح والفكر
 الاخر والافعال النفسانية والاعضاء قوة للحيوة وافادة استعداد
 فعل واستعداد لقبول افعال القابل غير القوة لاهي وعن الثاني ان
 من الجائز ان يصدر من الواحد اكثر من الواحد بالترتيب فالقوة
 للحيوانية لعدت الروح والاعضاء لقبول لم تولت تدبير افعال النفس
 والنبض بالحركة الانبساطية والانقباضية وهذه القوة أي الحيوانية تشبه

القوى الطبيعية لعدمها الارادة فيما تصدر عنها بدليل ان عالمها دائم حتى
 في حال الغفلة والذهول والنوم وشبه القوى النفسانية **لنفس**
افعالها لانها تقبض وتبسط معاً وتحرك حركتين متضادتين احدهما
 صاعدة من المركز الى المحيط والاخرى هابطة من المحيط الى المركز وايضا
 تهتم البدن لقبول الحيوه والروح الحيواني للانفعالات النفسانية ٥
المبحث السادس في ان هذه القوة على تقدير وجودها طبعه
 او نفسانية او جنسية **الثالث** قال رحمه الله **الان الفلاسفة اذا قالوا**
نفس للنفس الارضية لما قال القرشي ان هذه القوة تشبه الطبيعية من وجه
 اراد ان يتبين انما على تقدير وجودها طبعه او نفسانية او جنسية **الثالث**
 ولما لم يكن بيان ذلك الا ببيان المراد بالنفس والطبعه للاختلاف
 اصطلاحات الفلاسفة والاطباء النفس والطبعه شرع في بيان
 المراد منها عندها ليس انما طبعه او نفسانية او جنسية **الثالث**
 والان النفوس عند الفلاسفة اولاً تنقسم الى قسمين فلكية وارضية و
 الارضية الى ثلاثة اقسام نباتية وحيوانية وانسانية (لانها ايضا ارضية
 لتعلقها بالجسم ارضي وان كانت مجردة في ذاتها قيد النفس بالارضية
 لخرج النفس الفلكية ونجهل ما ذكره هو انه ان عني بالنفس ما هو عند
 الحكم فهي نفسانية وان عني بها قوة بها تدرك وتحرك بارادة فان
 عني بالطبعه قوة تصدر عنها فعلها على خلاف ذلك فهي اعلى
 من الطبيعية وان عني بها قوة متصرف في امور الغد كما نت جنسنا بالثا
 ومفصلة يحتاج الى بسط وذلك بان نقول اولاً اننا نشاهد في الاجسام

تسمية

انما

انما استحسنت انفسها الى الجسمته المشتركة بين الاجسام والالزم اشتراك
 جميع الاجسام فيها وذلك مثل الحس والحركة والنمو وتولد المثل فتبقى
 ان يكون الامر زائدا على الجسمية يكون مبداء لهذه الافعال وهذا
 الامر سمي نفسا لمرحلت ذاتها بل ورحلت كونها مبداء للافعال
 والسمي لانها مرحلت ذاتها سمي عقلا لانفسا وقه نظر ومدى
 قوة وصوره وكما لا اوماننا ان كل ما يكون في شيء بالقوة لم يخرج
 فيه بالفعل فان كان خروجه الى الفعل اليق بذلك الشيء في الخروجه
 واصح له فهو من تلك الجهة كماله ثم ان الكمال ينقسم الى اوليان
 وذلك باعتبارين اولهما ان يكون ذلك الشيء الذي يخرج من القوة
 الى الفعل لا يكون مرشاه ان يخرج بتمامه دفعة بسمى ما يخرج
 منه الى الفعل قبل خروجه بتمامه كمالا ولا وكمال الذي يتوخاه و
 يقصده بعد تقدير خروجه الى الفعل كمالا ثانيا وهذا الاعتبار
 يعرف الحركة بانها كمال اول لما هو بالقوة مرحلت هو بالقوة وانها
 ان يكون الشيء الذي يخرج الى الفعل مرشاه ان يخرج بتمامه دفعه
 فان كان حصوله لذلك الشيء يجعله نوعا غير ما كان قبل الحصول
 سمي كمالا اولاً وما يصدر عنه بعد تنوعه مرحلت هو ذلك النوع
 يسمي كمالا ثانيا وهذا الاعتبار تعرف النفس بانها كمال اول الجسم طبعي
 التي والصور التي تحصل للكميات وتجعلها انواعا ويمكن ان ينزل
 عنها لا الى بدل كصور المعادن والنبات والحيوان سمي صور الكماله
 والثا ان اخذ الكمال في تعريف النفس اولى من اخذ القوة والصورة اما

الاول فمن وجهين اولها ان لفظ القوة مشترك يقال على الفاعل و
للمفعول واللفظ المشترك لا يجوز استعماله في الحدود وليس اخذ احد
الوجهين في تعريفها اولى من اخذ الاخرى فلهذا ترك التعريف بها وبانها
ان القوة اسم لها فرحت انها مبداء الافاعيل والكمال اسم لها من
هذه الحثثة ومن حيث انها مكمل للنوع وما يعرف الشيء من حيث
اولى ما يعرفه من جهة واحدة واما الثاني فمن وجهين ايضا اولها
ان الصورة لما يقال على ما كان منطبعة في مادة والنفس الانسانية
ليست كذلك فلا يكون صورة واما الكمال فيعني ما هو في مادة وما
ليس كذلك فيكون كمالا للبدن وان لم يكن صورة له وبانها ان الكمال
اتم في الصورة لان الكمال انما يقال بالقياس الى المعنى الذي هو اقرب
طبيعه الجسد وهو النوع والصورة بالقياس الى الشيء الذي هو بعد
ذلك وهو المادة ولذلك يجب اخذ الكمال في تعريف النفس ويجب
تقييده بالاول لخرج الكمالات البانية والنفس اذن كمال اول وهي
لا محالة كمال الجسم ضرورة ان كل ذي نفس فهو جسم ولكن لا كل جسم فانها
ليست كمالا للجسام الصناعية كالسراير بل هي كمال الجسم طبيعي
ولكن لا كمال جسم طبيعي فان الصور النوعية التي للعناصر كمال اول للجسم
طبيعي وليست نفسا بل هي لجسم طبيعي الى ذي الآلات يصدر عنها
بتوسطها الكمالات البانية من التغذي والنمو والتوليد والادراك
والحركة الارادية والنطق والى ما ذكرنا اشار بقوله **عنوا** اي بالنفس
الارضية **كل جسم** هكذا توجد في جميع السج ولا بد من ذكر الاول على

ما

ما عرفت ولعله كان مكتوبا في الاصل وسقط من قلم الناسخ الاول **طبيعي**
الى وادوا الى هذا الكمال المشروح بالنفس **مبداء** لكل قوة يصدر عنها **بعضها**
حركات وافاتيل مختلفة فكون هذه القوة اي الحيوانية **عنا** مذهب
الفلاسفة قوة نفسانية لكونها منسوبة الى مبدائها الذي هو النفس وكذا
جميع القوى يكون عندهم نفسانية **عنا** ما ذكرنا ولذلك قال **كان** ان القوى
الطبيعية التي ذكرناها **تسمى** عندهم اي عند الفلاسفة **قوة نفسانية**
لانقتها الى النفس التي هي مبداءها فان قلت ما المستثنى منه لقوله
الا ان الفلاسفة قد استظاهوا انه منقطع والتقدير لكن الفلاسفة
اذا قالوا كذلك اذ ادوا به كذا وحسب يكون هذه القوة نفسانية لانقتها بها الى
النفس واما اذا لم يرد بالنفس **هذا المعنى** يعني ما هو المراد به عند الفلاسفة
بل غني به اي بالنفس وفي بعض النسخ **بها** وهذا اولى الاحتياج الاولي
الى تأويل لان النفس موصوفة **قوة** هي مبداء ادراك وتحريك يصدر عن
ادراك متبادرة **قوة** ما لم يكن هذه القوة نفسانية اذ لا ادراك لها ولا لادراك
وحسب فلا يخلو اما ان يعني بالطبيعية ما اشار اليه بقوله **واريد** بالطبيعة
كل قوة يصدر عنها **فعل** جسمها **عنا** خلاف هذه الصورة وهو
ان يكون صدور عنها لا عن ادراك واردة لم يكن هذه القوة اي
الحيوانية **بل كانت** **طبيعية** لصدور الفعل عنها **عنا** خلاف هذه الصورة
واعلى درجة من القوة التي يسميها الاطباء **طبيعية** لان تلك فعلها الاجل
الاعضاء وفعل هذه الاجل الارواح والروح اشرف من العضو واما
ان يعني بها اي بالطبيعية ما اشار اليه بقوله واما ان سمي بالطبيعية

ظ
ما

امور
متصرف في امر الغذاء واحالته سواء كان اي التصرف في الغذاء لبقاء
يخصص ولبقاء نوع لم يكن هذه اي الحيوانية طبيعية لانها لا تصرف في
الغذاء وكانت جنسا ثالثا لانها ليست بطبيعية لعدم تصرفها في الغذاء
والانفسا انه لعدم الادراك فكون عند الاطباء جنسا ثالثا وهي القوة
الحيوانية التي تشابه اعداد البدن والروح لقبول قوى الحس والحركة
والغذاء وكذا بسط القلب والشرابز وقبضها واما عند الفلاسفة فهي
وعنها كلها انفسا انه لا انتساب لجميع القوى عندهم الى النفس والنجس ان
كون جميع القوى منسوبة الى النفس وان لزوم من هذا البحث عما تقدير
لم يكن الغرض منه ذلك بالذات عما قاله القرسشي وارتضاه المسيحي
بل الغرض منه بالذات كان ما ذكرنا ولزوم هذا كان بالعرض وذهب
الساموكي الى ان الفلاسفة يقولون نفس للقوة التي تصدر عنها افعال
مختلفة وطبيعة للقوة التي تصدر عنها فعل واحد بلا ارادة وربما خصوا
باسم النفس ما كان مبداء ادراك وتحريك صدر عن ادراك ارادة
وباسم الطبيعة ما تصدر عنها فعل على خلاف هذه الصورة واما
الاطباء فيوقفون اسم الطبيعة عما ما شترك فيه الحيوان والنبات
وهي القوى المتصرفة في الغذاء واسم النفس عما ما تختص به الحيوان
دون النبات وهي القوة التي تصدر عنها الحس والحركة الارادية لم
قال فعلى مذهب الفرق الاول من الفلاسفة يكون هذه القوة انفسا انه
لا طبيعية لست افعالها وكذا المتصرف في الغذاء وعما مذهب الفرق
الثاني يكون طبيعية لانفسا انه لصدر فعلها لا عن ارادة وعما مذهب

الاطباء

للاطباء لا يكون انفسا انه لعدم الادراك ولا طبعه لعدم التصرف في الغذاء
فكون جنسا ثالثا وسمى القوة الحيوانية كما سميت بها ههنا وفيه نظر لان علم
كون القوة انفسا انه عند الفرق الاول لو كانت نفس افعالها لا انتسابها الى
النفس لما كانت الخوازم الاربع ولا الحواس الخمس وغيرها مما سنفذ افعالها
قوة انفسا انه عندهم لكن المالى باطل فان الجميع عندهم قوة انفسا انه فليعلم
مثله ويكفي ان يجاب عن هذا بانهم لما ارادوا بالقوة انفسا انه بهذا التفسير
وان كانت قوة انفسا انه باعتبار انتسابها الى النفس وطلان المالى انما
كان يلزم لو كان اطلاق القوة انفسا انه على الجميع بهذا التفسير اما ان كان
بتفسير الانتساب الى النفس فلا يلزم بطلان المالى اذ لا ينافي بين ان يكون
الحادثة مثلا قوة انفسا انه لا انتسابها الى النفس وان لا يكون قوة انفسا انه
لعدم نفس افعالها واذا عرفت ذلك فاعلم ان الاطباء لما راوا الروح الحيوانية
يتحرك عند العوارض انفسا انه الحركات المذكورة وحركة كل روح تحركه
قوتها اضافوا هذه العوارض الى القوة الحيوانية وغير بالخير منهم للينية
هذه الاضافة فنقول لا شك ان هذه الامور اعني الخوف والغضب
والهتمة والنزع والغم والفرح والنجال وغير ذلك امور وجودية فان
كل عاقل يعلم ونفسه ان غضبه عند ما يغضب موجود وكذا باقي
هذه الامور وهي من مقوله الكيف ومن الكيفات المختصة بذوات
الانفس فان من الانفس له استقلال عروض هذه الامور له فاسنادهم
هذه الامور الى هذه القوة اما ان يكون بمعنى انها علة فاعلية لها او
غائية او صورتية او مادية لا جاز ان يكون علة فاعلية لها لان الفاعل

لهذه الامور القوى الدركة بالاجماع الطبي والفلسفي لان هذه القوى عند
 الطبيب والنفوس عند الحكم سفعال ما يرد على الحس والوهم والفكر اما
 من خارج او ما ينبعث منها من ذاتها معرض للانسان بل الحيوان بسبب
 ذلك العوارض المذكورة والانفة ايضا او المنازعة او محبة التراسر او غير
 ذلك ولا ان يكون غائبة لها لان غاية هذه الامور اما الانقام من المؤدى
 او الاجتماع بالملذ او غير ذلك من الامور المعروفة بغاية كل منها ولا ان
 تكون صورية لان صورتي هذه الامور هو غلبان دم القلب وانبعث
 الى خارج البدن على صفة مخصوصة في الغضب وكذا اطل من الامور
 المذكورة صورة خاصة ولا ان يكون مادية اي قابلية الاستحالة ان يكون
 القوة الحيوانية بنفسها قابلية لهذه الامور لانها فاعلة بالحقيقة ومنفعلة
 بالمجاز فلا يكون قابلية بالحقيقة على ما سبق من ان القوة لا يكون منفعلة
 لان القوة مبداء فاعل للفعل وان المراد من كونها منفعلة تهمة الارواح
 والاعضاء للانفعال فيكون القوة فاعلة بالحقيقة ومنفعلة بالمجاز فاعلة
 لا الاسقالة ان يكون الشيء فاعلا وقابلا على ما قال المسيحي لجواز ان يكون فاعلا
 لشيء وقابلا لشيء آخر فان قال ان هذه القوة فاعلة لما عرفت من افعالها
 فلو كانت قابلة لزم ان يكون فاعلة وقابلة وهو باطل ولنا انما يكون هذا
 باطلا لو كان المفعول هو المقبول لكنهما متغايران فلم يبق ههنا امر يوجب
 انتساب هذه الامور الى القوة الحيوانية الا ان يقال هذه القوة هي العلة
 لصيرورة هذا الروح قابلية لهذه الامور لانها المعدة لقبول الحيوة وجميع
 اثارها ولا شك ان هذه الامور من اثار الحيوة لانها من الكيفيات المختصة

بذوات

بذوات الانفس الحيوانية ولما كانت حال القوى الحيوانية هذه الخالقات
 الاطباء القوة الحيوانية مرجحة اثارها تنقسم الى فاعلة ومنفعلة فالفاعلة
 هي التي يكون بها انبساط القلب والشرابز وانقباضها والمنفعلة هي التي
 تكون بها الفرج والغضب وغيرهما من العوارض النفسانية فهذا هو
 الحق في هذا الباب وهو صحيح على القواعد الطبية والحكمة اما
 الطبية فلا ان معد الدماغ لفيضات قوة الحس والحركة عليه وصدور
 افعالها عنها هذه القوة فان الروح الحيواني اذا صعد الى الدماغ استحال
 هناك وقبل مزاجا اخر وصدور عنه القوة النفسانية وافعالها كل
 ذلك بالقوة الحيوانية واما الحكمة فلا ان المعد لصدور افعال القوة النفسانية
 عنها في الدماغ القوة الحيوانية لكن لما يلزم ان يقول ليس اسناد العوارض
 النفسانية الى القوة الحيوانية اولى من اسناد الامور الاخر التي ذكرنا ان
 هذه القوة تعد لقبولها الوجود العلة وهي اعداد القوة لقبولها فاسناد الالها
 العوارض الى هذه القوة دون الامور الاخر يكون ترجحا من غير موجب و
 هو باطل والجواب عنه ان نقول انما نسبت العوارض الى القوة الحيوانية
 لان كون القوى الحيوانية معلقة لقابلية الروح لهذه العوارض المحتاج الى
 انتقال الروح الى عضوا آخر بخلاف كونها معلقة لقابلية الروح للقوة النفسانية
 او لظهور افعالها فانه محتاج الى انتقال الروح الى عضوا آخر فهذا هو
 المرجح لاسناد العوارض الى القوة الحيوانية دون الامور الاخر ^{هذه}
 الجواب صحيح على القواعد الطبية والحكمة اما الطبية ففي صدور
 القوى والافعال واما الحكمة ففي صدور الافعال والى ما ذكرنا اشار

بقوله **والان الغضب والخوف وما شبهها** اي من العوارض النفسانية
انفعال لهذه القوة اي الحيوانية بل للروح الحامل لها عما عرفت
فان قيل ولم لا يكون هذا الانفعال للروح الحامل للقوة الداركة
الذي هو الروح النفساني عند الاطباء قلت اما الجواب عما مر
الحكم فهو ان الروح جميعه روح حيواني مفد في الشرائع الى الاعضاء
الرئيسه ويعدها صدور افعال القوة النافذة اليها وغير ان يحصل هناك
استحالة الى مزاج مخصوص كما هو مذهب الاطباء واما عما مر مذهب
الطبيب فلان الروح الحيواني مبداء لجميع الارواح ولذلك القوة الحيوانية
ولما كان حال الروح الحيواني كذلك صار للنفعل في جميع العوارض النفسانية
هذا الروح ليستعمل جميع القوى والارواح في تحصيل غاياتها بخلاف
ما اذا كان الانفعال في غير هذا الروح لان غير هذا الروح ليس اصلا
لغيرها **وان كان مبداءها** اي مبداء هذه العوارض **الحس** اي المشترك
لانه منطبع فيه للمحسوسات الجزئية **والوهم** لانه يدرك المعاني
الجزئية ولما كانت هذه العوارض جزئية في معانيها واحساسها
جعل مبداءها هاتين القوتين لدرك احداهما المحسوس الجزوي والاخر
المعنى الجزوي منه فنبتعت منه العوارض **والقوى الداركة** اي المفكره
فانه قد يحصل في بعض الاوقات اهتمام بامور كلية كما اذا فكرنا في مسله
من السائل وحصل لنا هم او غم وجهتها او فرح فلما كان هذا القسم
اقل الوجود بخلاف القسم الاول فانه اكثر الوجود اخر المفكره عن
الحس المشترك وان كانت اشرف منها لهذا السبب **كانت** اي العوارض

المذكورة

المذكورة **منسوبه الى هذه القوة** اي الحيوانية لما عرفت ولحقوق بيان
هذه القوة وهو انه هال لها وجودا ولاولها واحدة او فوق واحد
عني على قدر وجودها هو الى العلم الطبيعي الذي هو جزء من الفلسفه
والامام ان الشيخ لم يتعرض لهذه القوة في شيء من كتبه الحكمة نفيها
واثباتا وانما ذكرها في القانون اتباعا للاطباء ولكن اللاتق باصوله
ان جعل القوة الفعلية غير القوة الانفعالية فان القوة الواحدة لا
يصدر عنها الا اثر واحد ولو لم يقل بذلك بطلت الاصول التي مبرها
في ثلث القوتين **قال** رحمه الله **الفصل الخامس في القوى**
النفسانية المدركة وشتمل على مباحث **البحث الاول**
في القوى النفسانية المدركة في الظاهر **قال** رحمه الله **والقوة**
النفسانية تشتمل على قوتين هي كالجنس لها قال الامام ان جعل
القوة النفسانية كالجنس للقوة المدركة والحركة ولم يجعلها جنسا لها لامتد
وهي ان القوة لها حقيقة مخصوصه ولها انها مبداء الغير وهذا الاعتبار
وصف للشيء مغاير للاعتبار الاول عارض له والدليل على هذه المغايرة
انك بعد ان تصور حقيقة الشيء امكنك ان تشك في كونه مبداء الغير او
لا ولولا ان كونه مبداء للغير مغاير لحقيقته والاما جاز ذلك وايضا
المبداءية مقوله بالقياس الى غيرها فليكون من مقولة المضاف واما
الحقيقة المختصة فانها تكون صورة او كيفية لا مقولة اضافة
فثبت هذين الوجهين ان لكل قوة ماهية في نفسها ولها انها مبداء
الغير ولان كونها مبداء للغير وصف اضافي عارض لحقيقتها المختصة

لنا لعجزنا عن تصور الحقائق في انفسها لا يمكننا ان نصور تلك الماهيات 2
 انفسها بل اننا نتصورها امرا يصدر عنه كذا والاسم انما وضع بازاء ما
 يُعقل فان لوظة القوة فيبدأ بالمطابقة هذا العارض واما الماهية التي
 هي معروض هذا العارض فلفظ القوة لا تعدي بالمطابقة بل ان كان ولا بد
 فيها التزام والعارض لا يكون جنسا فان الجنس في شئ طه ان يكون ذاتيا
 اي مقوما والمضاف لا يقوم غير المضاف فالقوة النفسانية لا يكون
 جنسا حقيقيا للمدركة والمحركة ولكنه شبيه الجنس وحيث انه وان
 كان عارضا لكنه لازم مشترك بينهما فيكون مع هذا الوجه شبهها بالجنس
 والقوة المدركة ايضا لا يكون جنسا للمدركة الظاهرة والباطنة بل للجنس
 لها والمدركة الظاهرة لا يكون جنسا للجنس المشهور بل للجنس لها الى
 قوة لها 3 ههنا كلامه وقته نظرا ما اول فلان قوله كل ما هي مخصوصه ولها
 انها مبداء للغير وكونها مبداء للغير امرا ضافيا عارضا لتلك الماهية ^{المخصوصة}
 الى اخر ما ذكر لو صح فهو المختص بالقوى النفسانية بل ذلك مشترك بين الكل
 وعند ذلك يلزم ان يكون صريح السنج في الفصل الاول بقوله في اجناس
 القوى خطأ واما ما سافلان ذلك لازم في القوة الطبيعية ايضا مع انه قسمها
 الى خادمة ومخدومة وقسم المخدومة الى جنس لا الى ما هو كالجنس واما
 ما سافلان الامام اعترف بان قولنا مبداء للغير في اخوة اخوة حيث
 انه اخوة للقوة واذ كان حدا كان المذكور ذاتيا لحقيقة القوة لا عارضا
 لها واما ما رابعا فلان قولك يمكن ان تصور حقيقة الشئ مع السك 2
 كونها مبداء للغير ان عنيته به انه قد يمكن تصور حقيقة القوة مع
 السك

السك في كونها مبداء للغير فهو باطل فان عندنا لا ماهية للقوة سوى
 هذا وان عنيته به انه يمكن تصور شئ مع الشك في انه هل هو مبداء
 للغير فذلك مسلم ولكن الجدي لم نفعا اذ لا نافي بين ان يكون المفهوم من
 المبداء مع المفهوم من القوة ما يتحدان مع انه مع شئ اخر مت
 مغايران واما خامسا فلان قولك المبداء مقوله بالقياس الى غيرها
 ان عنيته به ان حقيقة المبدائية لا يصير مفهومة ولا معقولة الا مع
 حقيقة اخرى فذلك ممنوع وان عنيته به ان المبداء له نسب الى شئ
 اخر فذلك مسلم ولكن القوة ايضا كذلك فانه يقال قوة لكذا وقوة على
 كذا وذلك لا يوجب ان يكون مع مقولة المضاف واما سادسا فلان
 وان سلمنا ان القوة لها ماهية مخصوصة عرض لها انها مبداء للغير
 لكننا لا نشكل في ادراكنا للفاوت بين هذه القوى تفاوتا ظاهرا كالفاوت
 بين القوة الباصرة والسماعة واللامسة وغيرها فهذا التفاوت
 اما ان يكون واقعا في العارض او المعروض فان كان واقعا في المعروض
 يلزم ان يكون ماهية القوة مدركة لنا ضرورة ادراكنا لانواعها التي هي
 اخص من تلك الماهية وحينئذ يكون اسم القوة موضوعا بازاء تلك الجسم
 المشتركة بين هذه الانواع المختلفة فنصدق عليها انها جنس لهذه الانواع
 وان كان واقعا في العارض يلزم منه تنوع العارض ولا بد من القدر
 المشترك بين هذه الانواع المختلفة وذلك المشترك يكون جنسا لها واسم
 القوة موضوعا بازاءه عما اعترف به الشارح وحسب صدق ان
 القوة النفسانية جنس للمدركة والمحركة لكون كل منهما على هذا التقدير نوعا

من انواع القدر المشترك واما سابعاً فلان قوله العارض لا يكون جنساً ان عني
ان العارض للشيء لا يكون جنساً لمعروضه فهو مسلم ولكن القوة وهو مبدأ العنصر
على هذا التقدير لا يكون عارضاً بالنسبة الى القوة المدركة والحركة بل يكون ذاتاً
لها وان عني به ان الشيء الذي هو عارض لا يكون جنساً لشيء اخر اصلاً لذلك
ممنوع والالزم انحصار الاجناس في العالم في جنس واحد وهو الجوهر وان
ما عدا الجوهر من الاجناس في العالم عوارض لكونها اعراضاً ثبتت لشيء ما
ذكره في العنصر مسموع والقول في ما ذكره الا السابع بان قال ما المانع
من ان يكون الشيء العارض لحقيقته عامة جنساً للعارض لا نوعاً لها كاللون
العارض للجسم وهو جنس للبياض والسواد العارض لانهما ولا شك في حقيقة
القوة المدركة والحركة مغايرة لاعتبار كونها مبدأ فكون القوة جنساً لهذا
العارض الخاص لا محققاً ثم قال بل يشبه فيما اظن ان يكون الشيء لما قال
كذلك لان معرفه الاجناس والفصول عشرة جداً فلم يتحقق كونها جنساً
هذا كلامه وهو صحيح والبيح لم يتصوره على ما ينبغي وقال وفيه
نظراً انه تعالى له الذي يخص لنا من هذا البحث ان العارض غير
المعروض واما ان عارضاً اخر اعلم من هذا العارض كما ذكر ان مطلق
اللون لم لا يجوز ان يكون جنساً لهذا العارض الخاص كالبياض مثلاً فهو
امر لم ينزع فيه عاقل لكن لم يظهر لنا الى الآن ان العارض يجب ان
يكون مقوماً للمعروض وهذا هو الذي اذابت ورد ما اورده هذا
الفاضل على الامام فان لم يمنع ان مطلق المبدأية مقومة لمبدأه
القوة المدركة والحركة قال وقوله ويشبه ان يكون الى اخره حق ولهذا

جعل

جعل العارض جنساً للملم بطالع على الجنس المقوم هذا كلامه وهو محتط غير
منظم على ما ترك ولولا ان مثل هذا لا يقع عادة من تحريف الوراقين
لا حيل عليه ولم تقع بخرج اليه هذا ولكن ان يقال انما قال كالحسن لان
قول القوة على ما تحتها ليس بالقول فان الادراك الحسني في الحواس الخمس
ليس بالسوية وكذا الادراك الحسني ليس ك الادراك الفكري وعلى هذا القياس
وفيه شرط الحسن ان يكون مقولاً بالقول والحواس وفيه نظر **احد** **قوة مدركة**
وهي التي تنصرف في الشيء وليس منه ومن غيره ما يشاركه في نوعه
او في جنسه فالذي في نوعه مثل الحواس الخمس الظاهرة فان كلاً منها
يذكر الشيء متميزاً عما سوا ركه في نوعه كما يذكر العين جمعة متميزة عن حمرة
وعلى هذا والذي في جنسه مثل الحواس الباطنة كالحس المشترك فانه يفرق
بين المطعومات والمبصرات وكذا غيره من القوى كانه حاكم ومتصرف
والاخرى قوة محركة والقوة المدركة كالحس لقوة مدركة في
الظاهر وقوة مدركة في الباطن لان المدرك لما ان يكون محسوساً بالحس
الظاهر او غير محسوس به فان كان محسوساً كان المدرك به له الحواس
الظاهرة وان كان غير محسوس كان المدرك له الحواس الباطنة
فالقوة في الظاهر هي الحسية وانما احتج الى قوت الحس والحركة
لكون الحيوان قدرة على الهرب والضرار والفساد والقرب والنافع
والضرورة وانما يمكن ذلك باذراكها والقدرة على الحركة المفترقة والمبتعدة
اولاً لاختصاص الحيوان بذلك دون النباتات لان النباتات لا يمكن ان يكون
الامر كوزان موضع واحد فلم يمكن ان يكون متحركاً فلو كان له حشر لم يمكنه

الهريث عن الاشياء الضارة ولا القرب من النافعة فكان الحس له معطلا
وضارا وبعض الحيوان لما يشابه النبات في لزومه لموضع واحد كالاسفنج
جعلت له حركة انقباض وانبساط عوضا عن حركة الانتقال والكر والفر المحتاج
الى الحيوان ومن الحواس الظاهرة هو اللمس فكان ضروري في الحيوة وغيره
من الحواس نافع ومكمل ولذلك قد وجد في الحيوان ما يعدم قوة السمع او
البصر او الذوق او الشم ولا يوجد الله حيوان يعدم قوة اللمس ولما
كان كذلك لان عدم الشعور بالفرقة بين كون البدن في نار محروقة او في
ثلج ما يؤدي به الى الفساد يسريعا ولذلك اعطى الله في مكان مخصوص
بل جعلت عامه في جميع الاعضاء لانها لا تدرك محسوساتها الا باللقاء فكان
عدمها في عضو ما يؤدي ذلك العضو ونفسه بخلاف باقي الحواس فانها
وان كانت طبيعة ايضا للبدن لكن محسوساتها تنادي اليها وغير ما شبه
لها فكنى ان يكون التماس في عضو واحد فاذا احس محسوس فيه ضرر عرفت
النفس ذلك وجنبت البدن عنه واذا كان فيه نفع ميّلت البدن اليه وفي
اللمس يجب ان يكون في كل جزء من البدن ليهرب بالحركة الارادية عن
المؤذي ويطلب بها الملبذ ولذلك لم تنقل قوة حس اللمس عن القوة الحركية
بالارادة وقول بعضهم انها تنقل عنها في الاصداق والاسفنجيات باطل
قال الشيخ في الفصل الثالث من المقالة من علم وطبائع السباع الحركية
الارادية على ضرب من حركة انتقاله من مكان الى مكان وحركة انبساطية
وانقباضه لا عضلات الحيوان وان لم يكن بها انتقال الجمل من موضعه فهذه
الحيوانات وان لم تكن لها حركة بمعنى انتقال الجمل عن موضع الى موضع فلن
تخلو

تخلو عن النوع الاخر من الحركة ولو لم نشاهد منها هذه الحركة كيف كنا نفهم
ان لها حس لمس فكل ما له حس لمس فله حركة ارادية لما كلفه اسفالة واما
جزئته انقباضه وانبساطه وامتدادية والتوائه وان لم يفرق مكانها
وهي اي للدركة في الظاهر كالحس لقوى خمس عند قوم وثان عند قوم
واذا اخذت اي للدركة في الظاهر حسا كانت قوة الابصار وهي قوة
مرتبة في الساطع الصليبي من العنبر الانتن الى العنبر من شأنها ادراك الالوان
ولما اشكال وربما كان لبعض الحيوان قوة على ادراك الاطلال دون الاشكال
كما يقال في الخلد ونقال انه يشاهد له عينا ان اذا كشط الجلد عنها لم احملوا
في كنفه هذا الادراك فمنهم من قال يخرج الشعاع وهو ان يخرج من
العين جسم شعاعي على هيئة مخروط راسه يلي العين وقاعدته يلي البصر
ومنهم من قال بالانطباع وهو ان ينطبع صورة المرئي في الراي بتوسط
اشفاف الهواء في الرطوبة الجلدية ومنهم من قال بالاحالة وهو ان الهواء
تتكيف بشعاع العين ويصير الكلالة في تايده المبصرة فهذه هي
المذاهب في الابصار لم هولاء جميعهم يقولون ان الادراك لما يكون
عند النقاء العنبري وما قبل ذلك وبعد فروع مودة لا مدرك والا
ادركنا الشيء الواحد شيئين ولما بيان الحق من هذه المذاهب وابطال
الفاصد منها فقد ذكرناه فيما تقدم حيث كلمنا في شروح عصب العين
وقوه السمع وهي قوة مرتبة في العصب للفروش على الصماخ من شأنها
ادراك الاصوات بنموج الهواء الحادث من قارع ومقروح ومدد كرا
فيما تقدم كنفه هذا الادراك واختلف الناس وما هو الحق فيها وقوه

الشم وهي قوة متبينة في الزاوية من الشبهتين الخلتى التدي من شأنها ادراك الراجح
المصدق مع الهواء المستشق وقد عرفت فما تقدم اختلاف الناس في
كيفية هذا الادراك وهو انه تتكلف الهوار بذى الراجحة او بافضال احراق
لطيفة بخارية من الجسم ذى الراجحة واتصالها بالة الشم وما هو الحق
فيه فلا حاجة الى الاعان **وقوة الذوق** وهي قوة متبينة في العصب الذي
في اللسان من شأنها ادراك الطعم اما بتكلف الرطوبة اللعابية التي في الفم
بالطعم اتصاله الى القوة الذائقة او بمخالطة الرطوبة لذي الطعم وسقيها
ما لطفت منه الى القوة الذائقة **وقوة اللمس** وهي قوة باقية في الاعصاب
الى جميع الجلد والثر اللحم وغيرها كالغشدة من شأنها ادراك للموسسات
في حوارتها وبرودتها وبنوستها ورطوبتها وخشونتها وملاستها و
صلابتها ولينها واكثر للحققت محملون ادراك كل تضاد من هذه لقوة فكلون
اللمس عنده لقوى اربع لكنها لما اجتمعت كلها في عضو واحد ظن ان الجميع قوة
واحدة ولذلك يكون القوى المدركة في الظاهر عند هؤلاء ثمانية والذي الخبايا هم
الى تعدد هذه القوى في اللمس الاصل الذي هو هذه في تكثر القوى وهو الواحد
لا يصدر عنه الا واحد اذا كان كذلك وهما محسوسات مختلفة فتجب
ان يكون القوى المدركة لها مختلفة وهي الحار والبارد والحالمة بين
الرطب واليابس والحالمة بين الخشن واللامس والحالمة بين الصلب واللين
ومنهم من زاد الحالمة بين البيل والخفيف الا انه لا يلزم ان يكون لكل قوة له
مخصوصة بل لا يحتمل ان يكون لها كلها الة واحدة قال الشيخ في الفصل الثالث
المذكور وليس يجب ضرورة ان يكون لكل واحدة من هذه القوى الة مخصوصة بل

بحوز

بحوز ان يكون الة واحدة مشتركة لها وبحوز ان يكون هناك اقسام في الآلات
غير محسوسة والى ما ذكرنا اشار بقوله واما اذا اخذت لما في المسبب
ذلك ان اكثر المحصلين ان اللمس قوى ثلثه بل قوى اربع ولخصون كل جنس
من اللوسسات **لاربعة** اي كل نوع من انواع التضاد الاربعة الذي من اللوسسات
بقوه على حدة الا انها الى الا ان تلك القوى الاربعة مشتركة في العصب الحساس
والفرض من قوله كالدوق **واللمس في اللسان** والابصار **واللمس في العين**
بيان امكان اجتماع قوى كثيرة في عضو واحد فانه يقول ان الة اللمس لجمع
فها قوى كثيرة كما اجتمعت في اللسان والعين **ولحقنا هذا** وهو ان قوة
اللمس واحد اربع **الى الفيلسوف** فان قيل لم يجري باقي الحواس
مجرى اللمس في تعدد قواها لتعدد مدركاتها الصا كما في اللمس فان السامع
في ادراك البصر غير السواد وهما غير الصفرة والحرمة وكذا باقي مدركات
الحواس مثل ان الطعم الطوي غير الحامض وهما غير المالح وعلى
هذا القياس فليس ان مدرك الحواس ما عدا اللمس وهي الروائح
والالوان والطعوم والكيفيات الثواني الحادثه من تفاعل الكيفيات
الاول وهي الحرارة والبرودة والرطوبة والبوسة وهذه الكيفيات
وان كانت توجد في المركبات مكمسورة السورة فهي اقرب الى
البساطة من الكيفيات الثواني فالتباين الواقع بين الباطنة هذه
الكيفيات اشد من التباين الواقع بين الالوان والطعوم والروائح
ولذلك تعددت قوى اللمس دون باقي الحواس فاعرفه واعلم
ان هذه الحواس كلها بالحقبة خلد المدركة الباطنة ومنزلتها عندها

منزلة الجواسيس ومنه لا يخبروا اذا عرفت ذلك فاعلم ان المسيحي قال
 ان الدين جعلوا المدة في الظاهر ثمانين لم يخرجوا عن كونه في الاصل
 جنس بل جعلوا بعض الاقسام وهو المسقوي لربما لا مساع ان يكون
 حاشية سادسه وبرهان ان الطبعه لا تنقل عن درجة الحيوان
 الى درجة فوقها الا وقد استكملت جميع ما في تلك المراتب فلو كان
 في الامكان حسا اخر كان حاصلا للانسان لانه اعدل ما في هذا العالم
 فلما لم يحصل له سوى تلك الخمس علمنا انه لا يمكن ان يكون حاسه رابعه على
 هذه الجنس وهو كالم في غايه السخافه اما اولافلان مقدمات البرهان
 ممنوعه واما ثانيا فلجواز ان يكون لبعض الحيوانات حاسه ليست لنا
 ويدل عليه ان الانسان لو فقد بعض حواسه لما علم انه حاصل للحيوان
المبحث الثاني في اعضاء الحواس الظاهره وكيف ينبغي ان يكون ما للمس فجب
 ان يعلم ظاهر البدن كله اذ كل جزء من البدن يتصرف بما فيه ما هو خارج
 جدا عن الاعتدال من الاهويه الحارة والباردة وغيرها ويجب ان يكون
 الله مكشوفه لتكون ملائحته للموس فليكون ادراكه لها اتم واكبر خصوصا
 وهو الكف الحواس فلا يحتاج اعضاءه الى ان يفرط في خشيتها على ما في الانكشاف
 القساذ فلذلك يجب ان يكون قوته ساريه في الجلد كله لم لما كان الجلد معترضا
 لرفع الطبعه الله فضلات البدن تبعد عنها عن الاعضاء الشريفه كان
 معترضا لما تبطل هذه القوة التي فيه فوجب ان يخلق الكثر اللحم الذي تحته
 حاشا لتقوم مقامه اذ ناله آفة واما البصر فلانه للبدن كالطبعه والحواس
 عن وصول الاوقات من بعد فجب ان يكون موضعه في اعلى البدن ومن

ط
حاسه

قدومه

قدومه وادراكه هو الشبح الواقع من البصر على الروح على ما سنبينه ان
 شاء الله تعالى فلذلك يحتاج الى روح لطيفه جدا ليتم بها هذا الادراك
 اللطيف ولما يمكن ذلك بان يكون الآلة قويه من الدماغ وهي العين وما
 كان في الحيوان ضلب العين كالسرطان لم يحتاج عينه الى ما يسترها
 وما كان منها لين العين احتيج الى شيء يكتنها عند عدم الحاجة الى الابصار
 كما عند النوم وغيره ويكون بحيث يزول عنها فينكشف اذا اريد الابصار
 وذلك هو الاجفان واما البشم فلما كان المدرك به كنفته الله المستشعر
 لم يمكن الابالة لئنه ليكون سهلة الانفعال جدا فتاثر عن مثل هذا الشيء
 اللطيف فجب ان لا يبلغ الله وهي الزائدتان الشبهان الخلفي الذي
 الى صلابه العصب مستحيل عن الدماغ جدا والاصليت ويستحيل
 ان يكون من خارج والافسدت بلقاء الاهويه والرياح عن الاعتدال
 فجب ان يكون في مقدم الدماغ لانه اربط وليكون محروسه بالبصر
 فجب ان يكون لها من هناك منافذ وهي الاعباب التي في عظم المصفاة
 المتصلة بالانف واما السمع فاحتيج اليه لتكون للحيوان شعور بما يقصد
 صاحبه من طلب او تنفير او غير ذلك فان كان بيننا بعد ولما يتم ذلك
 بوصول قريح الصوت للحاسة فلا بد وان يكون لطيفه ليعمل عن قريح
 الموش لللطيف ولكن لا بغاية اللطافه لئلا تضر بعنف صدمه الهواء
 الحامل للصوت فلذلك يجب ان يكون آلة قويه من الدماغ وان
 تجعل عصبته من وسط الدماغ لانه مقدمه فليكون لينا جدا ولا
 موخن فليكون صلبا فوجب ان يكون من الجانبيين لاسيما وقد كثرت الثقوب

في العظم الذي هو من قدام الدماغ فلجعل هناك مكان ذلك العظم واهيا
 جدا فلا يصلح لوقاية الدماغ فلذلك ولا يترك ان يكون عصبه وخارج
 فلا بد من منفذ اليه وخارج واحتاج ان يكون ذلك المنفذ صلبا جدا الغلبة
 عن حراسة البصر واحتاج ان يكون له وخارج ما يكتنه ويعينه على
 جمع الصوت وذلك هو مخارة الاذن واما الذوق فاحتيج اليه لتحريك
 القوة الشهوانية على استعمال الغذاء النافع وتغييرها عن الغذاء الضار
 فوجب ان يكون الله في اول مدخل الغذاء الذي هو الفم وان يكون متخلله
 ليسهل نفوذ الاجزاء اللطيفة ويزي الطعم فيها وان يكون لحمية لتكون
 حرارتها معن على انحلال تلك الاجزاء اللطيفة وان يكون من داخل
 الفم لتكون ذلك احزنا ولتكون حيث سقط ذوا الطعم بقوة ماها فيه
 فتكون ما يظهر منه عندها شبيها بما يظهر منه اذا تم هضمه في
 داخل البدن وتلك الاله هي اللسان **المبحث الثالث في القوى**
النفسانية المدركة الباطنة والسهل رحمه الله والقوة المدركة الباطنة
اعني الحيوانية وفي بعض السمع **النفسانية** وهما صحتان اما الاولى
 فلا ان الفلاسفة يسمون هذه القوة حيوانية لاختصاصها بالحيوان بخلاف
 قوة التغذية وتوليد المثل ولذلك تسمى نباتية لاشتراك النبات والحيوان
 فيها واما الباطنة فلا ان الاطباء يسمون هذه القوة نفسانية واكثر السمع
 على الاولى وهي **الجنس** قد عرفت فانه قوله بالجنس فلا حاجة الى
 تكرارها **القوى الخمس** والشيخ في علم النفس وطبعايات الشفاء القوة
 المدركة اما ان يكون مدركة للكميات او للجزومات والمدركة للكميات هي

جوهر

جوهر النفس الناطقة والمدركة للجزئات اما ان يكون من الحواس الظاهرة وهي
 الخمس وقد عرفت واما ان يكون من الحواس الباطنة ثم ان الحس الباطن اما ان
 يكون مدركا فقط او مدركا ومتصرفا والاول اما ان يكون مدركا للصورة الجزئية
 كصوت زيد وعمد وهو الحس المشترك او للمعاني الجزئية كصدقة زيد وعداوة
 عمده وهو الوهم والكل واحد من هاتين القوتين خزانة فخرانه الحس
 المشترك الخيال وخزانة الوهم الحافظة والحس المشترك ينبغي ان يكون
 في مقدم البدن لتكون قريبا من الحواس الظاهرة فتكون التادى اليه ظاهرة
 سهلا وخزانة كل شيء خلفه فنبغي ان يكون الخيال موضوعا خلفه فلذلك
 ينبغي ان يكون الحس المشترك في مقدم البطن المتقدم من الدماغ والخيال في
 مؤخره وبعد ذلك الوهم فنبغي ان يكون بقرب الخيال ليكون الصور الحركية
 التي يحكم على معانيها الجزئية بخزانته وينبغي ايضا ان يكون خزانته وراه
 فتكون الحافظة في مؤخر الدماغ والثاني اعني المدرك والمتصرف هو القوة
 التي تسمى مفكرة باعتبار استخدام النفس لها ومخيلة باعتبار تحريكها تبعا للوهم
 اوله ووصفها بنفسها وينبغي ان يكون في الوسط مع الوهم لتكون قربة من الصور
 والمعاني غير بعيدة واحديا ليكنها اخذ كل واحد منها بسهولة هذا على
 راي الفلاسفة واما على راي الاطباء فالقوى المدركة الباطنة عندهم ثلاث
 احدها المخلصة وثانيتها المفكرة وثالثتها المدركة **احدها القوة التي تسمى**
الحس المشترك والخيال وهي عند اطباء قوة واحدة وعند المصلين
من الفلاسفة قوتان استدلوا على وجود الحس المشترك بوجود ملته
 احدها اننا نعلم يقينا ان فينا امرا يحكم بان هذا الطعم غير هذا اللون او ان

صاحب هذا اللون صاحب هذا الطعم والحلم على الشئ يستحيل وغير حضورها
عند الحكم فوجب ان يكون فينا شئ يجمع عنده مثل المحسوسات وحكم
الاحكام المذكورة وهذا الحكم ليس هو العقل لوجوه الاول ان المحسوس لا
تدركه الاقوة جسمانية والعقل ليس بجسماني الهائي ان الهائم ليس له عقل مع انها
تدرك هذا ولا احد الحواس اصل لان كل واحد منها لا يدرك الا محسوسه الخاص
به فبقي ان يكون هذا الامر لقوة اخرى وهي الحس المشترك وهي قوة مرتبة في
مقدم البطن المتقدم من الدماغ وثانها ادراك الصور المحسوسة بالحس
الظاهر وسمى بالمونا انه ينطاسي الى لوح النفس وفائدتها ان يجمع الاعراض
المحسوسة عند قوة واحدة فمدرك ان تلك لشي واحد ولا شي كثر والليل
على وجودها في هذا الموضع اختلال فعلها عند وقوع الآفة في هذا الموضع على
ما شهدت به التجارب الطبية وفائدة وجودها هناك قد عرفتها وثانها ان
تدرك القطر خطا والنقطة الدائرة اذا اذيرت بسرعة دائرية وليس هذا الادراك
للبرهان البصر لا يدرك الشئ المحسوس الا حيث هو ولا العقل لان المدرك
محسوس فبقي ان يكون هناك قوة اخرى تدرك هذا وهي الحس المشترك فان القطرة
الاولى اذا نزلت اوسم صورتها فيه لم المانم المالة وهكذا الى ان يحصل خط
وكذلك الحال في انقسام الدائرة من دوران النقطة وبالنها ان الانبياء والاولياء
بالمرسمين والتامين شهود صور محسوسة وسمعون اصواتا ويميزون
لعضها عن بعض وهذه ليست امور معدومة فان العدم الحرف لا يدرك
ولا لا يميز بعضه عن بعض فبقي ان يكون موجودا لكن ليس له وجود في الخارج
والا لراها كل من كان سليم الحس فبقي ان يكون المدرك من القوى الباطنة وليست

هي

هي العقل لان هذه الامور جسمانية ولا احد الحواس لان بصر النام مقطر
ومع ذلك يرى وايضا نفرض الظلم فمن هو اعني فبقي ان يكون المدرك لهذه الامور
قوة اخرى وهي الحس المشترك **فالحس المشترك هو الذي يتبادر اليه المحسوسات**
ويستعمل عن صورها ويجمع فيه والخيال قوة مرتبة في موخر البطن المتقدم
من الدماغ وثانها حفظ ما ادركه الحس المشترك ليعني هناك محفوظا وسمى
المصوره والله اشار بقوله والخيال هو الذي يحفظها اي الصور التي ادركها
الحس المشترك بعد الاجتماع اي بعد اجتماع تلك الصور في الحس المشترك ويسمى
اي الصور المذكورة بعد الغيب عن الحس اي الظاهر والافئلك الصور ما دامت
في الحس الظاهر لم تغيب عن الحس المشترك والقوة القابلة منها وهي الحس
المشترك غير الحافظة وهي الخيال وفيه اشارة الى البرهان على ان
القوتين وانما ليستا بقوة واحدة لان القول غير الحفظ ولهذا يوجد لها
دون الآخر كالماء فانه قبل والحفظ وغاير الافعال وكثيرها دليل
على تلك القوى وتغايرها وحقق الحق في هذا وهو ان القابلة غير
الحافظة اوها واحد هو ايضا الى الفيلسوف وهو ان القوة الواحدة
لا تصدر عنها الا اثر واحد فليست تحال ان يكون قوة واحدة قابلة وحافظة
معاً فكون القابل غير الحافظة فاذا ادرك الحس المشترك صور المحسوسات
خزنها عند الحافظة وعند الحاجة سترجها فبقي ان يكون في القوة يكون
غير مشاهد وعندما يكون في تلك يكون مشاهد وكلف كان اي
الحس المشترك والخيال من كونها قوتان قوة واحدة فان مسئلتها ومبدأ
فعلها هو النطق المتقدم من الدماغ وانما علم ذلك مغرافا لها عندما

نصبت هذا البطن آفة والثانيه اى عند الطبيب ولذلك قال القوة الى
 يسميها الاطباء مفكرة والمحققون اى الفلاسفة سموها تارة مخيلة
 وتارة مفكرة فان استعملها القوة الوهمية الحيوانية لما خص هذه
 بانها حيوانية لانها في الحقيقة كائنا هي اليها يكون الحيوان حيوانا وهي
 في الحقيقة هي المدركة في الباطن وباقي القوى الباطنة كالخدم لها هي قوة
 مرتبة في الدماغ كله الا ان الاخص بها وسطه من شأنها ادراك معاني
 المحسوسات على ما تفسد المحسوسات كعداوة الذئب ومحبته
 الولد فاذا حكمت هذه القوة في امر غير محسوس او امر عظيم من المحسوس
 كان حكمها فيه كاذبا لانها تحكم علمه بما يوافق المحسوس لانها لا تقبل غيره كالحكم
 ان كل موجود محسوس وان في جهة التي تذكرها بعد ان نهضت هي اى
 المفكرة تنفسها لفعلا سموها اى المحققون اياها مخيلة وان اقبلت عليها
 اى على هذه القوة النطقية اى النفس الناطقة وصرفتها اى القوة
 النطقية المفكرة على ما اى على شئ تنفع هي اى القوة النطقية به
 اى بذلك الشئ سميت مفكرة وهي قوة مرتبة في البطن الا وسطا
 الدماغ عند اللودة من شأنها تركيب بعض الصور مع بعض او بعض
 المعاني مع بعض او بعض المعاني مع بعض الصور او تفصيل البعض عن
 البعض فبارة يكون ذلك على وفق ما في الخارج وتارة يكون مخالفا له وفعلا
 ذلك ارادى والعروق بين هذه اى من المفكرة ومن الاولى كيف ما كانت
 اى الاولى من كونها قوة واحدة او قوتين ان الاولى قابلة اى لصور المحسوسات
 وهي الحس المشترك او حافظه لما تادى اليها اى تلك القوة والصور المحسوسة

وهي

وهي الخيال واما هذه اى المفكرة فانها تصرف على المستودعات في
 الخيال تصرفا منها من تركيب كبحر وريق ونفصيل كائنات بلا راس فتخضر
 اى المفكرة صورها على نحو ما تادى من الحس وصورها مخالفة لها كائنات
 بطير هذا مثال للمخالف وجبل من زمرد هذا مثال للموافق لان يمكن الوجود
 ويمكن ان يقال ان هذا مثال للمخالف لانه ليس على نحو ما تادى من الحس كائنات
 بطير نعم لو فسر المخالف بالممنوع والموافق بالممكن كان المثال الاول مخالفا لالمساء
 والثاني موافقا لامكانه وهذا التصرف ليس للعقل ولا لاجد الحواس بل هو غير
 حرة ولا الحس المشترك لانه مدرك فقط ولا للخيال لقوله **واما الخيال فلا يحضر**
الا للقبول من الحس وهذه قدر يحضرها غير القبول من الحس فهذا التصرف
 لا بد وان يكون لقوة اخرى وهي المفكرة **ومستل هذه القوة اى المفكرة هو**
البطن الاوسط من الدماغ بدليل الاختلال فعلها عند وقوع آفة في
 هذا البطن وهذه القوة اى المفكرة هي اليه لقوة هي بالحقيقة المدركة الباطنة
 في الحيوان وهي الوهم قال الشيخ في الفضل الاول في المقالة الرابع من علم
 النفس في طبيعيات الشفاء انا الحكم في المحسوسات بلعان الحس اما انها
 في طباعها غير محسوسة البته واما ان يكون محسوسة لكنها لا تحس بها
 وقت الحكم اما اليها لا يكون محسوسة في طباعها مثال العداوة والرواة
 والنفرة والرهبة التي تدركها المشاة في صورة الذئب وبالجملة المعنى الذي
 نفرو منه والمواقفه التي تدركها وبالجملة المعنى الذي يوثق به وهذه امور
 تدركها النفس الحيوانية والحس لا يدرك شيئا منها فاذن القوة التي بها يدرك
 ذلك قوة اخرى وليس الوهم واما اليها يكون محسوسة فكما ان اذ ارادنا

سواء اصغر في قوام العسل حكما انه عسل وحلو فهذا ليس ما ادعى العلم المحسوس
 في هذا الوقت على ان الحكم نفسه غير محسوس وان كانت اجزاؤه محسوسة
 من جنس المحسوس فهذا كلامه في هذا الموضع وهو موافق لما قاله في القانون
 وهو القوة التي تحل في الحيوان بان الذئب عذوق وان الولد جيب وان
 المتعهد بالعلف صديق لا تنفر عنه اى عن المتعهد على ان تحل في الحيوان
 بالعضا بالذكورة عما سبيل غير نطقى اى غير كلي والعداوة والمحبة غير محسوس
 اذ ليس يدركها الحس من الحيوان فان لما يحل بها اى بالعداوة والمحبة
 ويدركها قوة اخرى فهذا هو الدليل الذي ذكره الشيخ في الشفاء على اثبات
 القوة الوهمية الا انه ذكر القسم الاول اى الامور التي هي غير محسوسة بالعداوة
 والمحبة فلم يذكر القسم الثاني وهو ما يكون غير محسوسة حاله الحكم وان كانت
 محسوسة في نفسها لان الاول كاف في اثباتها وان كان اى ادراك قوة الوهم
 للعداوة والمحبة ليس بالادراك النطقى لان هذا كلي وذاك جزئى الا انه لا محالة
 ادراك ما غير النطقى فكان ادراك هذه القوة شابه الادراك النطقى من
 وجه وبأينه من وجه فالمتشابه من جهة التجريد اذ يدركها غير محسوس
 والمباينه من جهة تعلقه بامور جزئية متعلقة بالمحسوسات والافسان
 ايضا اى الحيوان قد يستعمل هذه القوة اى الوهم في كثير من احكامه
 ويجرى اى الانسان في ذلك اى الاستعمال اذ في كثير من احكامه مجرى
 الحيوان الغريزي اى في استعمال الوهم اذ في فساد الحكم الاحكام التي
 تستعمل لانسان هذه القوة فيها هي حكم بان كل موجود هو محسوس وانما
 لا يناله فلا حظ له في الوجود على ما ذكره الشيخ في النقط الرابع وكذا في الاسرار

وقال

وقال في الفصل المذكور من الشفاء وفي الانسان الوهم احكام خاصة من
 جعلها حكم النفس على انه متمنع وجودا شيئا لا تخيل ولا ترتسم به وباني الصدق
 بها ولما كان هذا الحكم باطلا عما صرح به الشيخ في كتاب الاشارات في الموضع
 المذكور ومنه هناك قال ههنا ويجرى في ذلك مجرى الحيوان الغريزي اى
 في فساد الحكم او استعمال الوهم وهذه القوة اى الوهم تشارك الخيال لان
 الخيال من قبيل المحسوسات ولمسكها على ما تقدم وهذه اى الوهم
 تحل في المحسوسات لمعاين غير محسوسة على ما سبق مشروحا وتوافق
 اى هذه القوة وهي الوهم التي تسمى مفكرة ومخللة من جهتين احدهما قوله
 بان افعال تلك اى افعال المفكرة لا تتبعها حكم ما فان شأها ان تتركب وتفصل
 لا غير وافعال هذه اى افعال الوهم تتبعها حكم ما على ما بسط القول فيه في
 علم النفس بل هي اى افعال هذه احكام ما وبانها قوله وافعال تلك اى
 افعال المفكرة تتركب المحسوسات كالنفسان ذى راسين وفعل هذه اى
 فعل الوهم هو حكم في المحسوس كالحكم في الذئب وهو محسوس في معنى
 خارج من المحسوس للونه عدا والجيب الهرب منه قال الشيخ ولما
 قال احكام ما ولم يجزم بانها احكام لان احكامها تكون صادقة في بعض
 الصور كحكمها بعداوة الذئب وقد يكون كاذبة في البعض كحكمها بان ما لا يناله
 الحس فلا حظ له في الوجود والامور الكاذبة يستحيل ان توصف بالحكم لانه
 من خواص الوجود ومنه نظر لا ما لا نسلم ان الامور الكاذبة يستحيل ان توصف
 بالحكم ولهذا افعال هذا الحكم كاذب وهذا الحكم صادق سلمناه لكن لا نسلم انه اى
 ان الحكم او الوصف به من خواص الوجود لان اراد به الوجود الخارجى ومسلم

ان اراد به الوجود الذهني لكنه لا يفيد لان الناذب له وجود في الذهب
وكما ان الحس في الحيوان حاكم على صور المحسوسات كذلك الوهم
فيه اي في الحيوان حاكم على معاني تلك الصور التي هي اي معانيها التي تنادي
الى الوهم كالعداوة والصداقة والانتاady الى الحس لان العداوة والصداقة
الانتاady الى شيء من الحواس الظاهرة او الباطنة سوى الوهم ومن الناس
من يتجاوز فيسمى هذه القوى تخيلا اي الوهم وله ذلك اذا لما زعمته
في الاسماء فانه لا تنوع في الشهوات ولا مشاكلة في الاصطلاحات
بل لكل احد ان يسمى ما شاء بما شاء بل يجب ان يفهم المعاني والفروق
وهذه القوة اي الوهمية لا تتعرض للطبيب لمعرفة لان مصداق
افعالها اي افعال هذه القوة الوهمية تابعة لمضار افعال قوى اخرى
قبلها مثل الجريد لا عن القوى ويجوز بالرفع خبر المبتدأ محذوف
الخيال والخيال اي المخيلة والذكر الذي سنقول بعد اي الحافظة لانها
حاملة على مدركاتها وسفر مدركاتها سقر افعال الوهم ولحاكمها والطب
انما ينظر في القوى التي اذا لحقها مضرة في فعلها كان ذلك مرضا فان
كانت المضرة لمحق فعله بسبب مضرة لمحق فعله قوة قبلها وكان
تلك المضرة تتبع سوء مزاج او فساد تركيب في عضو ما والى ذلك يذكر
نفوق الاتصال لان مذهبه انه داخل في فساد الشكل الذي هو مرجع
امراض التركيب وسنذكر هذا كلاما شافيا عند الظلم في الامراض
فكيفية اي قلبي الطبيب في مثل هذه الصور ان يعرف ان الحق ذلك
الضرر بسبب سوء مزاج ذلك العضو او فساد حتى يتدارك الى الطبيب

ذكر

ذلك العضو بالعلاج او تحفظ اي الطبيب ذلك العضو عنه اي عن الضرر
والعلمه اي والجب على الطبيب ان يعرف حال القوة التي انما لمحقها
ما لمحقها بواسطة اذا كان قد عرف حال التي اي القوة التي لمحقها
اي الضرر بغير واسطة لان ازالة ضرر هذه يستلزم ازاله ضرر ما
يضر بواسطة والثالثة مما ذكره الاطباء اما ان هذه هي الباطنة عند
الاطباء فلما عرفت ان القوى النفسانية الباطنة عندهم بلت لا غير
وهذه بالمتها واما قوله وهي الخامسة او الثالثة عند الحق فلا ان
منهم من جعل المفكر والوهمية قوة واحدة قال الشيخ في الفصل الاول من
المقالة الرابعة من علم النفس من طبعيات الشفاء ونسبه ان يكون القوة
الوهمية هي نفسها المفكر والمخيلة والمتذكرة وهي نفسها الحاكمة فكون بذاتها
حاكمة ونحوها وافعالها مخيلة ومتذكرة فكون مفكره بما تعمل في الصور
والمعاني ومتذكرة بما انتهى اليه عملها ومنهم من قال انها غير هذه بناء على ان
الواحد لا يصدر عنه الا واحد ولا شك ان اثار القوى المذكورة مختلفة
ولما كان هذا الخلاف واقعا من الفلاسفة في عدد القوى تردد الجمع
فمنه في هذا الموضع فالقوة المذكورة تسمى حافظة لصيانتها ما عندها و
متذكرة لكونها خزانة للقوة الوهمية لما تنادي اليها من معاني
المحسوسات واليه اشار بقوله وهي القوة الحافظة والمتذكرة وهي
خزانة لما تنادي الى الوهم من معاني المحسوسات غير صورها
المحسوسة كما ان الخيال خزانة لما تنادي الى الحس من الصور المحسوسة
وموضعها البطن المؤخر من بطون الدماغ وما يدل على ان هذه المواضع

المذكورة مواضع لهذه القوى ما شاهد في بطلان فعل كل قوة او تشوشه او نقصانه بسبب افة تصيب الموضع المذكور لها وههنا موضع نظر فلسفي في انه هل القوة الحافظة والمتذكره للستر جعة لما غاب عن الحفظ من مخزونات الوهم فويتان ام قوة واحدة ان على اصول الفلاسفة يلزم ان يكونا قوتين وذلك لان الحفظ غير الاسترجاع وغاير الافعال عندهم بوجوب تغاير القوى واعلم ان استرجاع المنسى من خواص الانسان قال الشيخ في الفصل الثالث من المقالة المذكورة في علم النفس من طبيعيات الشفاء والذكر توجد في سائر الحيوانات واما الذكر وهو الاحتياك لاستعادة ما اندرس فلا يوجد عينا ما اظن الا في الانسان وقد ذكر المرق سنها في الفصل المذكور وقال ومن الناس من يكون شديد الركوص عند الذكر وذلك لانه يكون باس المزاج يحفظ ما ياخذه غرانه لا يكون هناك مطاوعة لحركة النفس في استعراض ما هناك عينا ما اشار اليه السمع بقوله في هذا الموضع ولا يكون حركة النفس فيه مطاوعة للمادة لانفعال الخيال واستعراضاته ومن الناس من في يكون بالعكس واذ كان كذلك كان الذكر غير الذكر ولغايرهما بغير مبداءهما فيكون هناك قوتان وهذا البحث بعينه يلزم في الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك **لكن ليس ذلك** في معرفة كونها قوتين او قوة واحدة **ما يلزم الطبيب** لانه لا يحتاج الى معرفة الفرق بين القوى وانواعها والاحتياج الى معرفة افعالها ومواضعها حتى اذا اصابته عرق في موضع بجبل ن يدأوى لان نظره مقصور على حفظ صحة هذه القوى الثلاث واصلاح اختلاها

اختلاها ولاشك ان الآفة الحاصلة لها متجانسة عينا ما قال اذا كانت **الاقاات** التي تعرض لانيتهما كانت اى من الذاكرة والمتذكره هي متجانسة وهي اقاات العارضة للبطن المؤخر من الدماغ اما من المزاج واما من جنس التركيب وقد عرفت انه لم يذكر الفرق الاتصال للكون من امراض التركيب عنده واما القوة الباقية من قوى النفس المذكورة لجوز ان يكون مجرورة صفة للقوى وان يكون مرفوعة صفة للقوة فهي الانسان الناطقة ولما سقط نظر اطباء عن القوة الوهم لما شرجته من العلة وهي ان الطبيب المناظرة في القوى التي اذا لحقتها مضرة في فعلها كان ذلك مرضا الى اخر ما شرح فهو اى نظريتهم عن هذه القوة اى الناطقة **اسقط** في اكثر السمع فهو **اسقط** عن هذه القوة وهذه اولى من الاولى لتأييدها بالكثرة واما كان يطرح عن هذه القوة اسقط لانها لا يحفظها ضرر بالذات ولا بالعرض كونها من الجواهر المجردة عن المواد بخلاف الوهمية فانها وان لم يحفظها ضرر بالذات لكن يحفظها بالعرض اعني بعرض مرض الخيال والذاكرة لانها تاخذ الصورة من الخيال والمعنى من الذكر وتحكم عينا تلك الصورة بذلك المعنى ويكون حكمها صحيحا اذا كان المحكوم عليه الحاصل من الخيال والمحكوم به المأخوذ من الذكر عينا ما كانا عليه لصحة مزاج محلها وتركيبه اما اذا تغير او احدهما فساد مزاج محلها او فساد تركيبه لم يكن حكمها صحيحا فساد المحكوم عليه او المحكوم به او كليهما فاذا فساد فعلها الخاص بها وهو الحكم تابع لفساد غيرها من القوى والحاصل ان حصول الصورة والمعنى

في محلها اذا لم تكونا عما هما عليه لفساد مزاج المحل او تركبه بغير حكم الوهم
عما حكم به عليها حال صحة محلها وما ذكرنا يظهر سقوط اعتراض السامع
وهو ان نظروا الطبيب لم يسقط عن القوة الوهمية لان حقوق الضرر بفعلها الخاص
بها وهو الحكم بغير واسطه لما بينا انه بواسطه واما اعتراض ابن جميع
عما قوله والطبيب لما ينظر في القوى التي ازالها مضرة في فعلها
كان ذلك مرضا قايلا ان مضرة الفعل عرض للمرض لان حد المرض
عما ما قاله الشيخ الا صدق عليها فسقوط مظاهرها لان مراد الشيخ من
قوله كان مرضا اي دال عليه دلالة ضداد فعل كل واحد من الخيال والفكر والذكر
عما مرض حادث لمحلها بخلاف ضداد فعل الوهم فانه لا يدل عما مرض
حادث لمحلها والطبيب لما ينظر في القوى التي يمكنه الاستدلال بصحتها
واختلالها عما صحة مواضعها واختلالها واشكال ان القوى المثلث
وقد ظهر بالشرح ان بطون الدماغ بلثة المقدم والوسط والآخر
ولذلك صار نظريتهم مقصودا عما حفظ صحة هذه البطون واستردادها
والى القوى المثلث الا انه فيها عما ما قال بل ينظرهم مقصودا على
افعال القوى المثلث الاخر واما جواب ابن جميع عما اعتراضه بانه يشبه
ان يكون الشيخ ليس يعنى بالمرض ههنا ما هو مرض بالحس بل يعنى ما
هو مرض في بادي الاري وهو مضرة الفعل لان مضارة الفعل هي التي تظهر
في بادي الاري انها الامراض وقد اشار الى ذلك فاضل الاطباء جالسوس في
كتابه في اصناف الامراض وقد تضمنت اقواله ههنا ان من الاقدمين
من راي ذلك ووضع اصله في الامر عليه وان هولاء وان كانوا

مخطئ

مخطئ فان خطاهم في الاسماء لا في الامور انفسها اي في المعاني ففهم نظري
لان هذا خطأ في المعاني لا في الاسماء اذ لو كان المراد بالمرض مضرة الفعل
صار عدو الطاليم والطبيب لما ينظر في القوى التي ازالها مضرة في
فعلها كان ذلك مضرة في فعلها وهو ضرر وكذا كلام جالسوس فيهما ايضا
نظروا قال السامع في الحس المشترك والخيال في مقدم الدماغ ولذلك متى
اردنا ان نخيل شيئا اطرفنا برووسنا با لطبع نروم بذلك ان قيل الارواح
الى البطن المقدم لتقوى تصرف هذه القوة والمفكرة في الوسط لانه
اشرف من الطرفين لبعده عن الآفات ومحل الاشرف يجب ان يكون
اشرف والانهما تاخذ الصورة من المقدم والمعنى في المؤخر محبت ان
تكون في الوسط منها ولذلك اذا استعملنا الفكر والوهم اقننا برووسنا
عما الاستقامة والمذكورة في المؤخر ولذلك صرنا نغلب برووسنا الى
خلف متى اردنا ان نذكر وفي كون الاطراف للخيال والاستقامة
للفكر والقلب للذكر فلحقوا قال رحمه الله **الفصل السادس في**
القوى النفسانية المحركة قال الشيخ في الفصل الرابع من المقالة الرابعة
فعلم النفس من طبقات الشفاء ان القوة المحركة تنقسم الى قسمين باعثة
وفاعلة والباعثة الى قسمين بعيدة وقريبة فالبعيدة ما يرسم في الخيال او
الوهم والقريبة هو الشوق وليس الشوق هو ما يحصل في قبيل القوتين
بل دليل ان الانسان يخيل طعاما لذيذا او غير لذيذ وشقا لله في حال الجمع
والاشتياق اليه في حال الشبع وايضا فان الحس الاخلاق والخيال للذات
المستقره لم يشق لهما والغير مشتاق لهما ولذلك يكون وهم ولا يكون

مدح

شوق الله غير انه شوق حيواني لا يبدى به تحرك الطبقة الى دفعها منظر
 ان تلك الحركة من ابتغاء الوهم والحق في هذا ان من بعض الطبيع حتى
 ربما كان سائقا الوهم لمن يتحرك لدفع ما يوديه في بدنه في حال
 نومه او في نقطة كقرص قمل او برشوت واما الشوق الحقيقي فلا يكون
 الا بعد توهم المشاق اليه فظهر من هذا ان الشوق تابع لما يرتسم و
 التخيل او المتوهمه وهو غيرهما من الشوقية لها شعبتان احدهما الغضب
 والاخرى الشهوانية فالغضب هي الباعثة على التحريك خوفا يرتسم في
 التخيل والوهم في مفلس او ضار لتدفعه والشهوانية هي الباعثة على
 التحريك خوفا يرتسم في ذلك من لذ او نافع ليحصل الاتحاذ به من القوة
 الشهوانية قد يستدعي توجبا للاجماع وقد لا تستدعي فلا يحصل الاجماع
 وليس الشوق هو الاجماع فانه تستدعي الشوق الى الشيء والحاصل الاجماع
 فان الاجماع هو العزم الشديد الخالي من الفتور وليس هو ايضا القوة
 المحركة لان المنوع من الحركة لا يكون ممنوعا من هذه الشوق وهو الاجماع
 غير انه لا جد طاعة من القوى المحركة وهي الكائن في العضل وايضا فان
 غاية الحركة غير غايتها فان غاية الاولى هي لقاء الصديق وغايتها
 هو الحركة وقد سبق ان يكون الغاية ولاحق كما اذا ضجر انسان في موضع
 فاستاق الى موضع اخر وتحرك لطلبه وحصل فيه وقد سبق ان يكون
 الغاية مختلفة كما اذا تخيل انسان صورة لقاء صديق له فاستاق و
 تحرك الى ذلك المكان الذي يقصد مصداقته فيه فغاية الحركة الوصول
 الى ذلك المكان وغاية القوة الشوقية لقاء ذلك الصديق ولما اختلفت

الغاية

الغاية في بعض الصور فبدوا لها متغاير فظهر ان القوة الشوقية غير اجماع
 وغير القوة المحركة والخوف والغم والحزن وعوارض القوة الغضبية لمشاورة
 من القوة الداركة فانها اذا انحزلت اتباعتها الصور عقلية او خيالية كان خوفا
 واذ لم تخف قويت وعرض هذا الغم الذي يوجب الغضب لاذ كان
 غير مقدور على دفعه او كان مخوفا وقوعه واما الفرح الذي يوجب
 الغلبه فانه غايته لهذه القوة اسسا والحرص والشبق والنهم وما اشبه
 ذلك فهي القوة البهيمية الشهوانية والاستئناس والسرور وعوارض
 القوى الداركة فهذا ما ذكره الشيخ وحاصله ان القوة المحركة تنقسم اولا
 الى نوعين احدهما الباعثة على الحركة وتسمى القوة الشوقية والنزوعية
 وبانها الفاعلة للحركة والباعثة تنقسم الى نوعين قريب وبعيد فالبعد
 هو ما يحصل في القوة الخيالية او الوهمية والقريب هو الشوقية و
 تنقسم الى قسمين غضبية وشهوانية والفاعل للحركة هي القوة المحركة
 الكائنة في العضل المحرك للعضو والمفصل وهي التي يتكلم الشيخ فيها واما
 حذف الظلم في الاولى وان كان قد اشار اليها في اخر الفصل اشار
 على ما سبق له لوجهين الاول ان القصد في صناعة الطب متوجه
 الى سلامة الافعال وضررها حتى لو كانت سلمة بقيت لحوالها وان
 كانت ما ووجه ارباب الموحب لذلك ولا شك ان سلامة الافعال المحركة
 وضررها تابع للفاعل للحركة لا للباعثة عليها لان الحركات اذا كانت
 اذا كانت على ما ينبغي لكن لم يكن هناك عزم او كان العزم اكثر مما ينبغي
 لم يكن ذلك ضررا منسوبا الى الحركة الثاني ان الشيخ تكلم في هذا الموضع

بحسب المشهور في صناعة الطب والمشهور فيها اضافة حركات
 الشهوة والغضب والخوف والغم وغيرها الى القوة الحيوانية وقد
 اضافها الشيخ ايضا اليها في هذا الكتاب ولا يضافها الى القوة الحيوانية
 على راي الاطباء لم يضيفها الى القوة المحركة والقوى النفسانية واما في
 كتبه الحكمة فلم يذكر القوة الحيوانية وان ذكرها لم يرد بها ما ارد الاطباء
 بها فضلا عن تصنيف اليها الشهوة والغضب لاجرم اضافها الى القوة
 المحركة والقوى النفسانية فالقوة الباعثة على الحركة قوة من شأنها
 ان تبعث القوة المحركة على التحريك متى ارشتم في الخيال صورة مطروبة
 او مهروب عنها وفعلها سمي العزم ويسمى لاجتماع ولها شعبتان شعبة
 تسمى شهوانية وهي الباعثة على التحريك نحو المييلان فعا او ضروريا طلبا
 للذة وشعبه تسمى غضبية وهي الباعثة على التحريك لدفع المييل صار او
 مفسدا واما القوة الفاعلة للحركة فهي قوة من شأنها ان تبسط العضل او
 بعضها لبسط العضو المحرك او بعضها وذلك بان يكون اذا بسطت
 العضلة ارتخي الوتر فانبسط العضو واذا قبضتها اجتمع الوتر فانقبض العضو
 وورع عجب الحكمة ان الحيوان يُريد ان يحرك عضوا منه وهو لا يعلم ان عضلا
 بحيث ان يحركه لا يستعمل شيئا وعضلا بدنه الا ذلك العضل بعينه ولولا
 هذه الحالة والام ثبات الحيوان العادم للحكمة ان يحرك عضوا منه بلخثاره
 والى هذا النوع من القوة المحركة وهو الفاعل للحركة اشار بقوله **واما القوة**
المحركة فهي التي تشنج الاوتار اي يقبضها وترخيها اي تبسطها واعلم ان
 كلامه في القبض والبسط على قسمين الاول منها ان سدا مادة بلغم غلظت في
 ليف

ليف العضل فمنعه عن المضغ في القدد او عن البسط كما في الشنج وباسها ان
 يجذب القوة المحركة الاوتار الى مبادئ العضل فيزداد عرضا ويستقر طولا
 او تحلى عن جذب الاوتار وترخيها الى خلاف جهة مبادئ العضل فيزداد
 طولا ويستقر عرضا والمراد منها هو الثاني الا الاول والا لما صح قوله **فستحرك**
بها اي هذه القوة للاعضاء والمفاصل لان الاول لا يحرك بها الاعضاء ولا
 المفاصل **ببسطها** اي ببسط المحركة وهو ارخاؤها وثنيها اي ثني المحركة
 وهو ثنيها ولما قال للاعضاء والمفاصل لان اتصال العضلات تارة
 تكون بغير مفصل كما في عضلات الاجفان وتارة بمفصل كما في عضل العقب
 والرسغ والمرفق **ومنفذها** اي منفذ القوة المحركة **في العصب المتصل**
بالعضل في هذا الظلم ينسب على ما ذكرنا من ان نفوذها على سبيل
 الملد اذا لو كانت مركوزة في العضل لما كانت تبطل فعلها لحصول سدة في
 العصب الواصل بين الدماغ او الحنجرة وبين ذلك العضل والآخر ان هذه
 القوة صادرة من الدماغ على ما هو راي الاطباء اذا المعنى انها تنفذ عند
 ارادة الحركة من مركزها في العصب المتصل بالعضل حتى ياتي اليه فيحركه
 منبغى ان يكون مركزها في الدماغ لتكون لحذاء القوة الباعثة **وهي اي القوة**
المحركة جنس لان حركات العضل ينشأ في الطبيعة لوجهين احدهما ان منشأها
 الدماغ وما منشأه شيء واحد وهو واحد الثاني ان منشأها ان منشأه بامر
 من الامور بحيث يكون اهتمامه بلمية عن جميع احواله مالت جميع قواه
 الحركة الى جهة حركة ذلك المهتم فلهذا لا بد ان على انحاءها في الطبيعة
 لكنها مخلقة بالنوع لان الانسان ياكل ويمشي ويرقص ويصقن فلو كانت

متحدة بالنوع لم تنبأ الاختلاف في هذه الصور وذلك لان الذي من شأنه التحريك
 الى جهة لا بد وان يكون مغايراً بالنوع للذي من شأنه التحريك الى جهة اخرى
 اذ لو كان مغايراً بالشيء لم تنبأ هذا الاختلاف اصلاً تاثيراً محسوساً و
 لذلك قال **تنوع بحسب تنوع مبادئ الحركات فكلون في كل عضلة**
طبيعة اخرى اي طبيعة مخالفة للطبيعة التي في العضلة الاخرى وهي
 اي القوة الفاعلة للحركة **تابعة لحكم الوهم الموجب للاجماع** اما جعلها
 تابعة لحكم الوهم مع كونه هو المتبوع البعيد والمتبوع القريب هو للاجماع
 لان لم يكن يقدم له كمال في تعريف القوة الباعثة على الحركة التي فعلها الاجماع
 فلم يكن ان يقول انها تابعة للاجماع لان الاجماع لم يكن عرّف بعد واما
 الوهم فقد علم ما مضى فلهذا قال **تابع لحكم الوهم** دون الاجماع فالت
 رحم الله **الفصل الاخير من هذا التعليم في الافعال** اعلم اولاً ان الافعال
 هي الامور الطبيعية اذا لا تعني بها الا الامور المقومة للبدن في ماهيته ووجود
 لكن الافعال والقوى مقومان لوجود لان حدها وهو الافعال سبب غائبي
 للبدن والاخر هو القوى سبب فاعلي له لانها المحصلة لغذائه والزائد
 في اقطاره والمبلغه اياه الى غايته نشوة وباقي الامور الطبيعية مقومات
 لماهية البدن لا بحسب الوجود الذهني فان مقومات ماهيته هذا الاعتبار
 هو الجسد والفصل بل بحسب الوجود الخارجي لان مقوماتها بهذا الاعتبار
 المادة والصورة فبعض الباقي سبب مادي للبدن والبعض الاخر صوري
 على ما سبق وعلم ما سيجي فان قلت لما يكون اسباب وجود الشيء
 غير اسباب ماهيته لو كان الوجود زائداً على الماهية وهو ممنوع قلت

هو في المكنات كذلك على ما يتبع في غير هذا العلم وبدون الانسان من المكنات
 فان قلت كما ان الفاعل والغاية من اسباب وجود الشيء كذلك الموضوع
 من اسباب وجوده ايضا وان كان كذلك كان البدن من اسباب وجود
 الافعال فلو كانت الافعال من اسباب وجود البدن لزم بوجوب وجود كل
 واحد من البدن والافعال على وجود الآخر وهو دور باطل وقلت
 لا نسلم انه باطل لاختلاف جهة التوقف لان وجود الافعال يتوقف على
 وجود البدن وحيث انه موضوعها ووجود البدن يتوقف على
 وجود الافعال وحيث انها غايتها لا وحيث انها مستحيل ان يوجد
 انسان بدون الافعال لانه لو كان كذلك لزم الدور لان الدور لما كان
 لزم لو كان استحالة وجود الانسان بدون الافعال يتوقف وجوده
 على وجودها وليس كذلك بل لانه لو كان كذلك لزم ان تعد اللوازم من
 الامور الطبيعية فانه كما انه مستحيل ان يوجد انسان بدون الافعال
 فكذلك مستحيل ان يوجد انسان بدون اللوازم كان يوجد انسان
 لا يكون ذكراً ولا أنثى ولا صحيحاً ولا مريضاً وكذا غيرهما من اللوازم و
 عكس ان يمنع اللزوم بالفرق بين اللوازم والافعال وهو ان الافعال
 كما مستحيل خلوا البدن عن جميعها كذلك مستحيل خلوه عن بعضها واللوازم
 وان استحالة خلوا البدن عن جميعها لكن يجوز خلوه عن بعضها لان البدن
 قد مخلو عن الذكورة كمنه الانثى وعن الانوثة كمنه الذكر وعن الصحة في
 المريض وعن المرض في الصحيح وكذا الظلم في باقي اللوازم فلما كانت
 حالها كذلك عدت الافعال من الامور الطبيعية دون اللوازم وان سلم

اللزوم فلم قلتم ان الثاني وهو لزوم عدم اللوازم من الامور الطبيعية مست
 عدمهم في الواقع غايه ما في الباب انهم لم يعتقدوها منها وعدم اياها منها لا يدل
 على عدم لزوم عدمها منها وما ذكرنا فانه يظهر فساد ما ذكره ابو سهل المصنعي
 حيث زعم ان الامور الطبيعية يجب ان يكون ستة لان الافعال
 خارجة عنها لتأخرها عن البدن وتقدم الامور الطبيعية عليه لا بما
 ذكره ابن ابي صادق وقد ظن بعض الحوثل ان الافعال ليست من الامور
 التي تقوم منها البدن فليست اذن هي معدودة من الامور الطبيعية
 لكنها تنابع لها معنى ان البدن اذا وجد لزومه الافعال ضرورة وقد سمي
 هذا الفاعل في الافعال الطبيعية عا التمام وفيما عداها من الافعال الاخر
 عا ما اصف وذلك ان القوى الطبيعية هي التي تعمل في التوليد وافعالها
 بعضها هي الافعال الطبيعية في الاغذية والسير بها فارق اللغة الحد فيها
 في الذات واحدة وفي الحالت مختلفة فاما الافعال الاخر فهي داخل في
 الامور الطبيعية بما البدن موجود لانها تكون مختصة في السبب الغائي
 فاما بما البدن موجود فللشك ان يتعلق بانها لوازم له فانه فاسد لانه
 عا خروج بعض الافعال وهي الحيوانه والنفسانه عن الامور الطبيعية
 عا بعض التقادير وانما في لفظه عجرفه وبشاعة وكان يمكنه ان يقول
 الافعال الطبيعية هي الاغذية والنماء والتوليد وهي مقومة للبدن اذا بقي
 البدن الا بها واما الافعال الاخر التي هي الحيوانه والنفسانه فان اعتبر
 وحسب انها موجه للبدن اي في حيث كونها سببا غائيا له كان من
 الامور الطبيعية وان اعتبرت في حيث انها موجودة مع البدن فللشك

ان يتعلق بانها لوازم واذا عرفت ذلك فاعلم ان الافعال تنقسم بنوعين
 في القسم احدها من جهة مباديها وهو اعتبار كونها طبيعية وحيوانه
 ونفسانية وبما انها باعتبار البساطة والتركيب وهو الذي نريد ان
 نعلمه الان فيه ونقول كل فعل واحد فاما ان يتم بقوة واحدة وهو
 المفرد او بالكثر من ذلك وهو المركب وانما تولى التقسيم الاول لانه
 علم من كلامه في القوى حيث قال ان القوى والافعال تعرف
 بعضها من بعض لم قال والقوى ثلث فوجب ان يكون الافعال
 ثلثة اذ لكل قوة فعل واشار الى القسم الثاني بقوله **نقول ان**
جملة الافعال المفردة ما يتم بقوة واحدة مثل الهضم ومنها ما
يتم بقوتين مثل شهوة الطعام لكن هذه العبارة موهمة بان القسم
 عايد الى الافعال المفردة لرجوع الضمير في قوله منها صريحا اليها مع ان
 الواجب ان يكون الضمير مطلق لافعال حتى يكون التقدير من الافعال
 المفردة ما يتم بقوتين فان قلت ما الماويل الذي يصح هذا الواجب
 مع ان صريح اللفظ بخلافه قلت تقدم وتأخير في الكلام و
 تعديه ان المفردة من الافعال ما يتم بقوة واحدة او ابتداء المفرد
 في مقامها ونصبها عا الاختصاص وتعديه ان في الافعال عا
 المفردة هو ما يتم بقوة واحدة ومن الافعال ما يتم بقوتين واما
 قوله مثل الهضم اي الجذب والدفع والمسك فان كل واحد منها
 يتم بقوة واحدة ولشبهة في الهضم خصه بالذكر لانه اذا علم انه مفرد
 علم كون الثلثة الباقية مفردة بطريق الاولى فان قيل لا ابيها

في هذه العيان لان المراد من الفعل المفرد الفعل الواحد فانه قال ان من
 الافاعيل الواحدة ما يتم بقوة واحدة ومنها ما يتم بقوتين قلت ان الجوز ان
 يكون المراد من الفعل المفرد الفعل الواحد لانهم لا يطلقون الفعل المفرد
 على كل فعل واحد بل على كل فعل واحد يتم بقوة واحدة ولوعم الإطلاق
 لما كان لنا فعل مركب لكون الكل مفردا حينئذ ولعل المقصود من هذا
 القسم وههنا ان الفعل المفرد والمركب على ما هو مصطلح الاطباء اللهم
 الا اذا قلنا ان لم يتابعهم في هذا الاصطلاح كما لم يتابعهم في النزله والورم
 الحار وفيه ما فيه فان قيل ان الهضم انما يتم بفعل قوتين وهما الهاضمة
 والماسكة قلت معنى قولنا ان يتم بقوة واحدة ان حقيقته تحقق
 بفعل قوة واحدة والهضم لذلك لانه يحقق بفعل القوة الهاضمة واما
 فعل الماسكة فهو شرط في وجوده لادخاله حقيقته واللكل سهو
 الطعام فان حقيقته انما يتحقق بامتصاص القوة الجاذبة ثم المعدة
 مع الاحساس بذلك وبلذع السوداء المنصبة في الطحال في العروق
 التي منه الى فم المعدة بسبب قوة ذلك الامتصاص والى ان ذلك
 اعني كون شهوة المعدة شهوة نفسانية لا طبعية كما لساير الاعضاء
 لان المعدة خلقت كالكا فله لجميع الاعضاء بالغذاء لانه كان ينبغي
 ان يكون الاحساس بالجوع لكل عضو لان الحاجة الى الغذاء تعرض
 للجميع لكنه لم يكن ان يكون كل عضو حساسا فجعلت للمعدة كالكا فله
 لكل تلك الاحساس فوجب ان يكون ادراكها له قويا وان يكون
 المعاونة على حصوله لشر او الى ما ذكرنا انما يقوله بانها تتم بقوة جاذبة
 طبعية

طبعية وقوة حساسية في المعدة انما الجاذبة فتجربتها اللطف المطاوع
 متقاضيه لما تجذبه وامتصاصها بالجوع عطفها على تحريكها وفي بعض السبح
 ما تجذبه وبما امتصاصها وهما قريبان ما يحضر من الرطوبات واما
 واما الحساسية فينا حساسية بهذا الانفعال وبلذع السوداء المنبهة
 للشهوة المذكورة قصتها اي في منافع السوداء في اوائل الكتاب ويمكن
 ان يقرر بوجه آخر وبما كان سهوة المعدة نفسانية لا طبعية
 كما لساير الاعضاء لان كل واحد منها غذاء من الذي يليه من الذي يليه
 ثم من الذي يليه الى حين اتصال الجذب بالكبد من الماسك ويقام في المع
 ام هي بعضها من بعض من المعدة فتصل الجذب بالمعدة فالمعدة لما لم
 تكن لها عضوا اخر يجذب منه ولا غذاؤها قريب منها لخالصها
 النبات وكانت هي المتكفلة بجميع البدن بالغذاء جعلت شهوتها
 نفسانية حتى يحصل الشعور بعوز الغذاء وتحرك الانسان لطلبه و
 تناول ليلال يملك البدن كما يملك عند بطلان هذه القوة فلذلك يطلع
 الخالق تعالى ذكره وجعل شهوة المعدة نفسانية وانما كان هذا الفعل
 ما يتم بقوتين لان الحساسية اذا تعرض لها فبه بطل المعنى الذي يسمى
 جوعا وشهوة فله تشبه الطعام اي فله تشبه المعدة الطعام على
 بناء الفاعل او فله تشبه الطعام على بناء المفعول وان كان للبدن
 انه اي الى الطعام حاجة اي بطل الجوع المعدى مع وجود الجوع
 البدني ولذلك اي ومثال شهوة في كونها ما يتم بقوتين **الازداد** لان الزرد
 لم يطف بعد ولم يوق فكون جذب عسرا لاسيما اذا كان غليظ الجوهر

فاحتج ان يتعا ضد عليه القوتان وعند غير القرشي ان احدهما طبعه
والاخرى ارادية وعنده ان كليهما اراديتان لكن احدهما من الارادية
التي تعمل بلف العضل والاخرى من الارادة التي تعمل باللف الخصوص
بالهسته التي قد منهاها في الاعضاء والانا ايضا في بعض الاوقات تضطر
الى استعمال ادوية كونه الطبع لحفظ الصحة ومداواة الامراض و
نفوذ هذا الدواء لما هو بالازد راد قال الارادة والسهوة تملان الى
استعمال والطبيعة تروم قذرة لعدم شعورها بما يعقبها من النفع
فلو جعل الازد راد كله عابدا الى القوة الطبيعية لقاتنا هذا النفع و
العظم في حالة الصحة والمرض فلذلك اعني لهذا الوجه جعل
الازد راد مركبا وقوته احدهما ارادية هذا كلامه في هذا الكتاب و
اليه اشار بقوله **بم يقوت احدهما الجاذبة الطبع** التي في المرئ والمعدة
والاخرى للجاذبة الارادية هكذا في اكثر النسخ وفشرت بالدافع للغذاء
الذي يجاوزها بالارادة الى اسفل وفيه بعد ويجوز في بعض النسخ و
الاخرى الدافعة للارادة وهو الصحيح والاولى يتم فعلها باللف
المطاول الذي في المرئ والمعدة **والثانية** يتم فعلها بلف عضل
الازد راد واذا بطل احدي القوتين اي الجاذبة الطبعية والدافعة
الارادية عسر الازد راد بلا فائدة لكن اي احدي القوتين بطلت الا
انها اي ان القوة لم تنبعث بعد لفعلها عسر الازد راد الا ترى
انه اذا كانت الشهوة اي الطبيعية لم تصدق لم تقبل يكون
ضعفه بعد عسر علينا ابتلاع ما لا نشتهي اي بالشهوة الطبيعية

بل

بل لا ارادة للكون الارادة بجبالها بل **اذ انعاق** يشاء اي نكرهه **بم ارادنا**
اسلاء فالمسهل فنفرت عنه القوة الجاذبة الشهوانية اي الطبيعية
صعب على الارادية ابتلاعه اي ذلك الشيء المكروه وهذا دليل على
ان نفرة الجاذبة الشهوانية توجب صعوبة الابتلاع وهو بلغ من
الاول انه دليل على ان ضعفها يوجب صعوبة ابتلاع وان كانت نفرتها
توجب صعوبة فضعا وبطلانها يوجبها بطرق الاولى فهذا ما
فهمته من هذا الظلم واما قول المصنف الاول يصدق بين الطبيعة و
الارادة والثاني بين الارادة والطبيعة فما فهمته وهو ما قال الشيخ
في الشفاء واما ما يقال من ان الجاذب اشرف من السلب فهذا نوع من
العلم لا فهمه ولا احب ان افهمه وكان لا صوت ان يقول الاول فوق
بين وجود الارادة بخلافها وضعف الطبيعة والثاني وجود الارادة بخلافها
ونفوة الطبيعة هذا كلام الشيخ في هذا المقام واما في الكتاب الثالث
في القانون عند الظلم في امراض المرئ قال الازد راد يكون للمرئ
بقوة جاذبة تجذب الطعام بالليف المستطيل ويعينه الليف المستعرض
فما يسكل في وراء المبلوع فيعصر الازد راد الى اسفل والقي يتم بحركة
المرئ لكن حركه الازد راد امسهل لانه حركه على المجري الطبيعي ويكون
معاون طبقيز احدهما مستطيل والاخرى مجللة اياها معرضة للليف
واما القوي فهو حركه ليست على المجري الطبيعي وانما يتم فعلها بالطيفة
للمجللة العاصرة فقط هذا كلامه في ذلك الموضع ولم يذكر ان الازد راد
فيه قوة ارادية والحق ما ذكره في هذا الموضع فان فعل الارادة فيه

ظاهرة وانما تول ذكرها في ذلك الموضع لان غرضه كان ان يبين حركة الازدراء
اسهل من حركة القوي فقال ان الازدراء ديم بالمجذب الى المجذب المعده ورفع
المركب والان العدا يتحرك فيه الى اسفل واملأ القوي فلان حركة العدا
فيه عكس خلاف طبيعته وليس هناك قوة جاذبه بل دافعه لا غير وليس
للارادة فيه مدخل حتى تذكرها لكن قوله في الثالث وعنه اللب المتعجب
بما يساكن وراء المبلوع كلام عجيب فان اللب المتعجب كيف
يعز على المسك فان المسك انما يكون بالموترب عكس ما يتناول لعل مراده من
المسك منع من الصعود فانه عندما يعصر الغذاء الى اسفل عكس ما ذكرنا المنع
من الصعود فيحتمل انه جعل هذا امساكا وعبور الغذاء ايضا اي
نفوذ الغذاء ايضا كالازدراء وشهوة الطعام **تم بقوتين** ولكن لا كاللتن
تم بها الفعلان المذكوران وذلك لان الافعال المركبة عكس نوعين منها ما
تم بقوتين من نوعين كشهوة الطعام والازدراء ومنها ما تم بقوتين من نوع
واحد كنفوذ الغذاء ولذلك استأنف القول فيه وقال وعبور ولم يقل و
لكذلك عبور كما قال في الازدراء وكذلك الازدراء فيها عكس هذه النفوذ الدقة
بين الافعال المركبة **قوة دافعة في العضو المنفصل عنه وجاذبه في العضو**
المتوجه اليه وانما كان كذلك لانه لو امتنع عكس الدافعة لم يتعقب نفوذ الغذاء
الموافق لكل عضو الى جهته اذ كان المنفصل منهما اما اذا كان مع الدافع جذب
من العضو المتوجه اليه الغذاء تعقب نفوذ الغذاء الموافق لكل واحد من الاعضاء
بواسطة جاذبه ذلك العضو ولو امتنع عكس الجاذبه وحدها فربما اعجزها
اصعاد الثقيل واضعفها جذب الكثير عكس ما سبق في بعض الاوقات

اما

اما اذا كان مع الجاذبه دافعة نفوذ الغذاء نفوذ اجيدا ومجموع هاتين القوتين
تسمى عند الاطباء قوة مميزة اعترضوا على شهوة الطعام ونفوذ الغذاء بان
الاول هو الاحساس بالجوع والثاني سريان الغذاء في العروق وكل منهما
فعل مفرد لا مركب واجيبوا بان المركب ما تم بقوتين اعترض ان ابي
صادق على الجواب بانه ليس كل ما يتم بقوتين يكون في نفسه مركبا بل يكون الفعل
واحدا الا انه لكل فاعلين وليس يكون واحدا وصدر عن فاعلين بل كل واحد
من القوتين تستبد بفعل نفسها والمنفصل لكل انفعال بها فان الحجر الذي
تشال بين نفسيين ليس هو فعلا مركبا بل كل واحد من نفسيين استبد بفعل نفسها
والحجر لكل دفعه بها وكذلك هذه الافعال التي زعموا انها مركبة وهي ما تم بقوتين
بل الفعل المركب مثل شهوة الطعام فانها في نفسها مركبة فحركاتها نفسانية
وطبيعية واحسب بان القوم لم يريدوا بفعل المركب ما كان في نفسه
مركبا كالرغشه بل ما تم بفاعلين وان لم يكن في ذاته مركبا والحق ان هذه المنازع
لفظية فان العاقل اذا قال اريد بالمفرد ما تم بقوة واحدة وبالمركب ما يتم
بقوتين فليس لاحد ان تنازع فيما اصطلح عليه **ولذلك اخرج الفضل**
ونع اكر النسخ النفل والاول هو الصحيح لان الخارج من القبل لا يكون
نفلا بل فضلا **في السيلين** اي القبل والدير لا الدير والغضب على ما
قال المسيحي لخروج الخارج من الفرج عنه وخروج الفضل من احد
السيلين وان كان فعلا مركبا من قوتين من نوعين فانه تم بدافعه طبيعته
وحساسة شاهرة بلذع الصفراء وكان الواجب ان يذكر اقوانه ولافعال
الكانه من قوة طبيعية ونفسانية مثل شهوة الطعام والازدراء فكانه

فكانه انما ذكره على هذا الترتيب للون الواقع كذلك لان الاول شهين الطعام لم ازدراده
لم نفوه لم خروجه ولانه لم يحسن الجمع بين ابتلاع الطعام واخراج الفضل
فلهذين لم يجمع بينهما وان كانا من نوع واحد واعلم ان الفعل للركب عند
الشيخ مائة سبب سوا ذلك ان ذلك السببان قوت من نوع واحد او من نوعين
او من قوة وكفته فان البرد كبر اما بعض على الدافعة كما ان الحر يعين
الجاذبة اما البرد فانه يعين الدافعة عما مقاومة الخلط للمنصب من جهة
منع انصبابه الى العضو ومن جهة دفعه اما منع انصبابه فمن وجهين
احدهما بالذات والاخر بالعرض اما الذاتي فمن وجهين احدهما انها
تغلظ قوام المادة للمنصب الى العضو وعند ذلك تتعسر انصبابها الى العضو
وسيطونفوذها فيقل مقدارها ويستولى الطبيعة عليه واما انها
تضيق مسام العضو وتكثفها فتعذر جريان المادة فيها واما العرضي
فهو اطفاء الحرارة الغريبة الكاينة في العضو التي هي معننه في الجذب
الى العضو واما الحرقا فانه يعين على الجذب بمقابلات الامور المذكورة
لان الحرارة توسع المسام وترفق المادة وتجننها والى ما ذكرنا اشار
بقوله وربما كان الفعل مبداء قوت نفسانه وطبعه وربما كان
سببه اي سبب الفعل قوة وكفته مثل التبريد المانع للمواد اي عن الانصباب
الى العضو فانه اي فان التبريد يعاون الدافعة عما مقاومة الخلط
المنصب الى العضو ومنعه اي وعلى منع الخلط ودفعه في وجهه
والكفنة الباردة لمنع اي للمادة عن الانصباب بشئ بالذات اي
بتغليظ جوهرها منصبت ونقص المسام وبشيء بالعرض هو ما بالعرض

وهو

وهو اطفاء الحرارة الجاذبة والكفنة الحارة **الجذب** بما تقابل هذه الوجوه
المذكورة واذا عرفت ذلك فاعلم انه لما اشركت الحرارة واضطراب الخلائق
والقوة الجاذبة في الجذب اما الحرارة فلما يلد عليه السراج واما الخلائق
فانه لذاته جذا بالامتناع وجوده الا ان فيه قوة جاذبة عما ما ذهب
الى محمد بن زكريا فانه قد اطلق في الحكمة واما الجاذبة فيجذبها مما لا شكل
فيه اراد الشيخ ان يذكر الفرق بينهما فقال **والكفنة الحارة واضطراب**
الخلائق انما يجذبان وفي بعض السمع **جذب** والاول ان اظهر او لا ما لطف
لم ما كثف لانها يجذبان اللطف فاللطف اولافا ولم الاكثف واما
القوة الجاذبة الطنعية فانما **جذب** الاوفق او الذي يخصها وفي بعض
بعض الشيخ وما يخص في طبيعتها اي طبع الجاذبة جذبه وربما كان **اللف**
هو الاوفق والآخر **كل** في جاذبة الطحال وربما كان اللطف هو الاوفق
والآخر **كل** في جاذبة المرارة فهذا اخر الفتن الاول من الكتاب الاول من
كليات القانون ولتشرع الآن في شرح الفتن الثاني منه مستغنيا بالله
وحده ومصليا على من لا ينبي بعده **والس** رحمه الله **الفتن الثاني**
وهو ملته بعالم التعليم **الاول** في الامراض **المعلم الثاني** في الاسباب
المعلم **الثالث** في الاعراض **انما** قدم تعليم الامراض لان تعرفها مقصود
بالذات واما الاسباب والاعراض فانما يقصد تعلمها لاجل الامراض اما
لتمكن العلم بالامراض لاجل ان العلم بالشئ انما يتم من جهة العلم بسببه
فان لم يكن ظاهرا فانما يتم من جهة العلم بعوارضه واما ليستغل بالآلة
اسباب الامراض وتخصيل اسباب الصحة فان قيل لم عنون هذا

العلم بعلم الامراض مع انه مشتمل على تعريف الصحة والحالة الثالثة ايضا
 فلما لان اكثر الكلام في الامراض واما كان كذلك لان الصحة شئ واحد
 واما المرض فاقسامه كثيرة لان الخروج عن الامر الطبيعي يكون مفسدا
 لا محالة **فالت** رحمه الله **الفصل الاول في تعليم الاول من**
الفن الثاني في كتاب الاول في تعليم السبب والمرض والعرض
 المتأخر هذه الثلاثة في هذا الفصل مع انه في فصول تعليم الامراض يحصل
 بتعريف السبب والعرض زيادة اطلاع على حقيقة المرض ضرورة ان
 في معرفة عللة الشئ وحقيقة الزم معونه على معرفة حقيقة و
 نقول الموجب لضرر الفعل اما ان يوجه بواسطة وهو السبب او بلا
 واسطة وهو المرض وما يتبعه هو العرض وليان الخصاص الامور الخارج
 عن الطبع في هذه الثلاثة طوبى آخر وهو ان البدن الصحيح يكون معتدلا
 في الاخلاط وفيما يتولد منها وهو الاعضاء والارواح وفي الافعال وكل
 واحد من هذه الثلاثة اذا تغير عن الحال الطبيعي حدث عنه واحد من
 الامور الثلاثة **الخارجة** عن الطبع فالاخلاط اذا تغيرت عن الجري
 الطبيعي كان ذلك هو السبب والاعضاء والارواح اذا تغيرت الى خارج
 عن الطبع كان ذلك هو المرض والافعال اذا تغيرت عن الجري الطبيعي
 كان ذلك هو العرض والاول لولي في هذا يظهر بالتأمل لم يوفق له
 وهذا الفصل مشتمل على مباحث **المبحث الاول في ماهية**
السبب **فالت** رحمه الله **فصل اول في السبب** **فالت** رحمه الله
 وفي بعض النسخ **كتب الطب** وكلف ما كان فهو احتراز عن السبب

بحسب غير الطب او في غير كتبه لان السبب عند الحكماء يقال على كل
 ما لا بد منه في وجود الشئ سواء كان دخلا في الحقيقة وهو للمادة والصورة
 او خارجا عنها وهو الفعل والغاية واما الاطباء فيختصون باسم السبب
 ما كان فاعلا ولا كل سبب فاعل بل ما كان فعلا في بدن الانسان ولا
 كل فاعل في بدن الانسان اذ لا سمى الامراض اسبابا مع انها فاعلة في
 بدن الانسان لاعتراض بل ما كان فاعلا لوجود الاحوال او حفظها سواء
 كان بدنيا او غير بدني جوهر كان كالفعل او عرضا كالحرارة والبرودة
 ولذلك لم يخص السبب تحت احد الاجناس ولكن غير مخصص تحت
 حشر لم يقل ان السبب حاله او ملكة او جوهر او غير ذلك بل قال **هو ما**
يلون لانه يعلم ذلك كله **اولا** اي مقدما بالذات او بالزمان لا بالذات
 فقط على ما ذكره القرشي والامام وذلك لان الاطباء فسروا السبب
 الى الفعل والحافظ والحافظ هو السبب الذي تمت سببته لمحصل
 الشرايط وارتفاع اللوانع وهو العلة القائمة لثبات احد الحالات
 الثلاث ولا تقدم على المسبب الا بالذات لانها معا بالزمان والفاعل
 هو الذي لم تتم سببته لقوات شرط او حصول مانع مقدم على المسبب
 بالزمان ولذلك قالت الاطباء ان فاعل الصحة موجود في حال المرض
 والحالة المتوسطة وكذلك فاعل المرض موجود في حال الصحة والحالة
 المتوسطة واذا كان كذلك وجب ان يجل الاول في ما ذكرنا الاعمال ما
 ذكره لتدرج هذه السبب والحافظ اللهم الا ان يقال ما سعدم بالزمان
 سعدم بالذات ايضا فانه لو كان كذلك لجاز حمل الاول في ما ذكرناه **فكتب عنه**

أي عن السبب وفيه شبه على دقته حكمه وهي أن المعلول ملزم بحجب
 وجوده عن غلته لم توجد عنها وتحقيق ذلك لا يتوكل على كسب الطبيعة **وجود**
حاله من حالات بدن الإنسان وفي بعض النسخ **الثالث** أي الصحة
 والمرض والحالة الثالثة أن كان لها وجود ولا يخرج من الحالات عن أسباب
 لأنها إنما تصدر عنها سلامة الأفعال أو ضررها لا أحد الحالات **أوثباتها**
 أي ثبات حالة من الحالات الثالث وإنما قال ذلك ليعلم السبب الموجود والمحافظة
 وقد جرت عادة الأطباء أن يخصوا السبب الموجود باسم الفاعل مع أن
 المحافظ سبب فاعل أيضا لا بالنفس بل للذكر للفاعل ولا يناقض لأن
 الفاعل المحافظ هو ما تم سببته والفاعل ما لم يتم سببته بل باعتبار أن
 الصادر عن المحافظ وهو الحفظ فعمل وذلك الاختصاص المحافظ باسم الخاص
 به فخصوا الموجود بالاسم العام فإن قيل كيف استعمل في الحد لفظه أو
 مع أيها الشكل المتأخر للاضاح المقصود بالحدود قلنا إنما ليست للشكل
 ههنا إذا ترد في الحكم حتى يكون الشكل بل هو لترديد في الحكم أي لبيان
 أن السبب منه ما هو موجود للحالة ومنه ما هو مثبت لها وإنما قدم
 الشيخ تعريف السبب على تعريف المرض لما قلنا أن العلم بالشئ إنما
 يحصل من العلم بسببه والمعروف بحجب تقدم تعريفه على المعروف ولأن
 السبب متقدم على المرض طبعاً فقدم عليه وضاعفاً لتأنيب الوضع الطبع
 فإن قيل إن السبب الذي لحجب عنه وجوده مسببه هو السبب
 الكامل وما لم يكن السبب لم يوجد مسببه ضرورة أنه لا يوجد حتى
 يحجب وجوده عنه ولا يحجب عنه إلا إذا كان كاملاً فاذن هذا الحد إنما

تناول

تناول في الأسباب ما كان كاملاً أي الواصل دون السابق لأن العفونة و
 أن أوجب الحجب لكن الامتلاء إنما توجهها بواسطة العفونة لا يقال كما قال
 السامري وهو أن الامتلاء يحسب الأوعية وإن كان لا يوجب الحجب لكنه
 يوجب السدة أو ضيق المجاري فيكون واصلاً في هذه الصورة وعلى
 كل حال يحجب عنه وجود حالة من حالات بدن الإنسان لا يقول
 لأن قيل أنه يوجب السدة أو ضيق المجاري لجواز أن لا يوجب شيئاً منها
 بل يقال لا شك أن السبب أن كل قارئ المستتب ولم يتقدم عليه بالزمان
 وإن لم يكن له سبب بل حجب سبب إلا أن الأطباء يسمون الحجب
 الأقوى من السبب سبباً ولهذا يجوزون تقدم السبب على السبب
 بالزمان ويقولون السبب ما يكون أو لا يكون عنه وجود حاله
 أو ثباتها سواء كان بطريق الوجوب أو لا لأنه إن استكمل جهات
 السببية كان المستتب واجب الحصول معه فلا يتقدم عليه بالزمان
 كالأسباب الواصلة وإن لم يستكمل جهاتها لم يكن للسبب واجب الحصول
 معه ويتقدم عليه بالزمان كالأسباب السابقة والشيخ لما غيّر
 قولهم فيكون عنه إلى يجب عنه ورد عليه أنه لا تناول جميع الأسباب
 واحتجنا في الجواب عنه إلى ما ذكرنا ولعلم نعيه لما ورد هذا الاشكال
 ولما احتجنا إلى التكلف في الجواب ولكن إن يقال إن قوله يجب عنه لا
 يوجب أن يكون السبب كاملاً في السبب بل هو عام منه ولهذا يصح
 أن يقال يجب عنه فيما إذا كان الشئ يجب عنه في الاستقبال أو الحال
 أو مع وجود شرط أو ارتفاع مانع وغير ذلك وعلى هذا تدفع السؤال

من اصله **المختص** **الباني** في ماهية المرض **وال** رحمه الله
والمرض هبة قد مضى في رسوم الصحة والمرض تفسير الهبة وانها
 مرادفة للعرض والنام نقل ملكة او حالة لان الهبة اعم منها وسببها وكان
 ذكرها واجب وهي كالجنس ولذا كان المرض هبة لانه داخل في مقوله
 الكلف والنام نقل كفه وان كان ذلك اخضر من الهبة لان الكفة غير
 معلومة عند الجمهور بخلاف الهبة **غير طبيعية** فخرج الهيات الطبيعية
 كالصحة والعلامة والسبب الصحيح والنام نقل هبة مضادة للامر الطبيعي
 او هبة هي عدم الامر الطبيعي لان غير الطبيعي اعم فكان ذكره اولي **في بدن**
الانسان فخرج الهيات الغير الطبيعية في بدن الحيوان لان الطب انما
 تكلم في المرض اذا كان مختصا ببدن الانسان دون امراض باقي الحيوانات
 والا كان يبطار الاطببا **لجبت عنها** اي عن تلك الهبة الغير الطبيعية و
 قد عرفت ما اذا شتر **بالذات** اي بما هي هي الباهي شي اخر فخرج
 عنه العرض اذا وجب عرضا اخر او مرضا فانه لا يوجب بذاته اي
 لما هو عرض بل لما انه قد استحال مرضا فوجب عرضا او سببا فوجب
 مرضا **افه في الفعل** اي انه يدرك ويجتس بها على ما هو السابق الى الفهم
 من هذه العبارة واللام بكون مرضا وبما ذكرنا سقط اعتراض ابن المناج
 وهو ان الشيخ لم يعتبر القيد الذي اعتبره جالينوس في حد المرض وهو
 الاحساس بضرر الفعل لانه لو لم يعتبر لزمه ما لزم جالينوس من ان
 يعتبر وهو كون جميع الناس في مرضه لم يقياسوا بضرر الهيات **وجوبا**
 اوليا اي بلا واسطة فخرج عنه السبب المرضي فانه يوجب بالذات
 حصول

حصول الالف ولكن بواسطة المرض ولان ما يوجب شيئا بالذات كسب
 المرض للوجوب بالذات آفة في الفعل لا يمتنع ان يكون الجوابه ايا اوليا
 كالنار فانها لذاتها تمتص السخري وان كان ذلك بواسطة وندفع
 الشك الذي اوردته الامام ههنا وهو ان السخري لما قلنا يوجب بالذات
 كان الجوابه اوليا فاما الفائدة في قوله بعد ذلك وجوبا اوليا لان الموجب بالذات
 قد يكون الجوابه اوليا وقد لا يكون واما فائدة الوجوب الاول في مقدمتها
وذلك اي الهبة الموجبة بالذات لضرر الفعل وجوبا اوليا **اما مزاج غير**
طبيعي **واما تركيب غير طبيعي** لان الصحة تكون بكون المزاج والهبة
 على ما ينبغي في المرض المقابل لما يكون فخرج ذلك عن الجري الطبيعي وان
 كان فخرج المزاج عما ينبغي فهو امراض التركيب ولفرق الاتصال
 لان سوء الهبة والتركيب اعم منها وصدق عليها فكانا نوعا في قول
 السامري ذكر المزاج والتركيب ولم يذكر الفرق الاتصال وان سئل لما
 لم يذكره لانه مندرج تحت التركيب فلنا فعلى هذا مندرج تحت المزاج
 ايضا لان التركيب تارة مع استحالته وتارة بغير استحالته فكما اندرج الفرق
 في التركيب كذلك اندرج المزاج فيه ايضا وعيا هذا كان الواجب ان
 لا يذكر المزاج ايضا وان يقتصر على ذكر التركيب فقط والحقق ان الفرق
 الاتصال جفت فلم بذاته دون فساد التركيب وان كان قد يوجد معه
 لكن على سبيل التبعية فانه قد يوجد الفرق الاتصال مع غرض فساد التركيب
 وان كان قد يوجد معه فساد تركيب لكن لا يبلغ ان يضر بالفعل مع ان الفرق
 مضر بالفعل كالانف لا يفتني اذا صار افطس فانه لا يضر بفعل الاستنشاق

هو الامراض
 الماحية وان كان خروج التركيب
 عما ينبغي

ولكن ان بعدد عن الشيخ انه ذكر المرض الذي يخص كل واحد من الاعضاء
 المشابهة الالية وهو المزاج والتركيب واما المختلف فلما كان مشتركاً
 منها فلم يذكره فيه نظراً ما اولا فلا بد ان اراد بقوله لان التركيب تارة
 مع الاستحالة وتارة بدون الاستحالة ما سبق في اول الكتاب من صيرورة
 الاركان اخلالاتا وصيرورة الاخلالات اعضاءا في كل منها تركيب مع استحالة
 وور صيرورة الاعضاء المتشابهة الاجزاء اعضاءا اليها اذ فيه التركيب دون
 الاستحالة فهذا لا ينفك لان وجدان التركيب مع المزاج تارة ومع عدمه
 اخرى لا يقتضي صدق التركيب على المزاج لتدرج فيه بتخلف اندراج
 لفرق الاتصال في اراض التركيب لصدق سوء التركيب والهيئة عليها
 واندراجها تحتها واما باننا فلا استحالة ان يوجد لفرق الاتصال بدون
 فساد التركيب لامتناع وجود النوع دون الجنس واما بالتأفلان
 الكلام في فساد تركيب هو مرض في الاض بالفعل كالانفلاقني اذا صار
 افطس لا يحسن في المثال واما رابعا فلا يكون المختلف مشتركاً بينهما
 يقتضي ذكره بطريق الاولى لعدم ذكره مطلقا **المبحث الثالث**
 في ماهية العرض **والله اعلم** **والعرض** اما آخر ذكر
 العرض عن ذكر المرض لان ما بع والبايع متاخر طبعاً فاخر وضعاً
 لنا سبب الوضع الطبع وليس المراد بالعرض ههنا ما هو قسم الجوهر
 فان هذا قد يكون جوهر كالمدة الخارجة بالسعال العارض للسلس
 هكذا قيل لكن لا قيل ان يقول لم لا يجوز ان يكون العرض للسلس ليس
 هو المدة نفسها بل نفث المدة ولهذا نذكر في الاسباب والعلامات

ور

ومن اعراض السلس نفث المدة والتنفث عرض للجوهر وسبب الجواب
 عنه ان شاء الله تعالى وقد يكون عرضاً كافراً طمخ الخد في ذات الرئة
 وعلى هذا فالعرض عند الاطباء اعم منه عند الحكماء ومن وجه العرض
 عند الحكماء اعم منه من وجه ولذلك لم يدخل العرض تحت جنس من
 العشرة والاجل ذلك قال الشيخ **هو الشيء** ولم نقل هو الهيئة او اللبنة
 او غير ذلك **الذي يبيع** انما لم نقل الذي يلزم ليعم ذلك ما كان لازماً ومفارقاً
هذه الهيئة اي الهيئة المرضية ولذلك لا يقال لعلامات الصحة و
 لوازمها اعراض لانها لم تتبع هذه الهيئة والحدث ههنا والمذكور بعد
 وهو قوله **وهو غير طبعي** حكم من احكامه وانما كان كذلك لكونه
 تابعاً لا مخرج طبعي وهو المرض لكن هذا الغير الطبعي منه ما هو منع
 كونه غير طبعي مضاداً للطبعي اي لا يوجد مثله في حال الصحة ومنه
 ما هو غير مضاد ويوجد مثله في الصحة والها اشار بقوله **سواء كان**
 اي هذا التابع الغير الطبعي **مضاداً للطبعي** كالوجع في القولنج اذ لا
 يوجد مثله في الصحة او غير مضاد كافرط طمخ الخد في ذات
الرئة هو ورم حار فيها ويكون حمرة الوجه فيها اكثر منه في السلس
 اعني قرحة الرئة وسبب ذلك كثرة تصعد الاخرة الحارة وقبول الوجه
 اياها لخلخلتها ووضعها في سميت الرئة وانما يقل ذلك في القرح
 لقلة الخثرتها والاجل ما ذكرنا تحدث ذات الرئة السببات لان هذا
 العضو كثر الرطوبة فاذا سخن ارتقت منه سخرات كثيرة حارة الى
 الدماغ فاذا بلغت اليه فارقتا الحوران العرضية والنسبت من طبعه

حالة

الدماغ برودة ولبردها تحذر الدماغ ويجد شغبه الشبات وقول
السامري حيث ان نرا في تعريف العرض بالضرورة او لا محالة لان
العرض هو التابع للمرض بالضرورة وهو احتراز عن حقوق مرض المرض
فانه ليس بالضرورة وذلك لا يسمى عرضا ليس بشئ لان المرض التابع
للمرض يكون عرضا باعتبار كونها تابعا للهسته المرضية ومرض
باعتبار الجاه لافه الفعل الجاه باوليا اذ لا ينافي في كون الشئ مرضا
وعرضا باعتبارين بل وسببا ايضا باعتبار ان على ما ذكره الشيخ
المبحث الرابع في التمثل على السبب والمرض والعرض
في انواع الامراض العلة التي هي سوا المزاج وسوء التركيب وتفرق
الاتصال قال رحمه الله **مثال السبب العفونة** وهي احواله
من الحرارة الغربية للجسم ذي الرطوبة الى مخالفة العادة المقصودة
مع بقاء نوعها وهذا يخرج عنها الاحراق **مثال المرض الحمي** وهي
حرارة غريبة ضارة بالافعال ينبت من القلب الى الاعضاء ويكون
العفونة سببا لها بان سخن الخلط الذي في القلب فتتشر حرارة
ذلك الى باقي الاعضاء **مثال العرض العطش** لزيادة الحرارة والصداع
للحرارة ايضا ولبخير الاخلط وانما ابتداء المثال على المرض المزاجي
لان معروضه الاعضاء المشابهة وهي مقدمة على الاعضاء الالية
التي هي معروض لأمراض التركيب وبعض يفرق الاتصال ومثل بالمرض
المزاجي المادي لكونه اظهر لقله الامراض المزاجية الساذجة فكون
المثال باخفيا وقدم ذكر السبب لتقديمه على المرض المسند على
العرض

العرض ولهذا حفظ هذا الترتيب في جميع الامثلة ومثال السبب الواصل
وهو العفونة لان ظهور السببه في السبب البدني الذي يعقبه الحاله
الكثير من غير ومثل بالعرض المناسب وهو ما يوجب طبعه المرض
كالعطش والصداع الحمي فان طبيعتها توجبها بخلاف العرض الغير المناسب
كالغشي واختلاط العقل فان طبيعة الحمي لا توجبها ولما سببه الاولين
خصهما بالذكر فهذا مثال المرض المزاجي المادي وسببه وعلامته
واعلم اننا رأينا ان نذكر رسوم الامراض والاعراض المذكورة في هذا
الفصل بل في باقي الكتاب لتكون الاطالع تاما مستقص غير محتاج
الى موضع اخر فنقول الصداع الم في اعضاء الراس وفي بعضها منه
ما يقع الراس ويصير خوة تشبه الخوذة السلاح وما ينقصه طول
ونفاك له شقيقه وليس العيز ونحوها من اعضاء الراس والا كان
الرمد صديقا بل اعضاءه للجذم اللحم الغشاء لم العظم القسا
الصلب الغشاء الرقوي المشيمي الدماغ جوهره وما فيه من الغشاء ان
تحتة من الشبكه العظم الذي هو قاعدة الدماغ واما الاعصاب
فهي كالفروع المنشعبة عنه لا على انها اجزاء جوهرها الخاصه
واما العطش فهو افتقار الطبع الى البارد الرطب وقد يكون من
جهة المعدة تارة ومن جهة الرئة اخرى والفرق بينهما ان يكون الاول
بشرب الماء البارد اسرع من سكونه باسدياق الهواء البارد والثاني
بالعكس وقال الشيخ في الكتاب الثالث من القانون وقد حدث
العطش لبرد مزاج الكبد فلا يجذب ومعناه ان الكبد هي التي تجذب

الغذاء والمشروب لطل واحد من الاعضاء فاذا بردت زال الجذب عنها
 لانه بالحجارة واما المرض التركيبي وسببه وعلامته فاشاد اليه بقوله
وانما مثال السبب امتلاء في الاوعية المنحدرة الى العين فانه سبب
المرض الذي هو شدة العينية مثال للرض الشدة في العينية وهو
مرض الى تركبي قال القرشي انما احتاج الشخ الى بيان ان هذه
 الشدة مرض الى تركبي ولم يحتج الى بيان ان الحمى مرض مزاجي ولا ان
 القرحة مرض فيه بفرق الاتصال لظهور ذلك دون الشدة والدليل
 على ان هذه الشدة من امراض التركيب ان اول اضرارها هو بفعل
 عضو الى وهو العين وفيه نظول انه لو كان كذلك لم يكن سوء المزاج
 الحاصل في العين مرضا تركيبيا لان اول اضرارها بفعل عضو الى وقس
 عليه الفرق الحاصل في العين وقال الميحي انما جعله مرضا الييا تركيبيا
 لانه من قبل امراض العدد فان الشدة زيادة في طبقات العين وهي
 تارة تكون متصلة وتارة منفصلة والمتصلة تارة تكون في وسط الحلقة
 وتارة في اطرافها وفيكون الشدة من امراض التركيب وزيادة العدد
 نظرا ايضا مثال العرض فقد ان **الابصار** ولما خصص مثالها بامراض
 العين لظهورها وايضا مثال السبب قوله حارة فانها سبب للسل
 اعني لقرحة الرئة مثال المرض قرحة الرئة ذكر مرضا متشابه الاجزاء
 ومثالا للمرض الى ولم يذكر مثالا لفرق الاتصال الساذج اما لانه داخل
 في امراض التركيب عنده واما الخفا اعراضه وقلته فانه قليا يكون
 بدون سوء المزاج ولذلك مثل بالمرض التركيب منها اي من الفروق وسوء
 المزاج

٩٢

المزاج وهو قرحة الرئة لانها مركبة منها لانه الاجناس الثلاثة على
 ما ذكره الامام وارضاه الميحي اذ لا سوء تركيب فيها غير لفرق الاتصال
 بخلاف لعدم فانه مركب من الثلاثة سوء مزاج بماده وفساد تركيب
 ولفرق اتصال وقول السامري ان الامام سمي بهذا لان القرحة
 اسم لفرق الاتصال المسقع وهو ليس مرضا مركبا لان المرض التركيب
 ما اجتمع من نوعين فصاعدا ويتحد من ذلك مرض مثال الورم ولعل
 الامام لما سمع قرحة بسيطة وقرحة مركبة مع سبب مرض
 او عرض ظن ان ذلك هو حقيقة المرض التركيب مناصر لانه قال
 القرحة ليست مرضا مركبا مع تركيبها من نوعين كما بينا وتسلم ان التركيب
 من نوعين مرض مركب **مثال العرض حمرة الوجنتين** قد عرفت
 سبب ذلك وانها لم كانت في ذات الرئة اكثر منها في قرحة الرئة
وتحذير الاظفار هو لازم القرحة ولكن بتوسط الحمى الدقية لان
 قرحة الرئة يلزمها حمى الدق للقلب من القلب وحمى الدق مذهب
 للبدن واذا نقص اللحم الذي على الانا مل بسبب الدوبان تحذير
 الاظفار لذلك وليبوستها ايضا **المحش** **الخامس في الفرق**
 بين العرض والدليل والعلامة **والس** رحمه الله والعرض
 يسمى عرضا باعتبار ذاته او بقياسه الى المعروف له ويسمى دليلا
 باعتبار مطالعة الطبيب اياه وسلوكه منه الى معرفة مائه
 وفي بعض السمع ماهية وهما متقاربان **المرض** هذه الاعراض
 منها ماهي عرض معنى الموجود في الموضوع وذلك ليقى عرضا باعتبار

في ذاته ولا يلزم من ذلك ان يسمى المرض عرضا ايضا وان كان عرضا بذلك
 المعنى الاختصاص به باسم المرض وقس السبب الذي هو عرض بذلك المعنى
 عليه ومنها ما هي جوهر ملقة النفث ودم الرعاف وهذا ليس
 بعرض بذلك المعنى وانما سمي عرضا لكونه عارضا للمرض كمالا فحق
 اسما غويحي لان الاسم عرض عام بل اعتبارا لكونه عارضا لما هيية البلع و
 العاج وان كان في نفسه جوهر او قد عرفت ما يرد على هذا وهو
 انه يجوز ان يكون العرض للسل اول ذات الجنب ليس هو الملقة بل نفث
 الملقة والنفث نفسه عرض بذلك المعنى لا جوهر ولكن ان يجاب عنه
 بان العرض ما يتبع للمرض والملقة كذلك وايضا بان العرض هو الذي
 يستدل منه الطبيب والذي يستدل منه نفس الخارج لانفثه ولهذا
 يستدل بالخارج بطرحه في الماء او النار انه ملق مستدل منه عما وجد
 العروحة وذلك لانه ان رسي في الماء او تنزع عن النار كان ملقة والافلا واما
 ان البرهان هو الدليل فقد تميز في كتاب البرهان الان في الذي يكون حجة الاوسط معلولا
 للاكبر يسمى دليلا وان الحد الاوسط نفسه يسمى دليلا ايضا وهذه الاعراض
 كذلك لانها معلولة للمرض فاذا استدل بها على المرض كان دليلا مثلا اذا
 قلنا ان هذا مسلول لانه متخذب للاظفار وكل متخذب للاظفار مسلول
 كان متخذب للاظفار الذي هو الاوسط معلول للمسلول الذي هو الاكبر
 ويكون دليلا كما ان الاحتراق في مثال كتاب البرهان وهو ان هذا الخشب
 مسسته النار لانه محترق وكل محترق مسسته النار كان دليلا لكونه معلولا
 للاكبر الذي هو مسسته النار واما العلامة فقد فرق بينها وبين الدليل انها

في كتاب القياس وتبين انها اعم من الدليل وهو قياس اخماري حجة الاوسط
 اما اعم من الطرفين حتى لو طرح بمقدمته كان قياسا وموجبتين في الثاني
 كقولك هذه المرأة مصفارة فهي اذن جلي صورة هذه المرأة مصفارة والجلي
 مصفارة او اخضر منها حتى لو طرح بمقدمته كان قياسا وموجبتين في الثالث كقولك
 الشجعة ان ظلة لان الحجاج كان شجاعا وصورة الحجاج شجاع و
 الحجاج ظالم قال اللوكري الدليل اقوى من العلامة لان الدليل يكون في
 الاول والعلامة تكون في الثاني والثالث وقال غيره والعلامة لوقوعها
 في الشك لان اعم من الدليل لوقوعه في شكل واحد وفيه نظروا واما
 في اصطلاح الاطباء فهما متفاران في المفهوم وكونان للصحة و
 المرض واما العرض فلا يكون الا للمرض فكون العرض اخص منها اذ كل
 عرض جوهر كان او عرضا دليل وعلامة وليس كل ما هو دليل و
 علامة فهو عرض لانا قد استدلنا بالاسباب ولست بالاعراض
 فقد ظهر ما ذكرنا ان سبب ترديد الشيخ في تسمية العرض به كون
 بعضه عرضا بمعنى كونه عارضا لا بمعنى كونه موجودا في موضوع لكونه
 جوهر او بعضه عرضا بمعنى كونه موجودا في موضوع لاما ذكره الامام
 وعظم وهو ان عينا ما نطهر بالتأمل لمن فوق له وهو ان الشيخ لنا
 اورد ذلك على وجه التردد لان فيه مسئلة حكمة دقيقة وان كانت
 غمرا لانه هذا العلم فضلا عن هذا الموضوع لكن الاجل انما هو هذا التفسير
 نشير الى طرف منها فنقول الحكماء الفقهاء ان الجوهر ليس جوهر
 لانه في الحال موجود لانه موضع بل لانه ماهية من شأنها انها متى كانت

موجودة في الخارج كانت لانه موضوع والفوق من الاعتبارين في الفرق
بين قولنا المغناطيس اما كان مغناطيسا لانه الآن جاذب للحديد وبين
قولنا لانه ماهيته وشأنها انها متى وجدت الحديد جذبتة واذا لم تحتف ذلك
فنقول العرض له امران احدهما كونه عارضا للموضوع والثاني كونه في نفسه
لحال متى كان موجودا كان عارضا للموضوع فان كان اسم العرض قينا
بالاعتبار الاول كان كونه عارضا بالقياس الى الموضوع وان كان متناوله
بالاعتبار الثاني كان كونه عارضا بالاعتبار ذاته فهذا هو الفرق بين
الاعتبارين **المبحث السادس من بيان ان كل واحد من السبب**
والعرض والموضوع قد يكون عن كل واحد منها وان كل واحد منها ينقل
الى الاخرين قال رحمه الله وقد يصير المرض سببا للمرض
اخر كقولنج للفشي او الفالج او الصرع اعلم اولا ان حدوث كل واحد
من هذه الثلاثة عن كل منها يكون تسعة اقسام هي الحاصلة من ضرب
الثلاثة في الثلاثة احدها المرض يحدث عن السبب وهو ظاهر وقد
نقدم له امثلة كحدوث الحمى عن عفونة الاغلاط وسدة العنبر عن
امتلاء الاوعية المتحدرة الى العيز وفرجه الركب عن الزلزال الحارة وبانها
المرض يحدث عن المرض وقد مثل الشيخ لحدوث الامراض الثلاثة عن
القولنج اما القولنج فهو مرض معوي معلوم يتعثر معه خروج ما يخرج
بالطبع واما شهي للثلاثة عروضة في المعامل المسمى قولون وذلك لبرده و
كثافته وقلة انصباب الصفراء اليه وقلة احساسه لذعمها لكثافته و
ان كانت اسباب القولنج حاصلة في الامعاء الدقاق فالاسم المخصوص

به ايللا وسر عما ذكره جالفوس في كتابه بخلوقه وقال معناه يارت ارحم
ولما الغشي فهو تعطل حال القوة المحركة والحساسية لضعف القلب واجتماع
الروح كله اليه واستفراغه وتحلله حتى لا يفضل عن الموجود في المعدن
واما الفالج فمن الاطباء من يقول انه استرخاء في عضو كان سواء كان في
شق واحد او عاما للشق في الراس الذي لو عمة كان سكتة ومنهم من يقول
انه استرخاء لحد شقي البدن دون نصف الراس ومنهم من يقول انه استرخاء
لحد شقي البدن ونصف الراس وهذا هو الحق الذي وقع عليه الاتفاق
واللغة العربية موافقة لهذا المعنى فاما تشييز بالفالج الى الشق والنصيف فقال
فلجيت الشيء فلجيز اي شققته بنصفين ويقال فلج الرجل فهو مفلوج قال
ابن جرير لانه ذهب نصفه قال ومنه قيل لشقه البيت فليجوه ولما الصرع
فهو علة تمنع الاعضاء النفسية عن الحس والحركة والانتصاب منعاً غير
تام وههنا بحث لا بد من الاشارة اليه وهو ان الاطباء اختلفوا في ان
الصرع البلغمي والسوداوي ايها ارداء فقال قوم السوداوي ارداء لان البلغم
لا يبلغ من كثافته وغلظه ان يمنع القوة المحركة من النفوذ كما يمنعها السودا
ولذلك يكثر في السوداوي الارتعاش والاضطراب وليس له علة الاقوة اتمام
الطبع بدفع السبب وقال قوم البلغمي ارداء لان البلغم اكثر فلو كان سدة
ابلع واعظم في قوة الاذي ولما حصل الارتعاش والاضطراب في السوداوي
فما دليل ان عا نفوذ قوى الحس والحركة ونفوذ ههما دليل على ضعف
السبب وقلته هذا ما قالوا وفي كل واحد من القولين نظر اما الاول فلان
البلغم وان كان اقل كما في غلظا من السوداوي الا انه يزيد عليها بالكثر عما

ثبت فيما تقدم وعلى هذا يكون كل واحد منها معادلا للآخر متساويا ولما
 ان الارتقاش والاضطراب يدلان على نفوذ القوى ونفوذها على ضعف
 السبب فضعف الاحتمال ان يقال ان سببه قوة اهتمام الطبيعة بدفع المودر
 فانه متى كان قوي الاذى لها اهتفت به اهتماما اقوى ولذلك تحرك آلات التنفس
 في السكته حركه ظاهره واما الثاني فلانه ان غلبت السبب فيما يكثر ارتعاشه
 واضطرابه قلته الجذر من الخلط الموجب للسكته فهذا غير مختص بالسوداء
 فان كل خلط اذا كان الموجب منه للسكته قليلا كان منعه لنفوذ القوة المحركة
 الحساسة منعا ضعيفا وان غلبت بها قلته قوة السوداء بالنسبة الى قوة البلغم
 في احداث هذا المرض فهذا غير لازم لاحتمال ان تقلل السوداء حصولها
 استعدادا للجواب السكته اما الاستعمال الغذاء والاستحالة بعض الاخلط اليها او
 الامر اخولم حصل مثله في الخلط الكثير الحق ان السوداء في ابداء وارتعاش البلغم
 وذلك لان البلغم انصب للدماغ في السوداء والسبب المناسب اقل
 خطا من غير المناسب عما سنبينه ولذا قلنا ان البلغم انصب في السوداء
 لوجهين احدهما ان الدماغ في حال الصحة يغذي بالبلغم عما راي الاكثرين
 للذهاب الى اغذته جميع الاخلط وبابود الدم وارتبطه عما راي الاقلين للذهاب
 الى اغذية الدم وحده وما نهما ان مزاج الدماغ بارد رطب عما تقدم واما
 السوداء فباردة يابسة وتبسيها اقوى من بردها ولا شك ان غير المناسب
 لا يحدث الا لسبب قوي وقوة السبب دليل على عظم قوة الآفة واذا كان
 الامر عما ذكرنا كان السوداء في ابداء والطبيعي في ارسطو الصرع لا يحدث
 الا عن اخيرة غليظة تسد مسالك القوة الحساسة والمحركة والدليل على ذلك طوئه

دفعه

دفعه وزواله دفعه والدليل على غلظتها منعها للنفوذ فانها لو كانت لطيفة لما قدرت
 على الجواب ذلك قال جالينوس ان الجذر ان يكون سبب حدوثه دفعه وزواله
 دفعه مواد رقيقة فان البخار لو بلغ من الغلظ ما بلغ لما قدر على الجواب السكته في
 بطون الدماغ الذي هو مبداء الحركات الإرادية الذي لا تقدر على منعها الا سبب
 قوي قال الرازي لا يحب علينا ان نسلم الغلبة لارسطو في كل موضع بل نسلم
 لجالينوس في هذا الموضع وقال بعضهم انه قد يكون صرع من غير مادة اي
 من غير خلط من الاخلط الاربعة وهذا القول منه يحتاج الى تفصيل
 لانه ان عني به ان الصرع قد يكون عن كنفية سمية ترفع الى الدماغ فتؤديه
 وتوجب له النقص الذي سنذكره بعد فهو حق وان عني به انه يحدث عن
 سوء مزاج بلا مادة فان كان مختلفا فهو جائز وان كان مستويا فذلك لا
 وجه له لان الكنفية الموجبة للصرع اذا كانت ثابتة وجب ان يكون
 الصرع ثابتا وغير ان يكون له نواب وفترات وهذا خلاف الواقع في
 حال الصرع فان في سبب الحدوث في الصرع استرخاء كما يحدث
 عندما يستولى المواد على احد شقي البدن او على عضو من الاعضاء قلنا
 وذلك لان الدماغ في ذلك الوقت يجاوز دفع ما يودنه وعند ذلك يجتمع
 الى ذاته وسبقه في دفع ما يودنه واذا اجتمع وانقبضت العصب
 الاعصاب تبعاه لانه مبداءها مستقل عن الاعضاء وسبب ذلك ان
 يجب ان تعلم ان الشئ على ثلثة انواع تارة يكون من الامتلاء وتارة
 يكون من الاسترخاء وتارة يكون من كنفية سمية وشئ الصرع يكون عن
 الاول والثالث ولما عني الثاني فهو مستحيل لوجهين احدهما ان الصرع

يكون دفعة والشخ لا يابس لا يكون دفعة بل قليلا قليلا وبانها ان الاله لا
يبلغ من جفاف رطوبات الدماغ بحيث انها توجب الشخ الا يستقر ذلك
هلاكل البدن واذا عرفت ذلك فاعلم ان ابن المناج وعنه اعتراضوا
وناقشوا وقالوا ان القولنج لما توجب الغشي بقوه وجعه ووجعه عن
المرض فهذا لما يصلح مثلا لحدوث المرض عن العرض لا عن المرض و
اصا الصرع والفالج اما لحدوثا عن القولنج بان دفاع مادة الى الدماغ
موجب الصرع او الى العصب فوجب الفالج ومادة القولنج سبب
له فلكونان حادثين عن سبب لا عن مرض وهذه المناقشة فاسده لان
معنى قولنا لحدث هذا عن هذا في هذه التراكيب ليس ان لحدث عنه
بالذات في جميع فانه ليس لنا في هذه التراكيب ما لحدث عنه بالذات
سوى السبب وامان في باقي التراكيب فلكون اسبابا باسبابها او باعراضها
فمعنى قولنا المرض سبب المرض ان سببه بالذات او بالعرض بان يكون
سببا له بسببه او بغير ذلك لان السبب في كتب الطب ما يكون اولا فيجب
عنه وجود حاله في الاحوال الثلاث والقولنج بالنسبة الى الامراض الثلاثة كذلك
فلكون سببا لها و غير احتياج الى كونها سببا له بسببه او بغير ذلك لان
السبب في كتب الطب ما يكون اولا فيجب عنه وجود حاله في
الاحوال الثلاث والقولنج بالنسبة الى الامراض الثلاثة كذلك فلكون سببا
لها و غير احتياج الى كونها سببا لها بوجعه او بما دونه وبالثالث المرض لحدث
عن العرض وقد مثل الشيخ نمشاين واسار الله بقوله بل قد يصير العرض
سببا للمرض كالوجع الشديد يصير القولنج سببا لحدوث الغشي او

كالوجع

كالوجع الشديد يصير سببا للورم الانصباب الماده الى موضع الوجع الورم
هو غلاظ وانفاج لحدث في العضو وفضل ما في مقدمه وتلاؤه والبثور ايضا
من جنس الاورام فانها اورام صغار كالان البثور اورام كبار فهذه ثلثة اقسام
في المرض وكذلك العرض اما ان لحدث عن المرض وقد قدمت امثله له
كالصداع والعطش والحمى وفقدان الابصار ورساق العنبه وحمية الجحر
وتخشب الاظفار وفقر حمة الرية او عن العرض كالصداع العرض عن الحمى
العارضه عن ذات الجنب او عن السبب كالوجع الناجم عن ذات الجنب
التي هي سبب الحمى فهذه ثلثة اقسام في العرض وكذلك السبب كالعفونه
عن الامتلاء او عن المرض كعفونه الاخطا عن حمى يوم او عن العرض
كما لحدث عن حمى ذات الجنب صداع شديد فلكون سببا للسرسام فهذه
ثلثة اقسام في السبب وقد امت الاقسام التسعة كما ذكرنا واما انقلاب
كل واحد من هذه الثلثة الى الاخر فقسامه ستة لان السبب اما ان يصير
مرضا كالورم في الجنب الذي هو سبب الحمى وهو مرض في نفسه وهذا
في الحقيقة مرض صار سببا واما ان يصير عرضا كالارق الناجم عن الحمى الذي
هو سبب الصداع وفي الحقيقة هذا عرض صار سببا وكذلك المرض اما
ان يصير سببا كما مثلناه او عرضا كالحمى التي بعة لذات الجنب فانها
مرض وعرض وهذا في الحقيقة عرض صار مرضا وكذلك العرض اما ان
يصير سببا وقد مثلناه او مرضا والله اشار بقوله وقد يصير العرض
نفسه مرضا كالصداع العارض عن الحمى فانه ربما استقر واستقر
حتى يصير مرضا واعتراض ابن المناج عليه بانه ان اراد بالصداع اللام كما

قال في تعريفه انه ألم في اعضاء الرأس فذلك ما لا يصير مرضا ابدا وان اراد به خلا
ذلك وهو غير المزاج فذلك مرض في نفسه غير ضار وعرض وكلف لصحة العرض
مرضا ومحل له غير محل العرض ساقط لما ذكره وكان المرض في الاعضاء و
محل العرض في الاعمال فالصداع التابع للحمى في حيث هو تابع للحمى هو نفس
ضرر فعل الرأس وسببه سوء المزاج الحاصل في البدن والصداع عرض
وسبب التشویش فاذا استقر واستحكم فلا بد له من سبب ببقية والحفظه
لان السبب الاول قد زال وهو الحمى فيبقى ان يكون سوء المزاج اضعف الرأس
فاستقر الصداع فصار مرضا بعد ان كان عرضا فانه اسقط من الاول لانه لا
نسلم ان محل العرض هو الفعل ان اراد ان كل ما هو عرض في محل الفعل لان
بعض الاعراض محلها العضو كحمى الوجهين وتحدثت الاظفار ووجع البطن
والرأس في القولنج والحمى سلماء لكن لا نسلم ان الصداع التابع للحمى وحيث
هو تابع للحمى هو نفس ضرر فعل الرأس بل هو ملزم ضرر فعله لان ضرر فعله
بل لانه لا نسلم ان الصداع اذا اراد به ألم في اعضاء الرأس فذلك ما لا يصير مرضا
ابدا سلماء انه قد يصير مرضا لكن لا نسلم جواز اراده تغيير المزاج والصداع
حتى يقال ان اراد به الغير فكذلك سلماء لكن لا نسلم ان محل المرض
غير محل العرض مطلقا سلماء لكن لم لا يجوز ان يكون الخراجات المتصاعدة
الى الدماغ بعرض الحمى الموجبه للصداع لتفسد مزاج الدماغ بحيث لو لم
يرفع اليه البخار وجب الصداع وهو ظاهر غايه الظهور وقد يكون
الشيء بالقاس الى نفسه والى شيء قبله والى شيء بعده مرضا وعرضا وسببا
مثل الحمى السليمة فانها عرض لقرحه الرية وسبب لضعف المعدة مثلا
ومثل

ومثل الصداع الحادث عن الحمى اذا استحكم فانه عرض للحمى ومرض
في نفسه وربما جلب السرسام فصارت سببا له السرسام ورم في احد
جواني الدماغ او فيها او في الدماغ نفسه او فيها جميعا خلافا للروايات فانه
يؤى ان الدماغ لا يرم وكذلك العظم ويستحكم في هذا ولما يكون ذلك المواد
صفراوية او دم رقيق وذلك لان الغشاء لصفاته لا شفافية الا اللطيف
ولذلك قال ابوراط في المقالة السادسة في الفصول اصحاب الجشاء الحامق
لا يكد يصيبهم ذات الجنب لانه قلما يتولد فيهم المواد اللطيفة مع ان
ذات الجنب لا يكون الا منها لانه ورم في الغشاء المستبطن للاضلاع
والجانب الحاذي امانة الجانب الايمن او الايسر قال المسيحي هذا الاسم
فارسي لان السر هو الرأس وكذلك البرسام فان البر هو الصدر والسام
هو الورم وفيه نظر فان الورم بالفاء رسي ليس هو السام بل الالاماس وانه
لما سمع الالاماس وحروفه كحروف السام حسب ان السام بالفاء رسي
الورم وقد يمكن ان يكون في الفاء رسيه القديمة السام بمعنى الورم وقد هجر
استعماله والله اعلم واعلم ان السرسام يشابه البرسام من وجوه ثلثة
احدها الحمى اللازمة بسبب الورم ومشاركة القلب في السرسام
ومجاورته في البرسام وبانها باضطراب النفس بسبب ضرر الاعضاء
والعضلات المحركة للصدر وبانها باضطراب البول لارتجاع الصابع الى
الورم والفرق بينهما وجهان احدهما ان السرسام يتقدم انحلاط
الزهر وسوء النفس والعطش بخلاف البرسام وبانها ان الحمى في البرسام
اشد منه في السرسام لقرب الورم منه من القلب قال رحمه الله

الفصل الثاني في اقسام احوال بدن الانسان واجناس الارواح

وتشمل عما مباحث المبحث الاول في ماهية كل واحد من
الاحوال الثلاثة قال رحمه الله **احوال بدن الانسان** اي التي ينظر
فيها الطبيب والافني احوال بدن الانسان كثرة لا تحصى **عند جالسوس**
ثالث لان عند ان هئته مزاجه وتركيبه اما ان يكون بحيث يرضى ان
يكون في جميع الاوقات كل افعالها سليمة او كلها ما ووفه او لا يكون كذلك
والاول هو الصحيح والثاني هو المريض والثالث المتوسط لالان للاحوال
المذكورة اما ان يكون لافعال معها سليمة او لا يكون فان كان الاول فهو الصحيح
وان لم يكن فلا يخلو اما ان يكون ضرره محسوسا او غير محسوس فان كان
الاول فهو المريض وان كان الثاني فهو الحالة الثالثة عما ذكره المصحح فانه
فاسد لان الضرر في الحالة الثالثة محسوسه لكنه لا يعلم في المرض فان
قلت كان للناسيب للترتيب المذكور في الفصل الاول في تقدم السبب
عما المرض الذي هو من الاحوال وهو الرطب الطبيعي لتقدم السبب على
المستب طبعا المستلزم لتقدمه عليه وضعا رجاء لتطابق الطبع و
الوضع ان يكون الفصل الثاني في الاسباب والثالث في الاحوال فلم تقدم
لاحوال عما الاسباب قلت اما قدمها على الاسباب لان المقصود
بالذات معروفة للاحوال واما معروفة لاسباب ولاحراض فهي معروفة
بالعرض ولانه تتبع الترطب المشهور من اطباء فانه قد جرت عاداتهم ان
تذكر للاحوال اولهم لاسباب بانها لالان للاحوال في بعض الصور اظهر
لاسباب ولهذا استدرك بالعوارض ولما كانت ظاهرة وجب تقديمها على

ما ذكره

البدن في ٤

على ما ذكره المصحح فانه فاسد اما اوله لالان لاسباب في بعض الصور
ايضا اظهر من للاحوال وعلى هذا فيتنعاضون وعليك بالترجيح وهو معنا
لان تقدم السبب موافق واما ما نوافلانه بنى كون الاحوال اظهر على الاسد
بالعوارض وهذا المباح لو كان المراد بالاحوال ما يتناول الاعراض وليس
لكل بل المراد بها الثالث لا غير **الصحة** اما تقدم الكلام في حد الصحة عما
الكلام في المرض والحالة الثالثة لشرها وستزيد لهذا بيان عند الكلام في
حفظ الصحة ولما ذهب بعض الاول الى ان الصحة عبارة عن سلامة
الفعل وبعضهم الى انها عبارة عن صدور الافعال عما الكمال وبعضهم الى
انها عبارة عن الاعتدال المطلق وكانت هذه الحروف فاسدة عند جالسوس
اما الاول فلانه يلزم منه ان يكون العرض مرضا لانه ضد الصحة فيكون
عبارة عن آفة الفعل الذي هو عرض وعما هذا لا ينبغي فارق بين المرض
والعرض ولما الثاني فلانه يلزم منه ان يكون النام ومن لم يعمل عملا
مريضاً لان افعاله ليست صادرة عنه عما الكمال واما الثالث فلانه
يلزم منه ان يكون الاصحاء مرضى حد الصحة بما ذكرنا وهو وان كان
احسن ما ذكرنا لكنه لم نزل الفساد بالكلية للاخلال فيعود زاده
الشيخ ونسبه الى نفسه في الفصل الاول فلنفسر حد جالسوس
لتبين اختلافه فالحكمة في قوله **وهي** كالحسن والما كان المرض
هي لانه داخل في مقولة الكيف ولنا لم يقل كيفه وان احتاجت وان
كانت اخصر من الهمة المراد في العرض لان الكيفية غير معلومة عند
الجمهور بخلاف الهمة **يلون** بها لان الصحة علة لسلامة الافعال

ولذلك لم يقل يكون معها لانه لا يدل على العلية لجواز ان يكون معها كونه
معول على اخرى **لاها بدن الانسان** لان الطبيب لا يتكلم في صحة
غير بدن الانسان في مزاجه وتركيبه **حيث يصدر عنه** يريد
ان حال المزاج والتركيب يكونان بحيث يصدر عنه ذلك فلا في ذلك
ان يكون من وجده ضرر في بعض احواله لا يحل مقتضى مزاجه وتركيبه
ان لا يكون صحيحا **لافعال** اي الطبيعة والحيوانية والانسانية
كلها انما شرط الكل لثبوت له الحالة الثالثة لانه اذا شرط في الصحة
كون الافعال كلها صحيحة في المرض يكون كلها ما ووف في الحالة التي
لا يكون البدن فيها كذلك لا يكون صحيحا ولا مريضا **صحيحة سليمة**
المرد بها المفهوم اللغوي والمحدود الصحة باصطلاح الاطباء فلا يلزم
اذن ان يكون هذا تعريفا للشئ بنفسه هذا معنى كلام جالينوس
وقد اهل فيه قيودا بحيث ان يضافه منها وصف الهمة بانها طبيعة
فعال همة طبيعية يخرج بذلك الهيات الغير الطبيعية كالمرض والظلم
والسبب المرضي من الالهات ان قوله يصدر عنها الافعال كلها سليمة
مدعى ذلك لانا نقول انما يدل عليه بالانزام ودلالة الانزام غير مستعملة
في الحدود اي في المعارف حد كان اورسما على معنى انه لا يجوز ان يتغير
فيها ما يدل على المراد منه بالانزام والا كان مولنا حساسا نطق اوضحا حل
حدانا ما اورسما كذلك لدلالة الحساس على الحيوان لكنه ليس كذلك لانه حد
اورسما ناقص لخلو عن الجنس اذ لا يجوز ان يبراد بالحساس الحيوان لان
دلالة عليه الزامية وانما يجب ان يبراد به مدلوله المطابق وهو انه شئ ما
له

له الحسن وكذا حكم جميع الالفاظ المستعملة في التعريفات ولهذا قيل ان دلالة
الانزام مبهمة في الحدود لان دلالة الحد والرسم على المحدود والرسم
فدكون بالانزام كالحدود والرسم الناقصه الخالصة عن الاجناس و
امثال هذه الحدود والرسم مستعملة في العلوم فيدل ان دلالة الانزام غير
مبهمة فيها فظهر ان هذه الدلالة في الحدود دون العلوم لا بالعكس على
ما توهمه بعض المتأخرين فهذا هو محقق هذا المرام في هذا المقام وهو
ما غفل عنه الجمهور فان قيل الخزن ما نقول ان صدور الافعال
سليمة تدل على الطبيعة لمنع بناء على انها الزامية بل نقول لعل طبيعة
غير محتاج اليها لان ما قاله جالينوس كاف في تصور المرض وامنيارة عن
جميع ماعداه قلت والخزن ايضا ما نقول ان طبيعة محتاج اليها للمتميز
بل لتصوره عينا ما ينبغي وهذا الجوهر الناطق في تعريف الانسان فانه
كاف في تميزه عن جميع ماعداه وغير كاف في تصور كماله ينبغي واعرف
ومنها كون ذلك لذات تلك الهمة فنقال يصدر عنها الافعال كلها صحيحة
بالذات يخرج بذلك العلامة الصحيحة الجوهرية وهي كون الاعضاء سليمة
للمزاج والتركيب فانها يصدق عليها انها هيمية تكون بها بدن الانسان
في مزاجه وتركيبه بحيث يصدر عنه الافعال صحيحة ولكن لا لذاتها
اي لا كونها علامة بل كونها مقتضية للصحة وهي لما ذكرتم فيه تكرر
وهو صحة سليمة وهو قبيح في الحدود وما دفع التكرار بان المراد
بالصحة ان لا يكون الصحة في الغاية وبالسليمة ان يكون في الغاية
فصنف لان الصحة والسلامة اللغوية لا يدل الا على مطلق الصحة والسلامة

واما على المقيد منها كالصحة لا في الغايه والسلامه في الغايه فكلاهما اذا العام
لا دلالة له على الخاص وان قيل مسلم انها لا تدل على المقيد بل على
المطلق المحتمل لجميع المقيدات لكنها عريان عامان ومجموعها خاصة
قلت من المستحيل ان يكون مجموع عريض عام من معنى الحقيقة المعنى
خاصة والا كان كل منها خاصة ولنا مكر ذلك فما اذا كانا مختلفي المعنى
والا كان الاكل الماشي خاصة للاسنان بل محتمل ان يصير مجموعها خاصة كالطائر
الولود في رسم الخفاش وان قيل السلامة لغايه في الصحة لان الصحة
خلاف السقم فعلا صحيح فلا من علمته وسلم فلا من الآفات والسقم آفة
فاذا قلنا فلا من صحيح اي ليس له آفة السقم واذا قلنا سليم اي لا آفة له من
الآفات والآن الصحيح لان في الحالة الثالثة بخلاف السليم قال سلمه اخراج الحالة
الثالثة عن الصحة قلت لا نسلم ان الصحيح لان في الحالة الثالثة لانها
لست بصحة ولا مرض وصاحبها ليس بصحيح ولا مريض سليما لكن ذكر
السليم لعمومها لغني عن ذكر الصحة سليما لكن الفرق بينهما ان سلم صورة
في النقص ولا نسلم تصويره في الافعال از معنى كون الافعال صحيحا انه لا علم فيها
ومعنى كونها سليمة انه لا آفة فيها وهما في المعنى واحد هما لا فرق بينهما
والمرض هو في بعض السقم وهو وكلاهما جائز وان كل واحد موطن
من مذكر وموثن يجوز ذكره تارة وتانيته اخرى **هية** قد عرفت
معناها وان لم اختارها على الكيفية **في بدن الانسان** وقد عرفت
علة التخصيص **مضان** **لهذه** اي للهبة المذكورة او للصحة كما ذكر
القرشي ولا يرد ما اورده عليه من ان هذا التعريف في سدا لانه تعريف
للشيء

للشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة كما لو قيل لمن لا يعرف السواد والبياض
السواد لون وبيضا والبياض واجب عنه بان الشيخ لما تساهل ههنا بهذا
التعريف لما تقدم له من تعريف المرض في الفصل الماضي وهما فاسدان لما
الايراد فلا لانه لما كان متوجه لعم يعرف الصحة اقولا وقال المرض ههنا مضان
للصحة اما اذا عرفت ثم قال هذا يكون مكن يعرف السواد بانه لون جامع
للصحة بقول والبياض لون ايضا السواد وهذا ليس تعريف الشيء بما يباينه
في المعرفة والجهالة واما الجواب فلان الشيخ ما تساهل بهذا التعريف
بل نقل عن جالسوس ولما عرفت انه ليس علم ما ينبغي غيره وزاد عليه و
نقص عنه ما ينبغي وذكره في الفصل الماضي واعتراض ابن الفصاح بانه لما
اشتراط في الصحة سلامة الافعال كلها وجعل المرض ضد لما لزمه
في المرض اعتبار ضرر الافعال كلها فكان الهجوم غير مريض وكذا
المسبوت لان افعال هؤلاء كلها ليست مرضية واجاب السامري
عنه بان الشيخ تسامح في المضادة واراد بها المقابل الذي هو اسم
المضادة فمارة يكون لجميع الافعال واخرى ببعضها اما الاعتراض
فوارد لانه لو لم يعتبر في المرض كون كل الافعال ما ووقفه كما اشتراط في
الصحة كون كلها سليمة لم تثبت الحالة الثالثة التي هي مطلوب جالسوس
واذا كان كذلك لزم ان لا يوجد مريض اصلا الا نادرا فضلا عن الهجوم
والمسبوت واما الجواب فعا سدا ما او لا فلا ان الشيخ ما تسامح بل
نقل عن جالسوس واما ما بان فلا لانه لو جعل المضاد عا المقابل لما ثبتت
الحالة الثالثة وورد المسيحي ما اورده القرشي من تعريف الشيء بما يباينه

معرفه وجهالة وقال كان ينبغي ان نقول والمرض هيئة غير طبيعية بها
بنا للافعال الضرر المحسوس من غير توسط فالهيئة كالخس وغير طبيعية احراز
عن الصحة والضرر المحسوس عن الحالة الثالثة وغير توسط عن سبب
المرض ولما التعريف فلان الضرر في الحالة الثالثة محسوس للغير محسوس
واما الحالة الثالثة فلم يجد لها الشئ وذلك لانه ليس لها وجود عنه وما لا وجود
له لا حقيقة له وما لا يكون كذلك فلا يكون له حد حقيقي ونحن نذكر لها حد المحسوس
الاسم فان ذلك يكون للموجود والمعدوم فنقول انها حالة لبدن الانسان
ليست بطبيعية مطلقا ولا خارجة عن الطبيعة مطلقا بحيث عنها بالذات
بلا واسطة ان يكون الافعال غير جارية على المجري الطبيعي مطلقا او غير ما هو
مطلقا وقد حدثها خيز بانها حال لبدن اذا كان بها لم ينسب اليه انه
صحيح ولا الى انه مريض على الاطلاق وهذا يعرف فاسد لتوقفه على
معرفه الصحة والمرض فيكون قد اخذ في الحد ما يساوي المحدود في المعرفة
والجهالة وقال المسيحي والحق في هذا التعريف ما ذكره بعض فضلاء
المناخزين وهو انها حالة لبدن الانسان ليست بطبيعية على الاطلاق
ولا خارجة عن المجري الطبيعي على الاطلاق بحيث عنها بالذات ان
تكون الافعال خارجة عن المجري الطبيعي خروجا يسيرا وهذا ليس بشئ
فضلا عن ان يكون حقا وذلك لانه يعرف بالجهول لان الخروج اليه
غير معلوم لانه غير محدود **المبحث الثاني** في اقسام الحالة الثالثة
قال رحمه الله **وحاله عنه** اي عند تجانسها لانهما ليست عند
الشئ **ليست بصحة والمرض** انما لم يقسم الشئ الصحة لانهما حقيقة

واحد

واحد لانهما لازمه لاستواء المزاج والترتيب وذلك شئ واحد ولا لذلك
باقي الاحوال فانها لازمة للخروج عن الاعتدال وذلك انواع كثيرة وقد
قسم الشيخ الحالة الثالثة الى خمسة اقسام لان البدن الذي يتلك الحال
اما ان يكون كذلك لانه انفي عنه كون الصحة اي اللغوية في الغاية والمرض
في الغاية اولانها وجدافه ووجودها اما ان يكون في وقت واحد او
في وقتين ووجودها في وقت واحد اما ان يكون في عضو واحد او في
عضوين ووجودها في وقت واحد في عضو واحد في حقيقة واحدة
محال فلا بد وان يكون ذلك في جميع اقسام في حقيقته فاما ان يكون
متباعدا او متقاربين فهذه هي الاقسام الكلية وكل قسم منها
يمكن تقسيمه الى اقسام اما الاول بعد اشار الشيخ الى اقسامه بذكر
الامثلة وهي ثلثة لان الذي انفي عنه كون الصحة في الغاية والمرض
في الغاية اما ان يكون له ذلك سبب تقدم مرض او لا يكون والاول
هو الناقه والثاني اما ان حدث له ذلك بعد ان لم يكن وهو الشيخ او
لا يكون وهو الطفل قال المسيحي وصحة الشيخ والناقه صحة لا ينفك
بهم وان كانت دون الغاية فلا يجب ان يقال انها حالة ثالثة
وفيه نظر والعسم الثاني هو الذي وجد ان له في وقت واحد اما ان يكون
ذلك باعتبار الفصول كمن يصح في فصل من السنة ويمرض في اخر او
باعتبار الاسنان كمن يصح في سن ويمرض في آخر وفي كلا الاعتبارين
اما ان يكون في اكثر ذلك صحيحا او في اكثر مريضا او يكون في ذلك متساويا
فيها والثالث وهو الذي وجد ان له في عضوين اما ان يكون في اكثر اعضائه

صحة او في اكثرها مريضه او متساويان والاربع وهو الذي يوجدان له
 عضو واحد في جنسين متباينين اما ان يكون الصحة في المزاج والتركيب
 والمرض في الاتصال او بالعكس او الصحة في المزاج والاتصال والمرض في
 التركيب او بالعكس او الصحة في التركيب والاتصال والمرض في المزاج او
 بالعكس والخامس وهو الذي يوجدان له في عضو واحد في جنسين متباينين
 اما ان يكون تلك الاجناس منسوبة الى المزاج او الى التركيب او الى الاتصال
 والمنسوبة الى المزاج اما ان يكون الصحة في الكيفيات الفاعلة والمرض في
 الكيفيات المنفعلة او بالعكس والمرض المزاجي اما ان يكون ساذجا لوماديا
 ومادته اما ان يكون ذات قوام اولاتون وايضا اما ان يكون بالة للعضو
 او نافعة له او مداخله موزمة او غير موزمة والمنسوبة الى التركيب اما ان يكون
 الصحة في الخلقة والمرض في المقدار والعدد والوضع او بالعكس او الصحة في
 المقدار والمرض في الخلقة والعدد والوضع او بالعكس او الصحة في العدد
 والمرض في الخلقة والمقدار والوضع او بالعكس او الصحة في الوضع والمرض
 في الخلقة والمقدار والعدد او بالعكس او الصحة في الخلقة والعدد والمرض
 في العدد والوضع او بالعكس او الصحة في الخلقة والعدد والمرض في المقدار
 والوضع او بالعكس او الصحة في الخلقة والوضع والمرض في المقدار والعدد
 او بالعكس فان قيل ان ذلك يقتضي ان لا يكون في الوجود صحيح و
 لا مريض لانه ما في شخص الا وهو مريض في وقت ما ويصح في آخر فيكون
 بذلك داخل في اقسام الحالة الثالثة فليس كذلك لان الداخل في ذلك
 في الحالة الثالثة هو الذي يكون مزاجه وتركيبه يقتضي ذلك حتى لو فرضنا

ان شخصا كان مزاجه وتركيبه فاضلا جدا ودبر نفسه تدبيراً اخر صر له
 مرض في وقت ما لم يلزم بذلك ان يكون معدوداً في اقسام الحالة الثالثة لان
 المراد من الوقت هو الوقت المعين كالشقاء والصيف والوقت ما ولهذا
 يقولون لمن مريض شتاء ويصح صيفا او بالعكس او سكر منه ذلك لان المرض
 في صيف ما ويصح في شتاء ما ولا يقولون لمن مريض في وقت ما ويصح في
 اخر ولهذا لا يلزم من يكون الشخص مريض في وقت ويصح في آخر دخوله
 في الحالة الثالثة وكذلك لو فرضنا شخصا كان مزاجه وتركيبه يقتضي له
 ذلك واصح تدبر حتى اتفق انه لم تعرض له مرض لم يخرج بذلك عن
 الحالة الثالثة والى بعض ما ذكرنا اشار بقوله **اما عدم الصحة في الغاية**
والمرض في الغاية كابدان الشيوخ والناقهين والاطفال والاجتماع الامرين
اي الصحة والمرض في وقتين مثل ما يصح شتاء ومرض صيفا واذا عرفت
ذلك فاعلم ان جالينوس قال في الحالة الثالثة ينقسم الى ثلثة اقسام احدها
ان يكون الصحة والمرض في بدن واحد لكن لا يكون احدهما في الغاية كابدان
الثلثة فان صحة كل ليست في الغاية اما الاطفال فلان قواهم بعد ضعفه
وحراوتهم الغريزية مغيرة برطوباتهم واما المشايخ فلان قواهم اخذت
في الانحطاط وقد استولى على ابدانهم رطوبات غريبة واما الناقهون
فلان مقاومة قواهم للمودى واشتغالها بذلك عماقتها عن تدبير
البدن ودفع مضاره فالت اطبائهم انقسم ينقسم الى ثلثة اقسام
الاول ان يكون داما كمن يولد وصحته على هذه الصورة الثاني ان يكون
الكثير ما كمن يكون حاله في اكثر عمره على هذه الصورة والثالث ما يكون

ان

في الوقت الحاضر كحال الناقهين والاطفال والمشاغ في اوقاتهم وبانها
ان لجمع الصحة والمرض في وقت واحد ويكون كل واحد منهما في الغايه
لكن في عضوين مختلفين كالاعى والاعرج او في عضو واحد ولكن في
جنسين متباعدين بان يكون صحيح المزاج مريض التركيب او بالعكس
او متقاربين بان يكون صحيحا في الفاعلين مريضا في المنفعلين او بالعكس
او صحيحا في الشكل مريضا في المقدار او بالعكس وبالشأن ان يجمع الصحة
والمرض في بدن واحد في عضو واحد لكن في وقتين مختلفين وهذا
ينقسم الى ثلثه اقسام الى ما يكون دايما وهو ان يولد بذلك المزاج او
الكثر وهو ان يكون بوجد ذلك المزاج له في اكثر اوقاته والى ما يكون في
الحاضر لكن مريض في الصنف وحينئذ هذه اقسام الحاله الثالثه
على ما ذكره جالينوس والاطباء والحنفي الفرق بين ما ذكرنا وبين ما ذكرنا
على الاذكياء والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
المبحث الثالث في اقسام المراض **قال** رحمه الله
والامراض منها مفردة ومنها مركبة وذلك لان كل مريض عما ان يكون
محققه باجماع امراض كثيره حتى يتقدم في المجموع مريض واحد ولا يكون
كذلك والاول هو المرض المركب والثاني المفرد وكل مريض مفرد فلا
يخلو اما ان يكون بحيث يمكن عروضة لكل واحد من الاعضاء للتشابه
وهو مريض سوء المزاج او للاعضاء الاكليه وهو امراض سوء التركيب
والمفردة هي التي يكون نوعا واحدا هي التي يكون تحقيقه واحدا
لجميعت بما هي حقيقة واحدة لا بان اجتمعت امراض كثيره وانما هي

نوع

نوع واحد لتحقيق تلك الحقائق الكثيره وليس معناه انها هي التي يكون نوعا
واحد كيف كان فان المرض للتركيب نوع واحد ايضا ولكنه لما تحقق باجماع
انواع كثيره حتى يحصل في المجموع نوع واحد **انواع المزاج او نوعا واحدا**
وانواع التركيب ليس لقيمة الحد بل لبيان ان المرض المفرد يكون على قسمين
احدهما منسوب الى المزاج وبانها منسوب الى التركيب وذلك لبيان ان
الصحة لما تحقق بالاستواء المزاج والتركيب فالمرض المقابل لها يكون اما
لان المزاج غير مستو او لان التركيب غير مستو او لان المجموع كذلك
ولكن هذا الثالث يكون مرضا مركبا لانه حاصل من اجتماع نوعين
فكلون اذن الانواع المفردة على قسمين فان قيل كيف سميتها
الى ثلثه اقسام فلما هي باعتبار ذاتها على قسمين واما اذا اعتبر في حسب
ما تعرض له في الاعضاء كانت هي على اقسام ثلثه فان فرق الاتصال
داخل في امراض التركيب ايضا كغيره من انواعه لكنه باعتبار كونه مكن
عروضه او لا لكل واحد من الاعضاء جعلوه نوعا ولما خص باسم
بفروق الاتصال خصوص النوع الذي يتعرض له الاعضاء المركبه فقط
بالاسم العام لها وهو امراض التركيب **والمركبه هي التي يجمع منها نوعان**
فصل عاشر في امراض **واحد** مع هذا الاتحاد ان تلك الانواع تكون
موجودة ويلزم مجموعها حالة اخرى يقال انها مرض واحد كالنوم لما فيه
من سوء المزاج وسوء التركيب وبقوى الاتصال فلو اجتمعت امراض
كثيره ولم يحصل للمجموع حالة زائدة يقال انها مرض واحد كالحرق مع
الاستسقاء مثلا لم تكن ذلك مرضا مركبا بل امراضا مجتمعة واعلم ان

هذا لا يكون بان تعلم تلك الامراض كلها والام يكن هناك مرض اصلا
ولا ان كل واحد منها قد صار هو الآخر فان ذلك محال بل بان يكون كلها موجودة
وقد حصل مجموعها حالة اخرى يقال انها مرض واحد **فليبدل اولا**
بالامراض المفردة لما ابتداء بالمفردة قبل المركبة لعدم المفردة على المركب
طبعاً فقدم عليه وضعا ليناسب الوضع الطبع **فنقول في اجناس**
الامراض المفردة ثلثة ويدل عليه وجهاً واحداً ان الاعضاء صنفان
بسيط ومركب فالمرض اما ان يضر كل واحد منها او يجمعها فان اقتص
رهما فهو للمتشابه والآل وان عمتها فهو بفروق الاتصال لعروضه لظهورها
بانهما ان في البدن تراكيب ثلثة احدها تتركب الاعضاء من الاخطا
وهي للمتشابه الاجزاء الثاني تتركب الاعضاء الالية منها الثالث تشابهها
كلها فالمرض اما ان يكون خاصاً بالاول وهو للمتشابه الاجزاء او بالثاني
وهو الآلي او بالثالث وهو بفروق الاتصال واعلم ان بعضهم ذهبوا الى
ما ذهب اليه الشيخ من كون بفروق الاتصال داخل في مرض التركيب
واستدلوا عليه بان العضو متى تفرق اتصاله فسد شكله وفساد الشكل
من مرض التركيب فان وصل هذا باطل من وجهين احدهما ان قد نجد
بفروق الاتصال من غير فساد الشكل كما اذا غرزا نائلاً في بعض الاعضاء الثاني
ان نجد في المفروق ما يودي الى فساد الشكل من غير ان يكون فساد الشكل
ضاراً بالفعل الخاص بالعضو من حيث هو ذو الشكل مع كونه صلياً بالفعل
العضو نفسه فلو كان المفروق داخل تحت فساد الشكل لزم ان يكون
ما هو موصوف بالفعل داخل تحت ما لم يوصف بالفعل ومثاله الانف الاقنى

اذا تفرق اتصاله حتى يصير افطس فعند تغير شكله وصيرورة افطس لم
يغير شيئاً من افعاله الخاصة به وهو النفس مع ان فعل العضو نفسه من
احالة غداً وغير ذلك قد تغير فظهر ان التفرق غير داخل تحت فساد
الشكل قلت الجواب عن الاول ان سطح العضو قبل غرزة الابو
فيه كان متصلاً ليس فيه ثقب البنية المحسوسة والاخر محسوسة
وبعد الغرزة قد حصل فيها ثقب ولكنها غير محسوسة واذا كان كذلك
فقد تغير شكله ولكن بحسب مع ما غرزا الابو من تفرق الاتصال فان
تغير الشكل بحسب تفرق الاتصال قال السامري واذا كان حال تغير الشكل
بحسب تفرق الاتصال فالزم انفصال احدهما عن الآخر فاذا كان
لعمدة الجواب عما الاثلام وقال ليس يلزم من لزوم التغير ان لا يكون
التفرق مرضاً في نفسه لجواز ان يتبع مرض موصفاً والالزم ان لا يكون
الفلغم في مرضاً مع قطع النظر عما يتبعه فانه مرض في نفسه وحسب
انه سوء مزاج مع ما دة ويلزمه تغير مقدار العضو الذي هو مرض الي
وكذلك التفرق وان لزمه التغير الذي هو مرض الى لا قدح في كون
التفرق مرضاً في نفسه وهو كالم محبب على ما تركى وعن الثاني ان
المقدم من مجموعتين اما الاولى فلا لا نسلم ان الاقنى اذا صار افطس
لم يغير النفس في الاستنشاق عند الفطوسه كما كانت اولا وقد اجمعا
على ان من جملة اسباب الشدة انضمام المجرى للمزاج راجحه وهما المزاج
موجود واذا كان كذلك فلا بد من ان يتغير الاستنشاق ولهذا تركى
حصل له هذا بغيره في نفسه خفاق في كلامه الصا حتى ان منهم من

لا يرجع بذلك المشهورات عما ما ينبغي وما سبب ذلك الا الضيق الحاصل
من تغير الشكل واما الله فلا لا نسلم ان فعل العضو نفسه في حالة
غذائه وغيره قد تغير فمما دعا لايديله من برهان وكلف كان لا يلزم من
اندر ارج ما يلزم تحت ما لا يلزم مع انه كان الانسب ان نقول لزوم اندراج
ما يضر بالفعل تحت ما لا يضر به قال المصحح والحق في هذا ان الفرق كالراس
داخل تحت فساد الشكل لان فساد الشكل قد يوجد بدون الفرق كالراس
المسقط والساق المنعوج الطبيعي وقد يوجد معه لانه داخل تحت بل
لانه لازم له فان اجناس الامراض قلما يوجد احدهما بدون الباقي فمتى
حصل الباقي الفرق تغير الشكل واذا تغير الوضع والمقدار والعدد تغير
الشكل ومتى حصل سوء مزاج ما دى فقد تغير الاتصال وتغير الشكل
فكون كل واحد منها لازما للآخر لا يدخل عما انه داخل تحت وفيه نظر
لان وجدان فساد الشكل مع الفرق تارة ومع عدمه اخرى لا يفيد
بل يفيدنا لانه لا ينفك عما ان فساد الشكل اعم من الفرق والذي يفيد وهو
وجدان الفرق الاتصال بدون فساد الشكل لم يبينه وما ذكره في الصور لا
يدل عليه عما الا الخفي ويجب ان تعلم ان من ذهب الى ان الفرق الاتصال
داخل في مرض التركيب لا يوجد مرض التركيب فساد تركيب العضو الا في
بل يريده فساد تركيب المشابه في الاخلال او تركيب البدن في المشابه
والا في الاصلح ومرض الفرق للتركيب وهذا هو الحق وهذا الباطل فاعرف
الاول جنس الامراض المنسوبة الى الاعضاء المتشابهة الاجزاء وهي
اصناف سوء المزاج انما قدم ذكر المتشابهة الاجزاء لبساطة محلها وانما

سميت

سميت بهذا الاسم اشتقاقا من اسم محلها وانما نسبت الى الاعضاء المتشابهة
لانها او بالذات تعرض للمتشابه الاجزاء وارجلها اي ورجل المشابه
بل عروضا لما تعرض للعضد الا الله حتى انها اي ان الامراض المتشابهة
يمكن ان يتصور حاصلة موجودة في اي عضو من الاعضاء المتشابهة
شئت والمركبة الممكن فيها ذلك قد فسر عروضا المرض للعضو او لا يكونه
فكون عروضا له او لا وبالذات وارجله تعرض للاخر وذلك هو كونه يكون
عروضا له اعم حتى انه يمكن تصوره حاصلا موجودا له في غير ان يكون
عارضا للاخر والاخر لا يمكن فيه ذلك وامراض سوء المزاج تعرض
للاعضاء المتشابهة الاجزاء او لا لانها يمكن تصور المرض المنسوب الى
الحرارة او البرودة حاصلا في العصب مثلا وغير ان يكون في البدن
التي فيها ذلك العصب وذلك ان يكون باقي اجزاء اليد معدلا لمزاج
العصب فيكون مزاج الجملة معتدلا مع ان العصب خارج عن الاعتدال
الى الحرارة مثلا او البرودة ولا يمكن ان يتصور المرض الحار او البارد حاصلا
في اليد او بعض اجزائها المفردة او كلها لها ذلك المزاج اذ يستحيل ان يكون
مزاج الجملة خارجا عن الاعتدال وكل واحد من افرادها معتدل فكل فعل
البدن بفعل جميع اجزائها فاذا حصل في فعل عصبها آفة لاجل مرضه فقد
حصلت تلك الآفة في بعض افعال اليد فاذن يلزم من مرض العصب الذي
هو جنس من اليد مرض اليد واجب بانه لا يلزم ذلك ان يكون اليد مريضة
وليس كما ظهوت آفة في افعال اليد فهو مريض فانه لو رمت المعنف
او الكبد حتى زاحمت لعصا النفس وشوشته لان قال ان الصدر مريض

وان كانت الآفة ظاهرة في فعله وفي هذا الجواب نظر قال ابن ابي صادق
سواء المزاج المنسوب الى الاعضاء المتشابهة بالذات والى الآلية بالعرض
هو المزاج الساذج اى الخالى عن المادة فان مثل هذا يكون منسوبا الى التشابه
بالذات لانه قد مر صرح في نفسه والى الآلية بطريق العرض بمعنى انه عرض لبعض
اجزائه اما اذا كان مع مادة فعديمكن ان يكون منسوبا اليها بالذات اما الى
المتشابهة فهذا مما لا يشك فيه واما الى الآلية فلا ان المادة لا بد وان يكون قد
وزمت فغيرت وضع العضو وزادت في مقداره او افسدت واورد عليه
ان هذا باطل اما اوله لان محل سور المزاج هو الاعضاء المتشابهة الاجزاء
وهي القابلة للمواد والمنصرفه فيها بالنضج والرفع ولست هي آليه وحيث
هي فكيف يعد هذا من المضرة لها بالذات واما ثانيا فلا ان هذا يودى الى
تطالان اختصاص كل واحد من جنسى الامراض المتشابهة والى كل واحد
من جنسى الاعضاء المتشابهة والآلية لم يبار وهذا الغلط لما وقع له من
جهة انه اعتقد ان تغير الشكل وزيادة المقدار في المادى من امراض الية
والتركيب وليس كذلك فان شكل العضو ومقداره من جهة ما هو مركب
والغير افعله من جهة وقوع المرض فيه بل من جهة وقوعه في جزء منه
وهو محل الورم فيه اما لو كانت الزيادة للقدرية والفساد في الشكل
كل الاجزاء وكان هو الموجب لضرر فعال العضو المركب كانا من الامراض
الآلية وفي هذا الايراد نظر اما ما ذكره اولاهو ان محل سور المزاج هو الاعضاء
المتشابهة الاجزاء الى اخره فلا ان هذا وان كان مما لا شك فيه لان المزاج صورته
لكن المادة المعترنة به لا يجب ان يكون هي القابلة لها لا غير وذلك لان المادة لها

مقدار

مقدار وهذا ما نصبت الى العضو لا بد وان يحدث فيها فرجا لم يكن وفي هذا
نقول الاتصال ونعبر وضع العضو وفساد شكله فاحصل من سور المزاج من
الغير فهو منسوب الى التشابه بالذات وما حصل من المادة من الغير فهو
منسوب الى الآلية كذلك ولذلك صح ان يقال ان سور المزاج المادى منسوب اليها
بالذات لا بغيره ان سور المزاج يعرض للآلية بالذات فيختص بالاختصاص فان
هذا محال كما سبق بيانه بل معنى ان سور المزاج يعرض للتشابه بالذات وللآلية
بالعرض ونعبر وضع العضو وفساد شكله يعرض للآلية بالذات وعلى هذا
تبطل الاختصاص وهذا هو المناسب ان يكون مراد ابن ابي صادق من
قوله اما اذا كان مع مادة فعديمكن ان يكون منسوبا اليها بالذات اما سبق
منه الى الفهم فان ذلك يخل بالاختصاص واما ما ذكره ثانيا وهو ان هذا يودى
الى تطالان الاختصاص فلما سئله مراد ابن ابي صادق وانه لا يبطل
الاختصاص لم نقول للمورد ما نقول في الشربان اذا انقطع صفين
منهما ردية موحية لذلك فهل هذه الآفة حاصلة للتشابه بالذات ام لا
فلا بد وان نقول نعم نقول له ومع عروضها للتشابه فهل حصل غير
العضو للآلية لانه ام لا يمكنه ان ينكر هذا لان صورة العضو الآلية هيته
التركيبية ومتى تغير الشربان هذا الغير فقد تغيرت هيته العضو الآلية
التركيبية فيكون هذا المرض منسوبا اليها بالذات اما الى التشابه فلا اختصاص
بالآفة واما الى الآلية فلو وقع الآفة في صورة الخاصة به واما قوله وهذا
الغلط وقع له الى اخره فلا ان نقول بغير الشكل وزيادة المقدار الحاصلان
في هذا المرض من الامراض الآلية لا يثبتان لان المادة بذاتها توجب هذا

وان لم تكونا من الامراض الآلية فمن اي جنس من اجناس الامراض يكونان
والثاني جنس امراض الاعضاء الآلية وهي امراض التركيب الواقعة في اعضا
مولفة من الاعضاء المتشابهة للاجزاء التي هي صفة اعضاء مولفة اي
صفه الآلية **الات لافعال** هذا هو الجنس الثاني من اجناس الامراض وهي
الامراض الآلية وانما نسب الى الآلية لوجهين احدهما انها قد تعرض لها اولا
وللمتشابه بواسطتها بمعنى ان الآفة انتقلت من الكل الى الجزء كما اذا انفصل
المفصل بحيث يوجب فرق اتصال رباط او عصب او غيرها من
الاعضاء المتشابهة المحيطة بالمفصل وبانها وهو الاقوى ان عرضها للآلية
اولا وذلك لما كان حصول انواعها في الاعضاء المركبة من غير ان يكون ذلك النوع ^{حاصلا}
في الاعضاء المفردة وان كان قد يلزم ذلك النوع من الآلي الذي لم يحصل في العضو
المفرد حصول انواع اخرى في العضو المفرد وبقوة اتصال او انفصال ما
اليه او مرض آخر فانه اذا حصل في البدن فساد في الشكل لم يلزم حصوله
في اجزائها لجواز ان يكون فساد الشكل لفساد في وضع بعض اجزائها عند
بعض قال ابن ابي صادق في مثال اختصاص الآفة بكل واحد من نوعي
العضوان الشريان في نفسه جزء عضوا الى فجزؤه جزء عضوا الى فاذا
حصل آفة في جزؤه من غير ان ينقطع شصين كانت هذه الآفة منسوبة
الى المتشابهة بالذات والى الآلي بطريق العرض اما ان تشابهها الى المتشابهة
بالذات فلان الآفة حاصلة في نفسها واما الى الآلي بطريق العرض فلا انها
حاصلة في جزؤه منه واما اذا قطع شصين كانت الآفة منسوبة اليها بالذات
اما الى المتشابهة فلا اختصاصه بالآفة واما الى الآلي فلان الشريان جزء منه

والآفة حصلت فيه قال المسجي واعلم اننا اذا حققنا هذا البحث كان الا فالخاصة
بالشريان سوار كانت في جزؤه او في كله منسوبة الى المتشابهة والى بالذات
اما الى المتشابهة فظاهرا واما الى الآلي ولان له هذه خاصة بالتركيب هي
صوته النوعية الخاصة به فاذا تغيرت مفردة تغيرت هذه الصورة الخاصة
به وكانت الآفة الحاصلة منسوبة اليها وهو كما ذكرنا **والثالث جنس الامراض**
المشتركة ولما سميت مشتركة لعروضها لكل واحد من نوعي الاعضاء بالذات
لانها تعرض للمتشابهة من غير ان تعرض للآلية كغروق الاتصال الواقع في
المساكيقا وقد تعرض للآلية من غير ان تعرض للمتشابهة كالخلع المفصل
لاسترخاء رباطه فانه قد يربط مفصل الاستيلاء وطويان عليها
مخلع من غير غرق اتصال يقع في شيء من الاعضاء المفردة ولمية ذلك
ان لكل واحد من الاعضاء المفردة والآلية اتصالا لخصه فحق حصوله
بفروق كان خاصا به وعارضا له لذاته بخلاف المزاج فانه قد يتعرض
للمفردة بالذات والآلية بوساطة الاجزاء فان المزاج للاعضاء المفردة
قبل المزاج للمركبة فان مزاج المركبة مستفاد من اموجة المفردة التي
هي اجزاء المركبة ولذلك كان لغز المزاج منسوبا الى الاول بالذات والى
الثاني بالعرض وبقوة الاتصال منسوبا اليها بالذات والى ما ذكرنا اشار
بقوله الى تعرض للمتشابهة للاجزاء وتعرض للآلية بما هي اليه اي من حيث
انها اليه والمراد انها تعرض لها **وغير ان تتبع عرضها للآلية عرضها**
للمتشابهة الاجزاء بل وبعرضها للمتشابهة الاجزاء ايضا وهو اي
وهذا الجنس هو الذي سمي بفرق الاتصال وهو ظاهر والحلال المفرد

انه فصل من جنس العضو وجيل فردية اي وحدة الاتصال فيخل والكل
متصل واحد وفرد من حيث الاتصال فيكون تفرق الاتصال الخلال الفرد
فلذلك سمي به فان تفرق الاتصال قد يعرض للفصل من غير ان يعرض
للمتشابهة الاجزاء التي ركب منها المفصل البتة وقد يعرض لمثل العصب
والعظم والعروق وحدها اي من غير ان يعرض للآلية كما سارفا
وهذا احسن في المثل لان ما سارفا ليس جزء عضو آلي فلا يستوي الى
الوهم توهم عروض تفرق الاتصال الواقع فيه للعضو الا الى المركب منه
بحلاف العصب والعظم والعروق لكونها اجزاء اعضاء الية اللهم
الا ان يراد بها ما ليست جزء العضو آلي كالعصب المجوف والسن و
العروق الطالع وحده الكبد واماها فكلون مثل ما سارفا في المثل
الاتك يلزم من ذلك ان يكون غير موضع العصب المجوف والعروق
الطالع وحده الكبد والسن جنسا رابعا من الامراض الا نقول
انما يلزم ان يكون جنسا رابعا لو لم يكن غير اوضاع المذكورة وشكلها لسن
توسعها وحيث تفرق الاتصال لكنه منه لقول الشيخ فان كان
ذلك في حجب زال عن موضعه سمي فكما وقوله وقد يكون تفرق الاتصال
في الجدار متوسع فان قيل غير موضع السن والعصب المجوف
وسدتها اذا لم توسع لسن وحيث تفرق الاتصال اما الاول فظاهروا ما التفتي
فلان العصب الزايل عن موضعه منه لا عن وضعه واما الثالث فلا تن
السدة الموسعة منه لا غير الموسعة ولا وحيث الامراض المتشابهة وهي
ظاهروا وحيث الامراض الالية هي امراض التركيب الواقعة في اعضاء

مولفه

مولفه من اعضاء متشابهة الاجزاء لعدم بالسن والعصب من المتشابهة
فيكون بالضرورة جنسا رابعا قلنا الفاصل عن لزوم هذا والعن
لزوم كون تفرق الوضع والشكل والسدة من جنس تفرق الاتصال عما
مذهب الاطباء لصحة عروضها للاعضاء المتشابهة والآلية مع
انهم جعلوها من امراض التركيب الا بالوجوع الى مذهب الشيخ و
هو كون تفرق الاتصال داخل امراض التركيب ولهذا اقتصروا
اول الكتاب الى ههنا على سوء المزاج وسوء التركيب وههنا تبع الاطباء
في جعل تفرق الاتصال جنسا راسا فلهذا ورد عليه ما ورد عليهم
فاعرفه فانه ايضا ما غفل عنه الجمهور وقال بعض المتأخرين قول الشيخ
ان العروق قد يحصل للآلي من غير ان يحصل للمتشابه كما ذكر من امراض
المفصل عجيب منه فانه كيف يتصور ان يفصل جملة مولفه من
اجزاء ولا يعرض للانفصاك لشي من تلك الاجزاء فان العضوين
المجاورين تجاوزا مفصليا ليس كل واحد منهما تام الانفصال عن مجاوره
واذا كان كذلك فكيف يعرض له التفرق وحده ولا يقع شيء من اعضاء
المتشابهة الواصلة بينهما كالرباط والعصب والعصب وغيرها من
الاعضاء على هذا فخصيصه بالآلي ما لا وجه له وفيه نظر لان هذا
المتأخر المختلف لو امكن في كلام الشيخ انصفه غاية الانصاف
ولم يورد عليه ما اوردته فان زوال العضو عن موضعه بارة يكون
سببه من خارج وتارة من داخل والخارجي مثل سقوطه او ضربه او
غير ذلك ولا شك ان في مثل هذه الصورة سبيل حصول التفرق والخلال

الفرد بدون ما حوله وما فيه من العصب والرباط واما اذا كان سببه من
داخل كاستئصال طويان عظام الرباط للفصل فكل من زوال العضو عن موضعه مع
سلامة ما حوله من التشابه في نفسه وبالجمله الامراض اي المفردة كما قال
في تعداد اجناسها ثلثة اجناس من امراض تتبع سوء المزاج وامراض تتبع
سوء هيئة التركيب وامراض تتبع نفوق الاتصال وكل مرض يتبع واحدا
من هذه ويكون عنه ينسب اليه فان فصل هذا القول صريح في ان
المرض هو ما يتبع سوء المزاج وسوء التركيب ونفوق الاتصال لانفسها لان
القابض غير المتبوع وقوله في تعداد الاجناس صريح في انه نفسها لانها
ما قاله ابن خنيج وهو ان احسن عذر عنه ان يقال ان سوء المزاج يطلق
على معنيين على حركة المزاج وللصحة الى المرض قبل ان يستقر وجالسنوس
سمى هذه الحالة حدثا وعلى الحالة المستقرة من سوء المزاج وهذا هو الذي
لخصه جالسنوس باسم المرض فيكون قول الرئيس سوء المزاج وسوء التركيب هو
الحدث الغير المستقر فاذا استقر صار مرضا وذلك لان المرض لا يحدث
ويستقر بعد ما تقدمه حالة غير مستقرة وكل منهما يسمى سوء المزاج فلمستقر
منها يتبع غير المستقر ويحدث بعده فيكون طريقا اليه فذلك ينسب اليه
والا ما قاله من تعقب كلامه وهو الامام عبد اللطيف بن يوسف من
محمد البخلاوي فانه بعدما ذكر ما اعنذ به ابن خنيج قال واما انما فارق
تاويل اقرب من هذا وذلك انه مقدم فذكر ان المرض قد يكون سببا للمرض
اخر ثم ذكر اجناس الامراض الثلثة على طريق البسط ثم تلاه بذكر الجمع
على سبيل الاحمال فقال وبالجمله فان الامراض ثلثة اجناس امراض تتبع سوء

المزاج

المزاج اي ينسب الى سوء المزاج ويدخل فيه ويسمى بمتبع ههنا ما يتبع في
القول والعقل لانه لا يوجد كما يقال الكائنات ثلثة اجناس حيوان ونبات
ومعدن والانسان وسائر انواع الحيوان اي يدخل في قسمه ولذلك
انواع النبات يتبعها بمعنى انها تدخل فيها ثم قال وكل مرض يتبع واحدا
من هذه ويكون عنه متبع ههنا معنى يوجد عنه فان الامراض قد يوجد
عنها امراض اخرى فنسب اليها على انها اسباب فلفظه يتبع في اول
الكلام معناها يدخل ويندرج وسأول في اللفظ والعقل فقط واما يتبع
الثاني فمعنى يكون عنه ويوجد عنه كما يوجد الاشياء عن اسبابها فكل من
يتبع مقوله بالاشتراك حتى يكون مخرج في هذا القول المجل ما سبطه في
الفصلين جمعا على الامراض الاصول والامراض المعنى امراض اخرى لما
فيها من النقائص على ما اعترف به عبد اللطيف فانه قال بعد ان ذكر
التاويل الابدالي ظنه انه الاقرب وهذا الدليل وان كان فيه عتف
فكانه احسن والتوقع تاويل ابن خنيج وان كان في كل منهما ما فيه بل لانه
لا منافاة بين الكلامين اما لان كل مرض يتبع واحدا من ههنا فانه يسمى به
واما لان جالسنوس فسر المرض بانه هيئته غير طبيعية الى اخره والشح فسر
بانه ملكة او حالة الى اخره فعلى هذا فسر جالسنوس يكون الثلثة مرضا وعلى
تفسير الشح لا يكون مرضا بل المرض ما يتبعها فلا منافاة بين الكلامين
ولما كانت الامراض هي التابعة لهذه لانفسها لثلاثة اوجه الاول ما سبق في
صدر الكتاب وهو ان المرض لو كان هو نفس سوء المزاج وسوء التركيب
ونفوق الاتصال لم يداخل تحت الحال والملكة على ما سبق لتقريره هناك

لزم ان لا يكون الموضع داخلا لمحتما ويلزم ان لا يكون الصحة داخلا لمحتما لو حو
دخول المقابل تحت جنس قريب لكنها داخلا لمحتما لقوله الصحة حاله او ملكة
الى اخر الحد ولا يلزم ذلك اذا كانت الامراض هي التابعة اذ لا يلزم من خروج
المتبوع عن شئ من خروج التابع عنه الثاني ان هذه الثلاثة لا يجب فيها ان يكون
مختصة بذوات الانفس الحيوانية والامراض يجب فيها ذلك اما الصغرى فلان
الانواع الثلاثة تحصل للنباتات والحيوانات فانها تتغير كيميائيا وهيئاتها واولاها
وسفوق ايضا لانها غير ان يقال شئ منها اما مرض واما اللبى واما جماعيه
الثالث ان الامزجة اسباب صورية للاحوال المزاجية والهيئات التركيبية
اسباب صورية للاحوال التركيبية وكذلك الكلام في الهيئة الاتصالية والسبب
الصورى عما عرفت هو ما به يكون الشئ موجودا بالفعل وما به يكون
الشئ غير ذلك الشئ ولو كانت الامزجة والهيئة التركيبية والاتصالية نفس الاحوال
للمذكورة لزم منه ان يكون الشئ مقوما لنفسه لان السبب الصورى مفهوم بل
مستقما عما نفسه ومعلوما قبله وكل ذلك محال والمودى الى المحال محال فلهذه
الوجوه عدل الشيخ عن العبارة المشهورة بين الاطباء وهي ان الموضع نفس هذه
الثلاثة الى ان الموضع هو ما يتبع هذه الثلاثة لانفسها وامراض المزاج معروفة
وهي ستة عشر قد ورد في بعض النسخ وقد ذكرناها في آخر الفصل الاول
من المزاج حيث قال وسجد في الكتاب الثالث والرابع مثلا الا الواحد واحد
من الامزجة الستة عشر غير ان ما ذكره لا يليق بهذا الكتاب ولذلك رأينا
ان تبسط الكلام فيه ونقول انواع الامراض المتشابهة الاجزاء ثمانية وكل
واحد منها اما مع مادة او خال منها فيكون ستة عشر وكل واحد منها اما ان يكون

في عضو واحد او في جملة البدن فيكون جملة ذلك انين وثلث نوعا فمثال الحار
بلا مادة في عضو واحد الضد الاحتراق في جملة البدن حتى يوم تحدث عن
تسخن الشمس ومع مادة في عضو واحد النار الفارسي في جملة البدن كالحمى
الغليانية ومثال البارد بلا مادة في عضو واحد برد المعدة بشرب الماء البارد
وبرد الاطراف في شدة البرد وفي جملة البدن مثل الجود من قوة البرد الخارجى
ومع مادة في عضو واحد كتهيج الاطراف لاستئثار مواد باردة عليها وفي
جملة البدن الناقص والعشعرى ومثال الرطب بلا مادة في عضو واحد
ترهل القرحة وفي جملة البدن ان يصير طليبا لضعف الحرارة العوزية
فانها عند ما تضعف تستولى الرطوبة ومع مادة في عضو واحد استرخاء
بعض النفاصل المواد رطبة وفي جملة البدن استرخاؤه ومثال اليابس بلا مادة
في عضو واحد شجوه الاسفراغ وفي جملة البدن هذا اذا كان عاما
ومع مادة في عضو واحد اشتق الكعبير لمواد سوداوية وفي جملة البدن
الجذام في اواخره وذلك لان الجذام نوعان احدهما هذا وهو الحادث من
السوداء الحادثة من احتراق المرة الصفراء ويكون في اواخره تاكل الاعضاء
وتساقطها وبانها هو الحادث عن السوداء الطسعة الى هي عكر الدم ولا
يكون معه تاكل الاعضاء ولان السوداء الحترافية اقل من الطبيعية فلا تغمر
جملة البدن في اوايله كالنوع الثاني لكثرة مادته ولا انها تزداد ردة بطول
الزمان يكون انتشارها في جملة البدن في اواخره ولا انها ليست باردة كالطبيعة
لما فيها من الحرارة المتكسبة بالاحتراق يكون هذا النوع مثلا لليابس فقط
مع مادة ويكون النوع الثاني مما البارد اليابس مع مادة فهذا هو الفرق

بين النوعين فاعرفه فانه اذ قهر الشعر ومثال الحار الياسر بلا مادة في عضو
واحد الصداغ الاختلاف اذا كان سببه قوى التشنيف وفي جمل البدن الصنف
البالث من الدق ومع مادة في عضو واحد الورم الصفراوي وفي جمل البدن
الحمي الصفراوية ومثال الحار الرطب بلا مادة في عضو واحد سكون المعدن و
رطوبتها الاستعمال اغذية مسخنة مرطبة او ادوية كذلك وفي جمل البدن الحاصل
له من مواظبه الاستنقاغ في ماء حار رطب ومع مادة في عضو واحد
الورم الدموي وفي جمل البدن الحمي الدموية ومثال البارد الياسر بلا مادة في
عضو واحد حفا في الدماغ الحاصل واستمرار السهر والادوية المبردة المجففة
وفي جمل البدن لعنفه من ذلك ومع مادة في عضو واحد الصلاب وفي
جمل البدن الجذام في اوائله ومثال البارد الرطب بلا مادة في عضو واحد
برد الكبد ورطوبتها عند ما توضع عليها الاضمة الفاعلة لذلك وفي جمل البدن
كما اذا استعمل بعض المخدرات ومع مادة في عضو واحد الورم البلغمي وفي
جمل البدن الاستسقاء الحمي فان قيل المزاج المادي هو ما يعارى خلطا
من الاخلاط وكل خلط فله في نفسه كفتان عما ثبت فيما تقدم عند
الظلم في الاخلاط فاذا كان كذلك فكيف يصح المثال على مزاج مفرد ما دى
قلنا المثال يورد وحيث لم يكن زيادة فلو كان في البدن خلط فالفن
واحد لم كان تورد للأمراض البسيطة امثلة من اخلاط ذوات كفتين
كان الاعتراض واردا واما اذا لم يكن كذلك فالاعتراض ساقط لان المرض
انما ينسب الى اقوى كفتي الخلط فان قيل ما العلة في قوة احدى كفتي
الخلط دون الاخرى قلنا له علته ان احدهما ان يرد على الخلط من خارج

ما يزيد في احدى كفتيه من غذاء او دواء او غير ذلك مثل ان يعرض للدم صفونه
غريبة يزيد في حرارته ويبقى رطوبته لحاله وعند هذا يكون سببا لغير البدن
الى الحرارة دون الرطوبة وما ينبغي ان يختلط الخلط خلط يعادل احدى كفتيه
ونزيد في الاخرى وذلك بان نكون ما يجانس في كفته ومضاد في الاخرى
كالدم والصفراء اذا تولى فانه يعادل كفتيها المتضادة ومضاد في الكفتين
وانما غير هذا المجموع البدن غيره بكفته ولحم هي الحرارة لا اشتدادها
دون الرطوبة والبسوسة لتعادلهما والخنفي بعد الاطلاع عما ذكرنا فساد ما
ذكره الامام في العلم في هذا المقام وهو ان ههنا خلطا هو ان الامزجة
السه عشرة وان كانت بحسب الاحتمال العقلي حاصلة لكنها في الوجود غير
حاصلة لان اربعة منها هي التي يكون ما دية ويكون خروجها عن الاعتدال
في كفتيه واحدة للحصول الا عند حصول خلط مقدر في احدى الكفتين
وخارج عن الاعتدال في كفته اخرى وهذا ليس بوجود ويدل عليه
استقرار الاخلاط فان الدم ليس في الغاية في كفته واما كل واحد من
الثلاثة الباقية فانه متوغل في كفته وان كان فيها تفاوت وانما
فان المزاج الذي يوجب كل واحد من هذه الاخلاط الاربعة ان كان
خروجه عن الاعتدال في كفته واحدة لم يكن ههنا شيء يوجب الخروج
عن الاعتدال في كفتين وان كان خروجه عن الاعتدال في كفته
معالم لم يكن ههنا شيء يوجب الخروج عن الاعتدال في كفته واحدة
وهذا تحت مهم لا بد منه ومكرر ان تحمل اجوابا لم قال بعد ان ذكر
امثلة سوء المزاج الهماسه المفردة والمركبة الا الحار الرطب فانه قال

وكانه ليس بوجد له في الامراض وجود ونظير وانت اذا تأملت كتب الاطباء
علمت انهم لم يراعوا الحق في امثله هذه المواضع لاننا نعلم انها في الوجود
غير حاصلة لاننا نعلم انها حاصلة وذكرنا منها انين ولبث قتها ولا ان الخلط
المعتدل في احدى الكفتين الخارج عن المعتدل في الكفية الاخرى غير موجود
لما سبق تقريره انه موجود كالدم اذا ازداد حرارة او تركب مع الصفراء
ونحوها من البلغم وغيره ولا ان الدم ليس في الغاية في كفته ولا ان كل
واحد من الباقي متوغل فيها لان هذه الحال لما يكون للاختلاط اذا كانت
عامة ينبغي وهي عندما يكون كذلك لا تولد شيئا من الامراض وليس الظلم
فيها ههنا عندما يكون كذلك بل عندما يكون خارجة عن المجرى الطبيعي
وعندما يكون كذلك فمخرج الخروج في بعض الكفتين دون البعض للاسباب
المذكورة ولا لان المزاج الذي يوجب كل واحد من هذه الاختلاط ان كان خارجا
عن المعتدل الى اخره لاننا نعلم انه لا يمكن ان يكون خروج الخلط في كفيه واحد
بحسب السبب الموجب لخروجه ولتحتمل ان يكون خروجه في كفتين
بذلك ايضا كما اذا انفق بلغم ما في متوغل في البرد والرطوبة فانه يكون سببا
للخروج عن المعتدل في الكفتين جميعا وعما هذا يكون الملازمين من غير
ولان هذا يحتاج في الجواب عنه الى محال لان هذا لما يقال فيما يعسر الجواب
عنه لخصا وفساده لا فيما يسهل لظهور بطلانه كالذي نحن فيه ولا ان وثاقا مثل
كتب الاطباء علم انهم لم يراعوا الحق في الامثله لاننا نعلم انها في الوجود
الحق لان الشيخ ذكر في الثالث والرابع مسبقا للحار بل مادة الدق
ومع مادة حمى العفرو البارد بل مادة الجود ومع مادة الفالج والرطب بل

مادة

مادة ترهل لحم القرحة ومع مادة الاستسقاء والباس بل مادة الشيخ لا يستغنى
ومع مادة السرطان والحار الباس الدق والبارد الباس الشيخ والبارد
الرطب الاستسقاء واما الحار الرطب فقال الشيخ في فصوله المستفاده
من مجلسه فليس محض في الآن مثال الحار الرطب بل مادة وما عندك
ان ذلك يودي الى آفة في الفعل حتى يكون مرضا قال المصحح ان الشيخ
ذكر في الكتاب الثالث من القانون عندما يكلم في الامراض الكلية العارضة
للراس انه قد يعرض للدماغ انواع سوء المزاجات اليمانية المفردة و
الكامنة وان قوله اليمانية المفردة كلام ليس بصحيح فان المفردة في
العرف الطبي ليست هي هذه اليمانية بل اربعة للغير والاربعة الاخرى
مركبة والواجب ان يقال انه يعرض للدماغ انواع سوء المزاجات
اليمانية الساذجة والكامنة مع المادة والظاهر ان هذا الخطا وقع من
الشيخ الاول ولذلك قال الشيخ والكامنة مع المادة ومن هذا نعلم ان
مراده باليمانية المفردة الساذجة فان قيل ان مراده بالمفرد
الحالي عن المادة قلنا هذا خروج عن المشهور الطبي فان المراد
بالمفرد عند الاطباء الاربعة المفردة لا غير وباقي الكفتات الساذجة
تسمى عندهم مركبة والجميع يسمى الساذج هذا كلامه وقد وقع لبعض
لاطباء ما وقع له وسأل عن الشيخ وقال فلم قال حينئذ في مسأله كم
هي اصناف كل واحد من هذه اليمانية صنفا واماها وماها اما ان
تكون مفردة واما ان يكون مع انصاف مادة وليس هذا جواب تلك المسئلة
بل كان يجب ان يجيب فيقول لما لم يكون من كفته مفرد او كفتين

غير متضادتين او مع انصباب مادة حتى يتم في الجواب الستة عشر او لما اراد
ان يحسب بهذا الجواب كان يجب ان يسأل ويقول كم هي اصناف كل
واحدة من هذه الاربعة الامراض المفردة حتى يكون جوابه جواب هذه
المسئلة وقال الشيخ في الجواب الكيفية المفردة تطلق على بعض احوالها
ان تكون مفردة عن كيفية اخرى تقارنها وثانها ان يكون مفردة عن المادة
وليس معنى قوله كيفة مفردة ان لا يكون فيها تركيب بل المراد كيفة وحدها
بغير مادة فاعتبر الافراد عن المادة لا الافراد عن كيفة اخرى وكأنه يقول
اما ان يكون سواء المزاج نحسب كيفة او كيفيات مفردة عن المادة او
نحسب كيفة او كيفيات مقرونة بالمادة وليس معنى بقوله الكيفة كيفة
واحدة بل يعنى بنحسب الكيفة كانت بسيطة او مركبة بعد ان يكون كيفة
لامادة معها فسيماها مفردة اي مفردة عن المادة واذا عرفت ذلك
فاعلم ان المصنف قال في هذا المقام قد رايت ان اضيف الى هذا
الكتاب الظالم في الحيات وان اجعل الظالم فيها موصولا بالظالم في
سواء المزاج اما الاول فلو جهن احدهما ان هذا الكتاب مشتمل على
امور كلية والحي لا شكل انها امور الظالم لان ضررها للخصم بعضو
دون عضو ولا انها متى حصلت اضرت بالافعال البلية وبانها ان
المراد بالكلية في العرف الطبي هو الاكثري والاشكال ان الحيات اكثر حدوثا
من باقي الامراض فهي كلية بهذا الاعتبار ايضا واما الثاني فلان الحي
سواء مزاج بعضها ساذج كحي الدق وحي يوم وبعضها مادي فليذكر
الظالم فيها في خمسة عشر فصلا وانا اقول اني لما الرمت في صدر

الكتاب

الكتاب ان اورد فيه جميع ما اوردته الشارحون في شروحه من غث
ورقيق واذكر على كل مقام كلاما مناسبه من نقد وبيان ليكون هذا
الشرح مغنيا عن جميع الشروح رايت ان اورد فيه ما اوردته في
الفصول الخمسة عشر على ذلك الترتيب واهتمت بالصحيح والستقيم بها
مذخر له الطبع السليم والذهن المسمم فلنشره فيه ونقول الفصل
الاول كالم كلي في الحيات نقول ان البدن الانساني في حال
حيوته عند وجود صحته فيه حرارتان احدهما تفاض عليه مع
فيضان نفسه الناطقة وتسمى غريزة واخرى فيه عند اجتماع
يساطيله وتسمى استقصية وهذه غير تلك وكف لا وتلك مقومة
لوجوده وهذه لما هيته وتلك تفارقه بعد موته وهذه باقية بعد
ذلك ولذلك صار سيود وينتقز وغير ذلك وعند وجود مرضه قد
يكون فيه مع ينك الحرارة من حرارة اخرى لحصل عند اجتماع فضلات
للبدن فيه فان مثل هذه الفضلات متى اجتمعت وتراكمت حصل
فيها حالة بها تستعد لقبول حرارة اخرى غير ينك الحرارة من وبل عليه
حال الفضلات الخارج عند اجتماعها وتراكم بعضها بعضا كالزبل
وما يجري مجراه فانه يستحق وبعث وتشتعل فيه نار ثم ترقد وهذه
الحرارة غير الغريزة وكف لا وهذه مضرة بالافعال وتلك خضرة وهذه
معدومة عند وجود الصحة وتلك موجودة وغير الاستقصية وكف
والاستقصية موجودة في حال الصحة وتلك معدومة والاستقصية
باقية بقاء البدن وهذه معدومة في حال موته فمثل هذه الحرارة اذا

عمر

حدثت في عضوفها يتصل بالقلب بواسطة الشرايين ثم تسري منه فيها الى
 جميع البدن وحسب تقسيمي وكنيته اتصالها بالقلب على وجهين احدهما
 بالمشاركة والاخر بالمجاورة اما المشاركة فهي عندما تكون في العضو ذي العفونة
 شرايين سرية هي وما يلحقها من الاجزاء العفنة فيه الى ان تصل الى القلب
 ثم ينفذ منه عند افراح معلق المجاري النباتية منه عما عرفت في الشرح
 ثم ينبعث منه في الشرايين بواسطة الروح الى جميع البدن واما المجاورة
 فهي عندما تكون محل العفونة خاليا عن الشرايين فانه قد عرفت بالشرح
 ان في البدن مواضع خالية منها فمحي حصلت في هذه المواضع حرارة
 غريبة اتصلت بالمجاورة الى ما يجاوره الى ان تصل الى ما فيه شرايين
 ينفذ الى القلب فتصل اليه كما قلنا وهذه الحرارة الغريبة لا تصل الى القلب
 بذاتها لا يستحال الانفعال عما لا عراض بل ولا بد وان يسري معها شيء
 من الاجزاء العفنة ولكن الطنفا اذا عرفت هذا فنقول ان الحرارة
 غريبة يتصل بالقلب ثم ينبعث منه في الشرايين بواسطة الروح
 الى جميع البدن مضره بافعال الطبيعة ضررا اوليا فمطلق الحرارة جنس
 وقولنا غريبة لميزها عن الفلكية والاستقصية لما عرفت من الفروق
 بينها وبينها لا لانها ليستا بغريبتين لكونها غير مضرتين بالافعال عما ذكره
 المسيحي لان الحرارة مضره لو استلزم كون الحرارة غريبة لان ذلك المضره

كون

حركه

حركه الارواح وقولنا الى جميع البدن لميزها عن الحرارة الغريبة الكلية
 في عضو واحد بحيث لا تنتشر الى جميع البدن كالحرارة الغريبة الموجبه
 الصداع الاحترافي وقولنا مضره بالافعال لميزها عن الحرارة الغريبة المنبعثة
 من القلب التي لم تضر بالافعال مثل الحرارة الحاصلة عند حدوث الغضب
 اذا لم يقو لمحضت بوجبت حتى وقولنا الطبيعية المنسوبه الى الطبيعة المدبره
 للبدن وقولنا ضررا اوليا لميزها عن سببها اي سبب الحمى كالعفونة مثلا لكن
 العفونة خرجت بقوله حرارة والاولى ان يقال عن سببه اي سبب الضرر
 فانه حرارة غريبة تضر بالفعل بواسطة الانبعاث والاتصال المذكورين قال
 ابن رشد في كلياته الحمى ظاهرا انها حرارة تقع في البدن وتضر بجميع افعال الاعضاء
 وانفعالاتها فمن حيث انها مضره بافعال الاعضاء وانفعالاتها غريبة
 ومن حيث ان لها ايضا افعال الحرارة الغريبة وهو نضج للمواد والبرء
 من المرض يكون حرارة طبيعية ولذلك كان الخوف من امرها انها حرارة
 طبيعية خالطها عفونة فاشتدت بذلك كنفثها وانما خرجت هذه
 الحرارة تقع جميع البدن ونفس فيه كان هذا معنى فعل الحرارة التي في القلب
 المنبعثة في الشرايين الى جميع البدن حكمنا ان الموضوع الاقرب لهذه الحرارة
 هو القلب فلما كان حرارة القلب هي التي بها تفعل جميع الاعضاء
 افعالها كان الضرر الداخل على جميع افعالها مغير مزاج هذه الحرارة واما
 كان كذلك فمقد الحمى اذن هو انها حرارة بمنزلة من الحرارة الطبيعية و
 الحرارة العفونة ينبعث الى جميع البدن من القلب مضره لجميع الافعال
 والانفعالات هذا كلامه بلفظه وفيه نظرون سبعة وجوه آخرها

ان فيه اقرارا بان الغريزة هي عينها الغريزة المضرة بالافعال لان كفتها متى
احتدت اوجبت ذلك وهو محال لانك قد عرفت انها متباينان لان
اثارها متباينة وتباين الاثار دليل على تباين الموثرات كما مر وانقص
تسخين الماء المعين حارا او تبريده اذا عاد الى طبعه فان الموثر في الاول
هو طبع الماء بواسطة الحرارة وفي الثاني طبعه بواسطة البرودة فالموثر
في الحقيقة مختلف وبانها انه كيف يتصور ان يكون للغريزة التي هي
المدبرة للبدن والدافعة لمفسداته مدخل في ضرر الفعل واذ كان كذلك
فنتوكل كون الحرارة الممزوجة مضرة بالافعال لا تخطوا ما ان يكون من
حسب هي هي او بشركة مع اجزائها فان كان الاول فهو محال لان الهمة
الاجتماعية لا بد وان يكون الاثر الصادر عنها لاجزائها فيه اثر والا
كان عدوها ووجودها بمثابة واحدة وان كان الثاني فاما ان يكون
بشركة جزئها معا او بشركة احدها فان كان بشركتها فهو محال
لاستحالة ان يكون للغريزة مدخل في الجواب للضرر الاجتماع المايلين
بان الغريزة هي حراره سماويه على ذلك وهذا هو الحق على ما سبق
بيانه واما القائلون بانها الاسطقتية وانها اذا اشددت كفها صار
غريبه مجوزا والجواب بها ضرر الفعل اذا صارت غريزة وسلامته
اذا كانت على كفتها الطبيعية وكان ابن رشد اراد بالحرارة الطبيعية
الحرارة الاسطقتية ليصح قوله لا السماوية والا لا يصح ولا ابتداء صحة
قوله على ان الغريزة هي الاسطقتية وامناع كونها اياها التباينها
على ما بين فلا يصح ما بنى عليه فان قيل اذا كان مال الحث

الى

الى هذا فلم ما ابطال قوله به وطول وابطل بالوجوه السبعة قلت
لما حسبنا انه يريد بالحرارة الطبيعية الحرارة السماوية وكانت الوجوه
المذكورة ظاهرة الورود عليها ولما ظهر بالبحث انه يريد بها الحرارة
الاسطقتية ولم تكن تلك الوجوه واردة عليها ابطالنا هذا الوجه
فاعرفه وان كان بشركة احدها فذلك الشريك اما الغريزة وهو
اولى بان يكون محالا واما الغريزة فتكون للموجب لضرر الفعل وهو
الغريزة لا الغريزة وبالثاني انه لا فائدة في قوله وانفعالاتها لانها متى
اضرت بالفعل اضررت بالافعال لا التابع للفعل على ما ذكره المسحوق
اذ المراد بالافعال العضو وهو غير تابع لفعله في غيره بل لفعل غيره فيه
ولان هذه الحرارة تصعب جميع القوى فتضر بالانفعالية كما لضرر بالفعالية
ورابعها ان قوله وحيث انها مضرة الى قوله حراره طبعه كلام بلا
طائل لا يرجع الى حاصل فانه كيف يتصور ان يكون الموجب لضرر الفعل
وحصول افات البدن وموزياته هو الموجب لنفع ما داه المرض و
البرء منه ولو جوز هذا لزم ان يكون الشيء موجبا لشيء وان لا يكون
موجبا لايه وبدمة العقل حاكمه بفساده بل الحق في هذا ان الغريزة
تقصد ضرر الفعل وافساد مواد البدن والغريزة تقصد سلامة الفعل
واصلاح مواد البدن وذلك بحسب استيلائها احدهما على الاخر وذلك
لان احدهما يروم ضد ما يرومه الاخر وسنوضح الحق في هذا عند
الظلم في علامت الامزجة وهذا الكتاب ان شاء الله تعالى وخامسها
ان قوله ولذلك كان الحق في امرها انها حرارة طبيعية خالطها عفونه

فاشتدت بذلك كفتها فاسد لان مخالطة العفونة للحرارة غير متصورة
سليما لكن كفته الغريزة السماوية باتفاق القائلين بها لا تشد باستقلال
الغريزة ولا تنقص بنقصانها بل تضعف وتنقص بقوة الغريزة وتقوى
وتشتد بضعف الغريزة وكيف لا وهي تروم افساد البدن والغريزة
تروم اصلاح البدن واصلاح رطوباته لانها متباينة عما ما ستعرفه
قال ابو البركات الحرارة الغريزية هي حرارة مناسبة للحياة وافعالها تسوى
بقوتها وتضعف بضعفها وتقصير السخى وتزداد في الشباب ولا
تفسد ولا يوذى البتة والحرارة الغريزية هي حرارة ممرضة مؤذية مضره
بالافعال وسادسها ان قوله فمن حيث ان هذه الحرارة تعم جميع البدن
الى قوله فحد الحى هو دليله عما ان الغريزة هي الغريزة وقد تشكك في
ذلك بوجهين احدهما انه لما كان الانتشار والانبعاث من القلب الحى
جميع البدن انما هو للغريزة لم كانت هذه الحرارة كذلك حكما بان الموضع
الاقرب للحرارة الغريزة هو القلب فكانت هي لان الموضوع الاقرب
للغريزة هو القلب وبانها ان حرارة القلب هي التي بها تفعل جميع
الاعضاء افعالها بالضرر الداخلى على جميع افعال البدن لئلا هو بالضرورة
من غير مزاج هذه الحرارة وهذا ما تشكك به وهو في غاية الوهن
والضعف وذلك لانك قد عرفت ان الحرارة الغريزة لا تشتمل على جميع ما لم
تصل الى القلب ولم ينبعث منه وقد عرفت كفته فتوزعها اليه و
انضالها به وان الموضوع الاقرب لها الاجزاء الخلطية العفنة النافذة
منها والروحانية المسخنة لا القلب ولان الموضوع الاقرب للحرارة الغريزة

غير

غير الاقرب للغريزة فلا يلزم من كون حرارة القلب الغريزية هي التي
بها تفعل جميع الاعضاء افعالها ان يكون الضرر الداخلى على جميع افعال البدن
سغير مزاج هذه الحرارة وسابعها ان حد الحى غير مانع لدخول سببها
فيه فلو اريد اخراجه لوحب ان يزداد على الحد بالذات اى انما توجب
ما توجبه بالذات لحد الحى عن سببها او سببه عما ما عرفت واذا
عرفت ذلك فلنرجع الى ما كنا فيه ونقول ان الحى ينقسم من جهة محلها
الى ثلاثة اقسام يومية وعفنية ودقية وذلك لان البدن مركب من
جواهر هي الاعضاء ومن سواها هي الخلط ومن مخارات هي الارواح
ففى سخن احدها الاجسام او لا نسبت الحى اليه وان سخن الباقي
لان بعضها حار وبعضها بارد وسخيل ان سخن الحار يكون
للحوى وبالعكس كما ان القدر سخيل ان سخن ولم سخن الماء الكاين
فيها وكذلك الماء سخيل ان سخن في القدر ولم سخن هي وكذلك الظلم
في الهواء وقد قسم الحى من جهات اخر فقال ان منها ما هي حادة
اى ذات خطر مع قرب المنتهى كالحرقة ومنها ما هي مزمنة وهي ما لا
تكون قريب المنتهى ومنها ما هي حى مرض وهي الباقية للسبب الحى
العفنة ومنها ما هي حى عرض وهي الباقية لمرض الحى الورم ومنها ليلته
ومنها نهاره ومنها لازمه ومنها مفترق ومنها سلمية ومنها
ذات اعراض ردية ومنها بسيطة ومنها مركبة فان قيل لها
سبعة الحيات احدها ان يقال لم صارت الحرارة المذكورة متصلة
بالقلب بالشر من قبل اتصالها بالدم بالاعصاب لان الاعصاب متصلة

هو

في الاستحالة والنفور ولم نصر الحرارة ملكة وعبير الشيخ عن هذا هذه العبارة
وهي ان المشعل بالحرارة الغريبة اشعالا اوليا الذي اذا طفي هو برد ما يجاوره
واذا برد ما يجاوره لم يجب ان يطفى هو بل يمكن ان يبقى وان يعود مسخن
ما يجاوره يكون احده هذه الاقسام الثلاثة وكل من العبادتين دقيقة خلقت
عنها الاخرى عما نظهر بالتأمل فلذلك ذكرتها وعن الخامس ان الاطباء
اصطالحوا فيما بينهم عما ان ما كان في الحيات تابعا ليس لمرض مثل عفونه
الاخلاق فسمى حمى مرض وما كان تابعا للورم مثل الورم فانه يسمى حمى عرض
قوله الحرارة اما ان يكون كذا وكذا او للجموع فلنا للجموع بمعنى انها يوجد جوده
وتعدم بعينه قوله وكذلك حمى المرض قلنا انها وان تشابهها ذلك لكنها باينا
في السبب فان سبب المرض ليس بمرض وسبب العرض مرض والسبب
لكن الاستغفار مثل هذه المناقشات مما لا يجدي في علم الطب شيئا ويجعل
الطبيب متخطيا من صناعته الى مباحث رتبيا شغلته عن صناعته فلنجرع
ما اعتيد من ذلك ونقول لكن حيات الاورام والسدد حيات العرض
وان السبب البادي يحدث اولا الورم ثم يحدث بعده الحمى فمن حيث
هو بعده فهو كالتابع له لا يزيد عما هذا ولا للتشدد ان يقال غير هذا وعن
السادس ان الروح متولة عن لطيف الدم ونخارته عما عرفت ولا شك
ان ذلك اسخن ما يبقى من الدم واقبله الحرارة فاذا سخن هذا الجوهر بسبب
الاسباب للسخنة لفت سخونة في الجباب الحمى وغير حاجه الى العفونة لم يولد
لهذا المعترض قد تولد الحمى وغير عفونه مثل الحمى الغليانية فان الحمى الغليانية
اذا كانت مع ضعف حرارتها بالنسبة الى حراق الروح تولد الحمى فيها الاولى

ان يكون

ان يكون الروح كذلك وايضا نقول له حمى الدق كيف خلقت من العفونة فالجواب
ان كلفه الحمى على نوعين منها ما هي خالصة من العفونة اي سادجة مثل حمى يوم
وحمى سونوخس وحمى الدق ومنها ما هي مقارنة لمادة مثل حمى العفونة الكائنة
من عفونة المواد الاربعة التي هي الدم والبلغم والصفراء والسوداء وعن
السابع اننا لانسلم ان هذه الحمى لا يكون واحدة من المثلث قوكه اذا لا يصدق
حد واحدة منها عليها لانه لا يصدق ان الحرارة تعلقت باحدى هذه المثلثة
اولا لم بواسطة تعلقاتها به سرى الى الاخرين فلنا لانسلم فان في هذه
الصورة يكون لكل واحد من الروح والخلط والعضو ثلث حركات
احديها ذاتية وهي التي تعلقت به اولاً والباقيتان عرضيتان حصلتا
فيه من سريان حرارة الاخرين اليه وعما هذا يصدق عما هذه الحمى انها
حمى يوم لانها حارة تشتت بالروح اولاً ثم بهذه الواسطة سرى بالعرض
الى الاخرين وان كان فيها حرارة ذاتية ايضا اذا سافى من اجتماع حرارتين
غير مشتركتين في احداهما بالذات والاخرى بالعرض وكذا يصدق حمى
الدق والعفونة عليها فكلون هذه الحمى مركبة من المثلث لانها يكون قسمها
خارجا عن المثلث فقد صح الحصر وهو المراد واذا عرفت ذلك فاعلم
ان لنا نظرا في حصر الاطباء الحيات في ثلثة اقسام يومية وعفونه
ودقية وذلك لان حمى سونوخس وهي الحمى الدموية اللازمة للحادة ثم
سخونة الدم وغليانه بلا عفونة تحدث فيه خارجة عن الاقسام الثلاثة
الاهم الا ان يقال مصادهم بالعفونة ما يحدث عن عفونة الاخلاط بل
ما يحدث عن حرارتها وانما سمى الجميع عفونه لان ما عدا سونوخس كذلك

وما ظنه جالسوس من انها من قبل جمى يوم فهو ظن فاسد عما ما سنوضحه
اما انها ليست لجمى يوم فمن وجوه اربعة احدها ان الحرارة في جمى يوم متعلقة
بالارواح وفي هذه متعلقة بالدم وبانها ان جمى يوم في الاكثر يطلع في يوم واحد
ولذلك سميت بهذا الاسم واما سونوخس فانها تمتد في الاكثر الى سبعة ايام
وبالتا ان جمى يوم يطلع في الاكثر بلا استفراغ محسوس واما سونوخس
فانها دلما تحتاج الى استفراغ لم الى تبدل المزاج ورابعها ان جمى يوم لا يوجد
فيها اختلاف في النبض يعتد به ولا يغير البدن في ملمسه عن الحالة الطبيعية
فغير معتد به واما في سونوخس فان هذه الامور ظاهر فيها واما انها
ليست جمى عفن فالحلوه اعز العفونه واما انها ليست جمى دق فليثامه
وجوه احدها انها ليست متعلقة بالاعضاء بل بالاخلاط وبانها ان سونوخس
لا تقوى بعدتنا ول الطعام بخلاف جمى الدق وبالتا ان سونوخس يحتاج
في معالجتها الى فصله الى استفراغ لم الى تبدل المزاج بخلاف جمى الدق فاما لا
تحتاج في معالجتها الى تبدل المزاج ورابعها ان الحرارة في سونوخس تكون حادة
نارية وفي جمى الدق هادئة ساكنة وخامسها ان السحنة في سونوخس تكون
متمليه منخفضة وفي جمى الدق مخزطة خفيفة وسادسها ان النبض في سونوخس
يكون لنا شاهقا قويا وفي جمى الدق صليبا دقيقا وسابعها ان البول في سونوخس
يكون قانيا ورينا كان ناصعا كدرا وفي جمى الدق يكون صافا ورينا كان دهنيا
زيتيا وثامسها ان سونوخس تطلع في الاكثر في السابع وقبلها من الدق الى الرابع عشر
واما هذه فتمتد الى اكثر من ذلك شيئا كثيرا فثبت هذه الوجوه انها خارجة
عن الاصنام المذكورة وحسب ذلك لا ينحصر لحسن الجمى فيما ذكره في الاصنام المثلثة

والواحد

فالواحد في حصر الجمى ان فعال الجمى لا يخلو اما ان يكون متعلقة بالاعضاء
او لا او لا فان كانت متعلقة بها فهي جمى الدق وان لم تكن متعلقة بالاعضاء
ولا يخلو اما ان يكون معها عفن ولا يكون فان كان فهو جمى عفن وان
لم يكن معها عفن فلا يخلو اما ان يكون متعلقة بها هي ذات قوام او لا
يكون فان كان الاول فهو سونوخس وان كان الثاني فهو جمى يوم او
فعال من جهة جالسوس الحرارة الغربية ان تعلقت او لا بالاعضاء
فهو جمى دق وان لم يتعلق بها فاما ان يتعلق بخلاط عفن او لا والاول
هو جمى عفن والثاني هو جمى يوم يكون سونوخس من قبل جمى يوم هذا
الوجه واعلم ان جمى الدق قلما يكون ابتداء لانه من البعيد ان يتعلق
الحرارة باصل ما في البدن مع سلامة الجسمين الاخيرين اللذين هما
الروح والخلط لكنها متى حصلت فبذلك تطلع ولذلك المونانون هذه
الجمى اقطيقوس الى المابته وذلك لمثبتها وتعلقها بما يعبر تحليلها منه
واما الارواح فهي الطف اللينة فلذلك صارت تقبل بسرعة وتترك بسرعة
واما الاخلاط فخالها متوسط بين ذلك فلا تقبل قبول الارواح ولا سطى في
القبول كالاعضاء ولا هي سريعة الترك كالارواح ولا بطيئة الترك كالاعضاء
الفصل الثاني في جمى يوم انما قدمنا الكلام فيها على ما عداها
من اصناف الجميات لوجهين احدهما انها اكثر حدوثا وتركها وغيرها
وذلك للطاقة ما ذهبا وبانها ان محلها اشرف من محل غيرها وانما عرفت
هذا فنقول جمى يوم حرارة غريبة تحدث للبدن بواسطة حدوثها
في ارجاءه مضره بافعاله ضررا اوليا وهذه الجمى تسمى باليونانية ايضا

مقيما ذو شأنا في حيوان تولد وتعيش وتلد ويموت في يوم واحد
لكن يجب ان تعلم ان هذه التسمية لها محسب الاثر وغالب الامور والافهي
امتد الى سبعة ايام وقد ذكر السخ في الرابع من القانون عند ما لم يمت
الحيوة منها الى خمسة عشر يوما وفيه نظرا ذوق البعديان بقي الحوان
منغلقة بالارواح هذه المدة من غير ان يتغلغل بالاخلط او اللعنة وهذه
الجمي ينقسم الى ثلثة اقسام كالانقسام الارواح جمي طبيعية وحيوانية و
نفسانية ويعرف تعلقها باحد الارواح المذكورة بما يتقدمها من الاسباب
فانه ان كان قد تقدمت نجمة او سودا استمر في جمي يوم طبعه وان
كان قد تقدمت غضب او هم او غمها من الامور النفسانية فهي جمي يوم
حيوانية وان كان قد تقدمت فلكا او اداة سحر فهي جمي يوم نفسانية
واسباب هذه الجمي اما من داخل واما من خارج والداخله اما النجمة
او ورم والنجمة اما الى الجوضه او الى الدخانبة فان كانت الى الجوضه
اوجبت هذه الجمي بالحدث ونز السدد في مناسر الروح فتمنع الانخوة من
التخلل والهواء البارد من النفوذ الى داخل البدن وان كانت الدخانبة
اوجبتها بالحدث من الانخوة الحارة المرتفعة عن المادة للتحيلة والحوان
للحادثة عنها ايضا والورم يحدث هذه الجمي من وجهين احدهما من جهة
البلامة والماني من جهة ما يتاذى منه الى القلب من الحرارة الغريبة
الحادثة من بخاره الغليظ الكدد العفن اذ الحرارة يستحيل ان يسعدك
بذاتها فتمتد الى المتعد من مستوقد الحرارة الى القلب بواسطة
بخاره سخونة بلا عفونه كان الحادث عنه جمي يوم ومتى كان المتعلق

٢٢ منه الى القلب سخونة مع عفونه كان الحادث عن ذلك جمي يوم والخارج
اما حولة مفروطة بدنية كالقرب المفرط او نفسانية كالغضب المفرط
فان مثل هذه الحركات متى افروطت سبقت البدن عما استغرقه
ثم الروح لانها قابلة لذلك واما استمرار الفكر فيها يورد على البدن واما
استعمال ادوية مسخنة فانها تسخن البدن ثم تسخن الروح
او استعمال مبياه قابضة كالشبه والزاجية فتسدد المسام والمخس
للانخوة او مسخنة كالقيرية والزفتية والكبريتية او طول مقام في
هواء حار كالحم او الشمس او استعمال سكون مفرط بعد اعتياد
حركات تتخلل بها الانخوة حارة حادة وعلامة هذه الجمي لما المشتركة
فهي ان الحادث فيها نافض ولا مشعورية وان تنفصل بعروق سابغ هادك
الجريان ويكون اعراضها مثل العطش والقلق والسهر ضعيفة
وان لا يكون الحرارة فيها حارة لذاعه بل يكون هادية لحرارة الصبيان
وان لا يعرض في النبض اختلاف يعتد به ويكون حركه الانبساط منه
اسرع من حركه الانقباض لان الحاجة في هذه الجمي الى جذب الهواء
البارد اشد من الحاجة الى دفع البخار الدخاني ولا تظهر في القارورة
صبغ محسوس الا في الغضبية ولا نفل محسوس الا في الحمية ولا وجع
في المفاصل والاطراف الا في التعبية واما علامه كل واحد واصنافها
فما تقدمها من الاسباب واعلم ان جمي اليوم قد ينتقل الى جمي الغفر
وعلامته اشتداد اخذها وحصول نافض قوي في بعض اوقاتها
وان صبر انقباض الشرايين اسرع من انبساطها وان شبه الاعراض

المذكورة وما قيل ان يفرق بينهما ان يدخل العليل الحام فان كان يستلذ بصت
الماء الحار عابده ويحرق منه عرقا مقدا فهي حمى يعم وان كان لا يحل
له شيء من ذلك بل يشعر من الماء وشمت حلة منه او حصل له نافر قوت
فهى حمى عفنز وقد شغل الحمى الدق وعلامة ذلك استمرار الحمى من غير نافر
ولا مشغورة وطهور صلابه في النبض وقوة الحمى بعد استعمال الغذاء
واخذ السحنة في الاخرط والانهزال وربما ظهر في البول دسومه
الفصل الثالث قول كل في حمى العفن حمى العفن حراره غريبة
تحدث للبدن بواسطة حدوثها في اخلاط مضر بافعالها ضرا اوليا وهي
تنقسم الى حمى موضوحى وحمى المرض تنقسم الى مفتق والزمه والمفتق
تنقسم الى ثلاثة اقسام صفراوية وسوداوية وبلغمية واللازمة تنقسم الى اربعة
اقسام دفوية وصفراوية وسوداوية وبلغمية والدموية تنقسم الى ضمير عفنية
وهى المطبقة وغليانية وهى سونوخس والمطبقة تنقسم الى مزيرة ومنقصه
ومتساوية والصفراوية الى غيب داليم ومحرقه وحمى العرض هى التابعة
لورم بعض الاعضاء كورم الكلى والكبد وغيرهما من الاعضاء فعال حمى
كلوية وحمى كبدية اذا عرفت هذا فنقول اشد الابدان استعدادا للحميات
العفونه الابدان الحارة الرطبة وذلك لان العفونه ضداد يعرض للابدان
الرطبة عند غلبتها وثوراتها فلا بد لها من حرارة فاعلم ومادة قابلة تقبل الاذابة
والثوران والاستحالة وهى الرطوبة لا البوسة فانها كغنية بجفت اجزاء النسيج
وتضمه وتنع انتشاره ولا اليرد ايضا فانه تبهر وينع من الطليان ولا
شك انه متى امتنع حصول العفونه امتنع استعداد حمى العفن فلذلك قلنا

ان

ان اشد الابدان استعدادا للحميات الغنية هى التي الغالب عليها من الصفات
للحرارة والرطوبة ويدل على صحة ذلك ما نشاهد في الخارج من حال الطبخ فانه
لا بد له من طابخ وهو الحرارة وقابل وهو الرطوبة ولولم يكن هناك رطوبة لم يكن
هناك طبخ بل قل في او غير ذلك واصفا فان الارياض متى اجتمعت وترام بعضها
على بعض وكانت رطبة فانها لعفن ثم تشتعل وتغير ما اذا امانت كانت
خالصة من الرطوبة فانها لا تعفن اليه فضلا عن ان المحرق فلا يظن طان
ان الصفراء والسوداء يابسان فلا تقبلان العفونه لان حكمنا عليهما بالبوسة
لما هو بالقوة لا بالفعل لانها رطبان سياتان بالفعل وكيف لا وهما خاطان
والاخلاط اجسام سياتها على ما عرفت في حد الخلط واسباب هذه اما
انسداد المسام بما ذكرنا فممنع الفضلات البخارية من التحلل والخروج وتشتعل
في البدن وتعمل في رطوباته الغريبة العظيمة التي لم يكن لها ان تتحلل بالتحلل المذكور
الفعل المشار اليه واما غلظ الاخلاط وامساعها من التحلل والخروج عن
البدن فيجتمع بعضها على بعض وتعمل فيها الحرارة الغريبة وتعفن واما الزحم
المادة فتفعل ذلك الفعل بعينه فهذه اسباب العفونه القوية واما البعيد واما هو
مبزو مكثف واما استحكام مياها شبيهة او زاجية واما استعمال اغذية غلظة
لزجة رطبة استعمالا مفرطا وترك استفرغ معناد مثل فساد واستعمال
دواء مسهل او رايضه او غير ذلك واستثنا رور فواكه رطبة قابلة للعفن
واما علامة حمى العفن فاعلم اولا ان الحمى المطلقة لها عرض عام واطل واحد
من انواعها عرض خاص اما العام فالصداع والعطش واما الخاص اما الحمى
يوم فقد ذكرناه واما الحمى العفن فقد خصناه في عشرة اوجه احدها ان حركة

انقباض الشريان فيها اسرع من حركة انقباضه لان الحاجة فيها جميعا الى دفع
الحار والبخار في اسد منه الى جذب الهواء لانها كفت كانت لا بدوا يكون فيها
عقونه وهذا الدليل الخاضع للحيات العنصرية على ما ذكره الفاضل جالينوس في مقاله
الاولي من الحيات وبانها ان اكثر حدة ثمار عن اسباب سابقة وان كانت عن
ما ديه يكون بالعرض لانها متى حصلت ولم تولد في البدن مواد مستعدة في
البدن لم تغير بخلاف حي يوم فان اكثر حدة ثمار عن اسباب ما ديه وبخلاف حي
الدق ايضا فانها لا تكون الا عن اسباب السابقة الا بالعرض وهو كما قلنا في
الحجاب لاسباب البادية لحي العنصرية فانها متى حصلت ووافقت الاعضاء مستعدة
لشبه الحرارة بها احدثت حي الدق والافلا والها ظهورا متلا في البدن
وانفاج في السحنة ونهض في الوجه لانها ما ديه وما دها غليظ بخلاف
حي يوم فانها لا تحصل فيها شيء من ذلك للطا فة ما دتها وحي الدق يكون السحنة
فيها اخذ في الانخراط والذبول وابعها حصول النافض فيها والعسكرة
هذا اذا كانت ما دتها خا رجعة العروق وان كانت ما دتها داخلة العروق
كان النبض متمليا والاعراض شديدة بخلاف حي يوم لانها ليس فيها عفن
والا حي الدق لخلوها عن المادة وخامسها ان انقضاء حيات العنصرية لا
يكون الا في ادوار متعددة وقليما مقتضى في دور واحد متى حصلت كانت
با دور والدور هو عبارة عن مجموع زمان النوبة و زمان التزل بخلاف
حي يوم فانها لا تتجاوز في الاكثر عن دور واحد وما حي الدق فليس فيها دور
البته بل هي دائمة مستمرة اخذ على انط واحد لا عند استعمال الغذاء فانها
تستد و تستذكر العلم في هذا وسادسها ان الحرارة في حي العنصرية ثابته

قوية

قوية لذاعة هذا اذا كانت ما دتها عن غير بلغم واما اذا كانت بلغم فان ذلك لا يظهر
فيها في اول وهلة بل اذا بقيت يد الحار على سحنه المحموم زمانا طويلا حتى سفت
المسام من لروجة البلغم وغلاظه ويخرج الحارة بخلاف حي يوم فان الحرارة
فيها هاديه لذيق كحارة الصبيان وفي حي الدق لا يكون ذلك الا عند استعمال الغذاء
وسابعها ان الذبول في ابتداء حيات العنصرية يكون فجائيا واما في حيات اليوم فانه
يكون نضجا كذبول الاصحاء وفي حيات الدق لا يكون كذلك لانه ليس هناك مادة
موجبه للفجاجة وثامنها ان حيات العنصرية لا بد في معالجتها والاستغراق مرارا
لامترة واحدة ثم تبديل المزاج بخلاف حي يوم فانه يكفي في معالجتها تبديل المزاج
فقط ولذلك في الدق وباسعها ان حيات العنصرية لا يكون في ابتداءها عروق سابغة الا
نادرا بخلاف حي يوم فانه يحصل ذلك فيها مرارا واما حي الدق فلا يحصل فيها عرق
البته اللهم الا ان يكون معها حي عفن وعاشرها ان الابدان لا تستقي في الخطا
حيات العنصرية نقاء تاما كذا في الخطا ط حي يوم بل ربما عاودت معاودة يسيرة
وذلك لغلاظ ما دتها ولطا فة في يوم وحي الدق وان لم ينق البدن منها ايضا عند
ذلك نقاء تاما لان الحارة فيها متعلقة بجسم صلب غير ان معاودتها
لا تظهر للحس فهذه الامور تفرق بين حي العنصرية وبين التسمير الباسن و
الحيات الفصل الرابع في الحي الدموية قد علمت فيما تقدم ان
الدم اخضر لخلطه بالطبيعة وذلك لانه مناسب للحياة بمزاجه ولانه
الغازي بالحقيقة او معظم الغازي على اختلاف المذهبين وهو الرازي
الاقطار زمان النمو ومع مشاركته يسيرة في الغير غير انه لا يكون كذلك الا
بشرطين احدهما ان يكون معتدلا في مقداره والثاني ان يكون صالحا في كفيته

فان خرج عنها تخلت الطبيعة عن تدبيره وعند ذلك يستولى عليه الحرارة
 فتغلبه او تغفقه وتوجب الحمى فتخرج عن تلك الصورة المعتدلة في الكم و
 الكيف حصول حالتان احدهما الغليان والثانية العفن غير ان الاول لا يعمل
 في الطبيعة ورقته والثاني في غلظته وكذا متى حصلت له الاولى سميت
 الحمى الحادثة عنه غليانية وهي المعروفة بسونوخس ومتى حصلت له الثانية
 سميت الحمى الحادثة عنه عفنية وهي المعروفة بالمطبعة ولذلك صار سونوخس
 اقصر مدة واشد اعراضا من المطبعة اخلف الاطباء فيما بينهم في الدم
 عند عفونه هل يبقى صورته الدموية او ينتقل الى خلط آخر فذهب
 الفاضل جالينوس الى انه متى عفن صار صفراء قال في المقالة الثانية من
 كتاب الحميات وورع جليا بقي على ان انظر فيه هو انه هل يكون من
 الدم اذا عفن صنف من الحمى كل يكون اصناف منها من المترين والبلغم فاني
 قد علمت ان الدم اذا سخر فقطر غير ان يعفن فليكون منه الحمى المعروفة
 بالحمى يوم ومراة ههنا هذه الحمى الغليانية وهي سونوخس وقد عرفت
 فساد هذا القول وعرفت انها خارجة عن جمعي يوم اللهم الا بالوجه
 الذي ذكرناه نصره جالينوس قال وقد ينبغي ان نبين الآن عن الصف
 من الحمى الذي يكون من عفونه فانه لا بد وان يكون الدم قد ناله العفونه
 ولعلنا ان نعلم اي صنف من الحمى يكون من الدم اذا عفن قال وشبهه
 ان يكون قد عفن الدم ويكون الحمى المتولدة منه اسكن واقبل عا ديم من
 الحميات التي يكون من سائر الخلط اي من المترين ويكون نوا بها عا قناس
 ادوار الغت فاننا نرى الامر يكون في اصحاب ذات الجنب الصغار ان كان

الشيء

على

الشيء الذي يفتونه احمر والظاهر ان هذا هو الدليل الذي يشك به في
 ان الدم اذا عفن صار صفراء فانه يقول الدم عند ما يولد ذات الجنب يكون
 فيه عفن ثم نراه يتوب كنوايب الحميات الصفراوية وقال في اخر هذه المقالة
 واسرع الاطلاا واقربا من ان ينقلب صفراء اذا عفن الدم وعلى الجملة
 فقد صرح في عدة مواضع من هذه المقالة بان الدم اذا عفن صار صفراء
 وقد ذهب الى هذا من المتأخرين ابن رشد حيث تكلم في الحميات في كتابه
 المسمى بالكلمات فانه قال هناك ونوبه هذه الحمى الى الدموية تشبهه بنوبه
 الصفراء اعني الغت وانما كان كذلك لان الدم اذا عفن مال ضرورة الى
 طبيعة الصفراء ولذلك ليس تخالف هذه الحمى حمى الصفراء التي دخل العروق
 الا بالآقل والاكثر فانه كما قلت ليس يكون في البدن حمى صفراوية محضة
 بل مني حدثت مثل هذه الحمى فليست ضرورة لان الصفراء لا تجب الى النضج
 الا وجهه مخا لطها للدم وفي هذا الظلم رطوبه وجهين احدهما قوله
 ان الدم اذا عفن مال ضرورة الى طبيعة الصفراء وسانيه ان تطلانه و
 ما ينه في قوله ان الصفراء لا تجب الى النضج الا وجهه مخا لطها للدم لان هذا
 لما كان يصح لو كانت الصفراء عديم الرطوبة التي بها يعمل النضج وليس الامر
 كذلك بل فيها رطوبة في قواها ومزاجها وكيف لا وهي رطوبة مثاله ولما حكمنا
 عليها بالبسوسة بالاصناف الى الدم والبلغم والافهم رطوبه فلو لم يكن كذلك لما قبلت
 العفونه وذهب لا واحد بقراط الى انه اذا عفن لم يخرج عن كونه دما وبه
 قال الشيخ وهو الحق ولما ما ذكره جالينوس ففيه رطوبه وجهه اربعة
 احدها ما ذكره الشيخ في الكتاب الرابع من القانون حيث تكلم في الحميات

العفنة وهو ان يصير دة الدم كذا لالخطو اما ان يكون في حال العفن او بعد
العفن فان كان الاول فهو باطل لان العفن استحالة وهي حركة محتاجة
وتحليل ان ^ص الى زمان يصير صفراء او سوداء في زمان الاستحالة بل لا يكون كذلك الا بعد
بعد الاستحالة فبقي ان يكون صيرورته الى ذلك بعد العفن لكن ذلك باطل
فانه اذا عفن و صار لطيفه صفراء وكثيفه سوداء لا يلزم ان يكونا عفن
فانه قد يصير من العفن ما ليس بعفن كما يتولد من العفونات حيوانات
صحيحة البدن لا عفونة فيها ولو كان كونه من العفن موجب ان يكون عفننا
لكان وما دالكشف عفننا ايضا وكان هناك حيات صفراوية وسوداوية
انتسابه الى ^ص فلا يكون انتسابه الى الصفراء اولى من السوداء ولا يكون عفن الدم
موجباً لصيرورته الى الصفراء اولى من السوداء وبانها ان الدم لو كان
عند عفونته يصير صفراء لثابت نوابها واشتد اشتدادها والوجود
تخلأفه فاننا نرى المطبقة مستمرة في نوابها ليس فيها تنقص والاستداد
والافترة ولا توبه وما ذكره من امر ذات الجنب قد ذكرنا انها لا يمكن
ان يكون الا من مادة لطيفة تنفذ في الغشاء وتورمه كالصفراء وما
استدل به من خمر الفث على ان المادة دموية فليس بشيء لان الفث
الخارج من الصفراء يكون لونه احمر وبالثنا لو صار الدم عند عفنه صفراء
لكانت اعراضه اعراضها مثل مرارة النم وجد القارورة ورقتها واصفرار
اللون وغيرها من اعراض الصفراء والوجود مختلف فانه نرى النغم في المطبقة
حلوا ولون البدن احمر والقارورة فانه اللون كدرة القوام وغير ذلك
من اعراض الدم ورابعها انه لو صار صفراء لكانا نعالج من به النجم الدموية

بالمبردات

بالمبردات المرطبات والوجود مختلف فانه لا نعالجها الا بالمبردات
المجففات والوادعات المطفيات لغلبان الدم وحدته فالدم اذا عفن
لم يخرج عن كونه دماً كما يبلغ اذا عفن لم يخرج عن كونه بلغم وبالجمله حكمه
حكم سائر الاخلاط في بقائها على حقيقتها عند عفونه ونعود الى غرضنا
ونقول المطبقة تنقسم الى ثلثة اقسام متساوية ومزيرة ومنقصه
قال الاطباء والعلة في هذا ان المتعفن من الدم لخطو اما ان يساوي التحلل
او يزيد عليه او ينقص منه فان ساواه كانت المتساوية وان زاد عليه
كانت للمزيرة وان نقص عنه كانت المنقصه والواو العلة في هذا
وجوه ثلثة احدها مقدار الدم فانه متى كان كثيراً وكان قابلاً للعفن فاذا
عفن جزء منه سرت العفونة الى جميع اجزائه وكان المتعفن اكثر من
التحلل وكانت مزيرة ومتى كان قليلاً المقدار ولم يكن قابلاً للعفن كان
التحلل اكثر من المتعفن وكانت منقصه وان كان متوسطاً
المقدار والقبول كانت متساوية وبانها بنية البدن فانها متى كانت
ملوثة كان المتعفن اكثر من التحلل وكانت مزيرة ومتى كانت متخللة
كان التحلل اكثر من المتعفن وكانت منقصه ومتى كانت متوسطة
بين ذلك كانت متوسطة وثالثها القوة المدبرة للبدن فانها متى كانت
قوية متوقفة با درت الى تحليل المتعفن وذبت عن غير المتعفن وكانت
منقصه ومتى كانت ضعيفة كان حالها بالعكس من ذلك وكانت مزيرة
ومتى كان حالها متوسطاً بين ذلك كانت متوسطة ويمكن ان يقال العلة
فيه هي ان العفن لما احتاج الى فاعل وقابل فان كان الفاعل فاعلاً مساوياً

للقابل في قبوله كان للتعقن مساوياً بالتحلل وكانت الجمي الحاصلة منه متساوية
ومنى كان الفاعل في فعله اقوى من القابل في قبوله كان للتحلل اكثر من التعقن
وكانت الجمي الحاصلة منه منقصة ومتى كان الفاعل في فعله انقص من القابل
في قبوله كانت الجمي الحاصلة منه زائدة وهذه قد ينقل الى السرسام وذلك عند
ما يكون المادة قد استغادت حلة قوية والطبعة غير مجيبة ودماغ
العليل ضعيف اما في الاصل واما العارض وقد ينقل الى الجمي المحرقة
وذلك عند ما يكون حارة ايها وقد مالت الى جهة القلب او الى المعدة
او الى الكبد وقد ينقل الى ذلك عند ما لا يكون العليل قد جذر فحركت
هذه الجمي ما دته بسبب للناسبة اولاً انه جذر لكن لم تدفع مادته اندفاعاً
جدياً بل بقيت فيها شئ في البدن فجأت هذه الجمي وزادت فيها وحركتها
وقد ينقل الى الخصى وذلك عند ما تدفع لطيف الدم الى ظاهر البدن
ولذلك كان اكثره حاراً في الغلانة واما علامة هذه الجمي فلزوم الحرارة
من غير نافر ولا شعور وذلك لان المادة مخصصة في العروق غير
مارة باعضاء حساسة الا عند اندفاع المادة بالبحران فان الطبيعة في
مثل هذا الوقت تدفع مادة هذه الجمي الى خارج العروق وحسب يحصل
النافر والقشعريرة وحمرة اللون وانفاخ الاوداج وحلاوة النغم و
احتكاك في مخارج الدم لاعتداد الطبيعة بدفع المادة الدموية فيها وعظم
النفس وقواته لشدة الحاجة واختلافه لشدة المقاومة التي منه بين الطبيعة
والمرض ويكون مع ذلك غير منتظم وضيق النفس لمزاجه المادة لالات
النفس وقائمه القارورة وكذا دورها وما يدرك على ذلك التدبير المتقدم والسن

والوقت

والوقت الحاضر وعلامة انتقالها الى السرسام لشوش افعال الدماغ و
بياض البول وصفائه وبياض البول ايضا لارتفاع الصانع الى جهة الدماغ
وقوة الحرارة في الاعلى وربما احتبس المراز لانصراف القوة الحساسة الى
جهة مبدائها وعلامة انتقالها الى المحرقة قوة الحرارة والتهابها في نواحي
القلب والكبد والمعدة فوق ما يصير طبيعياً وعادتها وعلامة انتقالها
الى الجدرى ظهور وجع في الظهر واحتكاك في الالف وفزع في النوم ونفس
شديد وقوة الجمي واستعائها في الباطن وضيق النفس وتطير وتناور وتثنية
الصوت وثقل في الراس مع صداع قوي ووجع في الحلق والصدر
وارتقاش في الاطراف وعلامة انتقالها الى الخصى قربة من علامة ظهور
الجدرى كثر الاشغال هناك في الباطن اقوى وكذا الحرارة والعطش ايضا والثقل
ووجع الظهر اقل لان المادة ههنا لطيفة تطلب الاعلى الفصل
الخامس في الجمي الصفراوية وهي المسماة باليونانية طيرطوس المادة الصفراوية
تارة تكون منتشرة في البدن وتارة تكون في عضو واحد وحال الجدرى تارة
تكون عفنة وتارة تكون خالية من العفونة فالمنتشرة للغاية من العفونة
يحدث منها اليرقان والعفنة يحدث منها الجمي الصفراوية والمختصة الخالية
من العفنة يحدث عنها دار القطب والعفنة يحدث عنها الحمرة ثم الجمي
الصفراوية تنقسم الى دائمة وذلك عند ما يكون ما دتها داخل العروق والى
دايرة وذلك عند ما يكون ما دتها خارج العروق وهو ان يعفن بعض
خرج للاعضاء والى محرقة وذلك عند ما دة الدائمة قربة من القلب والكبد
واللغة وستكلم فيها والدلية والوايرة ستمسان الى خالصة وهي ما يكون ما دتها

الجدرى هو

صفراوية محضه لا يشوبها بلغم والى غير خالصه وهي ان خالطها بلغم وثوبه النابه
الخالصة مرست ساعات الى اثني عشرة ساعة لمعنى انها لا تتاخر في الاخذ
عن اثني عشرة ساعة وغير الخالصة منها تاخر عن هذا الوقت ثم هذا
يختلف باختلاف البلغم في كميته وكيفية والدلته الخالصة زمان اشتدادها
كزمان ثوبه النابه الخالصة وسكونها كزمان تركها فان الغيب الدائمة ليس
لها نواب وفترات بل اشتداد ونقص وهذا القدر لها صورة الفترات
والنواب وسنذكر العلة في دوام هذه الحمى وعلامه الحمى الصفراوية مطلقا
صفرة اللون ومراره الغم وشده اللهب والعطش والصداع ونقص البدن
شبيه بغزاة البرود ذلك لحرارة المادة ومشتعره وناقض وذلك للذع الماده
للاعضاء الحساسه الماده بها وهرب الحرارة العنقية الى باطن البدن
خوفا من ذلك غير ان هذا يكون في مبادئ هذه الحمى اقوى مما هو بعد
ذلك وذلك لان الماده في مبادئها تكون فجة حاده رفيعة القوام سريع
الجريان فيكون شدة الذكايه للبدن ثم بعد ذلك وهو عند اخذها في
المضج تنكسر حدة صورته وقوامها فيقل لذعها للاعضاء فتكاثرت
لها واعلم ان حمى الربع بعكس ذلك ولذلك صار قوة الحرارة فيها وشدة اللهب
منذرا باقلا عما ومفارقتها وسنتكلم في هذا عند الكلام في النافض عن
قريب وفي علامته الحمى الصفراوية صبغ القاروره وحدثها وربما لا يظهر
فيها ثقل فان الحميات الصفراوية لا سيما الخالصة كثيرا تنفض بالارسوب
تظهر في القاروره وسنتكلم في هذا عند ذكرنا البول في هذا الكتاب
ويكون اللسان خشنا جافا وربما اسود لشدة الحرارة ويكون البصر سريعا

متواترا

متواترا لشدة الحاجة واما الفرق بين الخالصة وغير الخالصة فمن وجوه
خمسة احدها ان الخالصة نوبتها من ست ساعات الى اثني عشر ساعة
وما زاد على ذلك فهي غير خالصة وثانيها ان الخالصة تنفض في سبعة
ادوار وهي ثلثه عشر يوما وليس على ما ستعرفه في البحران من هذا
الكتاب والدور عبارة عن مجموع زمان الاخذ والترك قال بقراط
في رابعة الفصول العتب الخالصة اطول ما يكون تنفض في سبعة ادوار
هذا متى كانت مآذتها خارج العروق والافتي كانت داخل العروق
فهو تنفض في سبعة ايام وبالثاني ان الخالصة تكون ابتدائها باضطراب
واقلا عما بعروق غزيرة وذلك لان مآذتها حارة بلطفه وحال غير
الخالصة لا يكون كذلك لغلظ مآذتها ورابعها ان الخالصة تسرع فيها في النضج
وتقدم علاماته وذلك للطاقة مآذتها وغير الخالصة تتاخر فيها ذلك
لغلظ مآذتها وخامسها ان في الخالصة تظهر الخراط في السحنة و
هزال وذلك للطاقة الماده وفي غير الخالصة لا يظهر فيها شيء من
ذلك وذلك لغلظ مآذتها وللطاقة ماده الخالصة وحدها يسرع فيها
نضج القاروره وشد العطش واللبه وتقوى الصداع بل في الاعراض
كلها لما ذكرنا الفصل السادس في الحمى المحرقة هذه الحمى
سمي في اليونانية فارسوس وحدثها على وجهين فانها تارة تكون
عن بلغم مالح حسب ما حكم به الاوحد بقراط في كتاب اسدما و
جالسوس في شرحه للامراض الحارة وتارة عن صفراء محضه منبثه
في حمة البدن او في العروق التي حول القلب او المعدة او الكبد وهذا هو

المشهور الآن بين خذاق الأطباء ما تناهوا به المحرقه وعند هذا نقول ان
فارسوس يشبه الغيب الخاصة بالدليل التي تعرف ما دتها داخل العروق
التي لا يكون حوالى القلب والكبد والمعدة من وجهين احدهما ان كل
واحدة منها تكون عرضا محضه وبانيها ان مادة كل واحد منها داخل
العروق وترتب على ذلك دوام الاختلاف فيهما من وجوه اربعة احدها
ان هذه تكون عرضا بلغم مالح وبانيها ان مادة هذه تحسب المشهور هي
القريبة من القلب والكبد وبانيها ان الاعراض في هذه الحمى اشد ما هي
في الغيب الخاصة وذلك مثل العطش والعلق واختلاط الذهب ورابعها
ان مدة هذه اقل من مدة تلك واعلم ان الطبع كثيرا ما يختص في هذه الحمى
ذلك لثلاثة اوجه احدها الانصراف المنبته الى جهة اخرى وبانيها لقوة الحوان
في الباطن فتشفي ما شاء ابراز وتجنفه وبانيها الانصراف الطبيعي الى مقاومه
المؤذي واشد غايها به عرض دفع الفضل المذكور واما العطش واما العطش
فانه في هذه الحمى يكون قويا جدا لقوة الحرارة وهي جانبا الا ان يحدث سعال
بابس اى بلا مادة قال بقراط في رابعة الفصول عرض له في الحمى المحرقة
سعال كثير لم كان سببه له سيرا فانه لا يكا دوعطش قال جالينوس مراده
بالسعال ههنا النابس وهو الخالي عن المادة فان المادى يبع العطش و
ذلك لان اتجاه الطبيعة والحرارة الى مقاومة للمادة وضجها ولاشك ان في
نصيح المادة تغلي الرطوبات الضعيفة وتشد الحرارة ولذلك اشترط
ان يكون مائسا وهذا يكون اما الحرارة الريه والخشونة باطنها او الاستيلاء
سواء مزاج عليها والسعال عبارة عن حركه الطبيعة لدفع المؤذي عن الريه

وما

وما يجاورها سطا كان للمؤذي سادجا او ماديا فعندما يتحرك لدفع هذا
المؤذي عن الريه تنجذب الى جهة الريه ما يجاورها رطوبه نديها وترطوبها
واعلم ان هذه الحمى متى حصلت للمشايخ كانت رديه لوجهين احدهما ان
حارها يبدل عما قوة البس وبانيها ان قواهم لا تحتمل مقاومتها فاما
الشيان فلكثيرا ما يعرض لهم هذه الحمى ويكون خطرها اقل وذلك لميلها
لا مزاجتهم ومتى عرضت للصبيان كانت اعراضها فم اهدى واسكن
ما هي في الشبان واعلم ان هذه الحمى لا يكون معها نافر ولا فتشعر به الا عند
الحوان وسنكمل في هذا قال بقراط في سادسة الفصول عرض له في
الحمى المحرقة وعيشه فان اختلاط ذهنه يجلها العلم ان مشاهير هذه الصناعات
اختلفوا في تفسير هذا الفصل فذهب الفاضل جالينوس الى ان الصهر في جلها
عائد الى الحمى قال وذلك لان مادة هذه الحمى محصورة في العروق فاذا خرجت
واندفعت الى الاعصاب لضعف حصل فيها حصلت الوعشه ثم تادب
الافه الى المبداء الذي هو في الدماغ فحصل اختلاط الذهب وذلك مندرج في
الحمى وان قيل فعلى هذا الحمى تنحل بالوعشه فالقائه في ذكر اختلاط
الذهن قلنا القائه فيه ان الاختلاط في مثل هذا الوقت دليل
على اندفاع مادة الحمى بالكلية الى جهة الاعصاب بحيث انها المت الدماغ
وحصل منها اختلاط الذهب وذهب الشيخ في الكتاب الرابع من القانون
حيث ذكر في الحمى المحرقة ان الصهر عائد الى الوعشه قال فان حوان الحمى
اذا بلغ من قوتها الى ان تحدث اختلاط الذهب فانها بلطف وخروج مادة
الوعشه من الاعصاب بالكليل وعيره قال للسيحي في هذا الباب زطر

فان ابتراط لم يقل من حدث به حمى محروقة وكان به رعشه حتى يصح تاويله هذا
وقال في هذا الموضع ايضا قد روي قول ابقراط في عرض له في الحمى المحروقة رعشه
لم كان به اختلاط الذهب فانه يخل عنه الرعشه لانفاض المواد من الدماغ الى
العصب وهذا تاويل حرس غرائه لا يليق بكلام ابقراط في هذا الفصل لان
فيه تغير صفة الفصل وفي نظره نظر لان صحة تاويل الشيخ لا يحتاج الى
تقدير وكان به رعشة بل صحة تاويله موقوف على صحة عود الضمير الى الرعشة
وهو صحيح لا شك فيه اذ تدبر كلامه هو ان عرض له في الحمى المحروقة رعشه
فان اختلاط ذهبه يخل تلك الرعشة العارضة وهذا كالم صحيح لا عيب عليه
واما ان فيه تغير صفة الفصل فليس كذلك بل فيه بيان لحاصل معنى الفصل
لم قال ومنهم من ذهب الى ان الضمير عائد الى الرعشة ايها الا انه متساك في
ما متساك في الشيخ اولاهو ان المادة الموحية للرعشة في الحمى اذا صعدت الى
الدماغ لصغر حصل فيه من صعود الحرارة والاختلال والاشكال ان كان
متسبب الاندفاع لترقيق الحرارة لها وتمييزها للانديفاع فانها تحدث اختلاط
الذهب فيكون اختلاط الذهب من ذرا بالخلال الرعشة وهذا تاويل فاسد لان
ابقراط ما قال وحدث به حمى وكان به رعشه بل قال وعرض له في الحمى
المحروقة رعشه وفيه ايضا نظر لان فساد تاويله ليس لان ما قال وكان به رعشة
لما علمت انه لا فساد فيه بل انه قال فيكون اختلاط الذهب من ذرا اذ ليس في اللفظ
دلالة على الانذار ولا قرينة دالة عليه واعلم ان في الحمى المحروقة لا يكون الحمى فيها في
الظاهر قوية كقوتها في الباطن غير ان الكاينة عن الصفراء يكون اعراضها مثل
العلق والعطش واختلاط العقل اقوى من الكاينة عن البلغم المالح الفصل

150 الفصل السابع في الحمى البلغمية وهي المسماة بالبولانية مقيما رويس
واللازمة منها خاصة تسمى بالغريبة اللثمة قال جالينوس في كتاب
اغلو قن ارداء الحميات الدانية البلغمية النابية والما قال هذا الاربعة
اوجه احدها ان زمان راحتها يسير بالنسبة الى زمان اخذها وبانها
ان مدتها طويلة فلكون الحاجة الى تناول الغذاء شديدة جدا والعضو
المتولى لتدبير الغذاء وهضمه وتنفيذ الى جهة الاعضاء لتغذيته ويؤكل
ما ووف ضعف بسبب استهلاك البلغم عليه فان خواص الحمى البلغمية ضعف
المعدة وشهوتها حتى ان بعضهم قال هن خاصة لها لازمة غير مفارقة
وثالثها كثرة ما دتها وغلظها ولزوجتها فلكون اجتهاد الطبيعة في مقاومتها
اجتهادا اقويا ورابعها غلبة الطريقة في مداواتها فاننا ان داوينا الحمى
زدنا في السبب وان داوينا السبب زدنا في الحمى وان ركنا لم يجل
الغرض من علاج كل واحد منها على حدة كما ينبغي لوجود المعارض وبعد
البلغمية الدانية في الرداءة السوداء وية لطول مدتها وغلظ ما دتها غير
انها تترسخ الطبيعة يومين وهومان واربعون ساعة وبعدها في
الرداءة الصفراوية لان ما دتها الطف مر في المواد ولا تترسخ القوة
المبدية للبدن ستا وليس ساعة واما الحميات الدانية فاردائها
كلها الدموية العفنية وذلك لوجهين احدهما كثرة ما دتها وبانها لزوم اخذها
لم البلغمية لما ذكرنا وللروم ايضا السوداء وية الصفراوية واذا عرفت
ذلك فنقول البلغم الخلوي ان يكون عفنا او لا يكون فان كان عفنا فاما
ان يكون منشأ في جملة البدن او منحصر في عضو منه فان كان منشأ فاما

ان يكون داخل العروق او خارجها فان كان دخلها احدث البلغم الدائم
وان كان خارجها احدث الدائمة وان كان في عضو واحد وهو عفن
احدث او ذمما وان لم يكن عفننا فلما ان يكون منبثقا في جمل البدن او في
عضو مخصوص فان كان الاول احدث الاستسقاء وان كان الثاني احدث
التورم والشرخ وحدث هذه الحمى بالمطوبين اما بالطبع كالصبيان والنساء
واما بالاكثاب كاصحاب الدعة والترقة والصبيان كثيرا ما يعترضهم
هذه الحمى لانهم انبؤا لنا سر من اجل انهم اكثر شربا ونها واسودت بؤرا
في الماكل والمشارب واصحاب البخيم والموتا ضيق عقيب استعمال الغد
غليظة مرطبة وبالمستحجر عقيب ذلك والشتوية من البلغم ارداء
من الصيف لان هواء الشتاء لبرده كثف المسام وجلس المادة وطعم
الفصل نزيد فيها ونولدها وقال قوم للصيف ارداء لان الشتاء مكاب
لمادة هذه الحمى والامراض المناسبة اقل خطرا وغير المناسبة بخلاف
حالتها في الصيف فانها غير مناسبة له وغير المناسب لحدث الاعراض
قوى والحق ان الشتوية ارداء لان زيادة المادة فيه ولمضادة برد الهواء انا
بخلاف الصيف فان حلوها وان كان عن سبب قوى غير ان حواء الهواء
تعاون مداواتنا في ازاله المرض ومن الحمى البلغم الليلية وهي التي تأخذ
بالليل وتترك بالنهار والنهارية وهي عكسها وقد اختلف الاطباء في ان
الليالية ارداء او النهارية فقال قوم من المتأخرين الليالية ارداء واحتجوا
على ذلك بان القوة والحرارة العنصرية هي في الليل اقوى منها في النهار ومحمول
نوبه الحمى في مثل هذا الوقت دليل على كثرة المادة بحيث انها قهرت ما ذكرنا

واوجبت

واوجبت النوبه وذهب الشيخ الى ان النهارية ارداء واحتج عليه بان التحلل
من البدن في النهار اكثر منه في الليل لان المسام فيه منفتحة والهواء حار
محبذ للمادة الى ظاهر البدن قال فحصل الحمى في هذا الوقت دليل على
كثرة المادة وتوفرها والحق ما ذهب اليه الشيخ فان النهار اقوى من الليل
وارداء اما قوتها فلما ذكرنا واما رداؤها فلانها كثيرا ما توقع في الدوق
وذلك لانها اذا كانت تنوب بالنهار فراحتها تكون في الليل ولاشكال
صاحبه الى الغذاء الواجب استعماله في زمان الراحة وهو الليل واذا
ناول الغذاء بالليل وجب ان لا ننام حين استعماله خوفا من تخيره الى
الدماغ فيزيد في رطوبته وربما حصل منه نفخ وقواقر لعدم استقراره
في فقرها وسوء استمرائه وذلك ما يولد البلغم ويزيد في مادة الحمى فالواجب
حينئذ ان نطف السهر خوفا ما ذكرنا فينضاف الى مقاساة النهار سهر
الليل وذلك ما توقع في الدق وينهل القوة وليس لقال ان يقول ان رطوبه
الغذاء المستعمل قوام تجفيف السهر وحر النهار فان الغذاء المستعمل
في هذه الحمى ليس هو غذاء خسر الرطوبة والغذائه بل فيه تسخير وتجفيف
ودوائه ما لا اجل لطيف وتقطيعها ومن الحمى التي سطن فيها الحر
ونظهر البرد وهي المسماة باليوانه ليفوريا وهذه الحمى يكون من بلغم
غليظ قليل القدار يعفن في الباطن ولم يتحلل منه شيء فيفسخ الظاهر
اغلاظه وقلته وسخن الباطن بالنسبة الى الظاهر او نقول ان القوة
مثل هذه الصورة تنصرف الى الباطن لقوام اللوذي فيحلوا الظاهر منها
فبرد الاستيما ان كان اللوذي بلغا زجاجيا وقال قوم وقد يكون الصغار

غلظته قليلا المقدار تعفن في الباطن وتسخنه غير انها لا تقدر على تسخين الظاهر
 للغلظ والقلية ومن الحيات التي يعكس هذه هي التي تسخن بها الظاهر والباطن
 وهذه تسمى بالنونية فرسوسوس وحروث هذه الحي عن بلغم وحاجي غير
 عفن محض في الباطن وبلغم عفن في الظاهر فيسخنه فان وصل الى
 المحس يبرد البلغم الزحاجي قبل حصول النوبة قلت الان البلغم كان ساكنا
 بل حصول النوبة مالا فاما حصلت النوبة من العفن الكاين في الظاهر
 تحرك ولا من اعضاء اخو حساسه فاحسنت يورده ومن تلك الحيات
 التي يظهر البرد فيها وبطن وكذلك الحرة وهذه تسمى هذه بالنونية ايضا
 وسبب هذه بلغم عفن بعضه ولم تعفن بعضه الاخر وهو بجملة منسوخ
 في الظاهر فاغفن سغن البدن وما لم تعفن يورده من الحيات البلغم
 الغشيبه وهي التي تحدث الغشي فيها عند مجي النوبة وسبب ذلك بلغم قد
 عفن وهو ميثوت في البدن فعند مجي النوبة نصبت منه شيء الى فم
 المعدة ويوجب الغشي ولذلك اجتئنا ان نعطي صاحب هذه الحي عند مجي النوبة
 شيئا من الاغذية المفوية لسففل المعدة ونقويها فتمنع انصباب المادة اليها
 ولما صادت نصبت الى المعدة خاصة لانك قد عرفت ان ضرر هذا العضو
 من قبل الحي البلغم عفن لازم لها غير مفاروق وهذه الحي رديتها فانه ان
 اشتغل باستفراغ ما دتها برفق عصت وربما تحركت حانقه وان
 استفروغت بقوة وعنف لم تحتمل القوة وكلف تحتمل ذلك وهي مع سكونها
 ومدوها بعزى صاحبها غشي ومع هذا جميعه فحاجة صاحبها الى
 الاستفراغ شديدة وكذلك الى التغذية اما الاول فلاجل محسنت وراحة

فلم

المادة

القوة

القوة واما الثاني ملان اخلاطهم ليس فيها ما يصلح ان يكون غذاء للبدن مقويا
 للقوة فان نكفت للتغذية زادت المادة الفاسدة للقوة وان نكفت للاسهال
 ويخفف المادة خارت القوة ونضاعت البلية ومثلا على الحي
 البلغم يظهر مشهورة ونافض يسر لان المادة ليست ما نقول فحسنا
 ولذا عاقوبا حتى يوجب النافض فان حصل فيها لم يبدى دفعه بل قللا
 قللا وذلك لغلظ المادة ولزوجتها فلا يمكن الحرارة المعفنة من العمل فيها
 مرة واحدة والسر بان فيها سرعة بل او لا فاقولا غرازة متى حصل هل يكون
 اقوى حركة من حركة النافض الكاين في الحي الصفراوية لاختلافها فيه وكذلك
 فيما بعد ولكن هذه الحي في الشبات وذلك لطوبه المادة الا ان يكون سببها
 بلغم مالحا وكذلك العطش فانه لا يشتد فيها الا ما كان سببه البلغم المذكور
 ومن علامات هذه الحي ظهور حالة شبيهة بالاعياء والتكسر مع ثقل
 محسوس ودولم المحط والمثاوب لاسما عند مجي النوبة وربما قوت
 الحرارة عند مجي النوبة لم تقل وظهور البرد فكون سببه استهلاك الحرارة
 على اللدق والامح او لا يصوي الحرارة وتعمل على الاغلاظ
 والابرد ومن الحرارة في هذه الحي في الاول ضعيف فحادي ثم اذا
 طال وضع اليد احس بخوان قوية لذاعة وذلك لان المسام يكون منسد
 ضيقه في مبادي الامر واد اطل المس اليد للبدن انحصار البخار المنفصل
 منه وانعكس مسخن البخار وفتح المسام ووسعها وخرجت الحرارة
 للمعفنة الكاينة في الباطن ومع ذلك لم تكن ليس البدن مستويا في ذلك بل
 مختلفا وذلك لاختلاف قوام المادة ويكون لون صاحب هذه الحي كذا

وخاصية وذلك اللون هذه للام وسعته منزلة وكذلك اطرافه وذلك لغلظ
المانه وغليتها على الاطراف مع ضعف الحراة فيها وبوله تارة تكون رقيقة
لاحياس للام بالسفة وتارة يكون غليظا احر وذلك عند انفتاح السدد وخروج
ما كان محتبسا وسنكلم في هذا عند البول ونبضه يكون بطيئا متناوبا قلقة
وذلك لبرودة المادة فان حصل فيه سرعة عند كمال العفونة وكاسل الانقباض
للاقباض وهذه الحمى اكثر ما ينوب في ادبار النهار لمناسبه هذا الوقت
للمادة وهي كثيرة التندب لبطوئه المادة قليلة العروق لغلظها ولزوجتها وتشدك
ايضا بالتدبير المتقدم والملدوم مزاج الهواء واسلم هذه الحمى ما كان تقي الفترات
كثير العروق عند انفصال نوابها للدالة ذلك على اطراف المادة ورقتها واما علامة
اللازمة فعدم النافض والبرد والشعيرة للخصار للمادة داخل العروق
واقصال لاخذ وهذه الحمى شبيهة حمى الدق لهذا الحوان ولزوجتها غير انها تفارقها
في وجهين احدهما من جهة الاعراض الخاصة بهذه الحمى مثل الثقل وبهيج
السحنة ولين النبض ونفاهة النم وحلاوته وجميع هذا لا يكون في حمى الدق
وبانها ان صاحب هذه الحمى اذا اعطى الغذاء لم تشد الحمى بعد استعمال
الغذاء بخلاف المدقوق فان حماء يفتق وتشد بعد استعمال الغذاء واما
علامة الليلية والنهارية والى سطن فيها الحراة وظهور البود وبالعكس والى يظهر
فيها وبسطن الى الغشيتة فذلك ظاهر من اخذها ونوابها الفصل الثامن
في الحمى السوداوية وهي المسماة بالمونانية طفر ما رس وتسمى الربع قيل لان ابتداء
النوبة الثانية من نوابها يكون في اليوم الرابع من ابتداء النوبة الاولى قال بعضهم
وسمى بالملثة وهو خطأ فان الملثة في الحقيقة هي الصفراوية لان ابتداء

نوبها

نوبتها المانسة يكون في اليوم الثالث من ابتداء النوبة الاولى ولذلك سميت
بهذا الاسم بالمونانية طفر ما رس ومعناه بالعربية الملثة ولذلك قال الشيخ
في الكتاب الثاني من القانون عندما لكم في لسان الحال انه ينفع والحمى
الملثة اي الغيب اذا عرفت هذا فنقول المادة السوداوية اما
ان يكون مبثوثة في جمل العروق او خاصة بعضودون عضو فان
كان الاول فاما ان يكون عفنه او خالیه من العفن فان كان الاول اوجب
حمى الربع الدائمة ان كان ذلك داخل العروق او الدائمة ان كان ذلك خارج
العروق وان كان الثاني اوجب البوقان الاسودوان كانت حاصله
في عضودون عضو فاما ان يكون عفنه او خالیه من العفونة فان
كان الاول احدث السرطان وان كان الثاني احدث الورم المعروف
عند الاطباء بالصلابة فالحمى السوداوية مرض حادث عن انتشار
المخاط الاسود العفن في جملة البدن اما داخل العروق واما خارجها
وفي الحميات السوداوية حمى الخمس والسادس والسبع وذلك الفاضل
جاء النوس انه لم يره هذه الحميات البتة غير انه قال ولا بعد ان
نقع هذه الحميات لسوء تدبير العليل فاذا ترك ذلك التدبير زالت الحمى
وان عادت عادت فكون عودتها لعود التدبير لا للمواد منصبت الى
مكان العفن فتوجب هذه الحمى واما البقرا فانها حمى وجودها
وقال ان هذه الحميات لها مواد مخصوصة توجهها والاشبه ان
تكون مواد هذه الحميات مواد سوداوية متولدة عن بلغم لزج وهي
مع ذلك قليلة المقدار والذي يدل على الزوجية مادتها طول مدتها وعلى

قله مادتها بعد نوبتها فان قيل لم لا يحدث البلغم حي لغير ما ذكرتم عند ما
تغلظ قوامه وقيل مقدارها كما حدثت السوداء عند غلظ قوامها وقلة مقدارها
قلنا سبب غلظ البلغم اما برودة مجده واما حرارة قوية محروقة وعند
احدهما عليه فخرجه عن كونه بلغا وجعله سودا على ما عرفت في مباحث
الاختلاط قال القراط ان السبع طويلا المدقة وليست قتالة والخامسة ارضا
الحيات لانها تكون قبل السل وبعد اقول اما ان السبع ليست قتالة
فلا طول زمان نوبتها فتخرج القوة بذلك وايضا فان مادتها قليلة فكون
القوة مستولية عليها واما الخامسة فان زمان راحتها قصير ومراده
بالسل الدق ولا شكل ان هذه الحي والاشكال ان هذه الحي يقع في الدق لقصر
زمان الراحة ولكن المادة فتعمل الاعضاء والحصل الدق وفيه نظر
اذا لمزم منه ان موقع الربيع في الدق بطريق الاولي لان زمان راحتها اقل
من زمان راحة الخنزير ومادتها اكثر من مادة الخنزير والظاهر ان مراده
من قوله والخامسة ارضا الحيات لانها تكون قبل السل وبعد ليس ان الخامسة
توقع في السل بل المراد ما قال جالينوس ان هذه الحيات قد تقع لسوء
تدبير العليل واذ كان كذلك فكون هذه الحي انما يحدث عند ضعف القوة
فيقع صاحبها في الدق وفيه نظر بعد واما ان محقق قول القراط طليح
الى حيات العانور فان السبع بسط القول فيه وحقق واما انها تكون بعد
الدق فلا ان المواد عند احتراقها ويزيدها في السل بحيث هذه الحي فكون
هذه الحي رديم وحيث هي ثليل حدوث الدق وسبب لحدوثه والحي
السوداوية اكثر حدوثها بعد امراض تنفذها فترقد المواد وقد تولد السوداء

وقلما

وقلما يحدث ويكون الطحال معها سليما واسهلها ما كان لانها خالية من الدم فان
كان هناك دم ال امرها في الاكثر الى الاستسقاء وكثيرا ما شفي من الصرع لانها
تخرج موادها عن الدماغ وتزعزعها عن اما كنهها تحركه النافض لاسيما والحي
تسخنها وسمها لذلك وكثيرا ما شفي من الفرس ووجاع المفاصل والجرب والحكة
والدوالي ولما الخولي كل ذلك بنفسها المواد عن امكنتها واخراجها عن مواضعها
وهذه الحي معينة في ذلك اما على النضج فبالحرارة واما على الدفع فتحركه النافض
المتواترة فان قيل كيف يكون حرارة الحي معينة على النضج للمواد وهي
حرارة غريبة مضره بالافعال والمنضج لها الما هو الحرارة الغريزية قلنا
لا شك ان للنضج بالحقيقة هي الحرارة الغريزية الا ان حرارة الحي بعين ذلك
لمعنى انها ترمق قوام المادة الغلظ المدخله للعصب الموجبة للضرر ومتى رقيتها
اخرجتها تحركه النافض المتواتر الحاصل وايضا استتلاء الحرارة الغريزية
على نضج هذه المادة ودفعها يكون امكن وافق ما اذا كانت خالية من ذلك
وعلاوة الحي السوداء به ثعلب سديرة وكثيرا ما عيبت في الفاصل كل ذلك لغلظ المادة
وبرد شديد فتشعيرية قوية وذلك لبرد المادة الا عند انتهاء النوبة فان
الحرارة تشتد وتكون اقوى منها عند انتهاء نوبة البلغم لان المادة ههنا يابسة
وقد علمت ان الحرارة متى تعلت بالجسم يابس كانت حارة محروقة ونوابها
انقي من نوابب البلغم لان المادة ههنا يابسة فلم تجد حرارة الحي ما يحفظها
ويحفظ اثرها لانك قد عرفت ان الرطوبة هي المحافظة للحرارة في الابدان
والبول في هذه الحي في ابتدائها يكون ابخر رقيقا ما ساعترضه وذلك
لنفاضة المادة وغلظ قوامها والسدد الكاينة معها يمنع المادة من

من النفوذ والخروج وإذا كان منتهى هذه الحمى فإن البول يغليظ ويسود وذلك
لخروج ما في هذه الحمى ولذلك صار سواد البول وغلاظه في هذه الحمى دليلا
محمودا منذرا باقلا عنها وكثيرا ما يختلف لونه عند ذلك وذلك لأن ما في تلك
مراخلا شتى والعروق في هذه الحمى عند انفصال نوابها أكثر مما هو في الحميات
البلغمية وذلك لأن ما دلتها عديم اللزوجة فيسهل خروجها غير أن ندوة البدن
في الحمى البلغمية أكثر لأن ما دلتها رطبه والبصر في هذه الحمى يكون ما يلا إلى الصلابة ليس
المادة منضغطة لتقل المادة وليس فيه سرعة ظاهرة إلا عند انتهاء النوبة
فإن الحرارة حينئذ تشتد كما عرفت والقوات في هذا الوقت تكون أكثر
من السرعة لأن القوة ضعيفة وحركة الانقباض ههنا إبطاء مهلة في الحمى
الصفراوية لأن الصفراوية أكثر وأبسر فيكون البخار الدخان المتولد عنها أكثر
فيكون الانقباض أسرع وأعلم أن الوجع الخاص بهذه الحمى وجع الطحال كما أن
الوجع الخاص بالبلغمية وجع في المعدة وبالصفراوية وجع الكبد لكن الصفراء
المنصبة إليه والمائلة إلى جهته وقد استدعى هذه الحمى من البدن المتقدم
والسنة والمزاج وهواء البلد والعادة وأما الاستدلال من النواب فتضعيف
حد لما ستعلمه وأما حمى الخمس والسادس والسبع فمعلومه ونوابها ومعنى
قولنا حمى خمس أي ما أخذ في اليوم الخامس من ابتداء أخذها قياسا على الأربع
وكذلك السادس والسبع **الفصل التاسع** في حمى الدوق هذه الحمى
تسمى باليونانية افطيقوس أي المابته وهي حرارة غريبة تحدث للبدن بواسطة
حدوثها في أعضائه وتبغى أن نعلم مقدمة لذكرها وهي أن الذبول معناه
الحلال الرطوبات الغريزية وخروج طبيعة الأعضاء من الزيادة والنقص

إلى

إلى العضان والاضمحلال وهو ينقسم قسمين طبعي أي شفوخي وقد عرفت
سببه فيما تقدم وغير طبعي وهو الأكلون كذلك وأعلم أن الذبول يحدث على
ثلاثة أوجه أحدها عن استيلاء الحرارة بحيث ينشف رطوبه الأعضاء كما
نعرض منها عند استيلاءها على الأشجار والنباتات في صيف الصيف وما فيها
ليبرد مجرى الحرارة الغريزية ويظفها ويكتف مسائل الغذاء ولجمها وينعده
من النفوذ إلى جهة المغذية وذلك كما يعرض للأشجار والنباتات في الشتاء
القوى البرد وبالثا لفساد الرطوبة المغذية للأعضاء وزوال صلاحيتها للغذاء
الأعضاء وإخلافها عوض ما تحلل منها وذلك كما يعرض للنباتات إذا سقيت
مياه حامضة بورقية مالحة فإنها تذبل وتجف وذلك لقلة ماء ذلك الماء
وفي الأجزاء الغازية والدوق المرضي حادث عن السبب الأول والشفوخي
عن الثاني والثالث فأنك قد عرفت أن في هذا السن من الحرارة يستولي
البرد وتولد في البدن فضلات بورقية رديه غير صالحة للاغتذاء فهذه
أسباب ذبول الأعضاء مطلقا ثم نقول والدوق المرضي ينقسم إلى ثلاثة أقسام
دوق مطلقة وذبولية ومفتنة فالأطباء ودلك لأن رطوبات البدن
الحمونة التي هي غير الاخلاط أربعة أحدها التي في أطراف العروق الصغيرة
الشبيهة برطوبة الأشجار والنباتات الكائنة في مجاري الماء وإخراجها
والأعضاء ثانياً التي في فروع الأعضاء الشبيهة بالرطوبة التي يأخذها
البضع والانعقاد والتشبه بجوهر النورة وثالثها التي المنصبة بالأعضاء
ولم تشبه بها تشبها تاما وهي الشبيهة برطوبة النورة القريبة العهد
بالانعقاد ورابعها الرطوبة الأصلية المنوية الموحية الاتصال بالأعضاء

الشبيه برطوبة ثمة النبات الكاملة الانعقاد والجفاف المحفوظ لحيوها
النافعة لها من الشوشة والفساد اذا عرفت هذا فنقول ما لا يطهر الحوان
الغريبة عندما نفى الرطوبة الاولى وشرع في المانة ونعتو المنوية قال هذا
الصنف حتى دق مطلقه وهذا النوع اسلم انواع الدق واسرعها علاجها واذا
فئيت المانة وشرعت في المانة وسحبت المنوية قباله القبولية وهذا
النوع ارداء من الاول واعسر علاجها واذا فئيت المانة وعلقت بالربعة
فيل لها المقتته ومثال هذا النوع نعر معالجته وتغذ بروه واعلم ان اعتبار
في هذا هو انتقال الحرارة الغريبة الى الرطوبة التي بعدها لاعمالها في نفس
الرطوبة لان ظهور الاختلاف يكون معه واما زمان فعلها في الرطوبة
فمقتشابه قال الاطباء وانما تاخر فعلها وتأثيرها في الرطوبة الرابعة عن فعلها
في الثلث الاخر لثمة اوجه احدها ان فعل الحرارة في الرطوبة المحيية في
الجري اسهل من فعلها في رطوبة الجسم الحار وبانها ان الطبع المذبر للبدن
تجامع عن الاشرف وتعني به اكثر من عظامها واعنائها بالارذل وبالثما
ان الحرارة لو علقت بهذه الرطوبة او لا كانت حتى الدق صنفا واحدا لثمة
اصناف هذا ما والوه في هذا الباب وفيه نظرون وجه واحد هو انك قد
عرفت ان حمى الدق حرارة غريبة حاصلة في الاعضاء عما ذكرنا واذا
كان لذلك فكون كل تاثيرها في الرطوبة التي هي ملتصقة في الاعضاء لا في
غيرها صلتها حسد يكون او لا بالرطوبة المذكورة الثاني ان الرطوبة الاولى
لوفئيت عما قيل لنفث بغياها سائر الرطوبات لانها ملاكها فكانت حتى
الدق واحدة واذا عرفت هذا فنقول نعلق الحرارة الغريبة او لا بالرطوبة

الغريبة

الغريبة العندوة لانعقادها اذا افئتها انسلت الى الرطوبة التي في اطراف
العروق الصغار او الرذاذ والاقرب انها تنقل الى الرذاذ من منها
الى المنوية لان الرطوبات المذكورة من جنس الاخلاط فان قيل اذا كان
نعلق الحرارة الغريبة او لا بالرطوبة الغريبة العندوة لانعقاد عندكم فلم لا
تنقل الى المنوية لقربها قلت انما تنقل اليها للوجوه الثلثة التي ذكرناها
فان قيل اذا كانت الرطوبة التي في اطراف العروق الصغار لا نفث او لا
ان لا نفث الرطوبة الغريبة العندوة لانعقاد لانها هي المدة لها وكلما افضى جزا
يجذب جزا آخر عوضه لم يقوم مقامه لم يجذب من غيرها الى حين
تصل الخذب بالبدن بالمعدة ثم الى تناول الغذاء واذا كان كذلك فلا نفث
الرطوبات البتة قلت الحرارة عندما نفث الرطوبة المذكورة تضعف
الهضم ونزول الدم المتولد عن الغذاء المنضم صلاحية لتغذية الاعضاء
واخلا فبديل التحال منها منقصر البدل ثم ان الحرارة تحلل شئ من الرطوبة التي
في اطراف العروق الصغار منضاف الى فعل الحرارة فيها تصان البدل
مع دوام الماثر لطول مدة هذه الحمى وايضا فان الاعضاء متى جفت من
استيلاء الحرارة عليها ضعفت جاذبيتها للغذاء فيقل الوارد لذلك ونفى
الرطوبة المذكورة واعلم ان هذه الحمى تارة تكون حدودها ابتداء وتارة تكون
حدودها بواسطة والكان ابتدأ يكون اكثر وقوعه عن اسباب ما فيه
اذا وافقت البدن مستعدا لقبولها مثل الحركة المفرطة البدينية فانها تسخن
البدن وتجففه عما علمت واما قلة ما يورد على البدن من الغذاء او
المدافعة بها فيقل الوارد عليه او لا ويحدث من اوجه ثانيا واما افراط

استعمال الاغذية السخنة فنفيد البدن حرارة غريبة واما سهر دام وافكار
دائمة في قراءة الكتب والالحاح على النظر في سائر العلوم لان ذلك ما يتعب
الروح النفساني وقلق الروح الحيواني وبقدر حرارة عريضة لا سيما اذا صادفت
البدن مستعدا لقبول ذلك في مزاجه وسنة والعضب المنوط كثيرا ما يقع
في هذه الحمى لانه يشعل الارواح وبقدرها حدة وبارية وكثيرا ما توقع تدبير
الطبيب في هذا المرض وذلك في صور اربع احدها اهاله جانب القلب
في الامراض الحارة واستعمال الضحافات المبردة المسكنة وثانيتها
منعه المريض واستعمال الماء البارد عند شدة عطشه واشتياقه الى
تناوله خوفا من ضعف معدته وبالنها اضطواره الى استعمال ما ينقش
القوة ويقويها عند سقوط القوة وحصول القى ويكون المنعش حار مثل
الخمر ودواء المسك وماء اللحم ورابعها ما يغتني في تطبيب الغذاء عند
ما يكون الحاجة داعية الى استعمال مقابلة فتشتعل الحرارة وتقوى وتشت
بالاعضاء والكايين بواسطة هي الحادة عن الامراض مني تطاوت فانها
تفسد جوهر الاعضاء وجوهر البدن فلم يصلح التغذية وحشد بقوته
للاعضاء وتسامه فيزداد احتدادها واشتعالها وتقوى الحمى وتوقع
في الدق واعلم ان الدق فلما يكون ابتداء لانه في المستبعد ان سخن
للاعضاء وهي اجسام صلبة وتبقى الارواح والاخلط وهي اجسام
لطيفة سليمة عن فعل الحرارة ولجب ان تعلم معا قد علمت ان الدق في
ابتدائها عسرة المعروفة سهلة المعالجة وفي انتهاها بعكس ذلك وسدل
على الدق بامور منها النبض وهو ان يكون ضعيفا ضلليا متواترا اما ضعفه

فلا يخلل

فلا يخلل قوة العليل لطول المرض وكثر ما ينحل ويبدد واما صلابة
فلا ينيلها الجفاف على الاعضاء واما قواؤه فليشدة الحاجة وضعف
القوة فان القوة متى كانت ضعيفة والحاجة داعية احدثت التواتر
ومنها ملمس البدن وهو ان يكون حرارته متشابهة لان سوء المزاج
عام للجسم البدن وهادئة ايضا لا بعد استعمال فانها تقوى وتشتد عند
قال قوم العلة في هذا ان العليل ياخذ الغذاء في وقت قوة الحمى و
استعدادها وهو نصف النهار فتجد الحرارة مادة وغذاء تقويها وتظهر
الى خارج وهذا تعليل فاسد من وجهين احدهما اننا لا اعطينا العليل الغذاء
في اوقات مختلفة تارة بالقليلة وتارة بنصف النهار وتارة عند النوم و
تارة بالليل فاننا نرى الحرارة تقوى وتشتد ولو كان الامر عينا ما قبل
لما حصل ذلك وبانها انما يظهر لنا ما ذكره ان كفته بقوته الغذاء للحرارة
على اتي فجوهره وقال صاحب الكامل العلة في ذلك ان الغذاء المستعمل
في هذه الحمى ضاذا لها فاذا ورد على بدن فصره الحمى المذكورة قاومته الحرارة
ونافرتة واشتدت بعد كاشتداد حرارة النورة عند صبت الماء عليها
فاننا نرى الحرارة التي فيها ثور وتشتعل وبه قال اسحق بن سهل في الامراض
صاحب الحيات وهذا خطأ فانه لو كان ثوران الحرارة لما قيل كان
ثورانها بعد شرب الماء البارد اولى واقوى لان مضادته لها ابلغ ومضاد
الغذاء المستعمل فيها لانه كيف ما كان مركب والوجود بخلافه قال
الشيخ في الكتاب الرابع في القانون وحرارة المدفوق طوي مشاهير
لكنه لم يوضح الغذاء باية حقيقة نفي الحرارة وتقويها وقال ابن رشد

ان

في كتابه المسمى بالكليات السبب في ذلك ان الاعضاء لما صار لها سوء
 مزاج حار وكان المغذي من شأنه ان يجعل الغذاء شبيها به فانه بالضرورة
 اذا ورد على ابدان هؤلاء السبب حارة غريبة سواء كان باردا او لم يكن
 فتقوى حسد الحمى وعظم اعراضها وليس يلزم مثل هذا في حمى الغضفان والحرارة
 الغريبة فهناك تثبت بالاعضاء الفاعلة في الغذاء وما نقوله الا طبعا في اعطاء
 سبب هذا العرض قول خطابي مثالي وذلك انهم يشبهون حال الغذاء مع
 حال هذه الابدان منزلة الماء الذي يترشح على الحجر المطبوخ وهو نحو النور
 والشمس وهذا التعليل حسن جدا وقد ذكرنا في كتابنا المسمى بالشافي
 وجهها قربا وهذا غير ان نقف عما قاله هذا الفاضل وهو ان
 حرارة المدقوق حرارة مملكت من الاعضاء وصارت كانهما اصلية
 غريبة وقد علمت ان الغذاء متى ورد على البدن واستحال الى الدم فك
 الحرارة الغريبة وانما هذا الغذاء في هذه الابدان في الحرارة الغريبة
 وتقويها كما كان فعلا لكل الغريبة لصيرورتها مثلها في الفكر وفيه
 نظرا لانه بوجوب ان يكون الاشتداد بعد استقالة الغذاء الى الدم والوجود
 بخلافه لانه بوجوب ان تشتد الحرارة الغريبة في الصحيح بعد
 استحالة الغذاء الى الدم للفروق من البدن لان بدن المدقوق شديد
 الاستعداد للحرارة بخلاف بدن الصحيح لانه لا يعمل له وجه اخر شديد
 برده ما ورد على صاحب الكامل لان الماء ايضا يكتسب حرارة
 غريبة كالغذاء وتقوى الحمى وتشتد اعراضها لانا نقول ان السبب
 الغذاء للحرارة اكثر واقوى من السبب الماء لانه مناسبه الغذاء للحرارة

ابلاغ

ابلاغ من مناسبه الماء لها لما سبق اننا ان مضادة الماء لها ابلاغ ومضاده
 الغذاء لها واذا كان فكلون سخيف فافيه سخونة اقوى من سخون ما لا يكون
 كذلك نقول ان اشغال الحرارة من الغذاء اشده من اشغالها من
 الماء لان القوة المتصرفه في الغذاء مهيمنة وتوجه الله دون الماء وعند
 توجهها اليه تعرض لها تعب لضعفها وذلك التعب بوجوب زياده
 الحرارة مع كون الاعضاء الغذاء شديدة الاستعداد لها فتشتد الحرارة
 ولهذا اذا فعل فعلا شاقا لاسا سبب قوة ازدادت حرارته ولا يوجب
 ضعف الغاذية في غيره من المرضى زيادة الحرارة لان ابدانهم ليست
 شديدة الاستعداد لها كما ابدان المدقوقين فظهور وجه ابن رشد
 احسن من وجه المصحح ويظهر ان الفرق بين الماء والغذاء بما يدفع
 عن صاحب الكامل ما اورد على كلامه فكلون ذلك ايضا وجهها
 حسنا فهذا ما عندى فيه واما بول المدقوق فانه يكون دسما اذا
 تملكته فيه الدق صار اجزاء صناعية وذلك لخلل الاعضاء و
 ذوبانها لم يصير زتيا بحيث انه اذا ضمت في اناء سمع له صوت
 كصوت الدهن ومتى ظهرت هذه العلامة انتهى الامر في الدق
 الى الذبول وحسد لغور العنان ويكون الومر عليها ويكون جافا
 وسبب ذلك ردة الغذاء الى اصلها وضعفها عن احوال ما ورد
 اليها من ذلك ومسكه مخرج الى خارج لم ان الهواء لجفقه ونشفه
 وينجذب الاجسام الى اسفل كغليها في وقت النفاس وغير اختيار
 من العليل وذلك لضعف القوة المحركة للاجسام ونفق حروف العظام

ويطاها الصدغان ويتمزج لده الجبهة ونذهب مدفق الحياة ويكون كاتق عا
 الجلد غباراً ونقل عا العليل رفع الحاجب ويدق الانفت الاستيلاء الجفاف
 عليه ويطول الشعر لكثرة الخثرة الأخانية لم يتساقط لقله ما تته ونظهر
 القمل لغناء الرطوبة الذي يغذي منها ويخل رطنه وملتصق بظهره كانه جلد
 مابس واذا المسته بيدك وجلة كانه لوح مبسوط واذا صمت عا جلده
 باصبعك ومددتها الى خارج امتدت معك وبقيت قائمة منتصبة
 اذ ليس فيها رطوبة يلبسها وتعيها عا الرجوع ولذلك صار الموت يسرع
 الى من كان حاله هذه الحال فاذا تقوست الاظفار فقد انتهى الامر الى
 الفتق وحينئذ تأخذ العضد رفق في الذوان وفي مثل هذا الوقت
 يقرب الموت ولما علامة انتقال حمى يوم الى الدرق فبقاء الحمى بعد اليوم
 الثالث واشتدادها بعد استعمال الغذاء ولما علامة انتقال حمى العض
 اليها فوجود الحرارة بعد الحطاط النوبة وقوه الحمى بعد استعمال الغذاء
 فاخذ البدن في الذبول والخفاقة عا غير ما توجهه حمى العض وسنكمل 2
 مقدمة المعرفة فيما يتعلق لحمى الدرق كلاما اخر ان شاء الله تعالى
 الفصل العاشر في حمى الوباء اعلم ان الهواء صغير ويأجن كالمغفر
 الماء ويأجن غير ان الهواء اذا كان عا بساطته لم يعرض له شيء من
 ذلك بل هذا الغير يعرض له عندما تحاطه الاخرة والادخنة وحينئذ تحدث
 للحملة كفتية اخرى لم هذا يكون تارة سببه امور اسهوية وهوان بشكل
 الاجرام العلوية باسكال مخصوصه يعرفها النجوم ومثل هذا السبب
 يكون اثره عاما وتخصيصه يكون بقبول بعض الابدان لاثره دون البعض

لنفهم

لنفهم الطب في ذلك هو انه اذا علم الطبيب ما تعرض للهواء والفساد
 في زمان ومكان لازمه كان له ان يعلم قبل ذلك ويستفزع الابدان في العضم
 المقوى لذلك التأثير ونفيدها كفتية مضاد لكفتية الهواء ولاشكال الهواء
 متى ورد عا الابدان للذكورة لم يؤثر فيها كفايته فيما ناسبه مما مال اليه
 مثال هذا اذا علم النجم ان حركات الافلاك توجب في الهواء حررا
 شديدا محرقا لم تقدم الطب في فتق الا ابدان في الصفراء بنقية بالغة
 واودع البدن مادة رطبة فاذا ورد الهواء المذكور ولم يجد في الابدان
 كفتية بعلمها سلم في كفاية الهواء وتأثيره وتارة يكون سببه امور ارضية
 مثل الخثرة ردية ترفع من خنادق ردية او من معادن موزيا ووهي
 مباقل عفتة او من مجاورة موتى فيحمل الرياح هذه العفونات وتؤديها
 الى الاستنشاق فيفسد مزاج البدن ويعفن ما يجويه من الرطوبات
 ويحدث فيه حرارة خارجة عن الطبع وهذه الاهوية اذا صادفت
 الابدان غير نقية وكانت موادها مناسبة لما مال اليه الهواء سلمت
 نكاته وكانت عاقبتها سليمة ومن علامة الوباء كثرة الرجوم والشهب
 في اوايل الخريف وكثرة الضفادع والفار والحشرات المتولدة وعفونة
 الارض وهرب الحيوانات التي يسكن في بواطن الارض الى طواهرها
 وعلامة الحمى الوباءية تكون الحرارة في الظاهر وقوتها وحدتها في
 الباطن ويكون النفس معها عظيما مريعا متواترا وربما ضاق النفس
 وربما كان منتنا وجفت اللسان وتشد العطش وربما اختلط العقل
 ويتمد ما دون الشواسيف وربما ظهر عا البدن بثور ويكون ربيع

الحفا، وربما عظم الطحال واشتد السعال وظهور عا اللسان قلاع و
ارداؤه الاسود والبراز في مثل هذا الوقت يكون ليناً ردياً للثمة ما يتخلل
من رطوبات البدن ويختلط به ويعرقون عرقاً منسناً وربما حصل غشي
وبرد في الأطراف وربما حصلت هذه الحمى من غمران شعيرها العليل او
الحاش ولا ينبغي التنبؤ ولا البول ومع ذلك يكون مهلكة بحيث يدهش
الاطباء في امرها ويكون سببه مواد سمية مالت الى جهة القلب
الفصل الحادي عشر في حميات الاورام وهي المسماة عند الاطباء
لحميات الاعراض قد علمت ان الورم قد يحدث عنه حمى يوم وقد يحدث
عنه حمى عفن ومثل هذه الحمى يقال لها حمى عرض غير انها تختلف باختلاف
مواقع الورم فاما متى كان حاصل في اعضاء شريفة كانت الاعراض
شدية ومتى كان في اعضاء خسيسة كانت الاعراض دون ذلك ومتى
كان حاصل في الحوم الغدنية كانت المواد المتوجهة منه الى جهة القلب
وقيل للمواد السمية واردة ما كان الورم حاصل تحت الابطين و
بعد هذا في الرداء والشرار ورام الاحشاء الا انه عن مواد صفراوية و
هذه الاورام مثل اورام الدماغ وجذبه والصماخ والخلق واعضاء الصدر
والكبد والطحال والكلى والمثانة والمعا والرحم وسمى جنسها بسم العضو
الذي فيه الورم فيقال حمى كلوية وحمى كبدية وغير ذلك وقد خلفت اعراض
هذه الاورام في الشدة والضعف بحسب قرب العدم من القلب وتبعه
عنه والخلو هذه الحميات ولح دوار وذلك بحسب المواد الموجهة لها فان
الكل خلط دورا يليق به وسنذكر فيه وحميات الاعراض اذا طالت مدتها
اذا

اذا الى الدق ولا سيما اذا كانت اورامها قريبة من القلب واعلم ان حميات
الاورام لها علامات تدل على العضو العليل وعلامات تدل على المادة
الموجبة للورم وعلامات تدل على حال العليل اما النوع الاول فمثل النبض
المنشأري والوجع الناحس الدال على ورم الاعشيه ومثل النبض الموجع
الدال على ورم عضولنير كالكبد واما النوع الثاني فمثل اشتداد الحرارة عتبا
الدال على ان المادة صفراوية وربما الدال على ان المادة سوداوية واما
النوع الثالث فمثل الدلائل المبشيرة بسلامة المريض والمندرة بعطبه
وسنذكر هذه العلامات عند ذكرنا لقائمة المعرفة والنبض في حميات
الاورام كالنبض في حميات العفن لمعنى ان الانقباض يكون اسرع والانقباض
م انه بعد ذلك خلف فتارة يكون منشأرياً اذا كان في عضو غشائي وتارة
يكون موجياً اذا كان في عضولنير كالدماع واما البول فانه تارة يكون ابيض
رققاً صافياً وذلك لانصراف الصابغ الى جهة اخرى وتارة يكون كدرًا وذلك
عند دفع الطبيعة لما دته الى جهة المثانة وتارة يكون مدياً وذلك عند اندفاع
المدة الى جهة المثانة وسنذكر في هذا كلاً ما شافيا عند الظلم في النفس
ان شاء الله تعالى **الفصل الثاني عشر** في ذكر تركيب الحميات
ان الحميات قد تتركب انواعاً من التراكيب فتارة يكون التركيب من
اجناس متساعة لتركيب حمى الدق مع حمى العفن وتارة يكون مما هو اقرب
ذلك لتركيب حميات العفن بعضها ببعض كالحمى الصفراوية مع البلغم او مع
السوداوية وتارة يكون مما هو اقرب من ذلك لتركيب غبير او رقيق
فالغبان متى تركبتا قد تنوبا كل يوم ولذلك قد شبه هذا النوع من التركيب

البلغمه النابيه كل يوم والغبه الدائم ويكون الفرق بينه وبين اللانجه البلغمه
من وجهين احدهما وجهه الارض الخاصه بكل واحده من المادتين وبانيها
لان هذه اى الغبير يحصل فيها بعد كل اثنى عشر ساعه نافض قوى ومشعوره
والبلغمه الحاصل فيها ذلك الا بعد انقضاء اثنى عشر ساعه واما الفرق
بينه وبين الدائم الصفراويه ان النوع المذكور يكون معه نافض وقشعيره
والدائم لا يكون معها شئ من ذلك الا عند الجحان والثلثه اعيا ب قد ينوب
دليما والعلامه الخاصه بها ان تكون النوبه من اليوم الثالث قويه جدا
والربعا نوبان ربعا معكوسه والثلثه الارباع نوب دليه قال
صاحب الكامل والربعا نوبان غبا قال للسيحي وهذا خطأ لان
الربع المانه اما ان يحى في اليوم الاول من راحه النوبه الاولى او في
اليوم الثاني منها فان جاءت في الاول فهي مع السابقيه ربع معكوسه وان
جاءت في الثاني فهي مع اللاحقه ربع معكوسه ايضا فظهر ان الربعا ن
الانوبان غبا بل ربعا معكوسه وفيه نظر لان الربع في الاواخر قد لا يبلغ
زمان اخذها اربع ساعات وعلا هذا يمكن ان يتصور ربعا ن
نوبان غبا كما اذا كان ابتداء اخذ الاولى مثلا لغداة يوم السبت
وفترتها بعد اربع ساعات وكان ابتداء اخذ المانيه غشاة يوم الاثنين
وفترتها كما ذكرنا م يكون ابتداء النوبه المانه من الاولى غداة يوم الثلاثاء
ومن المانه غشاة يوم الخميس وعلا هذا القاسم بالغاما يبلغ قال
جالسوس في بانيه الجحان والجمسان نوبان غبا وهو حق وذلك
لان الخمس حى نوب في اليوم الاول والخامس وتتلخ البدن ثلثه ايام

فان

فان اجات النوبه الثانيه واخذت من وسط الفتره ثابت حنيد غبا وان
اخذت على غير هذه الصوره وذلك بان اخذت في اليوم الاول من ايام الراحه
او في اليوم الثالث منها فانها لا نوبان غبا بل ربعا معكوسه واردا الى الركب
واخفاها تتركب حى العفن مع حى القوق وذلك لانه يكون هناك فترات
واابتداء نافض وقشعيره وبلازمه الحراره في حال الفتره فنظر ان هناك
حيات العفن فقط للزيمه ومفتره فالجها لربط الاطباء في مثال هذه الصوره
لعالجون بالاسهال واستفراغ اللاده عن البدن فقط اى يقتصرون على
معالجات حيات العفن وقد حصر الشيخ في الكتاب الرابع من القانون
تراكب الحيات في ثلثه انواع احدها ان تاخذ النوب معا وهذه تسمى
مشابكه قال بعضهم ونفا رقا معا سواء كانت المواد داخل العروق
او خارجها وفي هذا القول نظر لان هذا لا ياتي في جميع الاطلاط وذلك لانه
متى تتركب حى صفراويه مع سوداويه كيف تاتي هذا وهو ان نفا رقا
معا لان السوداويه نوبان ربعا وعشرين ساعه الصفراويه نوبان اثنى
عشر ساعه وكذلك اذا كانت بلغميه وسوداويه او بلغميه وصفراويه فلم
يبق ههنا ما يطابق كالمهم الا اذا كانت مواد الحيات من نوع واحد
ويكون مانه لحيدها داخل العروق وماده الاخرى خارج العروق
لان يكونا داخلين او خارجين فانها متى كانتا كذلك ثابتا معا وفترتا معا
كانتا حى واحده لا حيين اما اذا كانتا حى داخل العروق والاخرى
خارجها فان الداخلة شدة عند اخذ الخارجة او تنكسر وتنكسر عند فتور
الخارجية وقد علمت ان بساط حى المرض سبعة ثلثه مفتره واربعه دليما

فاذا تركبت بلغت الى اقسام وهو ان تاخذ واحدة مع واحدة مثلاً النابتة مع
 النابتة ومع الدلية ومع الفتوة وعيا هذا القياس وليس شيء من هذه الاقسام
 والترائب اسم مخصوص عند الاطباء سوى شطر الغت فلذلك افردنا
 له باباً خاصاً وفي النظر المذكور نظراً لان زمان السوداء قد يقصر
 عن اربعة وعشرين وبلغ الى اربع ساعات وحينئذ يمكن لفارقها معاً
 وقس الباقي عليه **الفصل الثالث عشر في شطر الغت** هذه
 الحمى تسمى باليونانية اطريطاوس وهي حادثة عن بلغم وصفرار متميزين
 فتارة يكونان داخل العروق وتارة يكونان خارج العروق وتارة يكون
 الصفرار داخل العروق والبلغم خارجها وتارة يكون بالعكس وهذا هو
 المخصوص باسم شطر الغت الخاصة وما عداه هذا القسم لا يسمى في عرف
 الطب خاصة ثم الخاصة فليكون للمادتين فيها متساوية وتارة يكون
 الغلب هو البلغم وتارة يكون بالعكس ومعرفته المتساوية عشرة جداً لكن قلما
 يتساويان واعلم ان هذه الحمى من الامراض المزمنة فانها ربما امتدت
 تسعة اشهر عما ذكره الشيخ في الرابع من القانون فان قيل
 اذا كانت شطر الغت مركبة من بلغم داخل العروق وصفرار خارجها
 ولا شك ان البلغم اشهر واظهر وذلك لان حماه تنوب كل يوم وحمى
 الصفرار تنوب يوماً ناعماً ويوماً لا وان كان كذلك فلم تنسب هذه الحمى
 الى الصفرار وهي اخفى وسميت شطر الغت ولم تنسب الى الاظهر وهو البلغم
 وسميت شطر النابتة للجانب بما اجاب عنه اسحق الاسرايلى صاحب
 الحيات وهو ان الصفراوية لما كانت اخفى من البلغمية لانها عند اخذها

ستر

تتغير غيرها لانها مشاركة لغزها في الاحداشتهرت باسمها للاخفى وقسرت
 فانه في غاية الوهن والضعف علماً للاخفى بل الجانب بان علامه الصفرار
 اظهر واشهر من علامة البلغم ولذلك شبهه الاوائل الصفرار بالسلطان الجارح
 الشري والبلغم بالسلطان الساكن غير الشري لاسيما اذا كانت خارج
 العروق فانها عند اجابها للحمى يكون علاماتها اظهر واين من البلغم اذا كان
 خارج العروق فانها عند اجابها للحمى يكون علاماتها اظهر واين من البلغم اذا
 كان خارج العروق فضلاً عن ان يكون داخلها فليكون علاماته الصفرار اظهر
 واين من الشئ انما تنسب الى الاظهر واللامس الا الى الاخفى والاستر فلا تنسب
 الاوايل اسم هذه الحمى الصفراوية لا الى البلغمية علماً ذكره الاسرايلى فان
 من الواجب ان تنسب الى البلغم لانه اقل اعراضاً واخفى لا يقال لم اتفق
 ان الصفرار يجعل نوابب البلغم اقصر واسرع انفصالاً لانها خوارتها ولطافتها
 تسخر البلغم وترققه وتزيل الزوجته وبالحديث فعل البلغم في الصفراوية
 فمقتصر نوبة البلغمية وتطوك نوبة الصفراوية وتصير المجموع كمدة الغت
 الغير الخاصة وهي الى قريب من شهر وان طالت فالى نصف سنة
 وهونا درونقوك الاطباء في هذه الحمى تشهد بانها تمتد تسعة اشهر
 وربما اظلت سنة لاننا نقول ان المادتين في الغت الغير الخاصة
 ممزوجتان غير متميزتين لحدتها عن الاخرى فيفعل الطبيعة
 فيها كفعليها في مادة واحدة وهما في شطر الغت متميزتان
 احدهما عن الاخرى ويضج كل واحدة منهما ثم يقابل بضج الاخرى
 فان بضج الصفرار يكون بالغليظ والكشف ويضج البلغم بالترقيق

الى ص

واللطيف فان مالت الطبيعة واجتهدت الى الصفراء بقي البلغم بحاله
وطالت المدة لانها تحتاج الى زمان اخوان مالت واجتهدت الى
البلغم حصل الصفراء ما حصل والبلغم وان توزع فعلها على الجهات
لم تفعل فيها فعلا تاما وعلى الجملة فتحت في ذلك وتطول مدتها فان
قلت شطر الشيء نصفه والصفراء في مثل هذه الصورة
اخذها وقتيها على ما كانا عليها في حال انفراز الصفراوية عن
البلغمية واذا كان كذلك فكيف يجوز تسميتها بهذا الاسم قلت الشطر
وان كان النصف لكن يطلق على البعض كما اطلق النبي عليه السلام اياه
على البعض في قوله في المرأة بقي شطر دهرها لا تصلي ولا تصوم اي سبب
الحيض وهو بعض الدهر لا نصفه واذا كان الشطر يطلق على البعض
ولاشك ان الصفراء عند مجاورتها للبلغم كما في الصورة المذكورة فانه لا بد وان
تنقص اعراضها شيء والباقي منها يصح ان يقال له انه البعض واذا كان
كذلك كان تسميتها بذلك تسمية صحيحة وهذه الحمى لها علامات تدل عليها
لكن اختصها واظهرها قوة احدي النوبتين وضعف الاخرى وذلك لان البلغم
ينوب كل يوم لا دامة والصفراء بويما نعم وبويما لا لانها دائره فحصل
في يوم واحد نوبتان وفي اليوم الثاني نوبه واحدة وبعد هذه العلامة
في القوة علامات اخر داله عليها فانه تستدل عليها من العادة وهو ان
يكون انسان كثير في بدنه الصفراء انه متروكه ويترك رياضات معاده
وبالجملة يستعمل ما يولد البلغم كثيرا واذا كثرت البلغم في بدنه اجتمع مع الصفراء
وتعقنا وتولدت الحمى المذكورة او يكون انسان في بدنه بلغم متوهم انه مستقل

الرياضه وما يولد الصفراء من الامور المسخنة فتولدت الصفراء في بدنه وعقنت
وعقنت البلغم ايضا وحصلت الحمى المذكورة وقد تستدل عليها بالبول وهو ان
يكون في شغل بلغمي ولون داله على غلبه المرار ويكون الطراون متبججه و
سقيما بلغم مغرطا وعلى الجملة اعراضها مركبة من اعراض البلغم والصفراء
غير ان اخضر العلامات بها العلامة الاولى العصا الرابع
عشر في بيان العلة في دوام الحميات التي موادها في داخل العروق
ودوران الحميات التي موادها خارج العروق ولحمى القول في
النواب والعلة في اختلافها بحسب لالة الوجه لها اما الاول
فان العلة في دوام الحمى الدموية ما خونة في موضع احدها ان الدم
لا يحتاج الى مستودع للعفونة حتى ينصب اليه جزء بعد جزء كغيره
من باقي الاخلاط حتى يحصل من انصباب الجزر فتره بل هو سائح
في تجاوف العروق لكثرة وتوفر مقداره فيكون اجزاؤها متصلة
فتمت كانت مستعده للعفونة اتصل العفن في الاجزاء القابلة جميعها
الى ان يفتي وحسب تدوم ضروره الى ان فيبت الاجزاء العفنه وثانها
ان الدم محصور في العروق وهي اوعيه ملززه للجرم فلا انحصاره
في ذلك يعسر تحلله وخروجه في حال الفتره فتدوم الحمى وتصل
واما ما عدا الدم من الاخلاط فالعلة في دوام نوابه ما ذكرنا في الوجه
الثاني وهو انحصارها في اوعيه ملززه مكثرة فلا يتحلل ما عفن
واوجب النوبه في حال الفتره لا يتحلل تحللا تاما بل يبقى شيء
الى حين ينقضي امر العفونه فتصير الحمى كما مطبقه لكن مع ذلك يكون

لها اشتداد كالنوبه الخارجيه وسقط كالفترة لها واما ما يتعلق بالنواب
فاعلم ان المواد الموجهه للنواب تارة تكون خالصة وتارة تكون غير خالصة
فالخالصة خذت اوقاتها وعرفت بالتجربة فالصفراء متى كانت
خارج العروق ثابت اثني عشرة ساعة وترك ستا وثلث ساعة و
تكون الدور الواحد من ادوارها ثمانين واربعين ساعة فكون نوبتها ثلث
مدة تركها وربيع المجموع ومتى كانت داخل العروق اشتدت اثني عشر
ساعة لم تناقصت لكن بحسب ان يكون زمان تناقصها مساويا لزمان
فترتها عند كونها خارج العروق والا كانت مدة انقضاءها كمدة انقضاءها
وقد دل الاستقراء والتجارب على خلافه قال القبراط ان الخالصة متى كانت
مادتها خارج العروق انقضت في سبع نواب في الاكثر ومتى كانت
داخل العروق انقضت في الاكثر في اسبوع واحد واما غير الخالصة من
الصفراء فان نوبتها تطول حتى تبلغ اربعاً وعشرين ساعة او ثلثين ساعة
وبمقدار زيادة النوبه عما اثني عشر ساعة تكون بعدها عن الخلوص
وانقضاءها الى نصف سنة والبلغته الخالصة تنوب ثمانين ساعة
وتترك ست ساعات فكون دورها اربعاً وعشرين ساعة وتكون
مدة فترتها ثلث مدة اخذها وربيع مدة المجموع واما انقضاء الحمى
البلغته فليس له وقت محدود وذلك لان البلغم يختلف قوامه في الغلظ
والرقه والكثافه واللطافه واما غير الخالصة فزمان اخذها يكون اقصر
وزمان تركها اطول ومدة انقضاءها اقصر اللهم الا ان يكون الخلل في
السوداء اما متى كان الصفراء فان الامر يكون على ما ذكرنا والسوداء
الخالصة

الخالصة تنوب اربعاً وعشرين ساعة ونفتر ثمانين واربعين ساعة فكون الدور
الواحد من ادوارها اثني عشر وسبعين ساعة وتكون مدة اخذها كنصف مدة
تركها وثلث مدة المجموع واما انقضاءها فربما تاخر الى سنة كاملة و
غير الخالصة تكون اقصر من ذلك في الاخذ والترك والانقضاء الكلي
واعلم ان ما ذكرناه من الاحكام في الحميات الخالصة انما هو بحسب
الاكثر وغالب الامر والا فقد تنقص نوبه الخالصة عما ذكرنا وتطول وذلك
لاسباب ثمانية احدها قوام المادة الموجهة للحمى فانه متى كان رقيقا
مع خلوصه قصرت مدة نوبه الحمى الحادثة عنه ومتى كان غليظا طالت
نوبتها ومع ذلك لم يخرج الخلط عن خلوصه فان لنا اغذية تولد وهي
غلظته وكذلك السوداء والبلغم ومتى كان معتدلا كانت معتدلة وبانها
مقدار المادة الموجهة للحمى فانها متى كانت متوقفة طال زمان نوبه
الحمى الحادثة عنها لان الطبيعة تحتاج في اشتغالها وتحللها الى زمان
طويل ومتى كانت قليلة قصرت نوبه الحمى ومتى كانت معتدلة كانت
معتدلة وبالثالث سحنة البدن فانها متى كانت متخلخلة اعانت في تحليل
المادة واخراجها عن البدن فقصرت نوبه الحمى ومتى كانت ملتزمة اعانت
على حبس المادة وحققها فطالت نوبه الحمى ومتى كانت معتدلة كانت
معتدلة ورابعها قوة العليل فانها متى كانت قوية بادرت الى دفع المتعفن
وذبت عن غير المتعفن فقصرت نوبه الحمى ومتى كانت ضعيفة لم تفعل
شيئا من ذلك فطالت نوبه الحمى ومتى كانت معتدلة كانت معتدلة و
خامسها الوقت الحاضر واما في السنة فانه متى كان صيفا تخلخت

للسام ولطف قوام اللان فتخللت وقصرت نوبه الحمى ومنى كان شتاء فعلا ضد
فعل الصيف فطال نوبه الحمى ومنى كان معتدلا كان ذلك معتدلا ولذلك حكم الواحد
ايقراط بقصر نوبه الربيع في زمان الصيف وطولها في زمان الشتاء وسادسها
مهنة المريض فانها ان كانت من الصنابع التي يحتاج الى مباشر النار كالصباغ
والحدادة كانت اللوادة قليلة بسبب دوام التخليل بطبعه للملازمة الحوان للانفصاح
للسام لذلك نوبه الحمى قصيره وان كانت من الصنابع التي يحتاج الى مباشر النار
كالقصان والملاحة كان حالها عكس ذلك ونوبه الحمى طويلة وان كان الحال في
الصناعة بين ما ذكرنا كانت الحمى معتدلة وسابعها سر العليل فانه ان كان سر
الشياب كانت نوبه الصفراوية الخالصة مبالا الحاصلة له اقصر مدة منها
اذا حصلت الشيخ او للكهل ومتى كان السن متوسطا بين ذلك كان زمان
النوبه متوسطا بين ذلك وثامنها مزاج العليل والظلم فيه كالظلم في السن
اذا عرفت هذا فنقول العلة في اختلاف نوابس الحيات المذكورة ووجوه
ثلثة احدها سهولة اجتماع الخلط العفن وغسرت جمعه ويؤخذ ذلك من
مقداره وبانها سهولة تعفنه وغسره ويؤخذ ذلك من كنفية اعنى
حرارته ورطوبته وبانها سهولة استفراغه عن البدن ويؤخذ ذلك من
قوام الخلط اعنى غلظه ولزوجته واذا عرفت هذا فنقول البلغم لما
كان سهل التجمع لكن مقداره سهل التعفن بسبب رطوبته والحرارة الغريبة
المعفنه عسر التخلل بسبب لزوجه وغلظه ايضا صارت تجاه نوب
عياما ذكرناه والسوداء لما كانت عسرة التجمع بسبب قلتها عسرة التعفن
لبردها وبسبب سهولة التخلل لعلها اللزوجة صارت نوب عياما
ذكرنا

ذكرنا واما النوبة الصفراء فانها متوسطة بين الخلطين لانها اذا قيست الى البلغم
كانت اعسر تجمعا منه لقلتها بالنسبة اليه واعسر تعفنا منه لبسها واسهل
تخللا معه للطافتها وحرارتها واذا قيست الى السوداء كانت اسهل
تجمعا منه لكثرتها بالنسبة اليها واسهل تخللا لحرارتها ولانها رطبة بالنسبة
اليها واسهل تخللا للطافتها فلما كانت كذلك نابت عياما ذكرنا الفصل
الخامس عشر في ذكر النافض والعشعرية ولحقق القول فيها اما النافض
فهو اهتزاز يحصل للبدن مع حركات غير ارادية واصنافه اربعة نافض
منذر بالحمى مثل الكاين قبل النوابس الصفراوية وناقص منذر باقلاع
الحمى وهو الكاين في يوم بلحوري في الحيات الدائمة فان مثل النافض
المذكور من حصول الحيات المذكورة انذرا باقلا عطا قال ابقراط في
رابعة الفصول اذا كان باسا حى محرقه فعرض له نافض انحلت حماه
وناقص لا يعقبه حمى وهو الكاين في الملغم الزجاجى وان مثل هذا البلغم
يتبعه نافض غير ان يعقبه حمى وناقص منذر بالموت وهو الكاين
من سقوط القوة واستئلاء البرد قال ابقراط في رابعة الفصول
اذا كان لعرض في الحمى لم يقد ضعف قوته فذلك من علامات الموت
واذا عرفت هذا فنقول ان النافض له اسباب كثره مقدار المادة
وحدة مزاجها وقوة حر العضو الذي تتركب المادة وقوة دافعه فالخلط
الموجب للحمى اذا اجتمع وانصبت الى مستوقد العفونة وصادف في
طريقه لعضاء حساسة فانه يلذعها وينكها وعند ذلك تهرب الحوان
الى الهاطن خوفا من المودى مستولى البرد عيا الاعضاء الظاهرة فهذا

هو سبب حصول البرد في الحميات الصفراوية ثم اختلف الاطباء في الحمى
الصفراوية والبلغمية انها في ابتداء تكون اقوى فذهب الشيخ الى ان النافض
يجب ان يكون في البلغمية اقوى محتجا عليه بان المنفص كلما كان اكثر لزوجة
كان النافض اشد وذلك لانه يشبث بالعضو تشبثا قويا فلا يدفع عن
العضو المحركة قوته جدا ولا شك ان البلغم اكثر لزوجة من الصفراء فتكون
الحركة فيه اشد واقوى وذهب صاحب الكامل الى ان حركة الصفراوية
اشد وحركة البلغمية محتجا عليه بان المنفص كلما كان اشد لزوجا
كانت زكاية للعضو الحساس ابلغ فتكون حركته لدفعه اقوى وقد
صرح بهذا حيث ذكر في الحركات الغير الطبيعية حين ذكر الاعراض والحق
ما ذهب اليه صاحب الكامل وذلك لان الصفراء اشد لزوجا و
كان كذلك كانت حركة العضو للمار به اقوى وابلغ في دفعه ولذلك صار
النافض في ابتداء الصفراوية اشد ثم انه يضعف قليلا قليلا عند ما يخذل
في النضج وتغلب قواها وتقل حدةها والسوداء عند ما يضح ويروق قواها
يعوى النافض الحاصل منها وذلك لانها تقصير احترق والطف واشد زكاية
ولذلك تكون لذعها لما يتو به اقوى ولذلك صار قوة النافض والحرارة في
الحميات السوداء مندرجا باقلعها ويكثر ان يرتجح مذهب الشيخ بان
حرارة الصفراء لا تحدث النفض الا بلذعها وحدتها ولكنها لطافتها تتر
سريعا عن العضو واما البلغم فليبرودته تقطر العضو وتكفي للزوجته
بطوئها واما العضو وتكون زكاية تلك اشد على ان مرور الماء البارد
مثلا اشد احداثا للنفص من مرور الماء الحار عليه عما شهد به التجربة فهذا

ما

فهذا ما المعنى من ترجيح وعليك باختيار ما يترجح وهو الموفق للصواب
واعلم انه قلما يجتمع رعا ف وناقص وذلك لان المادة المهرقة داخل العروق
والمنفضة خارج العروق وقلما يكون ذلك داخل العروق وخارجها
اللهم الا ان تبلغ المائة من الكثرة الى حيث يعم الجهتين واما العشرة
فهو حالة يجد الانسان فيها اختلافا في برد وخسر في الجلد والعضل وذلك
لان الحرارة تهذب الى الباطن عند انصباب المادة الى مستودع العفونة
ومرورها بالاعضاء الحساسة هذه المواد الحارة واما في الباردة فانها
عند ما انصببت الى مستودع العفونة وتربط بالعضل توذيه ببردها لانها باقناس
اليه باردة فاذا اخذت تعفن ساقطت اذيتها ثم اخذت في التسخير ولذلك
صارت قوة الحرارة وقلة البرد والقشعريرة في الحميات التي موادها
داليز ومندرج بالاقلاع واما بالتكثير فهو صنف فهو صنف من القشعريرة
بل كانه مقدمتها واذ قد ذكرنا من الحميات ما يليق بهذا فلنرجع الى المتن
وشرحه ونقول قال **الفصل الثالث** منه في التعليم الاول
في امراض التركيب ويشتمل على مباحث **المبحث الاول**
قال رحمه الله **وامراض التركيب** يخص في اربعة اجناس
وهي بعض النسخ **في اجناس اربعة** وهما مقداران **امراض الخلقة**
وامراض المقدار و**امراض العدد** و**امراض الوضع** اما الفحصار امراض
التركيب في الاربعة فلم يثبت الا بالاستقراء لانما استقرينا احوال
العضو وجراها انه متى كان في خلقة وفي مقداره وفي عدده وفي وضعه
عما ينبغي كان صحيحا في تركيبه ومتى لم يكن في واحد من هذه الاربعة

عما ما ينبغي لم يكن صحيح التركيب فلهذا انحصرت امراض التركيب في هذه
 الاجناس الاربعة وخلقته الشيء هي هيئته وصورة والمقدار والعدد مطومان
 واما الوضع فالمراد به ههنا ما يقع الموضع والمشاركة مع الاعضاء الاخر
 اي النسبة التي بينها في القرب والبعد **المبحث الثاني في امراض**
الخلق **فالت** رحمه الله **وامراض الخلقه** **فخصر** **اصح** **اربع**
اجناس **كل عضو** فان شكله ومجاريه واوعيته وسطحه اذا كان على
 ما هو الواجب كان صحيح الخلقه فلذلك كانت امراض الخلقه اربع
 اجناس فان قيل لم قلت في بيان الحصر الاول كان صحيحا في تركيبه
 وفي الثاني في خلقته وما قلت صحيحا في غير بقية التركيب والخلقه كما
 قال الامام قلنا لئلا يرد عينا ظاهرا كالمنا ما اوردته النجواني عينا ظاهرا
 كلامه وهو ان قوله ان الاعضاء الآلية متى كانت عما ما ينبغي من الخلقه
 والمقدار والعدد والوضع كانت صحيحة غير مستقيم وذلك لان الاعضاء
 الآلية كانت قابلة لهذه الامراض فهي ايضا قابلة لامراض المزاج ولنفرت
 الاتصال واذا كان كذلك جاز ان يكون هذا الاختصار عما ما ينبغي فيها
 ذكره في الامور ومع ذلك لا يكون صحيحة لقام مرض مزاجي او يفرق
 وهكذا الكلام عينا قوله ان العضو الآلي متى كان عما ما ينبغي من شكله وتعيينه
 ومجاريه وحشونته وما لاسته كان صحيحا فان العضو الآلي كاليد والرجل
 مثلا اذا كان عما ما ينبغي من الامور المذكورة ولكن كان اعظم او اصغرا او
 زادا عدده او نقص او اخلع من موضعه او فسدت مشاركته مع غيره
 لا يكون صحيحا فلا يكون هذا الكلام مستقيما لوصف هذا الثاني كان مباحا

للاول

الاول لان الكلام الاول ينفي الحصر امراض الاعضاء الآلية في الاجناس
 الاربعة التي تكون امراض الخلقه احدا انواعها والكلام الثاني ينفي الحصر
 مرض العضو الآلي في امراض الخلقه فقط وهو منقضي لان معنى الاختصار
 ههنا هو اعتبار تلك الامور باسرها مع عدم اعتبار ما عداها وهو مناقضة
 ظاهرة بل الاولى ان يقال عينا هذا الوجه ان الاعضاء الآلية اذا كانت علما
 ينبغي من الخلقه والمقدار والعدد والوضع والمزاج والاتصال كانت صحيحة
 وعينا هذا لا يرد شيء مما ذكرنا ويلزم الحصر مرضها بعد المرض المزاجي والاتصال
 في هذه الاربعة وكذلك عاين بيان حصر امراض الخلقه في انواعها ان العضو
 متى كان عما ما ينبغي من شكله وتعيينه ومجاريه وحشونته وما لاسته و
 مقداره وعدده وموضعه ومزاجه واتصاله كان صحيحا ويلزم الحصر
 مرضه بعد المرض المزاجي والمشارك والمقدار والعدد والوضع في الامور
 التي ذكرها وهذا الطريق يمكن حصر انواع كل جنس من الاجناس الامراض
 في الانواع المحدودة المشهورة هذا كلامه بالفاظه ولا يخفى ان هذا لما
 يرد عينا ظاهرا قول الامام لانه اذا علم في كلامه ان المرض المزاجي والاتصال
 يعرضان للعضو الآلي علم ان مراده من كونه صحيحا في الاول صحيح التركيب
 وفي الثاني صحيح الخلقه المطلق ليرد عليه ما اوردتم نقصد الصحيح بالتركيب
 والخلق في بيان الحصر احسن من التطويل الذي ذكره عما ما لا يخفى
امراض الشكل وهو ما احاط به حد كالدائرة والكرة او حدود كذا الروايات
 من المثلث وغيره وهو اي مرض الشكل الدلالة المرض اولانه صمد متوسطين
 مونت هي الامراض ومذكور هو ان **سغير الشكل عن مجراه الطبيعي**

لا الصحيح ص

لا امراض عظام

وكل ضمير كذلك يجوز بان يشته تارة وتذكره اخرى فلهذا ذكره **محدث** **تغيره**
آفة في الفعل لانه لو لم يلزمه آفة في الفعل لم يكن ذلك مرضا ولو لم يكن الآفة
 لعن الشكل لم يكن مرضا متكل قال الشيخ في فصوله ليس المراد مرض الشكل
 ما يفارقه فساد الشكل فربما كان المرض عيبا آخر وفارقه فساد الشكل كما هو
 السند والانتعاش والضميق والورم والشيخ بل المراد منه ان سبب دخول
 الآفة في الفعل بغير الشكل او يكون ذلك **الشكل** **الخلق** كذلك لم يخلق
 جليديته شديدة الكرية **كاعوجاج المستقيم** لا يريد بذلك ان يكون مستقيما
 منعوج بل ان يكون معوجا ومرضانه ان يكون مستقيما لدخوله في ذلك المرض
 الاصلي والحادث وهذا كالاصابع اذا تقوجت او خلقت معوجة
 فانها لما خلقت مستقيمة لتكمل في القبض على المشوك فاذا تقوجت اضرت
 بذلك وكذلك عظم الساق خلق مستقيما لعينه المشي والجلوس فمضى تقوج
 اضرب ذلك ومع ذلك صير معرضا للآفات بسبب نقوه **واستقامة المعوج**
 كعظم العضد والفخذ اما عظم العضد فانه خلق ذا تحريب من الجانب
 الوحشي وتغير من الجانب الانسي ليقايد منها ان يكون هناك مكان حزين
 للعضلات والاعصاب الموضوعة هناك ومنها ليجودنا بطن مائتا بطن به
 ومنها ليجوي عظام مثل الاشياء الكرية فلو خلق مستقيما لاضربا فعاله و
 اما عظم الفخذ فلان الشكل الطبيعي له ان يكون ذا تحريب وقدم الى
 الجانب الوحشي وتغير من خلف الى الجانب الانسي اما الاول فلما يدبر احدها
 لمكون هناك مكان حزين للعضلات والاعصاب والشوا من الموضوعه
 هناك وثانيتهما لئلا يصيب احد عظمي الفخذين الاخر عند المشي واما الثاني

فليحصل

فليحصل من الفخذين مكان حزين لالات التماسل من الذكر والاناث لتغيرها
 عن حواصة الحواشر ولو كان مستقيما لاضرب ذلك مرضا واستقامة المعوج ولو
 تقعر الكتف والقدم باستوائها باللمح اما تقعر الكتف فله فائدة ان احديهما
 انه تعين على غزو الاشياء السيئة وبانتهام مثل الاشياء الكرية فمضى خلق
 ملو الحما اضرب ذلك واما تقعر باطن القدم ففائدة انه تعين على المواضع المحذرة
 المقببة والصعود على اللوافي فمضى خلق ملو الحما اضرب ذلك ويكون حاله كحال
 الخفاف الجدد التي لم تشكل بشكل القدم فانه يصعب المشي فيها في المواضع
 المذكورة **وتربيع المستدير** كعظم التحف فان شكله الطبيعي ان يكون مستديرا
 مضغوطة من الجانبين اما كونه مستديرا فليبعد عن قبول الآفات وليسع فيه
 مرجوم الدماغ مقدار صالح عما سبق الظالم عليه في تشريحه واما كونه
 مضغوطة من الجانبين فلان يوجد له قوام وقدم ومخلف اما من
 قدام فلاجل الخيال واما من خلف فلاجل الذكر والان يزيد في هاتين الجهتين
 فيزيد طولهما المحتاج اليه لاجل نبات الاعصاب لئلا يترامح بعضها بعضا و
استدارة المربع قال الامام ليس لهذا مثال مطابق ولو جعلنا شدة استدارته
 المدة وعدم الفرطحة في الحدقة فقد ابعدها لانه ليس الشكل الطبيعي للمعدة
 ولا الحدقة ان يكون مربعا وفيه نظرا لانا لا نسلم انه ليس لهذا مثال مطابق
 فان العظم النودي الشبيه بفقر النود الموضوع في القدم شكله الطبيعي
 التربيع فمضى صار مستديرا اضرب بفقر القدم عما عرفت حيث نكلمنا في
 تشريح القدم سلمنا ان كس لا يفتقر نقضا لظالم الشيخ لانه اذا ذكر تربيع المستدير
 واستداره المربع مثلا في نفسنا الشكل ولم يلزم ان يكون لها الاعضاء

في المشي

مثال سلما انه الزم اوان ايراد مثل هذا اذا كان محسن لو كان له مثال
ولكن مثال حقيقي او تقريبي الاول ممنوع ومعدوم والثاني مسلم وموجود
لان المراد بالاستدارة والتوزيع ليس حقيقيا بل ما يقرب منها كشكل
القحف الطبيعي فانه ليس مستديرا بالحقيقة بل مضغوطا من الجانبين وكذا
شكل العظم النودي فانه ليس مربعيا بالحقيقة بل شبيها به وصورة
المستديري مربعان نزول عنه الاستدارة لان يصير مربعيا بالحقيقة وصورة
المربع مستديرا ان يستدير حقيقة مالم يكن مستديرا كذلك كالمعدة والرطوبة
الجليدية لما فيها من المفرطة اما ان كان مربعيا بالحقيقة **وهذه الابواب**
تربع المستدير واستدارة المربع اما الاول فقوله **تسقط** وفي بعض النسخ
تسقط والاول اولى **الراس اذا عرض منه ضرر** اي في افعال الدماغ وغيره
وانما اشترط هذا الشرط ليكون مرضا وتسقط الراس هو ان تنقص احد التوازنين
اي المقدم او المؤخر او كلاهما ويلزم ذلك ضيق البطن الذي يلي التواء القصر
ذلك يلزمه رداء قوة ذلك البطن وهذه الاشكال الثلاثة هي اشكال القحف
الغرا الطبيعية وارداؤها فاقد التوازن لانه يصير مربع الشكل وهو شكل
ردي ووجوه خمسة احدها انه يصير معرضا للافات بسبب زواياه
وثانها ان منابت الاعصاب تضيق عليها ومزاج بعضها بعضا وبالثالث انه
لا يوسع فيه مخرج الدماغ مقدارا هو محتاج اليه في تصرفات القوى
النفسانية وانبات الاعصاب ورابعها انه اذا كان كذلك كان شكل الفكل
لا على شكله فلا يلقى الا سفل على ما ينبغي وحسنه تحمل المضغ والطحن
وخامسها ان طول الحنك لا ينعقد بذلك وحسنه لا ينعقد اللسان على

الدوران

الدوران فيه على ما يجب ولا شك ان ذلك مضر بالمضغ وبالاخصاح بعض
الحروف واما الثاني فقوله **وشدة استدارة المعدن** فان شكلها الطبيعي
ان يكون مفرطحة ووجه الصلب لا يربع فوايد احدها لئلا يتراحها الصلب
عند ما تنجلي من الغذاء والتفخ فيتالم وثانها لئلا يتراح ما يلاصقها والجانبين
عند امتلائها وبالثالث لتتفرق وتنجلي على الصلب عند الامتلاء فحرف
عنها ثقل الغذاء ورابعها لتمكين لحم الصلب من فائدة حرارة المعدن
لما في هضمها وقال قوم خلقت كذلك لئلا يلقى الغذاء باوفر مقدار وهذا
كلام ليس له وجه فان الغذاء ملاصق لها في تجويفها وهذا الثاني ان
كانت ملاقيه له وخارج كحال الرطوبة الجليدية عند المبصرات فانها
يجب ان يكون من قدام مفرطحة لفايد يميز احدها انها متى كانت مفرطحة
استقرت في موضعها استقرارا تاما اما اذا كانت تامة للاستدارة
فانها تكون متقلقلة متزحزجة ولهذا متى استدارت اضرت وانتهت
لتكون ما يلقى الشبح منها مقدارا متوفرا لانها اذا كانت تامة لاستدارة
كان ما يلقاه منها مقدارا سيرا وهذه الرطوبة وان لم يكن مدركه بل
للمدركه بالحقيقة القوة الحادثة في الروح الكاثر عنده الفاء العشرة لكنها متى
لاقت الشبح باوفر قسم حصل منه هناك ادراك متوفر ومتى لاقت
باقل كما اذا كانت مستديرة حصل منه ادراك سيز قال القرشي وعلم
الشبح في الكتاب الثالث وجوب كون هذه الرطوبة مفرطحة بان
تكون للتمشيع فيها اوفر مقدارا وتكون للصغار وفي المرات قسم بالع
شبح منه وذلك لان عنده ان الشبح يقع على هذه الرطوبة فاذا كانت

كاملة الاستدارة كان الشبح صغيرا لما نقوله الجهال من ان السطح
لما دلا في الكرة عما نقطة واحدة ولو كان كذلك لم يكن يرى البتة لان النقطة
لا مقدار لها بل سبب اخر لا يليق الظالم فيه بهذا الكتاب وما يدل على ذلك
ان المرأة المحذبة ترى الوجه اصغرها هو عليه والمقنعة ترى الوجه
الكبر ما هو عليه واما الحق الذي لا يتجيب من قوله فهو ان الشبح لا يقع
على هذه الرطوبة ولو كان يقع عليها فاما ان يكون القوة الباصرة مركوزة
هناك فحسب ان يرى الشيء ان يرى او في موضع التقاطع فلا يمكن الرؤية
لان السطح الذي يكون فيه الشبح من هذه الرطوبة لا يلي جهة التقاطع لان
التقاطع من جهة خلف الرطوبة والسطح من قدامها وليس لقائل ان يقول
ان هذه الرطوبة شفافة فيكون ما فيها من الشبح يرى من الجهة الاخرى
وذلك لانها لو كانت شفافة لم يمكن ان ينطبع فيها الشبح لان الشبح لما
ينطبع فيما له لون متا ولذلك يرى الخيال في الماء ولا يرى في الهواء لان
الماء له لون متا وكذلك الهواء ايضا اذا حصل فيه من النخزة ما يفيد لونا متا
رؤى فيه الشبح فحدث لذلك الهالة وقوس قزح وغيرها بل
الشبح عندما ينطبع في نفس الروح الباصرة وشغل من كلال العيون التي
موضع التقاطع وهناك يتحد من الشبحين شبح واحد بان طباق احدهما
على الآخر ولذلك اذا لم ينطبقا لاختلال في التقاطع رؤى الواحد من
واما انه كيف نصر حينئذ استدارة الجليدية فذلك لان هذه الرطوبة
احتيج اليها لتكون المكان الذي فيه الروح متوسط السطح فلا يظلم اظلام
الماء العرم ولذلك جعلت صافية لئلا يفقد الروح ظلمة كما نقل صفاء الماء الموضوع

على

على الشيء الاسود فاذا كانت هذه الرطوبة تامة الاستدارة كان ما يلي منها وسط
الغيبه باورا جدا فكلون شكل الروح هناك قليلا جدا فيصير وقوع الشبح عليه
كما يصير حصوله على الماء الواقع جدا الى ههنا كلامه وفيه نظر لانه قد ثبت
علم المناظر ان الجزء من سطح القرينة المحاذي للقب الغيبية وكذلك الجزء
الجزء من سطح الجليدية المحاذي له كرايان متوازيان مركزهما مركز البصر اذ الم
يلكونا كذلك والمحقق ان الابصار يورود الضوء واللون الى البصر لا يخرج
الشعاع لا تعطفت فيها الصور وتشوه ترسب اجزاها فلم يحصل في العصب
المشتركة صورة تشبه ترسب اجزاها تتدب اجزاء المبصر فلا يذرك البصر
على ما هو عليه واذا كانا كرايين متوازيين والجزء من سطح القرينية من كوة
كبيرة على ما شاهد ومقدار الجليدية تحت لو خلقت كرية وجعل مركزها
مركز القرينية لتباعدت من القرينية تباعدا متفاوتا وكانت الصور بعد النفوذ
في القرينة والرطوبة البيضاء تضعف جدا لبعدها المسافة وغلاظ الذي
تنفذ فيه فلم يبق منها الى الجليدية ما تقوى الحس على تمييزه ولحقته فجعلت
للجليدية قربة من القرينية وجعلت من قدام مفترجة ليصير بذلك الجزء
من سطحها المقابل للقب من كوة موازية للجزء من القرينية وكفى بذلك
الفرصان القرب من القرينية وموازية سطحها واذا عرفت ذلك فاعلم
ان ابا الحسن احمد بن محمد الطبري صاحب المعالجات البقراطية قال
فيه وقد اخطأ حينئذ من اسحق في العبارة في الجليدية فقال انها مفترجة
منبسطة فلما لاخذ من اجزاء المبصرات الثلاث الاشياء المنبسطة تلقى
من الشيء الذي يواجهها اكثر مما يلقي الشيء الكروي وهذا محال لان الشيء المنبسط

بالمشي الذي يواجهه بالمسطح منه والمستدير يلقى ما يواجهه بجميع الجهات بما
واجهه ونحو انبه وانا اقول ان كل كلام حسن عما ان الاشياء المسطحة
تكون الجوز و سطحها الذي يكون مواجها لساير الاشياء المسطحة اي يكون
بين كل نقطة منه ونقطة من ساير الاشياء المحاذية خط مستقيم متوازيهم
غير منقطع بكشف اعظم من ذلك الجوز اذا كانت كروية الشكل مثلا
الجوز و سطح الجليدية الذي يحوزه مخروط الشعاع ان كانت متعرجة
فهو اعظم منه لو كانت الجليدية على مقدارها المعين كروية تامة كان باطلا
والرد مقبولا وسنشره في اخر هذا البحث الى سببه واذا حمل على
ان الاشياء التي فيها استداره يسيرة ويكون سطوحها من كرات عظيمة
تقبل في ضوء الاشياء التي تقابلها الضوء القوي في جنس اعظم من الذي تقبل
الضوء فيه الاشياء التي فيها استداره شديدة كان حقا والرد مردودا
وهذه القضية لما يصحها التجريب وللشاهدة مرارا فان سطح الجسم اذا
كان منبسطا على المعنى المذكور وخصوصا ان كانت الخطوط التي ترد عليها
الاضواء اعمدة فهو تقبل الضوء الوارد على غاية قوة وان كان من كروية صغيرة
كان الضوء في الوسط اقوى وقريبا من الذي على المنبسط وفي الاطراف
اضعف لميل خطوط الضوء على الاطراف و اذا لم يكن ان يكون الجليدية
وهي مقدارها الذي افضته الاسباب الطبيعية ان يكون كروية تامة منبسط
السطح تداركه لطف الخالق بفرطتها وحقيقته الحال في قعر طيها ما ذكرنا
وهو ان الامر اذا اقتضى ان يكون الجوز و سطح الجليدية الذي يحوزه المخروط
هو اياك سطح القوية وكان مركز البصر غائبا في السهل بعيدا ولم يساعد

قدر

قدر الجليدية وحسب ان يكون مفرطها النعم الغرض من خلقه العيز وتبع ذلك
حصول الضوء على اجزاء الجوز المذكور متشابهة وهو المراد من قولهم لياخذ
من اجزاء المبصرات اكثر من اجزائها بحيث يحسن بها ويخبرها تميزا صحيحا
لاضعفا مشتبها والاولى ان يحمل كلام الذي اقتدى بهم على الوجه الصحيح
ما امكن واذا لحقت ذلك فقول القرشي بل السبب اخرا لا يلقى الكلام فيه هذا
الكتاب ان اراد به ما اولنا كلامه خبير به فهو حق ولا اظن انه قد جام
حوله لانه لا يعرف ذلك الا من احاط علما بكتاب ابن الهيثم في المناظر
واما قوله وما يدلك على ذلك ان المرآة المحذبة ترى الوجه اصغرها هو عليه
والمقورة ترى الوجه اكبرا هو عليه ففيه نظران هذا الاستشهاد
نمحل عن حال تشيخ الصور على الجليدية فان الصورة المدركة في المرآة الماهي
صورة المبصر الواردة الى المواقم المنعكسة الى البصر والصورة الحاصلة في الجليدية
التي بها الابصار هي صورة المبصر الواردة الى البصر النافذة فيه بالاستقامة
فان احدهما من الآخر وكذا في قوله او في موضع التقاطع فلا يمكن الدويرة
الى قوله من قدامها نظرا لانه طين الى الشبح المرئي على تقدير وقوعه على
الجليدية اما هو الحاصل في سطح الجليدية كما رطب ذلك في المرآة وليس الامر
كذلك فان الشبح الحاصل في سطح الجليدية ليس بالصورة المرئية بل المرئية
هو ما حصل من الشبح في العصبه المشتركة بعد تجاوزه جسم الجليدية و
الزجاجية وما يميل الى جويف العصبه الى العصبه المشتركة فاذن ما ذكر
غير وارد وكذا في قوله لان الشبح انما ينطبع فيما له لون ولذلك ترى الخيال
في الماء ولا يرى في الهواء لان الماء له لون ما نظرا لانه قد ثبت في

المناظران روية الصور الخارجة عن الماء في الماء انما ذلك لصقالة سطح الماء و
الصقالة بسبب الانعكاس فقط لا كون الصقيل متلقونا ولما نعرض للكون عينا
صدق الانعكاس لان الملون بالازمة كثافة ما وادراكا كانت المראה فيها كثافة متما
منعت تلك الكثافة ورود الصور التي وراء المראה في المראה الى البصر بحسب
مرتبة الكثافة وادراكا فضعف الصور الواردة من وراء المראה الى البصر
ففقوى الصور المنعكسة عنها الى البصر عينا تلك السموات فذكر كل اينز واما
الهواء فلما لم يكن له سطح مستقبل لعابا بالبصر فلا يبعث الانعكاس عنه وكذا
في قوله فيحدث لذلك الهالة وقوس قزح نظران اراد ان الاثرين
الما يحدثان بالانعكاس لان هذا ظن غلب عن الشئ منهم ولعل الامر بخلاف
ذلك فان الاثرين لو كانا بالانعكاس لما طبق المحسوس قواعد الانعكاس لانه
كان يلزم ان يكون القوس واحدة فقط عينا ما بينه ابن الهيثم في رسالته في
الاثرين وهي ليا اثنتان والوان القوسين مختلفة الوضع فالصوري اعلاها
حمرة ثم صفرة ثم زرقة والكبرى بخلاف ذلك هذا مع مفا سدا آخر يظهر
للمناظر في اصول المناظر ومنها ان قاعدة القوسين اللعين ما يلي الارض
قد يستبان ما وراءها من الجبال بل الجدران والاشياء التي عينا وجه
الارض ومنها ومن السحاب منسافة بعيدة عينا ما ذكره الشيخ في الشفا
ونعما اطلع عليه من مبادئ اسباب القوس وكذا في قوله بل الشيخ
عندما منطبع في الروح الباصر الى قوله زوى الواحد سينظر لان الروح
الباصر في الجليد مع الجليد بمنزلة جسم واحد مشقت متدفقة الصورة
الزجاجية وكذا الزجاجية مع الروح التي فيها جسم واحد مشقت

سعد

فنه الصورة الى الزجاجية وكذا الزجاجية مع الروح المتأدية من الجليد وتقبل
الروح تلك الصورة الى العصب المشترك واذا كان كذلك فلما معنى الانطباع الشيخ
في الروح دون الجليد واما انه كيف يضر حينئذ استدارة الجليد فلما ظهر
في اثنا ما قلنا لا لما ذكره فان فيه نظرا واما ما وعدنا الاشارة الى سببه
فبينا انه انه نفرض سطحاً تقطع مخروط الشعاع ما راعا سهمه ويحدث عينا
سطحه خطي ا ب ح و لكن نقطتا ب و ح عينا سطح الجليد فيحدث
من سطح القاطع والجليد فصل ويكون مقوسا ان كان سطح الجليد
مفرطح او كرويا لكن تلك القوس يكون اقل تحدبا ان كانت مفرطحة مثل
ب و ح واكثر ان كانت كروية تامة مثل ب و ح وكل خطين متحدري
الطرفين فان الاشد تحدبا اعظم لما بينه ارشيدس في الكرة والاسطوانة
فاذا ادير المخروط عينا سهمه احدث الخطان سطحين سطحين هما
اللان نفرضهما المخروط عن سطح الجليد ويكون الذي يحدث ب و ح
اعظم من الذي يحدث ب و ح عينا ما بين من هذا الشكل

هذا غاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ونهاية

المرام **وعدم الفرطحة** اي العرض لعل راس مفرطح

اي عريض **في الحدقة** وهي السواد الاعظم للعين والـ

القوس هكذا وقع في جميع النسخ الا ان الظاهر ان هذا لا يتصور في

الحدقة لان العين وان استدارت في الجذام الا ان ذلك لا يبلغ الى حد ان

يعدم الفرطحة بالكلية الا ان يريد بالحدقة الرطوبة الجليدية فانها لجبت

ان يكون من قدام مفرطحة فلو استدارت بضر بالبصر ولكن هذا يكون

غير مفهوم من اللفظ والظاهر ان الاصل كان وعدم الفرطية في الجليدية
فابدل الناسخ الاول بالجدقة بلجلده هذا كلامه بالفاظه وفيه نظر من
وجوه اما اول فلان السواد العظيم الذي يرى هو لون العينية التي تظهر الطبقة
القرنية لانها شفافة لالون لها وهي مفروطة فتكون الجدقة مفروطة واذا
كان كذلك فكيف يُعاب ان هذا لاصور في الجدقة فان قيل هذا اسان
الى عدم الفرطية لا اليها فلن لا نسلم ان عدم الفرطية لا يتصور في
الجدقة فانه قد يتصور فيها كلف المحووظ واما باننا فلان المراد من الفرطية
في قوله لان العيون وان استدارت في الجذام الا ان ذلك لا يبلغ الى حد ان
عدم الفرطية بالكلية ان كان فرطية الجدقة فقد ناقض وان كان فرطية
الجليدية فليس في اللفظ ما يدل عليه واما بالثا فلان استدارة العيون
اعني استدارة لوزتها في الجذام لا استدارة الحفن لا تعلق لها باعدام فرطية
الجدقة لانها لا ترجب اعدام فرطيتها كما بوجبه المحووظ واما رابعا فلان
قوله الا ان يورث الجدقة الرطوبة الجليدية فانها يجب ان يكون من قدام
مفروطة فلو استدارت تضرب البصر لا حاجة اليه لان الجدقة اصلا اعني
القرنية يجب ان يكون من قدام مفروطة فلو استدارت كما في المحووظ اضرت
بالبصر **والثاني امراض الجارية وهي ثلثة احدها** لان المجري اما ان ينسد
حتى لا يسف فيه شيء او لا ينسد وحسب اما ان يكون عينا مقداره الذي
ينبغي ان يكون له فلا يكون فيه مرض البتة او لا يكون كذلك وحسب اما ان
يتسع او يضيق لا يتعالج جسم لكبر جرم ذي المجري وصغره ولهذا قال **الانها اي**
لان المجاري اما ان يتسع كاستنار العين هو اتساع القنب العيني ولما جعله

مجري

مجري لان المجري للروح وآفة ذلك انه ان كان الاتساع كثيرا جدا بطلت
الروية وان كان دون ذلك روى الشيء اصغرها هو عليه وكذلك اذا ضاقت
هذا القنب روى الشيء الكبر ما هو عليه وعلة ذلك اما فرط الاتساع
فلان المكان اذا اتسع جدا افسد الروح الذي فيه الى فرط الخلل اشغل
المكان ولا يلزم الخلاء فهو يترك ذلك الى الخروج عن القوام الذي به يصلح
لان طباع الشبج بما يقرب من طبيعه الهواء واما اذا كان في السعة
دون هذا كان الخلل الذي يقتضيه ذلك قليلا لا يبلغ به الى حد ان
لا يصلح لذلك فاذا وقع حسد عليه الشبج وانتقل الى موضع الناطع
حذاء القوة الباصرة وجب ان يرجع الى مقداره الطبيعي لئلا القاصر
وحسب بحث ان نقل حجمه فيصغر الشبج الواقع عليه فيرى الشيء اصغر
مما كان يكون حيث الروح عينا اعتدال قوامها اذا كان القنب
معتدلا وكذلك اذا ضاقت هذا القنب كثف الروح فاذا وقع عليه
الشبج وانتقل الى موضع الناطع انبسط عايدا الى مقداره الطبيعي
فيكبر الشبج الواقع فيه فيرى الشيء الكبر ما هو عليه وفيه نظر من راد الحق
الحق فيه فليراجع الى مناظر ابن الهيثم **والمسبل** اعلم ان الاطباء لم يحقوا
الكلام فيه حتى الشبج مع جلالة قدره فان منهم من يقول انها عيان
عن اتساع عروق العين نفسها ومنهم من يقول انها عروق غريبة جادة
عينا وجه العين ومنهم من اطلق القول فيها اطلاقا مملحا فلنذكر اولا
اقاويل الاطباء في تعريفها ثم يتبع الحق في امرها فنقول قال ابن
السبل امتلاء يحدث في الاوردة التي في العين من دم غليظ يورثها

ولم يجرها ولم يحدث معه في الاكثر حكاكا وقال الرازي السبل يورى عيا الحدة
غشاة قد ليس السبل مثل الرخا فان عروق حمى وقال صاحب
الكامل السبل عروق ملتقى دما غليظا ونبتو وتجرى وغلاظ وكثرا
ما يكون معها دموع وحمرة وحكة وتري العين كان عليها غشاه
شبهه بالرخا وقال ابو سهل الميحي السبل امتلاء يحدث
في عروق العين سفحها وغلاظها ويحدث فيها حكاكا وقال الشيخ
السبل غشاه تعرض في العين من اسفاخ عروقها الظاهرة في سطح
الملتحم والقرنية وانتساج سى فيما بينها شبهه بالرخا وقال
صاحب المغنى السبل امتلاء عروق العين وانتساجها حتى تغلو القرنية
لزيادة الدم وغلاظه ولحمه في عروق الملتحم وقال عيسى بن علي
صاحب المذكر السبل يكون امتلاء في عروق العين من دم غليظ
ويشعب وينسبط على الحجاب الملتحم وربما عم القرنية وتجرى وغلاظ
وعيا الاكثر يكون معها سيلان وحمرة وحكة فهذه اقاويل الاطباء في
عرف السبل ولم ار احدا منهم عيا حجة ما ذكره شبهة فضلا عن
حجة ولم يقولوا انها امتلاء عروق الحدقة ان لم يحتج بتجزيها
ان العروق عيا ما عرف متكونه من المادة المنوية واذا كان كذلك فستحل
حصولها بعد التلون وتنام الخلقة وبانها لو كانت حادثة لغشت
جملته العين ونحوها تدور حول السواد وعيا محاذة عروقها ولم
يقول انها عروق حادثة ان لم يحتج بوجوه بلية احدها انها لو
كانت عروقها الطبيعية لفسد غذاؤها بقطعها وضمرت وهزلت

وليس

وليس نرى حالها كذلك بعد قطعها وكشطها عيا التمام والظلال وبانها انها
متى لم تستفرض قطعها وكشطها فانها تعود كما كانت والعروق الطبيعية
ليس حالها كذلك فانها متى قطع شيء منها لم يجد البتة وبانها انها اذا
قطعت نراها عند قطعها وكشطها تنشال عن الملتحم ولو كانت فعرف
لان شال الملتحم بنفسه عند كشطها فهذا ما امكنني ان اقول من التجارب
والحق عندي انها اجسام غريبة شبهة بالعروق في غشاه
ومق متولد عيا العين واما كيفية تولدها الغشاه فهي انك قد عرفت
ان الملتحم جسم كثيف والغذاء شبيه بالمغذى فيكون غذاؤه لسفاوان
فضله الكثيف كشت فيمثل هذه الفضلة محتاج في دفعها الى توفيق قوة
العضو المتولد هي فيه فاذا عجزت عن دفعها اجتمعت شيئا فشيئا
وتولد منها عيا العين اجسام غريبة ان لم يسفرغ بالاستفراغات
العامة الخاصة فان كانت غليظة جدا تولد منها الطفرة وان كانت
دون ذلك في الغلاظ تولد منها السبل فما كان منها عيا سطح العروق
استعد لقبول الصورة العرقية وما لا يكون كذلك استعد لقبول الصورة
الغشائية ويكون البعض شيئا بالبعض وذلك كحال المشمة المحيطة
بالحنين فان عروقها متكونة من مادة غير المانة الدموية وكذلك الغشاه
المتصلة بينها وصارت العروق عيا محاذة العروق الطبيعية ولا
تغطي الحدقة وذلك لشدة استعداد المادة المنفصلة منها واللاصقة بها
لقبول الصورة الوريدية وما لا يكون كذلك استعد لقبول الصورة الغشائية
لانه منفصل عرجو هو غشاه هي الملتحم المتولد من السمحاق وهو الغشاه

الجلل للتحف ثم ان العروق الطبيعية يتخلل بسبب امتلائها وما لا صفه الغشا
لها فانه سفنها ويعكس عليها ما يتخلل من الانقرة والحمران فيرشح منها دم لطيف
يداخل الجوهر المتولد عليها ويلاء فيظهر للحشر ان عروق وما لا يكون ملاصقا
لها فانه لا يرشح اليه شيء من ذلك فلا يكون فيه دم فعلى هذه الصورة يتولد
السبل ولذلك صار كشطها وقطعها فيه راحة الا ان تولدها اذا كان عيما
فلنا لم يمكن جعلها من امراض الجاري وهو واضح اللهم الا ان يقال لما كان
لا متلا العروق مدخل في السبل جعل الاتساع وفيه تعسف لان الاتساع
على هذا سببه لا هو **وكالدو الى** هو اتساع عروق الساقير الانصباب ما د
سوداوتيه اليها اودم غليظ او بلغم لزج وانما تخلف ذلك بحسب الانسان
وبحسب التدبير المتقدم وبحسب الوقت الحاضر من اوقات السنة
وكيف ما كان فائدة هذا المرض خالية عن العجز والا قرححت الساق
وهذه العلة كثيرا ما يعرض للحالين ولم يطل المقام والوقوف ولذلك صارت
كثرا ما خدام الملوك ولا شك ان هذا للعرض مرض بفعل العضو من جهة انه
غير غذاه عما ينبغي فهذه هي الامراض التابعة للاتساع واذا عرفت ذلك اعلم
ان السامري قال ان الطبيب الحاذق ويعني به ابن المنصاح اورد ان السبل
لو كان من امراض الجاري بالاتساع لكان قطعه يؤدي الى فساد اللحم وكان
لا ينكشط متبريا عند القطع لكنه ليس كذلك فلا يكون من امراض الجاري و
اجاب عنه بان الشيخ عرف السبل في الكتاب الثالث بانه غشاوة تعرض
للعين من انفاخ عروقها الظاهرة في وسط الملتحم والقرنيه وانفاسح شيء
فما بينها كالرخان وسبب ذلك امتلاء تلك العروق اما عن مواد تسيل
اليها

اليها وطريق الغشا الظاهر والباطن وعلامة ما كان من الحجاب
الخارج درور العروق الخارجية وجمرة الوجنه ولولم يتسع العروق
بسبب الامتلاء والامادة ت بعد ان كانت خفية وبهذا يتبين بطلان
قول وقال هذه العروق من الاعضاء المنوية الاصلية او حاديه مكونه
بل هي من الاعضاء المنوية وقطعها يمنع انصباب المواد الى العين واذا
بت ما قيل او لا فليس لهذا تعلق بان كسطها وقطعها يؤدي الى فساد اللحم
او لا يؤدي لان الغرض الممثل بسعة الجاري لا غرض من حصوله حالة
اخرى ولا وهذا الجواب منه يدل على انه ما فهم السؤال لان السؤال
بالحقيقة هو ان السبل ليس من امراض الجاري لان تلك العروق ليست منوية
بما ذكر من الوجهين وما اجاب به بعد اضطراره ليس جوابا عنه على ما
لا يخفى **او تضيق** الجاري **تضيق العين** اي تضيق بقية الغيبه وهو نوعان
مولود وحادث والاو من مرض البصر بل هو نافع من جهة انه يجمع
الروح ومنع من التبدد ويقويه وصاحب هذه العين يرى الاشياء بوجه
جيد وربما رايها اعظم ما هي عليه وذلك لان الروح عند المخرج يكون
متكاثفا اذا انطبع فيه شيء وانقل الى موضع التقاطع رجع الى جمه
الاو لسعة المكان هناك واذا صورة البصر ما هي عليه وفيه رطل
على ما تقدم والباقي وهو الضيق الحادث بضر بالبصر لانه تغير قوام الروح
الذي يصلح لانطباع المراتب فيه والظاهر ان مراد الحادث لانه للضر
دون غيره **ومنافذ** اي تضيق منافذ **النفس** وذلك كما يكون في الربو
والنفث اما الربو فقال الشيخ في ثالث القانون الربو علة ركيته لا الجدد

الوادع منها بدو نفس متواتر والمراد من كون العلم رتبة انها خاصة بالروية
والكثر حدوثها باصحاب الدعة وسببها بلغم غليظ محتبس في اعصاب قصبه الرية
وهي المسماة عند الاطباء بالعروق الخشنة او نفس الرية او شرايينها ومنهم
من يخص هذا النوع باسم اليه وهذه العلة من العلة المتطاولة لا سيما متى
كان عرضها للشاخ واما ما يدل على ان المادة في اى موضع هو فهو انها
متى كانت في العروق الخشنة كان خروج النفث مع شعال قوت
ومتى كانت في القصبه كان خروجها بالشخ ومتى كانت في نفس الرية
كان خروجها بشعال قوي لانها تحتاج ان تخرج وجرمها الى العروق الخشنة
ثم الى قصبه الرية ثم الى خارج وربما خرج مع النفث دم زبدى ومتى كانت
في الشرايين الحمراء لون الوجه عند السعال احمرار محسوسا وربما اسود عند
ذلك ويكون ملمس الصدر معه حارا الاحتباس في الخوة الدخانية واما التقيح
فهو اجتماع اللدغ في فضاء الصدر وان كانت هذه اللفظة تطلق ويراد بها جمع
كل ورم وتقيحه غير ان الظاهر من كلام الاوحد ان القراط ان للرداء هذه اللفظة
اجتماع اللدغ في فضاء الصدر وقد صرح به في كتاب مقدمة المعرفة في
مواضع عديدة وذلك لانصباب مواد الى الجيوب الصدر اما من نزله او من
فرجه الرية او من انفجا ورم في نواحي الصدر وما هذه العلة الى احد
اربعة اشياء اما الى ان يختنق بالكثر وان يقع في السلس سقرخ الرية او ان
يخرج بالنفث المتداول او ان يندفع في الاوردة الى الكبد ثم الى الكليبة ثم
الى المثانة او الى الامعاء في الكبد الى ما سار يقيم الى الامعاء والمشاخ يملكون
في السيق البلغمي اكثر وذلك لضعف قواهم وكثرة هذه المادة فيهم وطول

زمان

زمان نضجها لعاطها ولزوجتها والشبان يملكون في السيق الصفراوي اكثر وذلك
لكثر هذه المادة فيهم ولقوة جسمهم وشدة لدغ الصفراء فملكون الملمم اكثر وعلامة
هذه العلة ثقل شديد في الصدر لوجود المادة فيه وسعال قوي لرفع المودك
وضيق النفس لضيق المادة في النفس واعلم ان المادة قد يكون في احد الجانبين
دون الاخر وتعرف ذلك بوجود ثقله احدها ان الجانب الذي فيه المادة
يخشى ان يكون شيئا معلقا فيه والخشنة في الجانب الخالي منها بشي من ذلك و
بانها ان موضع على الصدر خرقه كان مبلولا به في الجانب الذي يخشى ما
يوضع عليه من الخرقه هو الكاين في المادة وبالثقل الخرقه والرجرجه
وكل واحد من هذين المرضين يضيق معه مجاري النفس **والمرى** اي وضيق
المرى وذلك كما يكون في الحناق والذئبة اما الحناق فهو مرض يتعثر معه نفوذ
الهواء الى داخل الرية والقلب وربما يتعذر ويمنع وسببه ورم في عضل النجوة
الظاهر للخشنة او في باطن قصبه الرية او في باطن المرى او في ظاهره واما
الذئبة فهو ورم حار في اللوزتين ومنهم من يطلق الذئبة على المرضين والكثر
مختصون الاول باسم الحناق والثاني باسم الذئبة والشاخ لا يفرق بينهما واداء
هذه الاصناف جميعها الكلي وهو الذي يخرج صاحبه دائما الى فتح فمه و
دلع لسانه فتارة يطلق ذلك على الكاين في العودم الداخل في الحنجرة وتارة
على الكاين في زوال الفتحات لا سيما الفقرة الاولى وقد قسم الخوانسمر
وجه آخر فقال ان منها ما هو خفي ومنها ما هو ظاهر واسم الخواينق
ما ظهر فيها الحمرة في العنق والصدر وذلك لملامح المادة وان دفاعها الى
الظاهر واعلم ان الحمرة المذكورة قد تغور الى الباطن لكن غورها تارة تكون

لاستفراغ مادتها بالاسهال وتارة لرجوع المادة الى آلات النفس والاول جثيد
والثاني ردي ونفوق بينهما يحصل الخفق والراحة عقب الاول وعدمها عقب
الثاني وسبب الخوانيق احدى المواد المعلومة وان كانت السوداء لما توجب
ذلك خلط قوامها فتعذر نفوذها في الاعضاء واصافها بالغلظ لها تطلب
الهبوط الى اسفل او ضغط ورم عضل الخرز او زوال احدى فقرات العنق
وارداؤه ما كان حادثا من زوال الفقرة الاولى لضيق الموضع هناك واسلمه
ما كان حادثا من زوال الفقرة الثانية وما لم يأت مادة الخوانيق الى احد امور ستة
اما الى تحملها واما الى فضجها وخروجها بالانفجار واما الى انحدارها الى الرية و
احداثها ذات الرية واما الى اندفاعها في الاعصاب واحداثها الشنج واما
الى انصبابها الى القلب واجباها الخفقان واما الى المعدة وخروجها بالقيء و
الاسهال وارداء الامور واقلها مقارنه الخوانيق المحترقة وذلك لسدة الاحتياج
الى استنشاق الهواء البارد وتعد نفوذه في مثل هذا المرض يستدل على
الكائن من احدى المواد بالعلامات الدالة على خلط خلط وعلى الكاين
من زوال الفقرات لما يظهر من التفتت وغور بعض المواضع وتقصعه
والنفوق بين الكاين في المري وبين الكاين في الخجوة انه ان كان البلع اسهل
من استنشاق الهواء البارد فهو في الخجوة وان كان بالعكس فيا لعطس
واما ما يدل على التحلل فظهور الخفق والراحة شيئا فشيئا اولافا ولا غير
ان يظهر علامته النضج وعلى النضج ظهور علامته وعلى الاسفل الى
الرية فموجبه النبض والسعال واعراض ذات الرية والى الاعصاب فتشنج
في النبض وارتعاد والى القلب ففتش وضعف في النبض والى المعدة فظهور
التهوع

التهوع والغشا ثم قبح المد او خروجها بالاسهال وبالجملة فالعلامه العامه
للاسهال ضمور الورم والتحلاله من غير انفجار او **نفسد** الى المجاري **كأنفسد** **النفس**
العنبيه يكون ذلك بارة لمواد غليظة واقعه في المجري المذكور وهو المسمى عندنا
بالسدة وتارة لوطوبه رقيقه نفق بين الرطوبه البيضيه والطبقه العنبيه وهو
المسمى عندنا لاطباء بالماكو والفرق بينهما وجهين احدهما ان في الماء يجتر كان
شيئا يتزوج في الحدة واما في السدة فلا الثاني ان لون الماء يميل الى الشفافه
ولون السدة الى الكودة **وعروق الكبد** **وعينها** اي غير الكبد والجالسوس
في ما يبه العلل والاعراض السدة اما ان يكون في مجازات نعم نفقها البدن او مجاز
لها منفعة خاصة فان كان الاول فاما ان يكون سبب السدة وربما او
خلط غليظ فان كان الاول فهناك مرضان احدهما العضو نفسه و
ما يبه امعاء نفوذ ما تنفذ فيه وان كان الثاني فليس هناك الامرض واحد وهو
امعاء نفوذ ما تنفذ فيه وان كان الثاني اي كان المجري له منفعة خاصة فسواء
كان سبب السدة ورما او خلط غليظ فليس هناك الامرض واحد مثال
الاول العروق الجوف فان سدة ان كانت بسبب ورم حدث به فيه
مرضان نفسدان فعلى ان الورم لكونه وربما عاقبه عن توليد الدم و
لكونه سدة عن نفوذ الغذاء الى جميع البدن وهما فعلا ان ومثال الثاني
وقوع السدة في العروق الذي في راس الالفه الذي ياتي فيه الله الغذاء فانها
تفسد فعلا اعتداء الالفه وهو مرض واحد سواء كانت السدة ورم
او خلط غليظ واذا عرفت ذلك فاعلم ان ابن المنباج او رديا عروق
الكبد بان الشنج عند امراض المجاري في امراض الركب وجعل انسداد

عروق الكبد منها وقد قال في الفصل الثاني والثاني خمس امراض الاعضاء الالية وهي
امراض التركيب الواقعة في اعضاء مولفه من اعضاء مشابهة الاجزاء فلا يكون
سدد عروق الكبد منها ولجواب السامري عنه بان عروق الكبد وان كانت
من اعضاء المتشابهة الاجزاء والشاة واقعة فيها لكن اضرارها بالذات
للکبد وهي عضو الى مولفه من اعضاء متشابهة الاجزاء فمن حيث هي عروق
الکبد تكون جزء عضو الى والسدة الواقعة فيها المتأثر بالذات للکبد وفي
هذا الجواب نظروا **الثالث** اغراض **الاروعية والتجوير** ربما سبق
الى بعض الاوهام ان الوعاء والتجوير والتبطن والمجر والتغير شيء واحد
وذلك لتقارب معانيها اللغوية ولا طلاقهم ايضا اسم كل واحد من هذه التسمية
حتى التغير عما الآخر ولكنه ليس كذلك لبيان معانيها المصطلحة لان التغير
هو هذه في ظاهر العضو كمنه اخضر القدم وباطن الراحة والتجوير
هو فضاء باطن العضو فان حوى شيئا ساكنا سمي وعاء او متحركا منقلا
سمي مجرى وان لم يتغير في ذلك ما يجويه سمي بطنا فهذا هو الفرق بين
هذه المفاهيم عند الاكثرين وقال بعضهم الوعاء تجويف في باطن العضو
حوى شيء ساكن الاجل تغذي غيره كتجويف للمعدة والبطن تجويف في
باطن حوى شيء ساكن الاجل تغذية نفسه لبطون الدماغ والمجرى تجويف
في باطن العضو حوى شيء نافذ فر عضو الى عضو والتغير تجويف في
ظاهر العضو لا يجوى شيئا ولا يخفي ما بين الجارات تفرق **وهي**
امراض الاروعية **عنا اربعة اصناف** وانما انحصرت فيها لان خروج
الوعاء عن الامر الطبيعي اما ان يكون في مقدار نفسه او في مقدار ما هو

فيه

فيه وكل واحد منها اما ان يكون اكثر ما ينبغي او اقل ان يكون كما ينبغي لم يكن وجهته مرض
فالاوعية اذن وجهة مقدارها اما ان يكبر ويتسع او تصغر وتضيق واليه الاشارة
بقوله فانها اي الاروعية **اما ان يكبر ويتسع** كما تشاع **ليس الاكثر** هذا الكيس عند
الاطباء هو المسمى بالقبيلة سواء كان للصدر اليه شيء من التراب او من المعاء او
رطوبات مائه ومنهم من يختص ما في الكيس باسم الادرة وما في العروق
المشعة بالصدر للمائه بالدوالي **وتصغر وتضيق** **كضيق** هي وعاء الطعام
وضيقها قد يكون طبعيا كمن خلق ومعدة صغيرة وقد يكون حادثا كمن
يحصل له ورم فيما جاور المعدة فيزاحمها ويؤذيها وتضيق بالمكان عليها
فتضيق والاول ضرر جهة انها لا تسع من الطعام القدر الكافي لتغذية
الاعضاء في مرة واحدة ويعرض لها ما يستعمل القدر الواجب ما يعرض
لمن افترط في الغذاء من يزداد المعدة والثاني من جهة تضييق احدهما ذلونا وهو
انها لا تسع القدر الكافي وثانيتهما وجهة انه يشغلها عن هضم الغذاء عما
ما ينبغي **وتضيق بطون الدماغ** وهي اوعية الروح النفساني في **الصرع**
قد لکننا في الصرع كلاما لا يفي بهذا الكتاب فلا حاجة الى العادة واما انه
ضرر بالافعال فذلك ما لا شك فيه هذا من جهة مقدار الوعاء واما من جهة
مقدار ما فيه فاما ان يزيد كما ينسد بطون الدماغ عند السكنة لفرط
كثرة الرطوبات والاحسب في مثال هذا ان يكون الامتلاء من نفس الشيء
الذي ذلك العضو وعاء له ويطون الدماغ ليست وعاء للرطوبات و
ذلك كما مثله القلب من الدم عند الموت فجاء لانصباب الدم الى بطونه فان
البطن اللين منه وعاء للدم واما ان ينقص حتى يخلو الوعاء كما يخلو القلب

من الدم عند الفرج المائل فذلك لان الروح اذا تحركت الى خارج طلبا للذ
صاحبها الدم ليمدها فلا تتحرك الى ما ذكرنا اشار بقوله **او تسد وملتلي** و
بعض الشيخ **او ملتلي و تسد** وهذه اولى **انسداد بطون الدماغ عند السكتة**
هي تعطل الاعضاء عن الحس والحركة وسببه سدة كاملة تامة تقع في بطون
الدماغ الشريفة باسرها واعني بالشريفة البطون التي تدخل الغشائين ما بين
اقسام الدماغ فان قيل لم قال الشيخ في امراض المجاري انها اما ان تسد
او تضيق او تسد وفي امراض الاوعية انها اما ان تكبر وتوسع او تضيق
او تملتلي وتسد وتخلو ففسد قلبا ليميز امراض الاوعية عن امراض
المجاري فانها وان اشتركت في الامراض الثلاثة التي هي الاتساع والتضيق و
الانسداد لكنها تختلف في ان هذه الثلاثة من امراض الاوعية تابعة للكب
الاوعية وصغرها وامتلاكها بخلافها في امراض المجاري فانها تسد وتضيق
وتسد وغير ذلك من اجرام الاعضاء ذوات المجاري او تضيق او تملتلي ومن
هذا يعلم فساد قول من جمع في انه ينبغي ان يفهم من قوله تكبر وتضيق وملتلي
نفس التجاوب لا اجرام الاعضاء ذوات التجاوب والام لكن امراض
الاوعية والتجاوب داخله في امراض المجاري والمنافذ بل كانت جنسا
اخر من امراض الخلقه وهو فاسد لانه قد تلخص في اقاويل فاضل الاطباء جالسوس
ان امراض الاوعية والتجاوب هي امراض المجاري والمنافذ لا تحفي ان نظر
الشيخ في تمييز احدها من الاخر لما ذكرنا من الفرق ادق من نظر جالسوس
في جعلها جنسا واحدا لانه يفرق وسبب السدة اما ورم او خلط
دموي او بلغم غليظ لزج وربما اطلق بعض اطباء هذه اللفظة اعني

السكتة

السكتة على استرخاء شقي البدن ما خلا الدماغ وربما اطلق بعضهم ايضا على استرخاء
احد شقي البدن كله لكن الذي انفرد عليه مشاهير اهل الصناعة هو الاول وصاحب
هذه العلة لا يفرق بينه وبين الميت بحيث انه لا يظهر منه نفس اليه لم انه يعيش
قال الشيخ في الكتاب الثالث من القانون والسبب في ذلك ان الحار الغزير
فيه ليس هو بشديد الانقار الى استنشاق الهواء البارد ولا الى دفع البخار
الدخاني وقد شبهه على الحذاق من اطباء فضلا عن جهلاءهم هذا المرض
بالموت حتى ان كثيرا من الناس ممن عرض له هذه العلة دفن وهو حي
فلذلك رايت ان افرق بين هذه العلة وبين الموت وان كان خارجا عن
الغرض فاقول ان ذلك يعرف من وجوه تسعة احدها ان قلب المريض
عنا وجهه فان ثوي كفة قد انقلب وصار باطن الراحة الى فوق
وكانت الاطراف غير مشوكة فهو ميت والافهو مسكوت وثانيها ان
توضع اليدين الخصيتين زمانا وتغمر فان وجد هناك عرق نبض فهو
حي والافهو ميت وثالثها ان ينزل الحالب والاحليل عرقا نبض دليا
فلا يسكن الا عند الموت او عندما يغمر غمرا شديدا فان وجد تحرك فهو
حي والافهو ميت ورابعها ان يغمر الطب اسبغة بله من النيل وفروخل
نصفها او ثلثها في دبر العليل ويتركها الى حين يسكن فان وجد ما يلي الظهر
عرق تحرك فهو حي والافهو ميت وخامسها ان يغمر تحت اللسان
غمرا شديدا فان وجد هناك عرق متحرك فهو حي والافهو ميت و
سادسها ان ينظر الى باطن العين فان كان مشوقا له رونق فهو حي والا
فهو ميت وسابعها ان يوضع على الفم والانف قطن منقوش في غاية النفوذة

من مظهر فان وجد متحرك فهو حي والافهم ميت وثالثها ان يدخل القلب في
بيت مظلم وتقدم الى ناظره سراج فان روي مثال المصباح فهو حي والافهم
ميت وثالثها ان يخرج القلب الى مكان مضي وتنتظر الى عينيه ولمعنه
في النظر فان وجد الناظر شبح يمينه في عين القلب فهو حي والافهم
ميت **او تستفرغ وخلقوا خلقا ويوف القلب عن الدم عند شدة الفرج**
المهلك وقد وقع في نسخة الامام **الفرع المهلك** وقال وهذا شكل وهو ان
الروح والدم في الفرع العظيم ينقبضان الى داخل القلب فليفت قلالت
القلب لخلوعه في وقت الفرع لم اجاب عنه بان قال الروح والدم في
الفرع المهلك ينقبضان الى داخل القلب ويختفان فيه فيفسدان واذفسدا
فقد خلا القلب عنها واعلم ان هذا سهو اما والنسخة التي نقل الامام عنها او
الامام واعجب في هذا السهو جوابه وهو ان الروح والدم اذا فسدا فقد
خلا القلب عنها لان خلق القلب عنها لما كان يلزم لو كان فسادها بانعدامها انفسها
اما اذا كان بانعدام صلاحيتها لقبول الحيوه ونقصاتها فكلا لانها اذا اخنفت
وفسدت القلب ففقدت الشخص بامتلاء القلب بالخلو له وخلوه بعد ذلك
ان انفق لا يكون من قبيل الامراض وقول النجواني وما تقدير ان يكون النسخة كما
ذكره الامام فالجواب لما استقيم اذا تصور خلا القلب عنها بعد فسادها
فيه مع بقاء الشخص المخصوص حيا حتى يكون هذا الخلو مرضا فيه نظروا ان
بقاء الشخص حيا ليس شرط في كون الخلو او غيره مرضا والاخرجت الامراض
المهلكة عن المرض وهو فاسد واعلم ان النجواني ما تعرض للشرح والغير على
الترتيب بل اكله عما موضع متفرقة من الكتاب الى ههنا شرح في النبض وما تجاوز

عن

عن الكلام في حقه فاستخرجنا من الكلام معه الى آخر الكتاب **او شدة اللذة المهلكة**
وستنظم في العوارض النفسانية معنى اللذة والفرح وكيفية خلو القلب المفرط
منها عن الدم والروح بكلام ابسط ان شاء الله تعالى واعلم ان الهلاك وخلو
القلب عن الدم والروح انما هو لطلب ان افعال الحيوه بانعدام القوة الحيوانية
لانعدام الروح الحاملة لها لتخلها بغير كنهها الى الخارج فرحا وطلبها للذة البرودة
القلب من خلوه عن الدم والروح الحار ومن هذا ينشأ فساد قول ابن حنبل
وهو ان استفرغ الاوعية وخلقوها لغير مرض بل هو مرض الا ترى ان خلو
بها ووف القلب عن الدم عند شدة الفرج او اللذة المهلكين الذي اخذه مثلا
لهذا انما يتبع او لا وبالذات استحالة مزاج القلب الى البرد المفرط اللازم
من خلوه عن الدم والروح الحارين ان كان ذلك ممكنا وهذا امر يتعذر عند من
يذكر الفرق بين السبب والمرض واذا كان الامر كذلك فينبغي ان سقط
هذه الزيادة من الكتاب اعني قوله ويستفرغ الى قوله المهلك لتساده ولما وفق
كلام جالسوس في كون امراض الاوعية ثلثة **والرابع امراض صفائح**
الاعضاء وهي قسمان لان الطبيعى ليسطح كل عضو ما الملائمة وهي استواء
سطح العضو وذلك لان لا يكون فيه ارتفاع وانخفاض او اما الخنوية وهي اختلاف
سطح العضو وذلك بان يكون بعضه مرتفعا وبعضه منخفضا فمما يغير
كل واحد منها اثر بفعله الخاص به ولذلك قال **اما بان تملس ما يجب ان**
تخشى كالمعدة والمعا اذا تملست ولما وجب ان تخشى باطنها لاحتواها
على ما في داخلها ومسكاه لئلا يخرج قبل حصول الغرض منه ولذلك اذا
تملست فاستولت عليها رطوبات لزجة يزلق منها الغشاء قبل الانضمام

الخنوية

وكذا الرحم اذا غلب عليه رطوبات كذلك نزول المنى والجنين والمسلما او **خشش**
ما يحب ان تملس كقصبة الزنة اذا خشنت لما وجب ان يكون باطنها
املس لتعيز على تسليم الصوت وضمايه ولذلك نراها اذا انصبت اليها
مواد حادة احدثت تخوفا للصوت **هذا** معنى هذا قال السامري قوله
هذا استراحة وفيه نظر **المصنف الثالث** في امراض الكلى اعني
المقدار والعدد قال رحمه الله **واما امراض المقدار فهي صنفان**
وذلك لانه كما ان لكل واحد من الاعضاء شكلا به يتم افعاله كذلك لكل واحد منها
مقدار مخصوص به يتم افعاله فاذا كان عينا ما ينبغي ولا يكون مرضه مريض
واذا لم يكن عينا ما ينبغي فاما ان يكون ازيد مما ينبغي او انقص وعيا كلا التقديرين
اما ان يكون عاما في البدن كله او خاصا بعضوه فهذه اربعة اقسام داخل تحت
الصنفين الاولين **فانها** اي فان امراض المقدار اما ان يكون مرضه الزيادة سواء
خاصة بعضو او عامه لجميع البدن **والا قول كداء الفيل** هو زيادة في الساق
والقدم حتى يشبه رجل الفيل وقد تقدم مشروحا **وعظم العصب وهي علم**
تسمى فريافيسموس وفي بعض النسخ **فريسموس** وهو الانتشار والدام والقوات
المفرط وسببه رياح غليظة تدخل مجاريه وربما اخذ ينمو وتزايد العصب
مادة الله واما انه مضر بالفعل فمن وجهين احدهما انه تعذر ادخاله في الرحم فيض
به وبالنسبة ايضا وبانها انه يبرد المنى فيه لطول المسافة فلا يصل الى قعر الرحم
للاوقد ببرد وهو مضر بالنسل ومن الاول وهو الزيادة الخاصة بعضو عظم
العصب والتذي واللسان ولحم اللامعظم الخصيتين فانه مضر بالفعل لانها
لا يولدان المنى عينا ما ينبغي وذلك لان الحرارة الغريزية تنبذ فيها لعظم المكان وربما
منعا

متعامن الحركة قال السجحي حضر في دمشق المحمدية سنة ثلث وستين
وسمائه رجل كان قد عظم خصيتاه حتى كان كسيهما قدر الخنجر الكبير
وكانت الحركة قد تعذرت عليه بل امتنعت والتوم الضاوي كان في بعض
اوقاته تنكس عليها الى جهة قدم ورغ الاخر اختار الموت على الحياة
وجاء الى البهارستان النوري وطلب من الجراحية به المعالجة وانهم امنعوا
من معالجته خوفا من موته ثم انه حضر دار العدل في يدى نائب السلطنة
وساله ان يخرج مرسومه الى الجراحية لمعالجته فامروهم بذلك فعالجوه
بقطعها وبعد ذلك بقي اياما قليلا لم مات وعند قطعها وزنها فوجدوا
وزنها سبعة عشر رطلا بالدمشقي والرطاسي درهم وهذا الامر مشهور
في دمشق ولما التذكي فانه متى عظم اضر بالفعل من جهة انه تنقل البدن
ووجهه انه ربما نزل اللزج العظام ما ينبغي لتبذد الحرارة الغريزية لسعة المكان
واما اللسان فانه متى عظم اضر بالفعل من جهة انه لا يفتح بعض الحروف وانه
تعذر دورانه في الفم قال جالينوس اني رايت انسانا قد نزل لسانه فزاد
كثيرا وغر وجع ولا ظهور دم واما لحم اللامع فانه متى عظم منع فضلات العين
من النزول الى المخزير فيقعها ذلك في الغرغرة والمائي وهو الزيادة العامة
هي ان يعظم الاعضاء كلها وذلك اما لعدم عام قال القرشي كل عرض لصاحب
لحم شريف ان ورم بدنه كله لم تخلل في قعر منعه شهر **وهو عرض رجل**
يسمى بنقوما خسران عظمته اعضاؤه كلها حتى عجزت عن الحركة
ذكر القاض جالينوس في بانية العلل والاعراض ان هذا الرجل من اهل سميريا
وكان قد سمن بدنه سمنا مفرطا حتى عجزت عن الحركة وعالجته اسقليبيوس

وتشفاه ومنه الثاني وهو الزيادة العامة للبدن في زيادة البدن في الاستسقاء الحي
وفي السمن المفرط وانما يكون ذلك مرضا اذا اضر بالقطر مثل ان يعجز عن الحركة
والقوسى وكان يمشى رجل الحام بلغ به السمن ان تعذر عليه فتح عينه
فتعذر عليه الابصار **واما ان يكون** اى امراض المقدار **وحسب النقصان**
سواء كان النقصان خاصا بعضوا او عاما للجسم البدن والاول **كظهور اللسان**
اما خلقه لمن يولد قصير اللسان ولما تبعا لامراض الحنفه وعيا التقديس
يضر بالفعل لانه يعجز عن الكلام القصير اذ لا يمكنه الافصاح ببعض الحروف **و**
الحرقه اى وضمور الحلقه ويسمى سيل العين وهو كثير اما يعثر عند طول امراضها
وخصوصا اذا كان الهول يابسا ولذلك قد تصعر في السبل لضعفها عن استعمال
غذاها وطبع ضورها هذا فالعين ونقصان الروح الباصر واضرار هذا بالقطر ظاهر
ومن هذا القبيل صغر الفصيب ولحم المايق فانها مضران اما الاول فمن جهة انه
لا يصل الى قعر الرحم ليضرب المنى فيه بل يكون زرق للمني في طرف الخارج و
حينئذ تطول المسافه بينه وبين مستقر المنى فيبرد قبل وصوله اليه وذلك مضر بالنسل
واما الثاني فمن جهة انه يتبعه سيلان الدموع ورطوبات العين وفي ذلك ضرر عظيم
بالعين والثاني النقصان العام مثل الذبول ولا يريد بذلك الذبول الطبيعى فان
ذلك ليس بموضع بل الذبول الذى هو نوع من الدرق كالهزال السيلى والله انشأ بقوله
وكالذبول ولما اتى بالكاف ولم يقل والذبول ينسبها على الفرق بين الثالين
وانه ليس من جنس ما قبله **واما امراض العبد** فهي صنفان لان عددا لا عشا
ان كان عشا ما ينبغي فلا يكون وجهته مرض وحسب الخلوا اما ان يكون اكثر
ما ينبغي او اقل ما ينبغي وكلاهما اما طبيعى او غير طبيعى والطبيعى من الزيادة ان

يكون

يكون من جنس ما هو موجود في البدن كالاصبع الزاوية والسن الشاغية وقطعة
اللحم المتولدة في الرحم المسماة بالرحا وهي قطعة لحم لاصورة لها تلوها المرأة وفي المايق
المسماة بالظفيرة ومن النقصان ان يكون خلقيا لمن يولد وليس له اصبع وغير
الطبيعى من الزيادة ان لا يكون من جنس ما هو موجود في البدن ومن النقصان
ان لا يكون خلقيا بل حادثا ثم الطبيعى اما ان يكون كليا وهو ان يكون الزايد او
الناقص عضوا كاملا كالاصبع او جزئيا وهو ان لا يكون ذلك جزء عضوا كاملا
وغير الطبيعى اى من الزيادة اما ان يكون متصلا بالبدن او منفصلا عنه
فالمتصله مثل الثاليل والسلع والمنفصله مثل الحصا والديان والما المايز
الى العين الذى هو بمنزلة طبقة زائدة عما ذكره المسمى وكل هذه مضر بالفعل
اما الاصبع السادس فلا يمانع اليد من الدخول في الاواني الضيقة لئلا يخل
فيها الاصابع الخمس وتغرق اليد عن السرعة في بعض الافعال بالثقل وشبهه
الحلقه لازلها هنة مستحسنة ولهذا تعد شرا واما السن الشاغية فلانها
مزاج الاسنان وضعف اصولها ومع ذلك يمنع القاء الشفير على ما ينبغي
وفيه تشويه بالخلقة واما الرخا فتولد لانصاب مادة بلغمية لزجة الى
الرحم واستتلاء حرارة قوية عليها فتحلل لطيفتها وتعتد غلظتها وتولد هذه
القطعة ونظها آثار الحمل من احتباس دم الحيض لاسداد انقواء العروق
ومن تغير اللون والشهوة الى غير ذلك ولذلك سماها بعضهم بالرحا بالجم قال
المرأة عندما يعرض لها هذه الاعراض فوجوات تكون حبلية والحق ان هذه
العلة اسمها الرحا بالحاء لان اسم هذه القطعة باليونانية مؤلى ومولى اسم
الرحا اى ان هذه العلة شبه الرحا لاستدارتها فان قيل اذا كانت هذه

العلة شبه الجبل في الفرق بينهما ومنه فليس الفرق بينهما من حيث الوجه الاول
 ان هذا المرض يجس فيه بصلابه ظاهرة ولما الجبل فلا يجس بشئ من ذلك الثاني
 ان هذا المرض يتوهم فيه الاطراف وربما ومنت لاحتباس الفضلات وفي الجبل
 لا يكون شئ من ذلك الثالث ان هذا المرض لا يتحرك فيه في الجوف شئ لعدم
 الحركة في القطعة المذكورة وفي الجبل يتحرك شئ في الجوف وفي بعض الاوقات
 يكون ظاهره داما الطفوه فهي زيادة عصبية ثبتت في الماوق وتمتد حتى
 تلبس على السواد وتمنع الابصار وسببها مولد بلغمية غليظة وهي على
 نوعين صلبة ولينة واما اضرارها بالفطر فذلك ظاهر من جهة تغطيتها للبصر
 ومنها للعين من الحركة عما ينبغي واما التآليل فهي اجسام ضلعية ثبتت في
 البدن من مادة سوداوية وبلغ لزوج والعاقد لها حارة غريبة وهذا الاجسام
 ان غلظت رؤوسها ودقت اصولها سميت مسامير وان تعققت
 اطرافها سميت قرونا واورارها بالفعل ظاهر لمن استقرت احوالها واما
 السلع فهي اجسام ثبتت في البدن محتوية على رطوبات بلغمية واصنافها
 اربعة وسنذكرها فيما بعد ان شاء الله تعالى واما الحصا فهو جوهر حركت
 تتولد في الكلى والمثانة لاستقبال اغذية لزجة يعقدها الحرارة الغريبة فتولد
 منها ما تتولد لتولد الحجارة في قلوب الحامات ثم هذه للمادة لها سببان مادة
 للمادة وحابس للمادة فمادة المادة الاغذية اللزجة والظيفة وحابس المادة اما
 شدة في مجراها للصدر الى اسفل اما من ورم واما من ضعفها فمادة الكلى فممنس
 غذاؤها واعلم ان الكلاسه والمثانة يشتركان في وجهين احدهما ان البول
 الخارج فيها رمل وثابتها ان البول يتغير خروجه معها ونفرا من خمسة

الوجه

الوجه الاول ان الكلاسه التي في المثانة لتولد تلك في عضولها وهذه في عضو
 صلب والثاني ان الكلاسه لوها لضرر الى الحمة لتولد لها في عضوا حمراء
 مادة فيها دم والمثانية لوها لضرب الى المياض لضد ذلك الثالث ان الكلاسه
 وجعها اشد من وجع المثانية لضيق التجوف هناك وسعة التجوف فيها
 الرابع ان الكلاسه املس من المثانية لان التجوف هناك ضيق لا يتيسر
 عليها شئ واما المثانة فان فضاها واسع فتركب عليها دايما ما يحبسها
 ولذلك صارت تعظم بسرعة الخامس ان الكلاسه الوجع فيها عند القطن
 والمثانة عند العانة قال الاطباء المشايخ يصيبهم حصاة الكلى اكثر مما يصيبهم
 حصاة المثانة والصبيان ومن يلهم في السرة مثل المراهقين والشبان امرهم
 بالعكس والعلة في هذا من وجوه اربعة احدها ان القوة الدافعة في الصبيان
 ومن يلهم قويه بسبب حرارة المزاج فتدفع الفضلات من الاعلى الى الاسفل
 واما المشايخ فان قواهم الدافعة ضعيفة فيعجز عن دفع الفضلات الى
 اسفل الاعضاء الثاني ان الصبيان ومن يلهم اخلاطهم رقيقة فتكون سهلة
 الاندفاع والثالث انهم من الاعلى الى الاسفل واما المشايخ فاخلطهم غليظة
 فتعصى على القوة الدافعة في الانحدار الى اسفل البدن فسد في الظل ولا تطاوع
 للاندفاع الى المثانة الثالث ان الصبيان لما كانوا ستيين التدبير في اسعال
 لاخذهم ومع ذلك تشر من الحركة عليها فلا جرم يظفر الماد عن الكلى الى المثانة
 ويعقدها حرارهم القوية الرابع ان الطريق الذي ينفذ فيه البول من الكلى الى
 المثانة في المشايخ ضيق لاستتلاء البرد والبرس عليهم واما الصبيان فان هذا
 الطريق عليهم فموسع واسع لاستتلاء الحرارة والرطوبة عما ابدانهم فان قيل

لم لا عاك ان المجرى للتخدر من الكبد الى الكلى في الشاخ فيق لا يتبدل البرد والبس
كما حصل في المجرى الآخر ويلزم من هذا ان لا تولد فيهم حصاة الا في الكلى ولا في
المثانة قلت ان المجرى النافذ الى الكلى لا يمكن ان يضيق ضيق المجرى للآخر وذلك
لان الكبد حارة رطبة فلما وردتها له توسعت بخلاف المجرى الآخر فانه مجاوره
للآخر للكلى وليس حارته كحرارة الكبد بل لا نسبة بين حرارتهما واعلم ان
النساء قلما تعرض لهن حصاة في مثانتهن وذلك لقصر مجرى مثانتهن الى الرحم
وسعته والقصر والسعة في سهولة الانقاع ما ليس للطول والضيق وهو واضح
قال الشيخ في الكتاب الثالث من القانون واعلم ان حصاة المثانة تكثر في
البلاد الشمالية خصوصا في الصبيان والعلّة في هذه قوة الحرارة الغمرية
في باطن سكان هذه الناحية فلقوا بها تدفع الفضلات من اعلى الاعضاء
الى اسفلها لا سيما في الصبيان لما ذكرنا فيهم واما الديدان فهي حيوانات
تولد في المعاء لعفونه فتصل في رطوباتها وبسببها مواد غليظة بلغمية متولدة
عن اعذرة غليظة مثل الخنطة وسف الدم والحبر الفطير وعن تواتر
النجم والحركة عقيب الامتلاء ودخول الحام عقبه وقد تكثر الديدان
في الخرفق لاستعمال الفواكه في الصيف وحسب موادها فيه بسبب برده
وبسبه ولجب ان تعلم ان الدود لا يكثر ان تولد من المرتين والام الدم اما
الصفراء فلا يكثرها شدة الحرارة مرة الطعم فهي مضادة لها ولذلك صرنا ندواها
بالاشياء المرة واما السوداء فلا يكثرها باردة يابسة مضادة للحياة واما الدم
فان الصبيان متسلطون عليه لحاجة البدن اليه في اخلاف عوص ما تحلل
والزيادة في الغوارض فان لون الدود يدل على انه متولد عن غيره وايضا فان
الدم

الدم اذا انصب الى المعاجم اندفع الى جهة الخارج ولما اصنافه فقال
صاحب الكامل وابو سهل المسيحي وجماعة من المتأخرين انها ملثة الاول
منها الطول وقالوا لها الحيات واكثر تولد هذا النوع في المعاء الدقاق الثاني
العواض وهو شبيهة بنحبت القرع واكثر تولد هذا النوع في المعاء الغلاظ
والثالث الصفراء الشبيهة بدود الخلد واكثر تولد هذا النوع في طرف
المعاء المسيم وذهب الشيخ الى انها اربعة طوال ومستعرضة ومستديرة
وصغار ثم قال ولما اختلف تولدها اختلف ما منه يتولد وما فيه يتولد
اما ما منه يتولد فان بعضه متولد عن رطوبة لم يستول عليها الانقسام
والنفوق لا من جهة الكبد ولا من جهة العفونة وهذا يكون في المعاء الدقاق
وهي الطوال وبعضه متولد عن رطوبة قد استولى عليها مجاورة للثقل وهي
الصفراء اما اذا تولدت اعلى منها على بقاياها صغيرة اخراج الثقل لها قبل
ان تعظم لقربها من الخرج وهذا هو المتولد في المعاء المسيم وبعضه عن
رطوبة متوسطة بين الرطوبتين وهي مادة المستديرة والمستعرضة وتولدها
في المعاء الآخر واقلها ضررا الصفراء لصغرها وقربها من الخرج ولبعدها
عن القلب لئلا ينبت وعظمت كانت شر الجميع وارداؤه وذلك
لوجهين احدهما انها متولدة عن مادة غليظة رديئة وبأنها ان بقاها في هذا
الموضع معافيه من الاسباب المعنه عما دفعها يدل على قوة سببها ودون
هذه في الرداة الطوال والعواض اريد بها الطوال لتولدها من مادة شديدة
العفونة واما ما يدل على الدود فسيلان اللعاب لا سيما في الليل لا تحصر
الرطوبات في باطن البدن وكثرة ما ينحدر الى المعده والمعاء بسبب حرارة الدود

ذلك

ورطوبة الشفص في الليل وجفافها في النهار وذلك لانفسا والحرارة في النهار
فتنشر الرطوبة وتجذبها الى الظاهر وعند ذلك يصب الدود لطلب الغذاء
ويجذب الرطوبات من المعدة والمعا وقد علمت ان سطح النمل متصل بسطح
المعدة بحيث هذا السطح لا يجذب رطوباته ويعين على جفافها الهواء الخارجي
وحالها بالليل يكون بضد ذلك ورطوبة البراز تكون في اكثر الاوقات لما يجذب
الديدان في اكثر الاوقات من الكيلوس واعلم ان صاحب الديدان يعرض
له في بعض الاوقات ان يشب من نومه وذلك لما يرتفع الى دماغه من البخرة
الديدان وتضرب الاسنان في النوم لاضطراب الدماغ بسبب البخرة
المتصاعدة اليه وضعف النبض لانصراف غذاء الاعضاء الى تغذية الدود
وبرد الاطراف لذلك وربما تهرلت وضعفت الحرارة الغريزية فيها وربما
عرض خفقان لما يرتفع الى القلب من البخرة الرديئة وصاحب الديدان
اذا عرضت له الحمى اشتدت اعراضه لوجوه بلته احدها ان الحرارة
تبدد غذاها فتتحرك اطلبه وثانها انها تؤذيها في جواهرها وتعلقها بخوارتها
والثالث ان الحمى ربما كانت صفراوية وانصب شيء من المرار الى المعافيل ذعها
ويؤذيها فتتحرك حنيفة حركات مضطربة واما الماء فهو مرض سديك
حادث عن رطوبة غريبة واقعه في ثقب الغببية بين الرطوبة البيضية والصفاف
القرني يمنع نفوذ الاشباح الى الثقب وخروج النور الى المبصرات على
اختلاف المذهبين وحدوثه اما لضربة تقع على الراس فيزعزع الدماغ ويحرك
شيء ما هو محقق فيه الى جهة العين في العصبه المحقوفة لم الى الموضع المذكور
واما التحلل رطوبات كثيرة في باطن البدن فيرتفع عنها بخارات تحصل هناك

ويجتمع

ويجتمع ثم تحصل منها الرطوبة المذكورة واما الصداغ مولم شير الاخلاط وبلد الرطوبة
وعلازمة هذه العلة ان يرى الانسان امام عينه خيالات مختلفة مثل البق
والدخان والشعر وذلك لان الرطوبة تخيل بين الباصر والمبصر فيرى الما ظروما
قابل الرطوبة المذكورة من المنظور اسود اللون ثم يختلف شكله بحسب شكل
الرطوبة وبحسب مقدارها ولو بها ايضا يختلف حسبها غير انه يجب ان تعلم
ان الخيالات المذكورة قد تحدث من بخارات المعدة لكن الفرق بينها وبين جوه
احدها ان الكامن عن البخارات يهيج عند الاعتلاء ويسكن عند خلطو المعدة
واما الماء فانه ثابت على حالة واحدة وثانها ان الكامن عن البخارات
الاختص بعين واحدة بخلاف الماء فانه قد لا يكون في العين بل يكون مختصا
بعين واحدة والثالث ان الكامن عن البخارات لا يحدث في العين كدورة
انطالت مدته بل يتحلل شيئا فشيئا عما مر الاوقات واما الماء فانه يحدث
في العين كدورة ولا يتحلل في العين بذاته بل بالعلاج ورابعها ان الكامن عن البخارات
يكون مع غشيان وسوء هضم وغير ذلك من اعراض دفع المعدة ويسكن
بالقي وبتنقيه للعدة واما الماء فلا يكون معه شيء من ذلك واعلم ان الماء
انواع اكثر منه هو ابيض اللون ومنه حصي ومنه اسود ومنه احمر ومنه
اللون ومنه زجاجي ومنه لؤلؤي ومنه اصفر اللون ومنه زبق اللون
ومنه ازرق وقد يشبه الزرق الحادثة والفرق بينهما ان الحادثة عن الماء
سودها الخيالات المذكورة واما الحادثة فلا سودها شيء من ذلك واعلم ان
انواع الماء المذكورة منها ما لا يقبل القدرج ومنها ما لا يقبل القدرج والقابل للقدرج
لمتنحنا مودلته علما ذكره الفاضل جالينوس في رابعة العلل والاعراض

بل يظهر فيها للمسام

احدها ان تضع اصبعك على العين فان وجدت الماء تتحرك مفرق بسرعة لم يعود
فهو قابل للقدح وان لم تكن كذلك فليس هو قابلا للقدح وثانها ان تضع على العين
قطنة وسفع على القطنة نفخا شديدا لم تشيل القطنة بسرعة فان رأت في
الماء حركة فهو قابل للقدح والا فهو غير قابل وبالثالث ان تغمض إحدى العينين
فان وجدت ثقب العين الأخرى يتسع عند ذلك قابل للقدح والا فلا والى بعض ما ذكرنا
اشار بقوله **فاما ان يكون في امراض العدد من جنس الزيادة وتلك اما طبيعية**
كالسر الشاغيه قال الجوهري السر الشاغيه هي الزيادة على الاسنان
وهي التي تخالف بنتها بنته غيرها من الاسنان قال رجل اشغى وامرأة
شغوا والجمع شغوا وقد شغى يشغى شغى مفصو وروى للعقاب شغوا لفضل
منها رها الاعمال على الاسفل واعلم ان هذا التفسير وهو الذي تخالف بنتها بنته
غيرها صدق على الزيادة وعلى المعوجة وعلى المخلقة طولا وقصرا وهدما
وتاخرا ولهذا قال ابو ذر يا التبريزي الشاغيه هي التي تخالف بنتها بنته غيرها
سواء كانت زائدة او غير زائدة والاحتض الشاغيه بالزيادة يعني عما يجتهد
بها الفقهاء في احكام قصاص الاسنان وديتها والاطباء في مثال العضو
الزائد ومنه يعلم فساد ما اورد بعضهم على الجوهرى من ان الشاغيه هي
المعوجة الزائدة وهذا خطأ منه والما عتق من ذلك قول ابن قتيبة 2
ادب الكتاب تيرات من الشغى يعني من الزيادة ولم يعرف المعنى لحوار ان
يكون قد عرفت المعنى وارا دائل تيرات من الاختلاف الاستلزام الشغى
الاختلاف وفساد ما اورد ابن جميع على الشيخ من ان الشغى في الاسنان
على ما ذكره اصحاب اللغة ان مختلف بنتها فلا ينفق طول بعضها وقصر بعض

وعلى

وعلى هذا ينبغي ان يعد الشغى في امراض الوضع الى امراض الزيادة في العدد لما
عرفت ان الشغى مع الزيادة والمعوجة وغيرها لما ذكره عبد اللطيف بن
يوسف البغدادي المعقب لخواشي ابن جميع وهو ان المحدث من اللغويين
وجامعة من الكتاب لراذلو والكن اهل اللغة في القدم غلطوا وفتنوا ان
الشاغيه هي الزيادة وقد مضى على ذلك كثير من الناس والربيع اسوة بهم مع ان
له ولهم عذرا من جهة القياس الاشتقاقى فان الشغى اختلاف منابت الاسنان
في المقدار والوضع كما قال اهل اللغة والسر الزيادة قد خافت منابت الاسنان
في المقدار والوضع والمكان والعدد جميعا فالزيادة شغوا وزيادة ولا تخفى
ان العرب تحضر الشغى بالاختلاف في المقدار والوضع ولكن هذا وجه من
الاحتجاج لمن اثره فانه بعد تسليم مقدماته كلام متكلف متعسف بلا طائل
لا يرجع الى حاصل على ما لا تخفى **والاصبع الزائدة** وهو ظاهر في المثال **او**
غير طبيعية كالسلعة وهي الزيادة المتصلة **والحصاة** وهي الزيادة المنفصلة
قال القرشي اعلم ان السلعة والحصاة من زيادة العدد مشكل وقد مثار كون
غيره على ذلك بالدود والثاليل وهو ايضا مشكل والمثال المطابق لهذا هو ان
يكون الزايد عضوا ولكنه غير طبيعي وذلك كما لظفروه وكما قد ثبت لبعض النساء
ذنب او شبه القرن فان بعض طوائف الترك وجد لهم ذنب صغير على
المخرج تتحرك بالارادة وطائفه في بلاد الصين وجد لهم ذنب ضلب لا يتحرك
وهو ينسد بسرعة ويسرع فانه فلذلك يحتاجون ان يتخذوا الجلوس كرسيا
مشقوبا بقدر ينزل فيه ذلك الذنب وقد ثبت لبعض ملوك الشام بلهشون
عند قرب موته شبه القرن الا انه كان صغيرا وفيه نظر لما ذكره المسيحي

من هذا القول وان صح لم يكن هذه الزيادة غير طبيعية لانها ان كانت غرضه فلها
ما يشبهها في البدن وكذا ان كانت من الفتوات وعيا كالا القدر من يكون زياده
طبعية فان فيه ايضا نظرا لجواز ان يكون زياده تولديه ونحوها بل لان الظالم
في زيادة غير طبيعية منفصلة كالحصاة والديان وما ذكره من الظفره و
الذنب والقرن ان سلم انها غير طبيعية فهي متصلة بالمنفصله فان قلت
فما المخرج عن هذا المصيق وكيف يصح ان يكون الحصاة والديان مثلا لا العضو
الزائد الغير الطبيعي قلت العضو منقسم الى طبيعي وغير طبيعي لان العضو جسم
متولد عن اول مزاج الاخلاط فان كانت طبعية كان المتولد منها عضوا طبيعيا
وان كانت غير طبيعية كان عضوا غير طبيعي ولذلك لم يقيده الاخلاط في حد العضو
باحد الصنفين الطبيعي وغير الطبيعي لشمول الحد الا الصنفين الطبيعي
وغير الطبيعي وعيا هذا يكون التوليد والسلعة والحصاة والدود اعصابا غير
طبعية الا ان الاولين متصلان والاخرين منفصلان وما وددنا ذكرنا ونقص
ان فاضل الاطباء جالينوس جعل البهق والبرص من امراض العدد عا ما
ذكره في ثمانية العلل والاعراض وبان ذلك ان قد عرفت انواع اللحم الطبيعية
حيث تكلمنا في الشرح ولا شك انه ليس فيها شيء من نوع اللحم المستولى عليه من
المرضير المذكورين وان كان كذلك كان اللحم الحاصل في العضو او بدن صاحب
البرص والبهق زائدا على عدد لحم البدن الطبيعي وعيا هذا يكون هذا اللحم
عضوا زائدا زياده طبعية اما كونه زائدا فلما ذكرنا واما كون الزيادة طبيعية فلان
في البدن ما يشبهه وهو باقي اللحم فكلون هذا النوع من اللحم حكمه حكم الاصبع
الزائد والسن الشاغية في كونهما اعصابا وزائدا زياده طبعية ولان هذه

متصلة

متصلة والرحا وهي قطع اللحم لصورة لها تلدها المرأة فتولد زياده طبعية ومنفصلة
كون الزيادة الطبيعية متصلة ومنفصلة ايضا كغير الطبيعية فهذا اما ممكن في بعض
هذا المقام والحمد لله على سبيل هذا المرام واما من جنس النقصان سوار كان
لنقصان في الطبع لمن يولد وليس له اصبع وفي بعض النسخ لمن لم يخلق له
اصبع والاول اشهر ونقصان في الطبع لمن قطعت اصبعه وهو
ظاهر **المبحث الرابع** في امراض الوضع والمراد منها ما يكون تحت الوضع
سبب آفة الفعل عا قياسي ما تقدم في مرض الشكل والسر رحمته الله
واما امراض الوضع فان الوضع عند جالينوس بعضى الموضع وبعضه
المشاركة وهي نسبة الاعضاء بعضها الى بعض في القرب والبعد فامراضه
اما ان يكون منسوب الى الموضع او الى المشاركة قال المصنف الموضع عند
جالينوس هو الموضع وهو بعض امر من احد ما موضع العضو نفسه
وبانها مجاورته لما يجاوره من الاعضاء وفيه نظر و**امراض الموضع**
اربعة وفي بعض النسخ **الوضع** يدل الموضع وهو خطأ لان امراض
الوضع ستة اربعة للموضع واثنان للمشاركة واما انحصرت امراض
الموضع في اربعة لان العضو اما ان ينزل عن موضعه او لا ينزل والذكر
ينزل عن موضعه فلما ان يكون زواله خلخاع وهو ان يخرج عن موضعه
بالتمام وذلك بان يخرج زائدة العظم وحضتها المركبة هي فيها خروجها
تاما ويسمى انخلاعا ايضا او بغير خلخاع وهو ان لا يخرج عن موضعه بالتمام
وذلك بان يخرج الزائدة وينزل عن موضعها من غير انخلاع ويسمى زوالا و
منهم من يسميه وثيا والذي لم ينزل عن موضعه فاما ان يكون فيه عا ما

لجب ان يكون منه فلا يكون مرضا في الموضع او لا يكون وحسب ان كان لا يكون لازما
لموضعه لزوما غير طبعي واما ان يكون متحركا فله لا عا المجري الطبعي او
الارادي قال ابن جمع ليس في هذه الاصناف الاربعة كمالنا فاضل
الاطباء ما هو مرض منسوب الى موضع العضو سوى زوال العضو عن
موضعه عما الوجهين الذين ذكرهما الرئيس في هذا الموضع فقط واما
حركته او سكونه فله لا عا المجري الطبعي او الارادي فليست من امراض
الموضع ولا غيرها من الامراض اصلا وانما هي من الاعراض اللاحقة
بالامراض ومرض مضارها وذلك ظاهر جدا عند من وقف على كلام
فاضل الاطباء بالنسبة في المقالة الخامسة في كتابه المعنون بالاعراض
والاعراض وليس لقائل ان يقول فعساه يشير بقوله حركة العضو وسكونه
في موضعه لا عا المجري الطبعي او الارادي له الى ما يوجبها من الامراض
الا الى نفس تلك الحركة والسكون على اعانة الاطباء في تسمية كثير من الامراض
باسماء الاعراض التابعة لها كالصرع لان الامراض الموجبة للرعشه مثلا
كسور المزاج ونحوه ليس ولا واحد منها من الامراض المنسوبة الى موضع
العضو ولذلك صارت هذه الزيادة الصام ما ينبغي ان يسقط من الكتاب
هذا كلامه بالفاظه وهو باطل لا يرجع الى طياري وببانه يتوقف على
لحقيق معنى الموضع فقول قال الشيخ في الفصل الاول من المقالة
السادسة من الفن الثاني من منطق الشفاء ان الموضع قد يقال على
وجوه فيقال وضع حصول الشيء في موضعه وهذا المعنى من الموضع
هو نفس مقولة الاين ويقال وضع حصول الشيء مجاورا للشيء من جهة

مخصوصه

مخصوصه كما يوضع خط من خطين خط وهذا الوضع نوع من المضاف وقول
ماهيته بالقياس الى غيره فان وضع الشيء عند مجاوره مقول بالقياس الى وضع
مجاور عنده بل هذا الوضع هو المجاورة وفيه تشكك عليه ان المجاورة مرتبة
المضاف ونقال وضع الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض اجزائه
الى بعض في الجهات بسبب حصول الوضع بالمعنى الثاني الاجزائه وبالجملة
لوجود اضافة ما بين اجزائه التي توجد بالفعل او بالتوهم حتى يكون الاجزاء
اذا وجدت على اضافة ما معلومة او كان الجسم تحت ملكن ان يتوهم
فيه اجزاء ذات اضافة ما معلومة حصل للدليل بسبب ذلك هسه هي
الوضع وهذا هو المقوله وهو صفة لجملة الجالس للشيء واجزائه لكن
هذه الصفة للجالس انما يكون اذا كان الاجزائه بعضها الى بعض اضافة
او امكن اضافة ولا كل اضافة بل هيئة اضافة المجاورة ولا كل اضافة
هسه المجاورة بل ان يكون لها مع ذلك نسبة الى جهات تلتقيها او اجزا
امكنه او اجزاء امور محوية فيها وبالجملة ان نقرن بالاعتبار الذي فيما
بينها اعتبارها فيما بينها وبين امور مبينة لها فان الهسه لها الى الاعضاء
الجالس بعضها عند بعض اذا ثبت وقام الجالس والهيئة بانه بالاعتبار
المعتبر للاجزاء بعضها عند بعض لم يكن جالسا اذ زالت النسبة بينها وبين
الامور الخارجية عن جوهرها وان بقيت الداخلة على نسبتها ولذلك
نقال انه قد انقل وضعه هذا لفظه رضي الله عنه وقد ظهر منه ان
لكل عضو وضعه بالنسبة الى حاويه وهو مكانه بل موضعه والى محويه
وهو ما فيه والى الاعضاء المجاورة له لكن المعبر عن مرض وضع العضو

ان سفرة وضعه بالنسبة الى الاعضاء المجاورة له والى حاوية دون محويه فلذلك قال
الوضع عند جالنوس بعضى الموضع ويستضى المشاركة بينها عما ان عند الحكم بعضها
وبالثا هو المحوى ومنه يظهر فساد قول المسيحي وذلك لان مرض وضع العضو
مسلم انه يقتضى الموضع والمشاركة لان له مع كل من الموضع والجوار وضعاً
يتنالا بخلاف مرض الموضع وان قلت للموضع انضمام كل من العضو
والجوار وضع منفرد وضعه مع العضو هو مرض الموضع ومع الجوار هو
مرض المشاركة وعما هذا يصح ما ذكره قلت انما كان يصح ما ذكره لو
كان نغني وضع موضع العضو مع الجوار عن امراض مشاركة العضو وليس
لكذلك لانه من امراض مشاركة العضو وليس الكلام فيه واذا عرفت ذلك
فنقول لاشكال ان نفس الحركة والسكون عرضان لامرضان ولم يجعلها
الرئيس في امراض الوضع اضلا والذي جعله منها هو سكون العضو موضع
مع ان فرشتا نه الحركة فيه كانه في الحجر المفاصل او حركته فيه لا عما المحوى
الطبعي او الا ارادى كالرعيشة التي هي حاله بين الحالتين فان العضو للموضع
ليس يلزم موضعه الذي يتسلسل فيه القوة النفسانية ولا الصا يخرج عنه
راسا ولا شكل ان العضو الذي من شأنه ان يسكن في عضو اذا تحرك تغير
وضعه وكذلك اذا كان من شأنه ان يتحرك فيسكن تغير وضعه فان لزوم
العضو موضعه كانه في الحجر بخلاف وضعه الطبيعي وبضر بالفعل ولذلك
انقله عن موضعه في الرعيشة لخالف وضعه الطبيعي وبضر بالفعل
فقد اندفعت الايرادات الاربعة التي اوردها ابن جميع عما هذا الفصل
من افراد الشيخ امراض الاوعية والتجاويف عن امراض المجارى والمنافذ
وزيادته

وزيادته في امراض الاوعية والتجاويف اسفراغ الاوعية وخلوها
واخذ السن الشاغيه مثالا للمرض الذي هو من جنس الزيادة وجعله لزوم
العضو موضع وحركته فيه لا عما ما ينبغي في امراض الموضع وصح جميع
ما ذكره الشيخ والى ما ذكرنا بقوله **الخلاع العضو عن مفضله اوزو** **والعن**
وضعه من غير الخلاع كانه **الفن المنسوب الى المعال** المرتبطا وهي المجرى
الضيق الذي يحدث من اجتماع اطراف الصفاق عند الارتمى وقت نزولها
الى البيضتين حتى يصير كئيبا لها اذا انتفتحت حتى ينزل فيها شيء مما فوقها الى
الخصيتين تسمى قيلة واذرة ووقروا وسبب اتساع هذا المجرى رطوبه
مرخية توشعه ولذلك يحدث هذه العلة بالصبا كثيرا الرطوبه مزاجهم
وذلك النازك اما ان يكون المعاو يسمى الفتق المعور او اللثرب ويسمى الترنجى
اورجيا ويسمى الرنحى او ما كور طوبيات ويسمى للباى او مادة غليظة تسمى
غلظت وسميت الخصيه ويسمى اللحمى قال المسيحي الفتق الخلال فردية
المراق غير انه خالف اسماءها حسب المواضع فان حصل في كيس الخصية
اوز عروقها فسمى باسماء قد عرفت وان حصل في الاربيه يسمى قيلة الاربيه
وان حصل فوق السرة او تحتها تسمى باسم عام وهو الفتق والواقع فوق
السرة وقوعه نادرا لكنه يكون قوى الالم ردى الاعراض لان المنافع فيه للمعا
الدقاق وهي قويه الحشر عما ما عرفت في المشرح رقيقة الحرم نزاجم بعضها
بعضا وكثيرا ما سقيا صاحبه الرجيع ويكون من جنس ابلوس وهو مع
ذلك قليل النزول لارتفاع موضعه واحوال الكائن اسفل بعكس هذا جميعه
ويحدث هذا ما من حركة عنيفه او وثية او سقطة عقيب الامتلاء

او استعمال جماع عقبه او اعزبه منتقى شدة النفخ **او حركه فيه** اي حركة
العضو في موضعه **اعلى المجري الطبيعي او الارادي كالرعيشة** قال
الشيخ في ثالث القانون هي علم اليه تحدث لعجز القوة المحركة عن تحريك
العضل على الاتصال مقاومة للثقل المعاو والداخل بتحركه لتحريك الارادة
فختلط حركات ارادية بحركات غير ارادية او ثبات ارادي بتحريكات
غير ارادية الثقل المعاو هي هنا هو العضو المتحرك فانه لغظه يبط الى اسفل
ولذلك قال لخلط حركات ارادية بغير ارادية وهي الحادثة عن العضو لان مثل
هذه الحركة طبيعية بمعنى ان طبيعة العضو توجهها وذلك لثقله وقوله او ثبات
ارادي بتحريكات غير ارادية اشارة الى بحث ذكره الفاضل جالينوس في خامسة
العلل والاعراض وحاصله ان قوما زعموا ان الحركة المذكورة اللا تعاشية لازمة
للعضو المرتعش حالتي سكونه وحركته قالوا وذلك لما نراه من حدوث الرعيشة بالراس
وان لم يرم الانسان تحريكه واعلم ان غلطهم في ذلك اعتقادهم سكون الراس
عند علم الارادة لتحريكه الى احد الجهات وذلك خطأ منهم اذ ليس يلزم منه
سكون الراس ولغته عن الحركة المحسوسة الا ويكون للارادة فيه علم وذلك
لان الارادة قد تفعل فعلها في العضو تارة بان تثقله عن مكانه وتحركه حركة
محسوسة وتارة بان تستيقظ وتحفظه على استقامته بتوتير عضله وان
لم يكن متحركا كما في امسكال اليد في الهواء وكما في استقامه الراس في حال الانتصاب
فالرعيشة لها شرطان احدهما ضعف القوة للحركة ودليله ما يحدث للاقوياء عند
ما يجلسون لانهم لا تنال من الرعيشة في اجسامهم وذلك للضعف الحاصل لهم بسبب ثقل
ما يجلسون وما يعرض لمن انهم الموض من الناقهين من ضعف قوته ولم يكن
صحفا

صحفا سبب رؤية شيء مفرغ مثل سبع هائل او سلطان جابر او مشي على
شيء مرتفع فان قوى هؤلاء تضعف عن حمل ابدانهم وبانها نهوض الارادة سواء
كانت محسوسة كالعلم او كانت الارادة مستيقظة للعضو حافظه لم علمي
استقامته ودليله سكون ذلك في الراس وفي امسكال اليد في الهواء وسببها اما
موجهة القوة فقد عرفت واما وجهه الالة فبما سترخاها ما لم يبلغ الى الفالج
كما يحدث عقب السكون المتواتر والامعان في استئصال الماء البارد او استعمال
في غير وقته او ترك رايضه معتادة فيجمع الفضلات وترخي العضلات او بان
نصب الالة ضرر وتؤدي الضرر الى القوة المحركة وذلك كما يعرض لمن لسعه
العقرب او غيرها من الحيوانات المؤذية **او لزومه** اي لزوم العضو موضعه
كما يعرض عند تحريك المفاصل في مرض النقرس هو نوع من اوجاع المفاصل
ووجع المفاصل وجع وورم يحدث في مفاصل الاعضاء فان كان في
مفاصل القدمين مثل مفصل الكعب والاصابع لاسيما الابهام فقال له النقرس
وان كان في مفصل الورك يسمى وجع الورك وان ابتداء الوجع من الورك و
امتد من الجانب الوحشي الى اسفل ويمر بالركبة ونقطة عند الكعب يسمى
عرق النساء وان كان في فقرات الظهر بحيث يزول بعضها عن بعض
فتنصر اسم الحذب لكن زوالها تارة يكون الى قدام وتسمى حذب المقدم وان
كان مع كونه الى قدام فوق عظام القصر يسمى القصر والنقص وتارة الى
خلف وتسمى حذب المؤخر وتارة الى احد الجانبين وتسمى التواء وان كان في
غيرها من المفاصل يسمى بالاسم العام وهو وجع المفاصل واعلم ان المفاصل
شديدة القبول لانصباب المواد لوجوه احدها اكثر حركاتها وكون الحركة

معينه في الحذب على ما عرفت وتعرف ايضا وثانيها لوجود الخوف فيها وبالها
لان بعضها اسفل البدن وان اوجاعها شديدة وخاصة اوجاع النقرس و
ذلك لضيق المفاصل فلا تتسع المواد فتددها كثيرا شديدا وان حسنها قوى
لكثرة ما ياتنها من الاعصاب ولان المواد لا تتخلل عنها بسرعة لصلايتها ولما
تحوها من الرباطات وان اوارها لا تنضج ولا تجمع لوجوه اربعة احدها
ان رطوباتها الموجبة لا اوجاعها مخاطية لزجه فاذا كثرت ولبت اللحم الذي
حول المفاصل احدثت اوراما من جنس الترهل كالحمة الاستسقاء اللحمي
وثانيها عدم اللحم هناك وثالثها ان النقيح والجمع ينقل الى سكون والمفاصل
كثرة الحركة فلا تنضج اورامها واربعا ان حركاتها تتخلل لطيفتها الذي كان
يعين في نضج الغليظ وتمتته لان تولد منه فيخرج فان عرق النساء اذا طال
ال امرها الى ضمور الرجل بسبب انسداد مجاري غذاء الرجل وربما حصل
العرج لضعف الاعصاب والاورا عن تحريك الرجل وان صاحب الحربة
يدق ساقه لانسداد بعض مجاري غذاها وان الحربة التي ادخلت في القلب
والرئة وبالجملة آلات التنفس والاكل حصلت في سر الماء فقلت لان القلب
وغيره من آلات التنفس كبير ويحتاج الى سعة المكان وهو ضيق بسبب
الحربة فيهلك صاحبه قال القراطيس في سادسه الفصول من اصابه حربه
قبل نبات الشعرة في العانة فانه يهلك وان النقرس كثيرا يعرض في
الربيع والخريف اما الاول فلحركة المواد وثانيها ولما في قلادة
الاخلاط واحتباس ما احتوى في الصيف في البدن قال القراطيس في سادسه
الفصول علل النقرس يتحرك في الربيع والخريف عما الامر الاكثر وان المفاصل

كثرا

171
كثرا ما يتحرك وذلك لاحد ثلثه امور اما الخطاء من جهة الطبيب في استعمال
الحللات قبل نضج المادة واعتدال قواها فتخلل لطيفتها وبقي كثرها فيمتد
واما لانه نقرس في استعمال المخدرات لاجل تسكين الالم فيغلظ قوام الما
ولما لان المادة في الاصل كانت غليظة باردة لزجة ولما ذكر النقرس
في المثال دون باقي اوجاع المفاصل لان المادة كثيرا ما يتحرك فيه لان الطبيب
يحتاج الى كثرة استعمال مسبب من الماء ولان العضو مستقل فينصب اليه
مواد متوفرة وغليظة لطيفتها الهبوط ولا شكل للمادة متى تحجرت لزج
العضو موضعه لانه يصير له بمنزلة الماسك والمانع من الحركة واعلم
ان لقوية المفاصل بعد اعتياد اصابها المادة الهاردي جدا لانها
نصبت الى بعض الاعضاء الشريفة فهذه الاربعة هي امراض للموضع
واما امراض المشاركة فهي عا قسيمين لان حركة العضو الى جاره او عنه اما
ان يكون عا ما يجب فلا يكون في المشاركة مرض او لا يكون عا ما يجب ويحدث
بما ان يكون الحركة الى الجا رمتعذره او الحركة عنه كذلك والا كانت الحركة
اليه وعنه عا ما يجب واليه اشار بقوله **وامراض المشاركة فهي وفيت**
بعض النسخ وهي وهذا اظهر من حيث ان الاول يحتاج الى بعدر اما الوجود
القاسم في الخبر لكن الاول هو الصحيح ان حذف اتمام المبدأ مع وجود الله
في الخبر شايع كثر واما توسط الواو في المبدأ والخبر فغير شايع فضلا
ان يكون شايعا **شمل على كل حاله تكون للعضو بالقياس الى عضو جاره**
من مقارنته او مباعدته لاعمال المجري الطبيعي وهو صنفان احدهما
ان يعرض له امناح حركته اليه وفي بعض النسخ او عنه وهو خطأ

لانه النصف الثاني وقد ذكره فكون هذا زيادة وقعت في بعض النسخ
غلطا او تعسرها اي تحسرت حركته اليه بعد ان كان ذلك اي التحرك اليه ممكنا
له وسهلا وسهلا امتناع او تعسر مثل الاصبع اذا امتنع تحركها الى ملاصقة جاراتها
هذا مثال امتناع الحركة الى الجار ولم نذكر مثال تعسر الحركة الى الجار اما الظهور
اولا انه يكثر ان تقول له بعد هذا حيث شمل تعسر الصنفين او يعرض عطف
عليه ان يعرض وهو الصنف الثاني وكان الانسب بالسياق ان يقول ثانيا ان
يعرض له اي للعضو كما قال في الصنف الاول ولكن لما قال لها اي للاصبع طلبا
للاختصار امتناع تحركها عنها اي عن ملاصقة جاراتها ومفاوقتها اياها اي
مفارقة الاصبع جاراتها بعد ان كان ذلك اي التحرك عنها ممكنا وسهلا من غير
امتناع وتعسر او تعسر عطف على امتناع اي يعرض له اولها امتناع او
تعسر ما عدا ذلك اي التحرك اليه او عنه لشمل تعسر الصنفين
بعض النسخ او يعسر تباعدها والظاهر انه تصحيف والاصل كان او
تعسر تباعدها لان هذا هو المناسب لسياق كلامه المتقدم لاذاك
عليه ما الخفي مثال استرخاء الجفن واسترخاء الفم في الفالج هذا مثال
امتناع التحرك عن المجاور او تعسر بسبب الكفت وفتح الجفن وهذا مثال
تعسر التحرك عن المجاور وهو الجفن الاسفل او الى المجاور وهو ما يلي الحاجب
قال رحمه الله الفصل الرابع في امراض تفرق الاتصال وفي
بعض النسخ في امراض الاتصال والاول اظهر واما امراض الاتصال
وفي بعض النسخ واما امراض تفرق الاتصال فاعلم ان اسماها تختلف
 باختلاف محالها وهي الاعضاء التي وقع فيها التفرق باختلاف السبب الفاعل

للتفرق

للتفرق وحسب مقدار وحسب شكله ووضع وحسب امتداد الزمان
اما حسب اختلاف الشكل فقد تعرض في بعض النسخ تقع في الجلد يسمى
خدشا ان كان دقيقا غير منبسط وسحجا ان كان منبسطا هكذا قاله
القرشي وقال الميحي قسما خدشا ان كان قريب العهد وسحجا ان كان بعد
وعنه هذا يكون مثلا لا يختلف اسمه بحسب الزمان لقوله وقد يقع اي
امراض تفرق الاتصال في اللحم والعقب العبد منه الذي لم يفتح يسمى
جراحه والذي يفتح يسمى قرحة ولحدث فيه القبح لان دفاع القصور
اليه لضعفه ولعجزه عن استعمال غذائه وهضمه فيستحيل الصفا فضلا
فيه ولما لم ان يقول ما ذكره ليس سببا لتوليد القبح بل لانه الماد في العضو
الوارم لانه قد عرفت ان من جملة اسباب ضعف القابل وقوة الدافع لم ضعف
القابل بانه يكون عن ضعف دفع ما انصبت اليه عنه والمنصب اليه غير
طبيعي وتارة يكون عن هضم ما اندفع اليه وان كان المندفع اليه طبيعيا واما
سبب القبح في الحقيقة فهو فعل الحرارة الغريزية والغريزة في المادة المجمعة
في العضو الوارم حيث التحللان المادة مع كون المادة قابله له ولما قلنا ذلك
للايراد القصور باورام التقرس وبالاورام التي لا تحلل وبامثال السرطان كان
كانت الغريزة اقوى من الغريزة كان لون القبح كمدا وجومه مختلف القول
فليل المقدار ولان كانت بالعكس كان بالعكس واعلم ان سبب تفرق اتصال
اللحم ان كان من خارج سمي جراحة ان قرب عهده وقرحة ان بعد وان
كان من داخل سبب مادة تنصبت اليه سمي في مبادئه وربما واذا اخذ
في الجمع سمي خراجا وديبيلم انه خلف شميته بحسب الاعضاء الكبر هو

فيها فتارة يسمى داخلًا وتارة يسمى خائفاً وغير ذلك عما استعرفه واذ
 انفجر مع وجود القبح سمي قرحة ايضا وان بعد عهده وتجاوزا ريعين يوماً
 فرج بين الفجاء وبعد غوره وسكن وجف وصار عياناً صلابه وفي
 داخله لم ابيض صلب سمي ناصورا **وربما قيلت الجراحة والقرحة للفرق**
اتصال بعرض في غير اللحم لكن في العرف الطبي السمي جراحة وقرحة الا
 للفرق الحاصل في اللحم الجراحة قد يكون في الاعضاء الظاهرة وقد يكون
 في الاعضاء الباطنة وكل واحد منها قد يكون بسيطاً وقد يكون مركباً والبسيط
 هو الذي لا يكون قد ذهب من نفس العضو شيء من هذه قد يكون غائراً وقد لا
 تكون وكل واحد منها قد تكون طولانية وقد لا تكون والمركب هو ان يكون قد
 ذهب من اللحم شيء واما الورم فهو عبارة عن انفاخ يحصل عن انصباب
 مادة الى العضو بشرط ان لا يستحدث لها فرجاً لم يكن ثم اذا اخذ في القبح و
 الجمع سمي خراجاً والديله يقع على كل ورم يحصل في باطنه موضع ينصب
 اليه مادة اى ما كانت ومنهم من قال الخراج مخصوص بالاورام الحارة
 اذا اخذت في الجمع والديله ما كان حادثاً عن مواد غير حارة ومنهم من قال
 ان جميع ذلك يسمى خراجاً والديله مخصوص بالاورام التي داخلها مواد حارة
 منتنة رملية والديله قد يكون لها كهف اى مخبأ وقد لا يكون واعلم ان
 القرحة قد يكون بسيطة وقد يكون مركبة اما مع سبب كما اذا قارنها
 انصباب مادة او مع عرض كما اذا قارنها الم مبرح او مع مرض متشابه
 وهو اما سور مزاج ساذج او مادي او مرضي وهو لما تغير الخلقه او
 الوضع او زيادة العدد او المقدار والثالث صور قد يكون مستويا وقد يكون

معوجاً

معوجاً وكل واحد منها قد يكون نفضي الى عصب او الى عظم او رباط او وريد
 او شريان او لحم ويعرف كل واحد بما نقوله وهو ان النفضي الى العصب يكون
 معه وجع شديد عند دخول المحس فيه والنفضي الى العظم يحس فيه بصلاية
 عند دخول المحس وقد يكون الرطوبات السائلة ما يلية الى الصفرة وقيمة القوام
 والنفضي الى الرباط لا يحس في داخله بصلاية كما يحس في النفضي الى العظم
 للنفضي الى الوريد يكون الرباطات السائلة منه دموية غليظة القوام
 كثيرة الدم والنفضي الى الشريان يكون الرطوبات السائلة منه شقراء
 اللون رقيقة القوام والنفضي الى اللحم يكون الرطوبات السائلة منه لزجة
 غليظة حمراء اللون واعلم ان الثالث صور كثيراً ما يكون له افواه كثيرة فمشبه
 على الحداق من الجراحات هل هو واحد او اكثر من واحد والفرق ان
 الثالث صور الواحد الذي له افواه كثيرة فكلون الرطوبات الخارجة من افواه
 لو انها لونا واحداً لاها انتهى الى اصل واحد والنواصير الرطوبات الخارجة
 منها ذات اللون مختلفة لانها تنهى الى اصول مختلفة واما باختلاف طه
 وكثرة فلان العظمي القاسم له الى اجزاء صغار يسمى مفتتاً والى جزئى او
 اجزاء كما ركسرا واليه اشار بقوله **وقد تقع** اى امراض يفرق للاتصال **في**
العظم اما كما سر الى جزئى او اجزاء كباراً واما مفتتاً واما واقعا في طوله
صا دعاً واعلم ان نقرص اتصال العظم لا يخلو اما ان يكون وارداً عليه من
 خارج او داخل فان كان الاول فان قسمه الى جزئى او اجزاء كما رسم كسراً
 وان قسمه الى صغار سمي مفتتاً وقد يخص بها سائر اخرى كما اذا وقع في حف
 الراس فانه يسمى على الاطلاق شجرة ثم على الخصوص ينقسم الى ستة اقسام

الرطوبات صلبة

الصاعدة والهاشمة والواضحة والمنقلة والمأمومة والجائفة فالصاعدة
هي التي يكون فيها الأصدع العظم والهاشمة هي التي ينشئ فيها العظم و
الواضحة هي التي يتغير فيها بياض العظم والمنقلة هي التي يخرج فيها شيء من
العظم والمأمومة هي التي يبلغ إلى أم الدماغ والجائفة هي التي يبلغ إلى الجيوب
الدماغ وان كان الثاني وهو ان يكون موجب لفروق الاتصال العظم واردا
من داخل فاما يكون اذا استولى عليه مادة ردية تداخله وتاكله شيئا بعد
شيء وجزا بعد جزا فانه يسمى رشح الشوكه وعلامته ترهلا ما حوله من اللحم
والجلد وتقرن راحته وسيلان صديد كثير منه واذا غرز فيه مرود فقد
فيه بسهولة ثم اذا وصل إلى العظم المصقوبه وربما فحشفت وتفتت هذا
جميعه اذا كان موجب للفروق قد حصل في العظم نفسه واما اذا حصل منه
وسرعظم آخر فان كانا ملتصقين كالزبد فانه يسمى انفصالا واما اذا كان
احدهما راكزا في الآخر فخرج الرأز عن موضع خروجا تاما فانه يسمى
خلعا ومن علامته انخفاض في بعض المواضع وارتفاع في البعض غير معهود وان
لم يخرج بالتام فانه يسمى زوالا ومنهم من سمي وثيا واذا لم يتحرك عن موضعه
لكن انخرط ما حوله فانه يسمى وهنيا **واما ان يقع** اي يفروق الاتصال **حتي**
العصارف على الانقسام الثلاثة اي في انقسامها الى جزئين او اجزاء كبار
او صغار قال المسيحي فانه على جميع العقلاء يسمى بتر او ان كان طولا يسمى شفا
ان لم يكن عدده وشدا ان كان عدده وبالجملة جعل حكم حكم العصب في ذلك
وقال الغصاري قد بان ان جوهرها ليس قابل للاعطاف والاحتواء لذلك
لم يقبل السر من الناس لانه لما يقبل ما لا يقبل الاحتواء كالعظم والسا مرك

جمل

جعل حكم حكم العظم وقال العظم والغضروف اذا انفصلا نصفيين سمي كسرا وان لم
ينفصلا نصفيين سمي صدعا ان كان للفروق في الطول والكل من القولين وجه لان
الغضروف يشبه العظم وجهين من وجه والعصب واخر لكنه ما يتعلق
بالاصطلاح فيلحق واما بحسب اختلاف وضعه فاشارة بقوله او
يقع اي يفروق الاتصال **في العصب فان وقع عرضا سمي بتر او ان وقع طولا**
ولم يكن عددا كثيرا سمي شفا او كان عدده كثيرا سمي شدا واو في بعض السج خدشا
وهو خطأ لانه مختص بالجلد كما سبق واعلم ان جراحة العصب ردية جدا
سواء وقعت عرضا او طولا وذلك لثلاثة اوجه احدها الاتصال بالدم بالدماغ
وثانيها لشدة حسنها وبالثالث الصعوبة معالجتها على ما ستعرفه عند الكلام
في معالجة نفوق الاتصال من هذا الكتاب **وقد يقع في اجزاء العضلة**
فان وقع على طرف العضلة سمي هتكا سوار كان في عصبه او وتر او ان
وقع في عرض العضلة سمي جزا بالحاء وفي بعض النسخ جزا بالجم والاول
هو الصحيح وان وقع في الطول وقل عدده وثر غوره سمي قدغا وان
كثر اجزائه وفشا وغار سمي رضا وفشا وربما قيل الفسخ والرض
والقدغ لكل ما انفوى من تفرق الاتصال في وسط العضلة كيف كان
اي سوار كان في طولها او في عرضها قل عدده او كثيرا وان وقع في الشرايين
او في الاورد سمي انفجارا وفي بعض النسخ وان وقع في الشرايين سمي ام
الدم وان وقع في الاورد سمي انفجارا وهو خطأ لان ام الدم مذكرة
بعد هذا لم اما ان يعترضها بان يقع الفروق في عرض العضلة فيسمى قطعا
وفصلا او تنفد في طولها اي طول العضلة فيسمى صدعا او يكون ذلك الى

التفرق على سبيل فتحة فوهاتها أي فوهات الشرايين والأوردة فيسمى
شقاً وإن كان في الشرايين فلم يلتزم وكان الدم يسيل منه إلى الفضاء الذي
يجو به حتى تمتلئ ذلك الفضاء وإذا عصارى ذلك الفضاء المتلئ عاد إلى
الدم إلى العروق الشرايين لأنه من العروق الصواب سمي أم الدم وقوم
يعولون أم الدم لكل أنفجاً وشرايين وأعلم أنه ليس كل عضو تحت الحلال
الفردى يفرق اتصالاً فإن القلب الختمه ويكون معه الموت وذلك لما
علمت أن القلب لشرفه ورأسته لا تحتل إلا في الألف واللام وقد علمنا في هذا حيث
ذكرنا ما يدل على رأسته على الإطلاق وأما أن يقع في الأغشية والمج
فيسمى فتقاً وأما أن يقع بين جزئين من عضو مركب فينفصل أحدهما عن
الأخر من غير أن ينال العضو المنشأ به الأجزاء تفرق اتصال فيسمى انفصالاً
وخلقاً فإن كان ذلك أي الخلع أو التفرق في عصب زال عن موضعه
سُمي فكاً وقد يكون تفرق اتصال في المجاري فتشعب وفي بعض النسخ وسوسع
وقد يكون في غير المجاري فيحدث مجاري لم تكن وذلك كما يكون في الحارثين
وعند افتتاح أفواه العروق كل في دفع مادة الحمية المحركة قال القرشي وقد
كان رجل الخسر بوله مدة فرسخت مواضع من قطنه واستمر ذلك حتى
صار عند وقت الحاجة إلى البول تلك المواضع بولاً لم قال وكان قد عرض
لنا خراج في عقب رجلنا اليمنى واحتجنا بعد أن يطبخه إلى شرب مسهل
فالتفت عند مجيئنا إلى المجلس أن لم يكن عندنا من نعقد عليه في الحركة إلى
مكان قضاء الحاجة فحسنا منظرين حضور غلام لنا فلما نهضنا للقيام
عند حضوره أحسنا بقرقرة الطبع راجعاً إلى جهة الكبد لم نزل الحس

بقوله

بقوله وأصلاً إلى حده الكبد نازلاً إلى الوراء إلى العقب وخروج من الخراج
نفسه في مدة سيرة فحسنا أن نحصي ذلك مخرجاً معتاداً واستعملنا الحفر
دفعات فلم يخرج الشيء أصغر من روث الغنم صلب جداً والزمن
رجلنا الرفع على وسادة عالية مدة شهر أو أكثر حتى اندملت القرحة
ولنا فدفن خطي في رفع الرجل وسقو شرب نقوع أو غيره من الأسربة
فحسنا بحركة ذلك المشروب ما را بالكبد لم يخرج من الخراج على لونه
فعلينا أن نعلم لم ير بالدم وإن ذلك المجري حادث وزوال الاتصال
والفتوح ونحوه إذا وقع في عضو جيد المزاج صلح بسرعة لأن
لعدو المزاج شرط في التهام الجرح وضم شفتي الجراحة والشافها بعضها
ببعض على ما ستعرفه عند الطلوع في مداواة تفرق الاتصال في هذا
الثاب وإن كان في عضوري المزاج استعصى حيناً ولا سيما في
أبدان مثل أبدان الذين هم الاستسقاء أو سوء القنية أي سوء أذخار
الغذاء وإنما نتعذر الالتحام والصاق أحد شفتي الجراحة بالآخر لتعذر
نقاء القرحة من الفضلات لاستيلاء الرطوبة على أبدانها قال القنبراط
في سادسة الفصول ما يعرض في أبدان أصحاب الاستسقاء ليس يسهل
برؤه **والجذام** إذا استيلاء البوسه نتعذر الالتصاق والالتحام وإذا
عرفت ذلك فلنذكر الآن ما يتعلق بالأمراض الثلاثة المذكورة أما سوء
القنية فهو مقدمة الاستسقاء وهي عبارة عن ضعف الكبد لفساد مزاج
مستولي عليها وسفرت لون الوجه والبدن إلى البياض مع صفرة يسيرة
ويهيج الأجزاء والوجه والأطراف وربما فشا ذلك في البدن جميعه

حق بصير كالعجز لم يفسد المضم وتقل البول والعرق الاحتباس للماء في
الأعضاء وكثير الرياح وتشتد انفاخ المراق وذلك لاستتلاء البرد وربما
انفخت الخصية ويعرض في اللثة والدردد حكة بسبب الخار الفاسد
الملتصا عند يكون البدن كسلان مسترخيا ولا يخفي انه متى عرض في مثل
هذا البدن قرحه عسر اندماها لما تمروا ما الا يستشفاء فهو مرض ما دس
مغير معه السخنة واللون الى غرواحيها الطبيعي واقسامه ثلثة لحمي و
زقي وطبلي قال صاحب المغني وانما صارت ثلثة لان الحرارة الغريبة
لا تحلو اما ان يكون قوية او ضعيفة او متوسطة فالحدث عن الاول
الحمي وعن الثاني الزقي وعن الثالث الطبلي وفيه نظران الزقي للحدث
عن فعل الحرارة الغريبة البته عما ما ستعرفه بل الحرارة الغريبة حادثة
عنه والاولى ان يقال المادة الموجهة له اما ان تكون ذات قوام اولاً تكون
والثاني هو الطبلي والاول اما ان يكون شاملة لجسم البدن اولاً تكون و
الاول هو الحمي والثاني هو الزقي ثم اخلف لاطباء فيما بينهم في ان ايت
الثلثة ارداء فقال قوم الحمي ارداء لوجهين احدهما ان لآفة عامة لجسم
البدن بخلاف الزقي والطبلي وما كان كذلك فهو ارداء لان الأعضاء كلها
تكون فيه مشغولة بمقاومة الموزي ومصارعة وبانها ان قصد الطبيعة
في مداواة مصروف الى امور متعددة فان الاطراف فيه تكون مترهلة و
الكبد ضعيفة والحرارة الغريبة التي هي الحياة كل عضو ضعيف و
المعدة التي هي المتولبة لتدبير الغذاء وهي ما ووهه ضعيفة بسبب
ضعف الحرارة الغريبة ومزاجها فاحولها بخلاف الزقي والطبلي فان
عناية

عناية الطبيعة مصروفة في مداواتها الى جهة واحدة وهي اما تحليل الرياح
او اخراج الماء واذ كان كذلك فيكون تعب الطبيعة ومجاهدتها في اكثر
ماها في النوعين الاخرين فيكون ارداء منها ومنهم من ذهب الى ان
الزقي ارداء وهو اختار السخنة وقالوا لا يلزم من كون لآفة في أعضاء الثر
ان يكون اعظم من كونها في أعضاء اقل فان السرطان اعظم آفة والجذام
مع ان هذا في أعضاء الثر ودال في أعضاء اقل واما ما قيل من حديث الموانع
في الحمي فمثله موجود في الزقي والطبلي فان المعدة فيها ضعيفة وكذا الحرارة
الغريبة والاطراف مترهلة الى غير ذلك ثم الذي يدل على ان الزقي ارداء
من الحمي وجوه اربعة احدها ان بعض الأعضاء فيه سليمة ولهذا لا يمكن
والاستعمال للأدوية القوية المحتاج الى استعمالها في مداواة خواف
اضرارها بالاعضاء السليمة وبانها ان معظم فساد الزقي وضرره بالاعضاء
الباطنة وهي اشرف من الاعضاء الظاهرة الى معظم ضرر الحمي بها و
بالثنا ان ضرر الزقي بالآلات النفس الكثر وضرر الحمي بها واذ كان كذلك
فيكون ارداء وذلك لشدة مزاجته ما دة الآلات الغذاء وبنوسطها
الآلات النفس وراعيها ان اجتماع المانع في مداواة منه الكثر واجتماعه
مع الحمي لما ستعرف ان اجتماع الحمي مع الزقي الكثر من اجتماعها مع
الحمي وما كان كذلك فهو ارداء فالزقي ارداء فهذه هي الوجوه الدالة على
ان الزقي ارداء ومن الحمي واما انه ارداء من الطبلي فمن وجهين احدهما
ان مادة الطبلي اللطيفة فيكون تحليلها وخروجها عن البدن اسهل
من مادة الزقي وبانها ان مداواة الزقي في الحقيقة البزل وفيه خطر

عظيم وضرايم وعاقبة وخيم لخلاف الطلي فانه المحتاج في مداواة الى
ذلك ومنهم من ذهب الى ان الطلي اريد بوجهين احدهما ان تذيب ما في الطلي
الاحشاء اشد من تذيب ما في غيره فكون الام الحاصل منه اشد والكثير ولهذا
يكون اريد بانها ان الطلي انما يحصل اذا كان الحار الغريزي ضعيفا جدا
ولا يلزم ذلك في الزقي فانه قد حصل لسدة او لفروق اتصال احد بزقي البول
من غير ان يكون آفة في الحار الغريزي وهذا خاص بالزقي والاول عام في
الزقي والطلي والحج في هذا ان الطلي دون اللحم والزقي في الوداة لان
المادة الموجبة له ضعيفة سهل التحلل والمعالجة بخلاف الاخرين غير انه
لم يترجح بعد عندي خطرا احدهما عما الاخر ومن اريد الامور ان
الحج بالاستسقاء الحاجة كل واحد منها الى ما يصاد الاخر اما الزقي فلا
يمكن فيه ذلك لان الحرارة الموجبة للحج سواء كانت سا ذجة او مع مائه
موزمه او غير موزمه مستحل اجتماعها مع زقي المعدة والاحشاء
لانها محللة للرياح واما اللحم والزقي فيمكن فيها ذلك اما اللحم ففي صورتين
احدهما انه اذا كان في الكبد ورم حار مذهب لجوهرها منقذ ما ذاب
فيها منها الى جهة الاعضاء وبانها لا يكون حرارة قوية مذبذبة مع سدة
في قعرها تمنع ما ذاب منها من الانحدار الى جهة المعا واما الزقي فعند
ما يكون في محدبها او مجرى الكلى ورم حار فيخرج صاحبه الى استعمال
الماء البارد ثم لا يجد منفذا سفديه فيندفع الى ما سنذكره على الجهة التي
سنذكرها وسبب الجميع ضعف الكبد عن هضم الغذاء اما السدة او
لسوء مزاج وهو اما سا ذج او مادي والمادي لها موزم واما غير موزم

اما

اما السدة فانها توجب الاستسقاء اللحمي عندما يكون في مقعر الكبد ويكون
في محدبها حران مذبذبة فتذبذبه الملكها دفع ما داب الى جهة المعا سفوق مع
الدم الى جهة البدن وتضعف الهاضمة عن هضم الغذاء والمغيرة عن
الاتصاف بالعداء بالاعضاء ولما توجب الاستسقاء الزقي عندما يكون في
مجرى الكلى تحت تمنع المائنة عن النفوذ اليها ومتى امتنعت عن النفوذ
الى هذه الجهة اندفعت عن ضرورة ظاهرة الى فضاء البطن والخلل الذي فيه
المعا فالك قوم وذلك اما لان صداع بعض الجاري الذي للغذاء المتصلة
هذا الموضع وقال قوم لان المائنة تدفع الى جهة العروق التي كانت تاتي
الى سرة الجنين فاذا اندفعت اليها وسقعتها بالقناس الى خلقها الاولى لم خربت
واما الجباب سوء المزاج له اما الحار فاعلم ما ذكرنا وجهه الدوبان واما
البارد فتضعف القوة الهاضمة تحت ان الغذاء يستحل فيه الى الفجاجة
والبلغم فلا يلتصق بالاعضاء والنضاق الدم الطبعي وحدث هذا
النوع وسبب الاستسقاء اما الشرب ما كبر بارد عقب حركة مفرطة بدنية
او نفسانية او عقب الحمام واما الاستسقاء مفرط واما الضعف ها ضمة
المعدة فيسير العداء عن هضم واما الرطب صوحب الاستسقاء كالجباب
البارد واما البارد فلا وجه بذاته بل بواسطة استيلاء البرد واما المادي
فمثل البلغم فانه يغم الحرارة الغريزية وتضعف الهضم وتقل افعال سوء
المزاج البارد ومثل السوداء فانه يهلك الكبد وتضعف هضمها واما
الورم فانه يوجب عند حصوله في جوهرها علما ما ذكرنا في ذبذبه وشفذ
ما ذاب الى جهة الاعضاء وقد يوجب عند حصوله في الطحال فانه يحدث

رطوبة في الكبد وسلب قوتها واما الزنجبر في الخصوص فسيببه ضعف الهضم
الاول واستعمال غذاء منفع فظهر ما ذكرنا كنفه حدوث الاستسقاء وجماع
مع الحمى واختلاف الاطباء في ان ياتي انواعه ارباء واما الخزام بعد عدم الكلام
فيه واعلم ان القروح الصيفية وفي بعض النسخ الضيقه وهذا خطه اذا
تطاولت وقعت الى الباطل وذلك لاجتماع سبب العفونة في الصيف من
حرارة الهواء وكثرة الرطوبة لكثرة استعمال الفواكه والاهل الصنف لحرارته يفسد
المادة العفنة في جميع اجزاء العضو الصعبة لتخلل جرمه بالمخروا وتنت
ستجد في كتب المفصيل الامراض في الفرق الاتصال موخر الله اي الى التفصيل
او الى كتبه وقد اكتفى بذلك في الاضافة الى التفصيل والسر رحمه الله
المفصل الخامس في الامراض المركبة وفي هذا الفصل مباحث
المبحث الاول في ماهية المرض المركب والسر
رحمه الله اننا نسنا وفي بعض النسخ واما الامراض المركبة فلتنقل
فيها ايضا قولنا فتنقوك اننا نسنا نعتي وهذا اولي بسياقه كلامه من
عدم القول الكلي اولا في الفصول ولما كان المفرد قبل المركب بالطبع قدم
عليه في الوضع ولهذا تكلم اولاً في الامراض المفردة وبعد الفراغ منها
شرع في المركبة وقال اننا نسنا نعتي بالامراض المركبة اي امراض الغفت
مجتمعة اذ قد اجتمع في شخص بل في عضو امراض والاعمال لها مرض
مركب فالاول كما لو اجتمع في انسان حمى ورياح الافرسه والاستسقاء
والثاني كما لو اجتمع في غير رمة قرحه وقد انفجرت وخربت
الطبقة القرنية وزال بقب الحدة عن موضعه ونزل فيه الماء ونبت

فيها

فيها الطفرة فقد اجتمع في الاول مرضان وفي الثاني ستة احدها
الرمم وهو ورم حار والثاني انفجار القرحه وهو يفرق الاتصال
لثالث تنو الطبقة العنبية وهو مرض الى وارب بالمقدار والرابع
زوال العنب عن موضعه وهو مرض الى وارب الوضع والخامس
للا وهو مرض الى وارب السك والسباد من الطفرة وهو مرض الى
وارب زيادة العدد ولا يقال شئ منها مرض مركب اذ كل واحد
تلك الامراض المجتمعة سبب عا حدة وعلاج عا حدة حتى انه اذا
زال الواحد منها كالحمى في الاول مثلاً بقي الباقي وهو رايح الافرسه و
الاستسقاء وكالرمم في الثاني مثلاً بقي الباقي وهو الخمسة الباقية
وانما نعال مرض مركب اذا الامراض البسيطة عا وجه لحصل
من اجتماعها مرض اخر مغاير لكل واحد من بساطته او مرض اخر
ذو سبب معين وعلاج معين ويكون تحت اذا زال البعض زال الباقي
وهذا لما يكون لحصول حالة زائدة للجمع لا يحصل بعدم واحد مع وجود
الآخر المسماه بالمرض المركب ولهذا قال **كل امراض التي اذا اجتمعت**
حدثت من جملتها شئ هو مرض واحد وتلك الامراض قد يكون انواعاً
تحت جنس قريب كالحديث عن حران الغت وحران النابيه ومرض
واحد وهو شطر الغت وقد يكون انواعاً تحت جنس بعد كالحديث
عن حمى الذق وقرحه الرئة مرض واحد وهو السيل هكذا ذكرها القري
وفيها نظراً الاول فلانه لما يصح في بعض انواع شطر الغت لامي
كلها واما الثاني فلانه لما يصح عند من يتقوك السيل هو قرحه الرئة مع

اصل
السوداكي

الدق ولا اظن ان احدا ذهب اليه ولما كانت الامراض البسيطة متحصنة في
ثلثة اجناس كل بيتا وجب ان يكون وجود اى مرضين بسيطين ووجدا لا يخلو
من احد سنته اقسام لان المرض المزاجي اما ان يجتمع مع المرض المزاجي
كما مثلناه من اجتماع حرارتي العتب والثابيه او مع المرض الركبي كما اجتماع
سوى المزاج السوداوي مع فساد شكل الاعضاء الكلية الجذام الغير المتفروح
يكون اكثر مرضين او مع تفرق الاتصال كالوجع الحادث عن خلط صفراوي
يوجع لحرارته وتفرقه الاتصال فقد اجتمع فيه سوى مزاج وتفرق
الاتصال وكلاهما صاران بالافعال لانهما وجعا في اى مكان والمرض
الركبي اما ان يجتمع مع مرض ركبي كما لجمع في الحجر المفاح في التقوس
فساد شكل الاصبع مع امتناع حركتها الى جارتها او عنها او مع تفرق الاتصال
كما يجتمع عند الخلاع المفاح فساد شكل العضو مع تفرق اتصاله وتفرق
الاتصال لجمع مع تفرق الاتصال اما من نوع واحد كحدث حراجات
مستفرقة او من نوعين متباينين كتفرق الاتصال الحادث عن حراقة و
الحادث عن خلط صفراوي انصبت سببها ومثل الشيخ عيا المرص
المركب بالعدم والبثور وحسنتها واحده وانما يختلفان بالعظم والصغر
وقال **وهذا** اي المرض الواحد الحادث عن اجتماع الامراض **مثل**
الورم والبثور بالرفع لا بالجر عيا ما في بعض الشيخ وانه خطأ لا يصح
الابتداء بل بعيد **وحسنت العدم فان البثور والورم صغارا كما ان الاورام**
بثور كبر هذا الكلام يستدعي ثلثه مباحث الاول في حقيقة الورم
الثاني في كلفته حدوثه الثالث في انه مركب من اجناس الامراض كلها
اما

اما الاول فمقال صاحب الكامل هو غلط لحصل العضو مضر بالفعل
وهذا التعريف فاسد لانه يخرج جامع لخروج الاورام المائيه والرحييه عنه اذ
ليس فيها غلط العضو بل انبعاثه وكانه لما كان الورم في عرفهم عبارة
عن غلط يحدث للعضو غير طبعي كالذي يعرض في يدي من ضرب بالمخاض
من غير اعتياد ان الورم كذلك وقال اللامام انه تمدد لحصل العضو قبل انضباط
مادة رديه الله وقال لما قلنا تمدد ولم تقل غلط حتى يدخل فيه الاورام
الرحييه وهو ايضا فاسد لانه غير مانع لوجود التمدد المذكور في الكزاز والوجع
مع انه ليس بورم والغلط فيه ان التمدد لازم للمرض لانفسه سلمنا انه تمدد
لكنه كان يجب ان يذكر عليه مضره بالفعل كما قال صاحب الكامل لانه لو لم
يضر بالفعل لما كان مرضا وان تقول ان يقول بعد قوله حتى يدخل فيه الاورام
الرحييه ولما انه اذ نزل ذكر المائيه مشعر بانها داخله في الغلط وليس كذلك
وقال المصحح هو تمدد يحصل في العضو مضر بالفعل وهو غير مانع كما سبق وقال
ابن مطران في بيان الاطباء انه غلط خارج عن الطبعه يضر بالفعل مضر
اوله قال اما غلط فحسنت الطبعي وغيره وحارج عن الطبيعه احتراز
عن التوفيق غلط طبعي ويضر بالفعل عن العضو الذي يغلط ويخرج عن
الطبعي ولا يضر بالفعل كحال الرية في وقت الغضب او الاحتضار فانها في
هاتين الحالتين يكون خارجة عن المجري الطبيعي في الغلط اعني الزيادة بما دخل
فيها من هواء اكثر مفرط ولست وارمه ولا مضره بالفعل وقامه مضره اوله
قد عرفت ان المرض وهو ايضا جامع لما عرفت فالاولى ان يقال الورم
غلط او انبعاث يحدث للعضو من فضل مادة تمدده وتلاوة بحيث يضر بالفعل

مضرة اوليه ولا تخفى عليك فانه العنود بعد ما مر او قال العدم هو ازدياد من
مقدار غير طبيعي للمادة نفذت فيه وهذا احسن لانه اخصر ولا في الاول قننا
زايدا وهو قوله مضرة اوليه واما الثاني وهو كنفه حدوثه فاعلم ان بين الاعضاء
البيطة فرجا كثيرة بعضها محسوسة ومشاش العظم وبعضها غير محسوسة
كاف في الاعضاء اللينة فانها للبيها بضغط ونسطب بعضها على بعض تحت تخفى
الفرج عن الحس فاذا انصبت اليها مادة من المواد ملأت اول العروق والكبار
التي في العنود تسري الى الصغار ولا تزال كذلك حتى تنجلي جميع العروق الكبار والصغار
ان المادة ان كانت اكثر من ذلك وكانت زحمة الانصباب باقية
انفتحت افواه العروق الكففة وسالت المادة منها الى الفرج التي بين الاعضاء
اللينة التي على توسيعها فزاحت ما هناك من اجزاء العنود وتشتت الفرج
ومددت العنود فان زاد مقدارها زاد تدبيرها ما احتباسها وتراكمها
تضعف العنود فتسري اليه الطسعة مقدار اخر وهذا تسمي اليه شيئا بعد
شيء فمقداره ويولم الى ان يكثر مقدار المادة ويتعدى تحليلها على الطبيعة وتختزن
انخرتها فتعفن وتتحلل الى كنفه رديه فهذه كنفه تولد الورم ومن هذا
نظهر ان البثور مثل الاورام لان حدوثها كحدوثها غير انها تفرقها بالعظم
والصغرة فان البثور اورام صغار والاورام بثور كبار كما سبق واما الثالث
وهو كونه مركبا من اجناس امراض كلها فاشارة اليه السمي وقال **والورم وجد**
فيه اجناس من امراض كلها بالجريد الا عن الامراض بالرفع بل الا عن
الاجناس والكل وجهه وعليك ترجيح ما يترجح عندك **موجود فيه مرض**
المزاج لانه لاورم الا وحدث من سوء مزاج مع مادة اذ لا بد منه من
ما

١٨٥
مادة والالف يزيد حجم العضو ومقدار ولا بد لها من كنفه غريبة حاصلة من
احتقانها فلهذا لا يحدث الا عن سوء مزاج مع مادة والقرشي وفي
هذا ما اخذ فانه اذا حدث عن الورم عن الظم وصفوا وكانا فانه على وجه
تعداد لان في الحرارة والبرودة والرطوبة والبسوسة لم يكن هناك سوء مزاج
البنية وفيه نظرا لان المادة اذا كانت على مثل هذه الصورة لم يوجب العدم
البنية لان العنود شرط في حدوث الورم فاذا لم يكن هناك عنود بل العنود
لم يكن ورم ويوجد فيه **مرض الهكس والتركيب فانه لاورم الا وهناك**
افه في الشكل والمقدار لما عرفت ان المادة اذا انصبت الى العضو فلا بد
ان تحدث فرجا وعند احدائها ذلك وتوسيعها اياها فلا بد ان يزيد مقدار
العضو ويغير وضع اجزائه وشكله **وربما كان معه امر اخر الوضع** لما
اخرجه مخرج التقليل بلفظة ربما لان الوضع عند جالس أو ساجد عباره عن
موضع العضو ومشاركته لغرض وليس كل ورم يغير وضع العضو بل بعضه
وهو ما عظم مقداره جدا بحيث يفسد مشاركته لغيره فيمنع ان تغيب عما
من شأنه ان تغيب منه او بعد عما من شأنه ان يبعد منه وهو مرض
الوضع **ويوجد فيه المرض المشترك وهو يفرق الاتصال فانه لاورم الا وهناك**
يفرق الاتصال فانه لا شكل انه قد يفرق الاتصال لما عاينا بناء الماضي وفتح
اللام ويشد يد الميم وضمير انه اللسان وفي بعض النسخ **انه قد يفرق الاتصال**
لما عاينا للمصارع ونصب الاتصال وكسر اللام وتخفيف الميم وضمير انه
العدم والاول هو الصحيح لان الثاني يناقض قوله ويوجد فيه اجناس من امراض
كلها وقوله ويوجد فيه المرض المشترك لان هذين القولين يوجبان وجوده

في كل ورم ومد فوق الاوجب ذلك لانه في المصارع للتقليل الا في قوله تعالى
قد يعلم الله وفي الماضي للحقوق فاعرفه **انصبت المواد الفضلية الى العضو**
الورم وفي بعض النسخ **الورم وسكنت** اي المواد بين اجزائه اي اجزاء
العضو **مفرقة** حاله في المواد وفي بعض النسخ **ففرقت** والاول اوضح
والثاني بعضها اي بعض اجزاء العضو عن بعض حتى تاخذ اي المواد
لانفسها امكنة ولما قيل ان نقول نحن وان سلمنا ان كل ورم فيه سوء مزاج
ما دى لكن ذلك المزاج اذا لم يبلغ وبعوته ان يوجب ضررا لافعاله لم يكن
مرضا وكذا كل ورم وان كان لا شك في انه يعرض فيع افة في الشغل و
المقدار والاتصال لكن لا يلزم منه ان يوجد في كل ورم مرض التركيب
والانصال اذ ليس كل افة يحدث في هيئة الاعضاء وتركيبها واتصالها مرضا
وانما يكون ذلك مرضا متى اضر بالفعل على ما قال فاضل الاطباء جالينوس
في كتابه في اصناف الامراض فاما الورم فان كان قد بلغ من شدة انفاخه و
عظمه ان يضر بالفعل بسبب ذلك العظم فينبغي ان ينزل منزلة المرض وان
كان لم يبلغ هذا المبلغ فينبغي ان ينزل منزلة عارض وتابع كما ينزل الوجع واذا
كان لذلك فسر دعي ان الورم يوجد فيه اجناس الامراض كلها احتاج
ان يستبان كل واحد من هذه الملته الاجناس مضر بالفعل حتى يكون مرضا
وسيقم له ان الورم حادث عن جهله تلك الامراض وقال ابن جميع والذي
ينبغي في هذا الموضع احدا من ان يجرى هذه القضية مجرى الالهة فانها
انما تصدق على البعض لا الكل واما ان يراد فيها حرف قد بلو قوله والورم
حتى يصير القول هكذا والورم قد يوجد فيه اجناس الامراض كلها قال
وهو

وهو عندك ايجاد وليس بعد عندك ان يكون هذا الحرف قد سقط من الكتاب
لسهو وقع في هذا الموضع قال عبد اللطيف بن يوسف البغدادي المتعقب
لخواشي ابن جميع هذا الحذف لا باس به وحكم الرسر على الغالب فان القضية
الاكثرية تؤخذ في العلوم الملمنة كونه وكلا القولين متكلفت متعنتة والا فرب
جعلها مهله **المبحث الثاني** في بيان امكان عروض الودم
لكل واحد من الاعضاء قال رحمه الله **والورم يعرض للاعضاء**
الليينة وقد يعرض شيء يشبه بالورم في العظام **يغلظ له** اي الاجل
ذلك الشيء **جما** اي حجم العظام **وتزداد رطوبتها ولا تعذب** اي لا
بعد وفي نسخة القرشي **ولا بعد** والانسب بفساحة الشيخ الاول
ان يكون **العابل للزيادة** منها اي من العظام **بالغذاء** لقبها اي يقبل
الزيادة اذا نفذ اي الفضل فيه اي في العضو **وحدث فيه** والاول هو
الذي نصبت الله من خارج والذي هو الذي يحدث لتضعف الهاضمة
عن هضم الغذاء وتولد الفضل فيه هذه المسئلة نقلها الفاضل جالينوس
عن بعض الاقدمين وهو ان الورم لما يعرض للاعضاء المتوسطة واما
ما هو لين جدا كالدماع او صلب جدا كالعظم فانه لا يوم اما العظم فلا
ينفذ فيه الفضل اصلا بله للمناعة من النفوذ واما الدماغ فلا يستقبل اليه
واجاب عن العظم بما اجاب عنه الشيخ وهو انه يقبل الزيادة بالغذاء فلا
بعد ان يقبلها بالفضل وعن الدماغ بانه وان كان رطبا لكن فيه لزوجة
بها يستقبل الفضل والشيخ لم يصح لجواز عروض الودم للعظام ههنا
كما صرح به في موضع آخر ومحمد بن زكريا الرازي صرح به في كتابه المسمى

بالآخر قال وذلك لان حدوث الورم موقوف على التمدد فلا يقبل التمدد الا
 يرم قال والعظم لا يقبل التمدد لصلابته والدماغ اللين فلا يرم ان قال
 الامام قوله العظم لا يتمدد فاسد من وجوه خمسة احدها ان كل واحد من
 العظام ينمو وهو لا يكون الا بالتمدد وثانيها ان كل واحد منها تغذى وذلك لكون
 الا بالتمدد بنفوذ جوهر الغذاء في جوهره فالاجزاء الغذائية كما انها قد يصلح
 فكون منها غذاء كذلك يمكن ان يكون نفسا واذا فسدت اوجبت التمدد
 والورم وبالنسبة الى جوهر الدماغ وان كان طيبا الا انه لزج والعظم ايضا
 كذلك العظم وان كان صلبا الا ان فيه رطوبة بها تقبل نفوذ الغذاء ولهذا
 اذا قطر العظم سال منه ماء ودهن كثير فكون تمددهما من هذا الوجه ممكنا
 وراى ان العظام لو لم تقبل نفوذ الفضلات لما كانت الاسنان تحضرت وتعود
 لان ذلك لنفوذ المواد فيها وخامسها ان الاسنان خلقت قابلة للنمو يدرك
 علمه السن الحاذق لسن ساقطة فانها تزداد طولاً والارواح من مذهب
 مذهبه من الاقدمين ان تجيب عن الاول بان التمدد الحاصل للعظم
 والدماغ بالورم غير التمدد الحاصل لها بالنمو من جهة الفاعل والمادة
 ونفس التمدد اما الفاعل فلان الفاعل للنمو القوة النامية الموكلة بتدبير
 البدن والورم دفع الطبيعة للمادة او اندفاعها بنفسها للتدبير
 وعند ذلك توجب زيادة حجم العضو واما المادة فمادة النمو مادة صالحة
 ما لوفة والورم مادة فاسدة رديئة واما نفس التمدد ففي النمو يكون الزيادة
 في الاقطار الثلثة على السبب الطبيعي وفي الورم على خلاف ذلك واذا
 كان كذلك فلا يجوز قياس احد على الآخر وعن الثاني بان نفوذ الغذاء

في الاعضاء امر طبيعي ما لوف ولا يلزم من قبول الطبيعي قبول ما ليس بطبيعي
 ويمكن ان يجاب عن هذا بان صلابة العظم اذا كانت مانعة وقبول
 التمدد يمكن حصوله سواء كان عن سبب طبيعي او مرضي لكن التمدد
 الغذائي يات بفصلالة العظم عن مانعة من التمدد فيمكن حصوله سواء
 كان عن امر طبيعي او مرضي فالاولى ان يجاب عن الثاني بان تمدد الغذاء
 يسير جدا فلا يلزم من جواز قبوله قبول تمدد الورم لكثرة وعن الثالث
 بان قوله كل واحد منها لزج لا يخلو اما ان يعني باللزوجة الدسومة
 او يعني بها غلظ القوام مع قبول التمدد كما في الفضلات الخ طيبة
 فان عني بها الاول فلكم تقبل التمدد حتى يتقدم وان عني بها الثاني فباطل
 فان المشرح قد دل على ان ليس للعظام شيء من ذلك ولا للدماغ وعن
 الرابع بان سواد الاسنان وخضرتها دلائلها على ظهور السن اولى
 من دلائلها على زيادتها والاستغناء يصح هذا فان ترى السن عند ما
 تسود او تخضر يدق جرمها ويصغر فاذن ليس اسودادها واخضرارها لقبول
 فضل واراد عليها بل هو لفساد غذائها بسبب رداء مزاج حصل لها وعن
 الخامس ما ذكره في الاول من حدث النمو وان كان مغاير للورم بالفاعل
 والمادة ونفس التمدد واعلم اننا اذا انصفنا الرازي في الظاهر مع امر
 العظام ولذلك لم يجزم الشيخ بحدوث الورم لها بل قال يعرض لها شيء يشبه
 بالورم فغلظ حجمها وتزداد رطوبتها وهذا الذي ذكره الشيخ ان كان
 له وجود فلا يمكن حصوله الا في سن النماء لقبول الاعضاء فيها التمدد
 لئلا يورطونها واما الدماغ فانه يرم جرمها خلافا للرازي حتى انه في بعض

للاوقات عند عظم الورم به تنسخ الشئون التي للتحف **المبحث**
الثالث في الورم المسمى بالنزلة قال رحمه الله وكل ورم ليس
له سبب بادى سببه البدني يتضمن انتقال مادة من عضو الى ما تحته
فيسمى نزلة الاورام تنقسم بانواع من التقسيم بعضها بالفصول الذاتية وبعضها
بالخواص العرضية فالذاتية اخوها الشيخ والعرضية نكلم الان لظهورها
وقال كل ورم اما ان يكون سبب حدوثه مادة نزلت الى العضو
من عضو اعلى منه او لا يكون والاول سماه بالنزلة وهو خلاف المشهور وان المشهور من
الاطباء بهذا الاسم ما نزلت فيه المادة من الراس الى الحلق والفكر كما ان المشهور
بمنهم باسم الزكام ما نزلت فيه المادة من الراس الى المخون حتى لو نزلت
المادة من الكبد الى الكلية مثلا لا يقال له نزلة وعند الشيخ المجمع يسمى نزلة لسماها
من النزول كيف كان وخالفهم الصنف اخر وهو ان الثجروت النزلات
عن اسباب بادية كبرودة الهواء والريح وغيرها وقد شرط هو في مسمى النزلة
ان لا يكون لها سبب بادى واعلم انه لا منافاة بين الدلائل لثبوت اوجه احدها
ان لكل احد ان يسمى ما شاء بما شاء فله ان يسمى الورم نزلة الا اذا كان
بالصفة المذكورة وان يسمى كل ورم بذلك الصفة نزلة وبانها انه يمكن ان
يكون مراد به بالسبب البادى لكل سبب بادى بل ما هو السابق منه الى
الفهم عما يمثلون به من الضربة والسقطة فان الورم الحادث به لا يسمى
نزلة باجماع الاطباء وان تضمن انتقال مادة من عضو الى ما تحته وهذا لا
يمنع ان يسمى ما كان حادثا عن باقي الاسباب البادية نزلة وبالله ان كل ورم
الشيخ ليس فيه منع لتسمية ما عدا هذا الورم بالنزلة فانه لم يقل فهو المسمى

بالنزلة بل قال يسمى نزلة وذلك لالتماع تسمية غيره بها وعيا هذا الجوز ان يسمى اورام
غير هذا بالنزلة وان سمي ما لا يلزمه ورم بالنزلة ايضا فان اكثر ما يسمى في
العرف نزلة لا يكون معه ورم **المبحث الرابع** في سبب حدوث
الاورام والبثور من الاستفراغ قال رحمه الله وربما كان
السبب وفي بعض النسخ سببه والاول اكثر واولى واشهر واحرك
المادى الذي يتولد منه الاورام والبثور مغورا في اخلاط غير موديه
في كنفها فاذا سفرغت للاخلط الجيدة في وجوه من الاستفراغ
اما الطبيعي وفي بعض النسخ طبيعي منها اي من وجوه الاستفراغ كما يعرض
للفساد وفي بعض النسخ للنساء في الاوضاع والاول اولى للكون في قوة
مثالين اذ العبارة الدالة عليها بالفعل ان يقال كما يعرض للفساد والمضغ
وتقال كما يعرض للنساء في الفاس والارضاع واما غير الطبيعي وفي
بعض النسخ طبيعي كما يعرض لجراحة تسيل من سال وفي بعض النسخ
تسيل من تسيل دما نصبه بالتميز على الاول والمفعول به على الثاني
محمودا بقيت جزاء اذا قلل الاخلط الردي خالصة مفردة اي
عن الجيدة فتأدى بها اي تلك الردي الطبع فدفعها فربما كان وجه
دفعها الى الجلد فتحدث اي الردي المدفوعة الى الجلد اوراما وبثورا
هذا الكلام يصلح ان يكون جوابا عن دخل مقدر وهو انك قلتم ان سبب
الورم امتلاء البدن وانصباب المواد الى العضو الضعيف واذا كان
كذلك فما هي وجه صار بعض الاستفراغات تحدث الاورام والبثور
وجوابه انه ربما كان السبب المادى الذي يتولد الاورام والبثور

منه مغورا في اخلاط اخرى تفسر اذاها فلما استفزغت تلك الاخلاط الجيدة
استفزاغا طبيعيا كما في النفاس والارضاع او غير طبعي كما في جراحه او
فصد بقيت تلك المادة خالصة موزية فتدفعها الطبيعة لاضرارها بما لا
سيما وقد قلنا امتلا فيكون الاستسلاء عيا المواد اكثر فلهذا يكون اكثر
اندفاعها الى الجلد لانه ابعد عن محل الأعضاء الكريمة فتحدث منها الاورام
والبتور وقد تدفع الى بعض المجاري وتخرج الى خارج لا يعال منها
تخرج من الدم الصالح فخرج معه ايضا بعض تلك الاخلاط الوردية فيكون
ما بقي من تلك المادة مع باقي الاخلاط عا النسبة التي كانت عليها او لا
فوجب ان يبقى كما كانت ونعز ان يحدث الورم لاننا نقول هذا
غير لازم لجواز ان يكون الاستفزاغ من الاخلاط المحمودة فقط بان
تكون تلك المادة الوردية بعيدة عن موضع الاستفزاغ او تكون غليظة
اول زوجة **المصنف** **الخامس** في تقييم الاورام قال
رحمه الله والاورام والبتور قد ينقسمون بفصول مختلفة الا ان اولى
فصولها بالاعتبار هي الفصول الكائنة عن اسبابها وهي المواد التي
تكون عنها الاورام ليس المراد بالفصل ما يخصها في المنطق وهو انه
الكلي الذي يعال عيا الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره او الكلي الذي
ميز الماهية الشيء عما شاركه في الجنس او الوجود فنسب ذاتيا بل المراد بهما
كل ما ميز شيئا عن شيء سواء كان ذاتيا او عرضيا وميز الاورام تكون
بارة ٤٠ باسبابها وبغوارصها كالحرارة والبرودة اخرى والاول هو اولى بالميز لانه ما خوذ
من احد الالل الاربع وهي العلة المادية ولذلك كانت موحية للتبويب فان حقيقة
الورم

الورم الدموي غير حقيقته الورم الصفراوي وغير حقيقته الورم البلغمي والسوداوي
وغيرهما كالترنج والمائتي ولان انقسام الاورام باسبابها المادية انقسام
بالفصول الجوهرية اي المميز الذاتي والحرارة والبرودة انقسام بالفصول العرضية
اي المميز غير الذاتي قال الا ان اولى فصولها بالاعتبار الفصول الكائنة عن
اسبابها والمواد التي تكون عنها الاورام **ست** **الاخلاط الاربعه**
والمائته والترنج وانما انحصرت فيها لان المواد التي عنها الاورام اما ان
تكون حارة او غير حارة والحارة هي الدم والصفراء وغير الحارة اما ان يكون
ذات قوام او غير ذات قوام والاول هو السوداء والبلغم والثاني اما ان
تكون سيالا او غير سيال والاول المائته والثاني هو الرخ **فالورم اما**
ان يكون حارا واما ان لا يكون حارا والحار عند الاطباء ما يكون
سببه مادة حارة في الاصل كالدم والصفراء وعند الشيخ ما يكون
سببه مادة عفنة سواء كانت حارة في الاصل كالورم الدموي والصداء
او بالعفونة كالورم البلغمي والسوداوي والعفن في ذلك قال **والانفخي**
ان رطب ان الورم الحار هو الذي ينشأ عن آفة فقط بل عن كل ما
حار في جوهرها او عرضت لها الحرارة بالعفونة ولان المواد الموجبة
للاورام كما ان كل واحد منها مخالفة للآخر وهو الذي عبر عنه بالاحكام
كذلك كل مادة تنقسم الى اقسام كثيرة فان المادة البلغمية تحدث عنها خمس
تنوعها اقسام كثيرة من الاورام وكذلك الصفراء والسوداء والدم غير
ان هذا الانقسام انقسام نوعي وهو بالقول النوعي اولى قال **وان كان**
هذه الاجناس قد تنقسم بحسب انقسام انواع كل مادة وذلك

بالقول النوعي في الاورام اولى ونشر الى ما ذكره في هذا الفصل مجالا طلبا للاختصار
 لمن اراد الاستحضار فنقول كل ورم فاما ان يكون حارا او لا يكون والحار
 اما ان يكون مائة حارة بنجورها وهي اما ان يكون دما وهو الفلغموني او صفرا
 وهو الحمرة او مركبا منها وهو المسمى فلغموني حمرة او حمرة فلغمونية او يكون
 مادة غير حارة بنجورها بل بالعفونة كالحادث عن البلغم العفن او السوداء
 العفنة او بعض ما دته حارة بنجورها وبعضها بالعفن كالورم الحادث
 عن دم او صفرا وهما معا مع بلغم عفن فلم يذكر الشيخ هذا الجدة عن
 الاورام البسيطة واما الورم الذي ليس بخار فاما ان يكون لمادة قوام وهي
 اما بلغم او سودا او لا يكون لها قوام وهي اما ستياله وهي المائنة او غرسية
 وهي الرخ فاما الاورام السوداء واما ان لا يكون مخالطة لجوهر العضو
 وحسنا ان كانت متشبهة بظواهرها فهي الخنازير والافهي الغدد المحضة
 او تكون مخالطة لجوهره فان كانت هادئة مبطله للحتر او انفة فيه لا
 وجع معها فهي الصلبة وان كانت متحركة مزينة موزنية ذات اصول ناشية
 في الاعضاء فهي السرطان واما الاورام البلغمية فاما ان تكون متميزة بخلف
 وهي السليغ او لا تكون كذلك بل يكون مخالطة وهي الاورام الرخوة واما الورم المائي
 فاما ان يكون علما وهو الاستسقاء المائي او خاصا وهو كالثقل المائنة والماء
 الذي يجتمع داخل التحف او خارجه فاما الورم الرخوي فاما ان يكون الرخوي
 مخالطة لجوهر العضو وهو الهيج او غير مخالطة بل مجتمعة في موضع
 واحد وهو النخعة واما ان يكون ليناً عند الحشر وهو الهيج او
 يكون مدافعا مفاوما وهو النخعة هذا مجمل ما ذكره ونشره في التفصيل وغير

المتن

المتن وعادتهم ان يسموا الدموي المحض **فلغموني** واحمرز بالمحضر عن غير المحض
 فانه لا يسمى به بل باسم مركب ولما سمي المحض بالفلغموني لانه في لغة يونان
 تطلق على كل التهاب وحرارة تحصل للعضو لكن الاطباء خصصوه بالورم
 الدموي لان الحرارة يلزمه اطلاق الاسم اللازم على الملزوم لكن اسم الورم
 الدموي يختلف بحسب اختلاف الاعضاء الحاصلة هو فيها فانه متى
 كان حاصلا في الراس وفي الوجه قيل له ما شرا ومتى كان حاصلا في
 احد غشائي الدماغ قيل له سرسام ومتى كان حاصلا في الملتحم قيل له
 رمد ومتى كان حاصلا في الغشاء المستبطن للاضلاع قيل له ذات الجنب
 ومتى كان حاصلا في الحجاب الحاجز قيل له برسام ومتى كان حاصلا
 في الحلق قيل له خوائق ومتى كان حاصلا بقرب الاظفار قيل له داحس
 ومتى كان في ظاهر الجلد وكان صغير المقدار كثر العدد سمي جدرياً ومتى
 كان قليلا العدد وكان ثابا باردا قيل له دمل وان كان كبيرا ظاهرا
 ظهورا جديا قيل له **فلغموني** **والصفراوي المحض حمرة** ولما قال
 المحض لان غير المحض يسمى باسم مركب ان كان المخالط للصفراء
 دم وان كان المخالط له سودا سمي حمرة ولما سمي المحض بالحمرة اطلاقا
 لاسم اللازم على الملزوم الصلان الحمرة لازمة لها فان قيل كان ينبغي
 ان يكون هذا بالعكس وان الحمرة في الورم الدموي اكثر والحرارة في الصفراوي
 اكثر قلت تشبه ان يكون ذلك لان اكثر ما يكون الورم الحار ان يكون دمويا
 فكان اولى باسم الحرارة فلما اختص بها وهي في الصفراوي اكثر خصصوا
 الصفراوي بالاسم اخره هو في الدموي اكثر وهو الحمرة **والمركب منها** اي

بالجيم ص

من الدم والصفراء باسم مركب منها أي من الفلغموني والحمرة **وقدمون**
للاغلب أي في الاسم فيقولون **متره فلغموني حمرة** إذا كان الغلب
من الخاطين الدم **ومره حمرة فلغمونه** إذا كان الغالب منها الصفراء
وإن كانا متناسا وبينهما فلغموني وحمرة **وإذا جمع** أي الورم **سمى خراجا**
والجمع هو أن يجمع ما في الورم إلى موضع واحد في باطنه ومكان
مصبتها وحسب يلزمه القبح كما قال القراط في سادسة الفصول إذا
انصب دم إلى فضاء عما خلف الأمر الطبيعي يحتمل أن يكون فلا بد أن يتبع
وقوله عما خلاف الأمر الطبيعي يحتمل أن يكون صفة فضاء لأنه أقرب
مر حيث اللفظ ويحتمل أن يكون صفة دم لأنه أقرب مر حيث المعنى
أول وجه أما الأول فلا في الفضاء المنصب إليه الدم إذا كان عما خلاف
الأمر الطبيعي كالفرح التي أحدثها المادة المؤتممة المنصبة إلى العضو
على ما عرفت كان بينهما منافرة ومباينة ولذلك يغير كفيات الدم وفسد
ولا تنبأ له الاندفاع والخروج عن الفضاء إلا بالفتح عما الأمر الأكثر
وأما الثاني فلا في الدم المنصب إلى الفضاء إذا كان غير طبيعي فإنه لا تنبأ
للدفع والخروج عن الفضاء عما ينبغي إلا بالفتح وقوله لا بد أن يتبع
ينبغي أن يحل عما بحسب الأكثر وغالب الأمر فإنه كثيرا ما يتحالف أو يصلب
غير أنهما نادرا أما الأول فلا أنه إنما يكون عند قلة المادة وقوة الحرارة
وأما الثاني فإنه يكون عندما يكون الحرارة قوية فتجلى لطيف المادة
دون كثفتها أو يخطأ في مداواة مثل استعمال مبردات قوية أو محاللات
قوية لكن في الأكثر يؤول أمره إلى التقيح والصفان وفروع التجليل

والصلابة

والصلابة لأمر خارج الأمر الطبعي فالمادة شأها البقيع فلما كان حالها
كذلك قال لا بد أن يتبع أي بالنظر إلى طبيعة المادة أو إلى الأمر الأكثر والفرق
بين الخراج والديبل والورم أن الورم كالجنس لكل والديبل كل ورم
في داخله موضع نصب إليه المادة والخراج ما كان مع ذلك حارافكون
الديبل أعم من الخراج وكالجنس له لما اختص كل واحد منها باسم خاص الباقي
بالاسم العام وهو الورم وقد تقدم الفرق بين الملته والفرحة والناصور
أي حيث تكلمنا في فرق الاتصال **وإذا وقع الخراج في اللحم الخوة**
هذه اللحم تنقسم إلى مله حتر كالم الثدي ولحم البضعة واللحم الذي في أصل
اللسان والخفجرة وإلى ما لا حتر له كالمخ المغاين وهي تطلق على المواضع
الملته التي خلف الأذنين وتحت الأبطين والأرستين في النفاغ وهي لحامات
تكون في الحلق عند اللهاة وأحدها تغث بالضم **كالمغاين** وفي نسخة و
النفاغ والظاهر أنها ليست من المتز **وخلف الأذن والأربية** وفي
هذه العبارة خلل ما أذكر المغاين نغني عن ذكر خلف الأذن والأربية
اللحم إلا أن يقال أنه أراد بالمغاين تحت الأبطين لا شعرا خلف الأذن
والأربية به **ولأن وجنس فاسد سنذكره في موضعه الجزئي** وهو
أن يكون حدوثه ومادة سمية لفسد العضو وتغير ما يليه ويؤدي كفياتها
السمة إلى القلب وطريق الشرايين فيحدث الخفقان والغشي وهو أكثر
لأمر قال **سمى طاعونا** وذلك لأن هذه المواضع تكون رطبة وخوة قابلة
للفساد فإذا كانت المادة فاسدة مصادفة لعضو قابل للفساد استند
الفساد للمحالة فيكون لخلاف ما لو كانت المادة المنصبة إلى المغاين غير

بالكانت وقد دفع العضد الرئيسة مولدها اليها فانه لا يكون طاعونا والى ما ذكرنا
اشار القواطع رابعة الفصول كل حمى يكون مع ورم اللحم الرضو الذي في الجالين
وغيره فهي ردية الا ان يكون حمى يوم وذلك لان حمى اليوم لا يكون عن هذه الاورام
الا بالحرارة فقط ولما يكون ذلك اذا كانت خلية عن العضوة ولما يكون كذلك
اذا لم تكن ذلك ورجس قد سدوا علم ان لفظة الطاعون كانت تطلق عند
اليونان على كل ورم يحدث في الحوم العديدة المذكورة لم بعد ذلك اطلقت
على الورم الحار الحاصل في المواضع المذكورة ثم اطلقت على الورم الحار المسجل
الى كيفية سميته الحادث تحت الاطمين خاصة وهذا هو المشهور في زماننا هذا
بين الاطباء بالطاعون فلذلك قال وكان من جنس قد سد وقال القرشي حكى
صديق معتد القول قد سافر بلاد الحبشة ان اكثر موت اهلها بالطاعون
وهم يسمونه هنالك جفلة ويحدث اكثر في الحوم الرخوة وغالب الغالب منه
لا يبلغ قدر الجوزة ويعرض معه لم شديد ولب مفروط في مختلف اللوان و
السليم منه وهو قليل جدا لعظم واذا بيط خرجت منه قطعة كانه لم يميت
وبرار برعه قال واذا حل ببلدة عم اهلها واي بيت اصابه واحد فنه عم
اهله قال وعند ما حدث شاهد اهل ذلك البلد عسكريا قد نزل بهم بالطبول
والسيوف والحراب والبيارق وغيرها وصرى ذلك العسكري شاهدا انه قد شقة
احدهم بسم او مخربه او غير ذلك فحدث الطاعون في الموضع الذي اصابه
بذلك وان ذلك الذي اصاب يسمع كلامهم وشاهد حركتهم اقول لا بعد
ان يكون ذلك المرض يلزم اول حدوثه فساد في الخيال حتى يشاهد ويخيل
ما حكي عنهم وللأورام الحارة ابتداء فيه يندفع الخطا ونظما الجحيم

م يزيد يزيد معه اللحم وتندد ثم وقوف عند غايه الجحيم تاخذ اى الاورام
الخطا اما خسر هذا بالاورام الحارة وان كان عامتا لكل ورم لان ظهور
ذلك في الاورام الحارة اكثر ووجه الحصر ان كل ورم اذا ظهر فاما ان
نظهر اشتداده وهو وقت الزيد او انقاصه وهو وقت الخطا او
لا يظهر واحد منها وان كان قبل الزيد فهو وقت الابتداء وان كان بعد
فهو وقت الانتهاء وكانا قد اشرا الى هذا فيما سبق وسنكمل فيه كلاما شافا
في اوقات الامراض ان شاء الله تعالى **فمنضج** اى الاورام **بتخلل او**
قيح فيه تقدم وتأخير وقع من الناسخ وكان الاصل فباخذ في الخطا
بتخلل او قيح فمنضج لانه اذا صار قيحا فقد نضج لامحاله وكانه اما قدم او اخر
لكون قوله منضج على الهامش واشتبه الخرج عليه انه قبل التخلل او
بعد النقيح ولما كان الخطا باحد هذين لان الطبيعة اذا قطعت في
تلك المادة فاما ان تقوى على جعل بعضها صالحا للتغذية ذلك العضو بعضها
صالحا للبخور فليزم ذلك فناء الورم وهو المراد بالتخلل وهو اجود وجوه
شفاها وهذا لما يحصل اذا كانت المادة قليلة لطيفة والقوة قوية او
لا تقوى على ذلك بل يجعلها بحيث يصلح لان تندفع وذلك بان يوق
قوامها ان كانت غليظة او غليظة ان كانت رقيقة او تقطعها ان
كانت لزجة وبالحمل يعزل قوامها وهو القيح واجوده ما كان اسير امس
متشابه الاجزاء عديم التميز وكان خروجه بسهولة ويعقبه خفة ونما
ذكرنا يسقط اعتراض من جميع وهو ان نضج مواد الاورام لا يكون بالتخلل
بل بالنقيح ونحوه وصوابه ان تسقط هذه الزيادة حتى يصير الكلام هكذا

م باخذ في الخطاط منضج ومآل امره اما الى التحلل واما الى جمع مده واما
الى استحالة الى الصلابة وكذا قول المسيحي ان هذه عبارة رديئة فان التحلل لا
يقال له نضج والعبارة الصحيحة ان يقال لم ياخذ في الخطاط اما بتحلل واما
منضج وان حمل النضج على المعنى المصطلح عليه والباء في قوله بتحلل على باب
الملازمة والمعينة لئلا يخرج بسلاحة وقوله تعالى تنبت بالدهن استقام
المعنى وغير تقديم وتأخير ويكون تقدير الظلم هكذا لم ياخذ الاورام في
الخطاط منضج اي فترق موادها ان كانت غليظة او تغلظ ان
كانت رقيقة او تقطع ان كانت لزجة ملائسا لتحلل اي ان كانت غليظة
اولزجة فرقت وتخرت اوقح اي ان كانت رقيقة فغلظت وتقيحت
فهذا غاية ما يمكن ان يقال في اصلاح هذه العبارة وهذا سقط اعتراض
ابن جميع والمسيحي لا بالعدم والتأخير لان اعتراضها على هذا اللفظ فلا
يسقط بالتقديم والتأخير واذا عرفت ذلك فاعلم ان كل الخطاط ورم
في الاكثر وان كان باحد هذين لكن ينبغي ان نفهم ان كلامها ملك في كل ورم
فان اورام المفاصل لا تجمع ولا يتيقن قال صاحب الكامل لان سبب
بعضها رطوبات مخاطية تبل المفاصل ويحدث اوراما يشبه بالاستسقاء
اي من جنس الترهل والذي اقول في هذا وجهان احدهما ان المفاصل لا يدبر
الحركة والحركة ما يمنع من الجمع والقيح لحاجتها الى الهدوء والسكون فان
قتل كيف سقيج مولد اورام الرية مع دوام حركتها قلت الفرق
بينهما ان الرية نفسها قابلة للعفن بسبب لين جرمها وسخافتها واما
المفاصل فحاجتها لخلاف هذا وبأنها ان الحركة تحلل اللطف الذي هو

معين على نضج المادة وتقيحها فلذلك صارت اورام المفاصل لا تجمع ولا
سقيج ولما ذكر ان الورم انتهى اراد ان يشرح حاله عند الانتهاء فبين
انه يؤول الى احد امور ثلثة اسلمها التحلل واردة اوها الصلابة ومتوسطها
جمع المدة فلهذا ذكرها على هذا الترتيب وقال **ومآل امره** اي امر
الورم **اما التحلل واما جمع مده واما استحالة الى الصلابة** لان طبيعة
العضو اما ان تقوى على المادة قوة تامة حتى ينزليها عن العضو الكلية بخير
بعضها واصلاح الباقي حتى يصير عذرا او دفع الباقي وتقيحه عن العضو
الى موضع اخر او الى خارج وهو التحلل الذي هو افضل وجوه شفاء
الاورام او لا تقوى على المادة هذه القوة فاما ان تقوى على انضاجها مده
وجمعها مستقيح او لا تقوى على ذلك ايضا فاذا بقيت المادة محتبسة
فلا بد وان تحلل لطيفها وبقي كثيفها وزداد كثافة وذلك هو الصلابة
والورم الدموي اسرع الى الصلابة لغلظه وحرارة المحللة للطيفه وابتعد
عنها الصفراوتى ويمكن ان يقرر هذا بوجه اخر وهو ان الطبيع لما ان
يكون قوية على المادة للمؤذية او لا يكون فان كان الاول فالمادة المؤذية اما
ان يكون لطيفه او غليظه فان كان الاول فالامر الى التحلل وان كان الثاني
الامر الى الجمع والقيح وان لم يكن القوة قوية بقيت المادة محتبسة
العضو والامر الى الصلابة كما ذكرنا وقد يكون سببها سوء معالجة الطبيب
بافراط استعمال المخدرات او المحللات القوية **واما الاورام الغير الحارة**
وهي عند الشيخ على ما علم من تفسير الحار ان لا يكون مبادتها حارة
نحو حرها او بعفونها لا خلوص ان تكون مآدتها خلطا باردا من غير

عفن او لا يكون كذلك والاول اما بلغم غير عفن او سودا كذلك والثاني لا يخلو
اما ان يكون ستيالا وهو الماء او غير ستيال وهو الرخ ولذلك قال **فاما ان**
يكون من مادة سوداوية او بلغمية اي غير عفنه او **مائه او رحيته** وانما
لم يقل واما الاورام الباردة اما لان الحارة اعم وغير الباردة لاحتمال
ان يكون غير الحار معتدلا في الحرارة والبرودة واما لان السابق الى الفهم
منها ما يكون مادة باردة فهو من الاورام الباردة عند الشيخ لان الاورام
الباردة عنده ما لا يكون مادتها حارة بالذات ولا بالعرض وهذا
يظهر فساد قول المسيحي وهو ان مراده من غير الحارة الغير الحارة فحي
الاصل فانه يصح ان يقال لها حارة باعتبار عفونتها ويصح ان يقال لها
باردة اي في اصل غير ستيال لان مراده من غير الحار غير الحار في الاصل
والفرع اي غير الحار بالذات وبالعرض لدلالة تفسير الحار عليه لا غير الحار
بالذات فقط اذ الدلالة للفظ علمه ولا قرينه واعتراض الامام بانه
جعل الاورام المائه ههنا قسيمة للاورام البلغمية لقوله او بلغمية او مائه
وجعلها في معالجات الاورام الباردة من هذا الكتاب قسيمة من الاورام
البلغمية لقوله والاورام البلغمية اما ساذجة بلغمية وسمى اوراما رخوه
واما مائه كما يعرض لعضو ما ان لم يقع فيه ما كالا سقيما وبني الطامير
مناف ساقط اذ لا مناف في كونها قسيما وبني كونها قسيما لان كونها قسيما
هو حيث انها ليست معدودة من الاخلاط لان الاخلاط متولدة
من الغذاء فكون مركبة والمائه بسيطة فان وجودها في البدن على
سبيل التمييز لا على سبيل التكون من الغذاء وكونها قسيما هو حيث يعيها

والبلغم

والبلغم البارد والرطوبة والتخاد اعراضها من اللين والرخا وسهولة الانقلاز وايضا
لجودان يعني بالقيم المائه المشوبة وبالقسم البلغم الرقيق المائي **والكاتبه عن**
مادة سوداوية بلغمية اجناس الصلابة هي الورم المشهور عند الاطباء بسفيرة
وسببه مواد سوداوية جامدة اما لانها في الاصل كانت غليظة وان طبعت
العضو قويت على تحليل لطيفها وبقيت كثيفتها واما بسبب معالجة الطبيب
بافراط استعمال المبتدات القوية واجارها الماداة او المحللات القوية
تخليها اللطيف وابقاها الكثيف وانما سمي بها لصلابة جوهرها وكان ينبغي
ان يسمي للاورام السوداء كلها بالصلابة لانها لازمة لها الا انما اختص
بافراط الاصناف باسمي مخصوصة خص هذا الصنف بالاسم العام للكل
والسرطان هو ورم مفتوح منولد عن مواد سوداوية محترقة انصبت
الى ذلك العضو وملاكت العروق التي حولها وانما سمي لوجهين احدهما
انه يشابه في الشكل لان وسطه شبيه بنحو السرطان والعروق
التي حوله الممتلية دما شبيهة بارجله وبانها انما مشئت بالعضو
الحاصل فيه كما مشئت السرطان بما يسكه والاشي والعجب
من الشيخ كيف جعل السرطان من قبيل الاورام الغير الحارة ومادته مادة
محترقة ولعله انما ذكره لاجل قسمة الاورام السوداء ولا شك ان منها
وممكن ان يجاب عنه بان المادة الحارة عند الشيخ هي التي تكون حارة
بجوهرها او حارة بسبب عفونتها ومادة السرطان ليست حارة
بجوهرها ولا بسبب عفونتها بل بسبب احراقها ولان مادة السرطان
غير حارة بالنفس المذکور جعله من الاورام الغير الحارة فاعرفه **والثالث**

اي اكثر الصلابة وفي بعض الشخ **والثريها** اي اكثر الصلابة والسرطان ولكل
وجه **خريفية** لوجهين احدهما ان طبيعه هذا الفصل ينضج توليد السوداء
الثاني ان هذا الفصل يورده يكتف المسام وتحتسب المواد المتريده والمحترقة
في الصيف **واجناس الغدد التي منها الخنازير** هي اورام بلغمية تحدث
في اللحم الرخوة الغديده والكثير حدوثها في الرقبه وربما كانت انثيز وربما
كانت ثلثه وهي تنقسم الى نوعين منها ما لا يكون معه وجع وهو اسلمها ومنها
ما يصحبها وجع وهو اوداؤها واسلم الخنازير ما عرض للصبان وذلك
للمناسبة وادواؤها ما عرض للشاخ لبعدها عن المناسبة ولي في هذا الموضع
نحث ساذله في علاج القروح فان الاطباء علموا سهوله بروز قروح
الصبان وعسر برؤها في المشاخ بهذا التعليل بعينه واشد الناس
استعدادا للخنازير قصار الرقبه المرطوب والمزاج وانما سميت بالخنازير
امالاها تطرا للخنازير كثيرا واما لان شكلها يشبه شكل الخنازير واما
لان الخنازير كثرة الولد وهذه كثرة الغدد واما لان عنق صاحبها يصير مثال
عنق الخنزير في انه لا الميل الى اليمين واليسار **والسلع** هي زيادات غير طبيعية
تحتوي على رطوبات بلغمية واصنافها اربعة احدها الشحمة ومادتها بلغم
غليظة وبانها العسلية ومادتها عفتة وهي ارق من مادة الاولى وقوامها
شبيه بقوام العسل وكذلك لونها والاردها الحمية وهي العصيديه
ومادة هذه غليظة جدا تشبهه بالعصيدة ورابعها شيرازية ومادة هذه
بيضاء شبيهه باللبن الغليظ القوام والشيرازية حسنة ليعمل في اللبن واعرض
الفاضل الشارح بان الخنازير والسلع ليست من الاورام السوداء وانه بل

190
والبلغمية علم ما اعترف به الشخ في فصل الاورام وكذلك للملكي وابوسهل المسيحي
والجواب عنه ان الورم السوداء هي قد يكون ابتداء من السوداء وقد يكون
على سبيل الانتقال وخلط اخرا الى السوداء على ما يجي بيانه فاصل هذه
الغدد وان كان بلغميا الا انها تصلب بسبب البرد والبس فيزداد غلظا
ويلتحق بالسوداوية فالاصل فيها بلغم ومال امرها الى الصلابة والسوداوية
فمن عدها من البلغمية اعتبر الاصل حين كونها غددا ووعدها والسوداوية
اعتبرها من حيث تصلبها **والفرق بين اجناس الغدد** التي منها الخنازير والسلع
وبين الجنسين الاخرين اي الصلابة والسرطان من اربعة اوجه احدها
ان اجناس الغدد تكون منبرية عما يجويها مثل الغدد المحضة او متشبه
بها اي بالجوهرية من الاعضاء بظاهرها اي بظواهر تلك الاعضاء فقط مثل
الخنزير واما تلك الاخرى الصلابة والسرطان فيكون مخالطة مدخاله
لجوهر العضو الذي هي فيه وبانها لان اجناس الغدد ظاهرة في السواء واما
تلك الاخرى وبانها ان تلك لينة عند الفحص واما هذه فانها صلبة ورابعها ان
مادة تلك بلغمية ومادة هذه سوداوية وانما لم يذكر الشخ الثاني لظهوره ولا
الثالث والرابع لان كلامه في اجناس الغدد الصلبة او التي يؤول اليها امرها
الى الصلابة والفرق بين الصلابة والسرطان من اربعة اوجه ايضا احدها
ان الصلابة ورم ساكن هادئ مبطل او انف فيه لا وجع معه لانها تكون
عن مادة سوداوية باردة والسرطان متحرك مزيج مودله اصولا تشبه
في الاعضاء لان مادة سوداوية محترقة وهي لا تضاد الحسن بخلاف الباردة
ولهذا قال ليس يجب ان يبطل معه اي مع السرطان الحسن لان طول

مدته فميت العضو لقوة كلة وبطل حشته لصيرورة المادة باردة غليظة
ممتدة للعضو مبطله لحشته واما ان حدوث الصلابة اكثر انشغال و
للسرطان ابتداء وبالنسبة ان السرطان ورم متفوح والصلابة خالية
من التفوح واما ان الصلابة تبطل حشر العضو في الاويار والسرطان
في امرا واخر وليس ان يكون العضل من السرطان والصلابة بعوارض الزمنة
لا بفصول جوهرية لان الفصل بينهما انما كان يكون بفصول جوهرية
لو كانا مختلفي المادة اما اذا اتحدت في المادة وهي السوداء فالاحتمال بينهما
تكون بعوارض الزمنة هي الامور الاربعة المذكورة والاورام الصلبة السوداء
بتدري اي قد يتدري في اول كونها صلبة وقد تنقل الى الصلابة خصوصا
الدموية اما حدوثها ابتداء فعندما تكون المادة غليظة ويطول احتباسها
في العضو واما حدوثها تبعا فهو عندما يقع خطأ في المعالجة اما في الافراط
في استعمال المحدرات او المبردات كما ذكرنا لكن يجب ان تعلم ان اكثر الاورام
انتقالا الى الصلابة هي الاورام الدموية وذلك لوجوهها غلظ المادة
وثانيها حرارتها فانها ما تعين في لطيف المادة ورطوبتها تعين في التحلل
وقد تعرض ذلك اي الانتقال الى الصلابة اصحا كما عرض في الدموية في
البلغمية احيانا لان البرد يمنع عن التحلل وان كانت الرطوبة تعين في
قبول التحليل لكن واعل القليل معدوم في البلغم فانتقال البلغمية الى الصلابة
تكون نادرا وهو عند الافراط في استعمال المبردات فانها موجبة
للصلابة على ما ذكرنا في السوداء الحموية واما الاورام الصفراوية
فان انتقالها الى الصلابة تنعذر وذلك لوقوع قوامها وسرعة حركتها وقلة

سعد

الارضه

الارضيه فيها وبما رقت الغدد والسلع ما شبهها من تعقد العصب
هي زيادة لخصلة العصب لانصباب ما من بلغمية اليه واجتماعها فيه
فغلظ قوامها لوجوهها ان لا انصباب كثيرة الحركات مستحالة
لطيف المادة وبقي كثرتها واما ان المزاج على ما ثبت فيما تقدم فيجد
المادة وغلظ قوامها وهذا الورم يشبه السلع في تنوعه وظهوره وقبوله
للاغذاء لكن يفرق بينهما بان التعقد الزم لموضعه اما بالنسبة الى قدام
وخلف واما بالنسبة الى اليمين واليسار فانه يقول اليها وذلك لان حركتها الى
قدام وخلف انما يتم بتعلق العصب او تمدده وذلك عسر الاحالة واما
حركته لونه وبسيرة فيلغي فيها زوال العصب الى تلك الجهة وذلك لسهولة
واما الغدد والسلع فيسهل حركتها الى جميع الجهات لان تعلقها يكون
بعضوا جوف وهو اللحم وملامسه عصبية واذا بدد بالغمز عاده واما
موجودان في السلع ايضا واذا بدد بدولا قوي غير الغمز لم يعد وهذا
خاص بتعقد العصب وكافي فيه وغير كاف في زوال السلع والثرها
اي اكثر هذه الاورام التي هي وجع تعقد العصب تحدث عن الثقب
لان كثرة الحركة مما تعين على انصباب المادة الى العصب وتحليل لطيفها
وبقاء كثرتها وبطل بالمشكلات من السبب وخوف لانها تدفع المادة
المادة الى الباطن واما جنس الاورام البلغمية تنقسم الى نوعين الورم
الرخو والسلع اللينة لان المواد البلغمية اما ان يكون مدخلة للعضو
او متبرية عنه والاول هو الورم الرخو المسمى اوريا ومادة هذا الورم
غليظة وملامسه بارد ولونه ابيض ومتطا من تحت الاصابع عند الغمز ينفق

العصب بارد هو

اثرها بعد دفعها والذي هو السلع اللينة وهي متبينة عن العضو ولا كذا قال
وتفاضلان اي فصل احدهما عن الآخر بان السلع متميزة في غلاف
والورم الرخو **مخالط غير متميز** واعلم ان هذا القول وهو جعل السلع
اللينة من الاورام البلغمية لا ينافي قوله الاول وهو جعل السلع من الاورام
السوداوية لان المراد منها السلع الصلبة او التي يؤول امرها الى الصلابة
على ما يشعر به سياق الكلام **والنور او زلزم التشنج والبلغم حتى الحارة منها**
يكون بيضا اللون لان مقتضى هذا الفصل الجواب هذه المادة غطاه
البدن لا في باطنه لان الحرارة تغور في الباطن في هذا الفصل ويستوى
البرد على الظاهر ولهذا يكون اورامه وان كانت حارة من اللون
واعلم ان الاورام البلغمية تختلف بحسب غلظ البلغم ورخاوته
ورقته حتى نسبة تارة السوداوية وذلك اذا كانت في بلغم غليظ
وتارة الرخية وفي بعض النسخ **المائنة** ولكل وجه فانها انما يكون من
البلغم الرقيق والكايز من شبه المائي والرخي وكثيرا ما نزل البلغم الرقيق
في النوازل فيخلل ليف الاعصاب حتى يبلغ الى مثل عضلات الحنجرة
السفلى منها فادونها فظن بعض الحديث ان هذا الكلام حشو لا فايده فيه
وليس كذلك لاشماله على فايدين احدهما ان هذا النوع من البلغم يحدث
اوراما بلغمية في العضلات اذا انصبت في النوازل اليها وبانتها انه
لما يتراكم البلغم في غلظ والرقه حتى انه يشبه الرخية في
الرقه فكانه قبل كيف يبلغ من الرقة الى هذه الغاية فقال لانه قد يبلغ
من الرقة الى ان ينزل على الحنجرة السفلى فادونها ولعلم بلغ من الرقة

الى

الى غاية تشبه الماء او الرخ لما تاتي ان سفوف هذا الجسم العضلي الصلب
واما الاورام المائنة فهي كالاستسقاء وهو مرض ما دى سفوفه السحنة
واللون الى غير واجبها واصنافه ثلثة لمجي وهو عام لسائر الاعضاء وسببه
ضعف المعو المغير عن الصاق الغذاء بالمغذي وطبلى وسببه رايح محتو
حول المعدة لاستعمال غذية متخنة ورقية وسببه اجتماع مائنه حول المعو
لان دفاع بعض مجاري الغذاء الى هذه المواضع وعلى ما قال بعضهم الخواق
المجرى المتصل بالشران فان المائنة اذا لم تجد سففا سفوفه تدفع الى هذا
المجرى وتوسعه فوق خلقته ثم تخرقه على طول المدف الى المواضع
المذكورة فمراده بالاستسقاء ههنا الرقي لانه حادث عن المائنة وقد
تلك المائنة هذا حيث ذكرنا بفرق الاتصال في هذا الكتاب كلاما شافيا
والقيله المائنة هي اتساع الانسج لمطوبه مائنة والورم الذي يحدث في القف
من المائنة هو قد يكون تارة داخل القحف وتارة خارجه وذلك اجتماع
مائنه هناك ويسمى العطاس وهذا كثيرا ما يعرض للصبيان الاستسقاء الرطوبان
عليهم وما يشبه ذلك كترهل القرحة وسببها ضعف القوة الغذائية
عن احوالة الغذاء على ما ينبغي واما الاورام الرخية فهي ايضا من الاورام
البلغمية متنوعة نوعين لان الرخ اما ان يكون مداخلة لجوهر العضو والاولون
مداخلة لجوهره بل مجتمعة في تجويفه والاول هو الهيج والمائي النخه و
لذلك قال احدهما الهيج والاخر النخه والفرق بين الهيج والنخه من
وجهين احدهما القوام والمائي المخالطة وبيان هذا ان الرخ في الهيج
مخالطة لجوهر العضو وفي النخه مجتمعة في موضع واحد سواء

كان في جوف العضو او غيره وان بالفتح عطف على ان الاولى التي في محل
خبر المبتدأ **استلينة الحش** بالحاء وفي بعض النسخ **الحش** بالحيم والكل وجه
والنفخة تعاوم للدافع **مقاومة** لاجتماع الزخ في موضع واحد كثرة او
قليلة وذلك بحسب كثرة الزخ وقلتها وغلاظتها ولطافتها هذا والفوق
بين الهمج والتربل ان التربل انفاخ يعرض للاطراف للصباب بلغم رقيق
بسبب ضعف النضج كما يحصل في الاستسقاء وما دة النفخة ان كانت
ساكنة سميت نفخة وان كانت متحركة سميت قرقرة **والبتور الصبي على**
عدد الاورام فانه كما ان في الاورام ما هي دموية ومنها ما هي صفراوية
ومنها ما هي بلغمية ومنها ما هي سوداوية فكذا في البثور فمنها دموية **كالمجدر**
هو بثور صفار يظهر على البدن لدفع من الطبيعة للبدن الاساخي
فضلات طهيته منبثة في البدن عن اغذيائه به ولذلك قيل ان هذا للرض
لا بد ان يعرض لكل شخص غير ان تلك الفضلات تبقى في البدن الى حين
يحصل لها محرك فينهض القوة الدافعة لدفعها ومن الناس من يجد مرضا
وذلك عندما لم تقو الطبيعة على دفع المادة في سن الصبي بل بقيت شئ منها
لم ينفق اسباب منسجة مرطبة فتحرك المادة وتتحرك الطسعة لدفعها مرة
بانية وهذا المرض يختلف في الجودة والرداء بحسب لونه ومقداره واتصاله
وتفرقه وسهولة خروجه وغشيه وقبوله للنضج ووحدايته وتضاعفه
والاعضاء التي يحدث فيها اما لونه فمنه اسود ومنه احمر ومنه اصفر
ومنه اسود ومنه يفسح اللون واجود الجميع الابيض ازاله من طغم للدلالة
على النضج واستيلاد الطبيعة عليه ام الاحمر للدلالة على الدم ثم الاصفر

ثم التفسحي واراد الجميع الاسود للدلالة على شدة الاحتراق وعلى امتداد
البود الجهد اما مقداره فمنه ما مقداره كبير ومنه ما مقداره صغير والكبر
المقدار اجود للدلالة على قوة الطبيعة وقبول المادة للدفع اللهم الا
ان يكون كبر مقداره لكثرة المادة واما عدده فالقليل العدد اجود من الكثير
العدد للدلالة على قلة المادة واما اتصاله وتفرقه فالمتفرق اجود
للدلالة على قلة المادة واما سهوله خروجه وغشيه فالسهل الخروج
اجود للدلالة على استعداد المادة وقبولها للدفع واما قبوله للنضج
فللدلالة على قلة المادة واستعداد الطبيعة عليها واما شكله فغالوا ان
المربع ردي للدلالة على كثرة المادة والمستدير جيد للدلالة على قلة المادة
قال المسيحي وهذا فيه نظرفان الاطباء المشكل المستدير في القروح والدم
اردا من ذي الزوايا فالواو ذلك لان الطسعة تتحير في انبات اللحم في المستدير
فانه ليس بجانب منه اوليا لانبات بخلاف ذي الزوايا فان فيه جانباه هو
اولى بان يتدرك بالانبات منه وهو حيث الزوايا وفي نظره نظروا انهم
الما قالوا ذلك في القروح التي في الخراجات العظيمة والاورام لان تحير الطبيعة
الما يكون فيها لا في قروح البثور عما لا تحفي سلماءه لكن كون ذي الزوايا
اردا للدلالة على كثرة المادة على ما قاله الاطباء وسلمه المسيحي لا ما في
كونه اجود للدلالة على سرعة الاندمال في الظلم في الترجيح والظاهر ان
فساد كثرة المادة اردا من فساد الاندمال واما الوحدايته والضعف
فالواحد اجود من المصاعف للدلالة على قلة المادة والمصاعف هو الذي
يكون في كل واحد منها اخرى وهذا اردا للدلالة على كثرة المادة واما

الاعضاء الى محدث منها فكان منها قريبا من الاعضاء الرئيسة فهو ردي
والبعيد منها جيد لقرب الضرر من الاعضاء للدوية للبدن في الاول ونفعه
عنما في الثاني قال الشيخ في الكتاب الثاني الرابع من القانون ولا يكون
حمي ثم جذري ولا يكون جذري ثم حمي اقول والعلة في هذا ان حدوث الجذري
بعد الحمي دليل على ارتفاع محمود وحدث الحمي بعد الجذري دليل على انخفاض
المادة وردا عنها تحت انها اوجبت الحمي **وصفراوية محضه كالشري**
الصفراوية الشري يتورصفاروكبار مفرطة ومسبحة مائلة الى الحمى
حكاكه فلو رية وسببها بخار يتور في البدن دفعه اما عن دم مري غالب
عليه الصفراء او عن بلغم بورقي وعالمة الدموي ان يكون اشد حمرة وحرارة
واسرع ظهورا واكثر هيجانا بالها وعلامة البلغم ان يكون الى البياض
وبهيج في الليل اكثر وقد صرح الشيخ في الكتاب الرابع بان سببها بلغم بورقي
او دم ما يبل الى الصفراوية قال صاحب الكامل وابو سهل للمسيحي
وقد ذكر ههنا ان سببها صفراء محضه فكانه اراد بالدم المايل الى الصفراء
ما غلب عليه الصفراء وجعل المغلوب كالمعوم وحكم بانها قد محدث
عن صفراء محضه **والجاورسيه** هي يتورصفار ومثل الجاورس يصير الروم
حمر الاصول وربما كان معها ذرع وورم وسيلان صديد وسببها الصفراء
التي تحدث عنها حارة لطيفة شرج من افواه العروق اللباق والخنفس
فما هو ادخل من ظاهر الجلد لشدة لطافتها وحدثها اذا كانت معتدلة
في الرقة والغلاط قليلة الحدة وذلك لما تخالطه شيء سيور من البلغم وجواب
للمسيحي وان الشيخ قال في المقالة الاولى من الفرس الثالث من الكتاب الرابع

الها نوع من النمل وهي ما كان سببها صفراء مختلطة للبلغم فليكن فليكن
جعل سببها ههنا صفراء محضه هو انه جعل المغلوب كالمعوم وحكم
تخلو بها عن الصفراء المحضه كالشري الصفراوية وملك ان قد افترق للشيخ
مشاهدة هذين المرضين تحت الحقول ان سببها صفراء محضه **ومخلطة**
كالحصبة هي يتور ثم صفراء تحت الجاورس ان ابتداء يظهر يكون
كقرص البراغيث متجيب ولا يتفتح بل تصير خشكوشه وسببها اختلاط
الدم وسخونته وصيرورته صفراوية فكان كانه دم اختلط بالصفراء
فلذلك حكم ههنا ان سببها مادة مختلطة من دم وصفراء والكتاب
الرابع واما الحصبة فانه جذري صفراوي وسببها صفراء فليس بين
قوليها تناقض الا ان الجمع بينهما عما قاله المسيحي والفروق بين الجذري
والحصبة من ثلثة اوجه احدها ان الحصبة اصغر مقدارا من الجذري
وبانها ان القلق والكرب والتنوع في الحصبة اكثر مما في الجذري وبانها
ان الحصبة لا يتجاوز الجلد ولا يغور فيه كما يتجاوز الجذري للطافه
ما دتها وغلاط مادة الجذري **والنملة** هي بثر او ثور يخرج مع التهاب
واحتراق ويرم مكانها وربما تسيرا وتندب وتسعي من موضع الى
موضع كما تندب النمل ولهذا سميت بها وهي تنوع نوعين اكله وساعيه
فالاكله هي التي تاكل الجلد وتقرحه والساعيه هي الساعيه التي
تسعي من غير تقرح وسببها صفراء محضه عما صرح به في الكتاب
الرابع الا ان مادة الاكله اغلاط ومادة الساعيه وههنا جعلها من
المختلطة اما المشاهدة اياها ومعرفة ان سببها مادة مركبة او غير

ذلك وقال الميحي ولعل كل هذا السهو حصل من جهة التأمل الاول في
 الاولى الجمل على وجه صحيح ما امكن **والمسامير** هي بثور صغار شديدة
 الصلابة عظيم الروس مستدقة الاصول تاخذ الى داخل العضو كما في
 سمير وسبها خراط غليظ باس بلغم او سوداوي او مركب منها **والجرب**
 هو بثور يظهر على البدن لان دفاع مادة غفنة الى تلك المواضع وهو
 على نوعين رطب وباسر اي ستيال وغير ستيال ولما يكون اكثر حدوثه
 بين الاصابع لانجذاب المواد اليها بكثر حركتها وسببه فساد الدم ومخالطه
 الصفراء والسوداء المحترقة او البلغم للملح بالدم **والثايل** قد ذكرناها في
 تقدم **وغير ذلك** كالخصف والبثور البنية وبنات اللباز والبطم وخو
 ذلك وقد تكون اي البثور ما شبهه كالتفافات هي بثور يظهر على ظاهر
 البدن لان دفاع ما كنه الى ظاهره وريحته كالتفافات هي بثور صغار
 تحدث في البدن لاجتماع رشح تحت الجلد وانت تجد في الكتاب الرابع
تفصيلا احوال الاورام والبثور يليق هو صفة قوله تفصيلا وفي بعض
 النسخ وما يليق وهو عطف على تفصيلا ولكل وجه بذلك الموضع وال
 رحمه الله **الفصل السادس** في امور تقدمت وفي بعض النسخ مع و
 الاول اسهوا قوب الامراض وفيه مبحثان **المبحث الاول**
 في ان هذه الامور لم تحدث في الامراض مع انها خارجة عنها قال رحمه الله
 وفيها امور خارجة عن الامراض وتعد فيها اما انها خارجة عن
 الامراض فلا بل قد عرفت ان المرض هو غير طبيعي في بدن الانسان
 لجبت عنها بالذات افعه في الفعل وجوبا اوليا ولا شك ان الاشياء المعودة

في هذا الفصل ليست من هذا القبيل ولا يكون امراضا واذ لم يكن امراضا
 فليكون لها اسبابا او اعراضا لكونها امورا خارجة عن الجوى الطبيعي
 والمحصار هذه الامور في المرض والسبب والعرض لكونها ليست اسبابا
 ايها لانها لا يوجب ضرر الغفل بواسطة والاسباب توجبها فليقتلوا
 اعراضا تابعة لحالة غير طبيعية هي المرض لان اختلال افعال القوى
 لا بد وان يكون لامر غير طبيعي هو المرض واما انها لم تحدث فيها وان كانت
 من الاعراض لان الامراض الموجبة لها غير ظاهرة بانفسها فليحققوا
 عند ظهورها انه لا بد من امراض ولم يظهر لهم شيء غيرها جعلوها في
 الامراض لان اسم المألوم على اللازم لان الاعراض لوازم الامراض وقول
 الامام اذا كذلك وجب ان يكون الصرع والسكته والذبحه والرعشه
 واشياء اخر مثلها خارجة عن الامراض لان هذه اعراض امراض
 ايها غير لازم لان هذه امراض عرفت حقا تفقا مع ظهور اعراضها ولكن
 ما عرفت حقا تفقا لثقتها بل عرفت اعراضها واعلمت مقامها
المبحث الثاني في انها من الامور المتعلقة بالزينة وال
 رحمه الله وهي الامور الداخلة في الزينة وذلك لان هذه الاشياء المعودة
 في الامراض الخارجية هي اشياء متعلقة بالزينة ومتعلق الشيء في حكم
 الداخل فيه فيكون من الامور الداخلة في الزينة وهي اربعة اشياء الشعر
 واللون والريحة والسحنة ولذلك قال احدهم في الشعر اي الداخل فيه
والثاني في اللون والثالث في الريحه والرابع في السحنة بعد اللون
 ولما قال كذلك لان اللون داخل في السحنة عندهم ولما خص اللون

كثير

اطلاقا

كثير

بالذكر اخرجهم عن السكنه لما لا يتكدر واما الداخله في الشعر فلا شكا ان كان
في الشعر ان يكون طويلا كثيرا متوسط الغلط والرقه والحجوة والسيوط حسن
اللون قويا في نباته سليما وفي الشقق فاي هذه الاوصاف يطلع عذو حله
هذه الامراض فلذلك قال **واجنا من امراض الشعر التناثر** هو سقوط
الشعر لضعف نباته كما يكون عقب الامراض المتطا وله فيقل البخار والمولد
منه الشعر او ينعدم اما سبب تلطيف الغذاء او بسبب ان الطبيعة اسفلت
لقاومه المرض عن تدبير الشعر وحفظه عن التناثر **والتمرط** وهو ايض
سقوط الشعر لكن الفرق بينهما ان التناثر يكون متفرقا كما يكون عقب الامراض
لقلة غذائه والتمرط ياخذ موضعها واسعا يظهر له الجلد كما يكون في داء الحية
وداء العلب ونذكرهما ونذكر الفرق بينهما والتمرط اولي بان بعد مرضه و
القصر وسببه اما استتلاء الجفاف على اطراف الشعر فيسقط او قلة
المادة الممددة له من داخل كحصول قلة الغذاء وتلطيفه **والقلة** وسببها
اما من جهة المادة او من جهة الآلة الموضع الذي ينبت فيه والكاين من
جهة المادة اما لقلة البخار والدخان في كفي الصبيان والنسوان والخصيان
واما لقلته الجوهر الاصل للبخار كما في الناقهين واصحاب السيل واما الكاين
من جهة الآلة فكما يحصل عند اتساعها لاستتلاء رطوبة او حرارة مخلفة ولذلك
قليل ان المسام يجب ان يكون معتدلة بين السعة والضيق وكما فذكرنا هذا
فيما سبق **والشقاق** وهي المسمى في العروق بالحصى وكانها مأخوذة من
الخاصة وهي الداء الذي يتناثر منه الشعر وسببه استتلاء بسرع على البدن
اما ما در او غير ما درى **والدقة** وسببها اما ضعف المسام او لطافة البخار

والغلظ

والغلظ وسببه سعة المسام او كثافة البخار وافرط **الجعود** سببها اما
اعوجاج المسام واما استتلاء البسوس والفرق بينهما وجهين احدهما ان
الخلق يكون دائما والبسوس غير دائم وبانها ان الخلق لا ينفع بالمداواة والبسوس
ينفع بها وافرط **السيوطه** وسببها استقامة المسام واستتلاء الرطوبة
والشيب وسببه استتلاء البلغم وسنكلم في هذه الاشياء كلاما شافيا
حيث نكلم في علامات الامزجة في هذا الكتاب **واستحالة اللون**
اي لون الشعر **كف كان** اي اللون سوا كان اسود فابيض كان في الشيب
او احمر فاصفر الى غير ذلك فان كل واحد منها لا بد له من سبب خاص وسنكلم عليه
في علامات الامزجة **وافات اللون** تدخل في اربعة اجناس لان في غير
اللون اما ان يكون سببه بدنيا او باديا والثاني هو الجنس الثاني والاول
اما ان يكون مع ذلك سور مزاج او لا يكون والاول اما ان يكون مع مادته
او بلا مادة وهو يقسمه الجنس الاول والثاني اما ان يكون تابعا لجنس
لغيره اتصال عارض وهو الجنس الرابع او لا يكون وهو الجنس الثالث
والى الجنس الاول اشار بقوله **جنس استحالة** اي استحالة اللون الطبيعي
للبدن الى غير الطبيعي واللون الطبيعي له ما نعصفه الصنف واخسنه
والثمة ان يكون ابيض مشربا بنجمة وذلك لان لون الاعضاء الخاص
بها هو البياض اما الجلد فذلك ظاهر فيه عندما يقل فيه الدم كما
في جلود الناقهين فانه ميل الى البياض اذ لم تغلب عليه خلط واما
العظام والاعصاب والغضاريف والرباطات وصفاقات لا ورده
والشرايين فذلك ظاهر فيها واما اللحم فانه وان كان لونه ميل الى النجمة

فانه متى غسل واستقصى في غسله مال لونه الى البياض كما في لحوم الحيوانات
واذا كان كذلك فماعد البياض من الالوان فوجوده للاعضاء انما هو غلبه
احد الاخلاط ولا نكل قد عرفت ان اعدل الاخلاط وانسبها للطبيعة
هو الدم فمتى اغذي به الاعضاء البياض صار لونها ابيض مشدبا لخمرة فهذا
هو اللون الطبيعي الاكثر للاعضاء عند الاطباء وما عداه من الالوان
فهو غير طبيعي او غير اكثري كما في الهنود والزنوج **عن سوء مزاج**
بما در كاليترقان وهو نوعان اصفر واسود فالاول من استنلا المواد
الصفراوية والمانى في استنلا المادة السوداء ودر غير ان يكون فيها غفوة
والاولد الاول حمى صفراوية والمانى حمى سوداوية قال السمع في الكتاب
الثالث من القانون اليرقان هو تغير لون فاحش اما الى الصفرة و
اما الى السواد وسبب الاصفر اما من جهة الكبد واما من جهة المارة
واما من جهة باقي الاعضاء واما من جهة الطبيعة واما من جهة خارج
والكاين من جهة الكبد اما ان يكون لحرارة مزاجها فتحيلا ما يورد عليها
من صفراء الكلوس الى المادة الصفراوية واما الورم حار فيحصل فيها
فسفعل الفعل المذكور واما الضعف دافعتها عن دفع الصفراء المتولدة فيها
فبقي مخالطة للدم ونفذ معه الى جهة الاعضاء ونخص هذا وجود الفعل
في الجانب الايمن من البدن وضعف شهوة الطعام لعجزها عن دفع السوداء
عن فم المعدة واما الضعف من تناسل عن غلب الصفراء عن الدم فبقي
مخالطة له ونفذ معه الى الاعضاء ونخص هذا وجود غشيان مستمر
وذلك لان السوداء المنصبة الى فم المعدة لم تكن خالصة من الصفراء ولا
تكون

تكون مع هذا النوع ثقل في الجانب المذكور لان الدافعه صوبه عكس دفع كل
واحد من المواد على عادتها والكاين من جهة المارة اما ان يكون لسدة تقع
في المجرى الاعلى الذي منها وينزل الكبد او في المجرى الاسفل الذي منها وينزل
الامعاء وتفرق بينهما ما يبيض البياض بالدرج في الاول ودفعه في
الثاني لان الصفراء عند حصول السدة لا بد وان يبقى منها شيء في
كيس المارة فنصب او لا فاقولا الى جهة المعاء ونصب البول فاختلاف حصول
السدة السفلى فانه ببيض دفعة واحدة لانقطاع الصفراء عن الانصباب
الى الامعاء واما لحرارة المارة نفسها فتؤدي الى الكبد وتعمل ما ذكرنا
وهذا بعيد جدا والكاين من جهة باقي الاعضاء اما ان يكون بان سخنت
سخونة مفرطة بحيث تحيل ما عندها من الدم الى الصفراء والكاين
من جهة الكبد هو كما اذا دفعت مادة المرض الصفراوي في وقت الحار
الى ظاهر البدن والكاين من خارج البدن اما ان لا تستعمل لغيره
حارة باسنة واستحالها الى الصفراء واحالتها ما تجدي في البدن من
المواد الصالحة اليها ولا تستعمل ادوية حارة تفعل الفعل المذكور واما الدواء
سمى واما الكيفية سميت كما يحصل للبدن من لزج العقارب الحارة واما
الاسود فنسبته ايضا اما من جهة الكبد واما من جهة الطحال
واما من جهة باقي الاعضاء واما من جهة الطبيعة واما من جهة امر
من خارج اما الكبد فاما لبرد مزاجها وبوسته فتحيلا ما يصل
اليها من صفراء الكلوس خلطا سوداويا واما الضعف دافعتها عن دفع
السوداء الى جهة الطحال فبقي مخالطة للدم ونفذ معه الى الاعضاء

الطبيعية
اما الاشهار

يحدث المرض المذكور ونقص هذا وجود القلب في الجانب اللين كما ذكرنا
 لاصفر وخفة في جانب الطحال واما الضعف فمميز بها عن عسر السوداء فيبقى
 مخالطة للدم وينفذ معه الى جانب الاعضاء ويحدث ما ذكرنا ونقص
 هذا ضعف سيرة الطعام مع وجود الخفة في جانب الكبد لقوة دافعتها
 واما الورم سوداوي حاصل فيها مسهل في صفو الكيلوس الفحل المذكور
 واما الطحال فاما يكون لسدة في احد مجرييه ونقص شدة الاعلى سقوط
 الشهوة سدر الج والاسفل سقوطها دفعه واما الاعضاء في فكما اذا
 حصل لباقي الاعضاء سوء مزاج بارد يابس تحيل ما يجد عندها من
 الدم الى السوداء واما الطبيعي فكما اذا قويت الطبيعة في مخارج الامراض
 السوداء ودفعت ما دتها الى ظاهر البدن واما الخارجي فكما
 اذا ادمس عما استعمال الاغذية المولدة للسوداء وغير منقيه يحصل
 للبدن عنها فكثر وسفد مع الدم ويولد المرض المذكور **او بفقر مان**
كل الخصية العارضة للون عن مزاج بارد مفرد قد عرفت ان اللون
 الطبيعي الاكثري او الاحسن هو الابيض المشرب بنجمة فان كانت النجمة
 ناقصة كان اللون عاجيا وان كانت انقص من ذلك كان اللون جسيا
 والصفرة التي ربما كانت **عن مزاج حار مفرد** اعلم ان البدن قد يغير
 لونه الى الصفرة عن غير مادة كما يعرض في تواتر الهموم والغموه وفقدان
 الغذاء وكثرة الجماع واستعمال الصفر اللون مثل اكل الكون والناخواء
 والخلا وان هذه كلها تصفر اللون والى الجنس البالي بقوله **وجنس استحالته**
 اي استحالته اللون **عن اسباب يادية كما تشفع** اي بغير قال الجوهرات

سفعته

سفعته النار والسموم اذا الفحت له فها يسيرا **الشمس والبرد والريح اللون**
 فان كل واحد منها يغير اللون الى القل والسواد والجفاف والى الجنس
 الثالث بقوله **وجنس انبساط اجسام غريبة اللون على الجلد كالبهق**
الاسود والبرص الاسود ونحوهما واعلم ان كل واحد منها قد يكون ابيض
 وقد يكون اسودا اما الاصمان فببياض يحصل للبدن لاستهلاك مواد بلغميه
 عليه بسبب ضعف القوة المغيرة عن تشبيه الغذاء بالمغذي والفرو
 ينز الابيض من وجهه لثقه احدها ان البهق اذا غرذ في موضعه ابرة
 خرج منه دم واما البرص فانه يخرج منه ماء ابيض وبانها ان الشعر
 الثابت في البهق اسود وفي البرص ابيض وبانها ان البهق اذا غرذ على
 الموضع الكائن فيه لم يتطامر موضعه واما البرص فانه يتطامر موضعه
 واما الاسودان فسواد يحصل للبدن لاستهلاك مواد سوداويه غليظة
 والفرق بين الاسودين ان البهق لا يكون معه نثار وقشور واما البرص
 فانه نثار فيه من البدن فلو وقشورا **وانقاطها** اي انقاط اجسام
 غريبة اللون **فيه** اي في الجلد **كالخيلان والنمش والبرش والكلف** اما
 الكلف فهو تغير لون الوجه الى السواد وحدوث آثار مكدية فيه واما
 البرش فنقط سود صغار اكثر ما يعرض في الوجه وربما كانت الى حمرة
 وكودة واما النمش فهي قطعة سوداء او الى حمرة مستديرة تحدث في
 الجلد وربما عرشت حتى يصير مثل الكلف وحدوثه في الاكثر يكون في
 الوجه واما الخيلان فمثل هذه الآثار في اللون الا انها مجتمعة مرتفعة عن
 سطح البدن مستديرة وقال المصنف ان كان لون النقط طميلي الى الحمرة

هو النفس وان كان ميل الى السواد فهو البرش وان اتصل بعضها ببعض فهو كذلك
لكن المشهور ما ذكرناه اولاولان مواد جميع هذه الالوان غريبة والجنس انبساط
اجسام غريبة اللون على الجلد وانفطاطها فيه والى الجنس الرابع بقوله
وجنس الالوان الغارضة من التيام بفرق اتصال عرض كاثار الجدرى
وسببه ضعف القوة المغيرة عن رد عوض ما ذهب من الجلد وضعف
الدافعة عن دفع ما بقي من بقايا الجدرى **وانداب جمع ندب بالفتح وهو**
انثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد وبعض الشيخ **وانثار القروح** والاول
الكثر وانسب بفتاحة الشيخ وسبب انداب القروح ما ذكرناه
اثار الجدرى هذا ما قالوا والذي اقول في هذا الموضع في اللون انه اما
طبيعي الكثر واما غير طبيعي كذلك والطبيعي الكثر هو الاسود والاشقر
الجميع على ما سبق والغرض الطبيعي الاكثر خمسة الاسود والابيض والاحمر
والاشقر اما الاسود فممنه عرضي ومنه مزاجي اصلي والعرضي منه
ثابت ومنه غير ثابت والماثل سببه استيلاء مواد سوداوية على
الدم كما يعرض في العلل الوبائية والغرض البات سببه قوة تأثير حراره
الشمس على اظاهر البدن بحيث تحرق ما قرب من الجلد وتسوده وهذا
يزول باستعمال اللوكات والغنز وموانطبة الحمام واما الاصلي فليسود
الحبشه والهند والزنج وبالجملة سكان المواضع الحارة وسبب ذلك
ان حرارة الهواء تجذب الحرارة الغريزية الى ظاهر البدن وكذا المواد
الكانه هناك لم تحرقها فان كان مع ذلك اصفر كان ذلك على
الحرارة لدلالة على استيلاء المواد الصفراوية وان كان ميل الى الخضرة

فهو

فهو اقل دلالة على الحرارة لدلالة على استيلاء السوداء المحضه وكذا ان
كان ميل الى الكموده وما يولد ان السبب ما ذكرناه هو ان التركي اذا اقامه
الهند تغير لونه الى السواد واولد بعد رطوبن او طئه اولاد اسودا واما الابيض
فمنه مزاجي اصلي ومنه غير اصلي فالاصلي كيباض الترك والصقالبه وسببه
استيلاء البرد على ظواهر ابدانهم فهربت الحار الغريزية الى الباطن وتوفرت
البرد على الظاهر فحدث هناك ضربة واحدة الحرق من النور والفتلج
وتوليد البلغم فلذلك صار ميل الى البياض وما يدل على ان السبب ما ذكرناه
ان الهندي اذا اقام في الصقالب تغير لونه الى البياض واولد بعد رطوبن او
طئه اولاد ايضا لانقال الحرارة في ابدانهم لم لا تحرق للواد الكانه في
الباطن كما فعلت عندما تستولى على الخارج كما في ابدان الحبشه لانقول
الماكان كذلك لان ابدان الحبشه حصل حرارة اخرى غريبة في الظاهر
هي الموجبة للاحراق وان الغريزية لا تحرق البتة ولا توجب ضررا في الفعل
وفي ابدان الترك لم يحصل حرارة اخرى غريبة في الباطن فلذلك صارت
الحرارة الغريزية عندما يجمع في بواطن الترك لا توجب شيئا من ذلك
بل شهامة ونشاطا وقوة وجلدا كما هو عليه حال الانراك واما الابيض
الغرض الاصلي فمنه الرصاصي ومنه العاجي ومنه الجصي اما الرصاصي فبسبب
قلة الدم والصفراء واستيلاء البلغم والسودا واما العاجي فبسبب قلة
الدم ونقصان الصفراء واستيلاء سيرة البلغم واما الجصي فبسبب استيلاء
البلغم الغليظ ونقصان الدم والمرتيز واما الاصفر فيدل على استيلاء
المراهم هذا اللون قد يكون طبعا وقد يكون يكون المراد مرارا بالطبع

ومثل هذا اللون يكون قليل الصفة ثابتا طول الغمر واما ان لم يلبس البدن مرارا
 بالطبع بل كانت الصفة حادثة فان كانت خالصة كان لون البدن صافيا
 الصفرة واما ان لم يكن صافيا الصفرة بل كان ما ملا الى الزرقه وبياض يسير
 كما هو عليه في قد اسفرغ بدنه دل على اقله المراد واستيلاء يسير البلغم
 والدم وان كان مع الصفرة يضرب الى خضرة وكودة دل على استيلاء المزج
 وهذا اللون شر الالوان واما الاحمر فانه اصلي ومنه حادث وكلاهما
 يدلان على غلبة الدم فالاصلي ان كان مشرقا مع بياض فهو اللون الطبيعي
 وان لم يكن مشرقا على استيلاء دم غليظ فان كان يضرب الى سواد دل على
 غلبة الدم ويسير في السوداء والحادث كلون البالد شام وهو حمرة يظهر
 على ظاهر البدن لاستيلاء دم على ظاهر الجلد وهذا ان كان ناصعا
 دل على استيلاء الدم وحده وان كان معه سواد دل على غلبة يسير
 السوداء واما الاشقر فيارة يكون سببه غلبة في الدم المائى كما هو عليه
 حال الناقهين وتارة يكون سببه غلبة في المواد المرارية والاموية فلذلك
 صار اللون الاشقر يبدل على البود وتارة على الحرق واعلم ان الامور النفسانية
 لها تاثير في تغير اللون فان الغضب اذا كان معتدلا احمر اللون لجذبه الدم
 الى ظاهر الجلد ومن كان مفرطا صفرة لاحتراق المواد المنجذبة الى
 ظاهره والفزع تحمر اللون متى اعتدل وان افراط اوجب الصفرة
 اليسير مع قليل ياض لتحلل المواد الدموية والحرارة الغريزية واما
 الخجل والهم فانها يوجبان تارة الحمرة وتارة الصفرة لان فيها لحصل
 الحركة تارة الى خارج البدن وتارة الى باطنه واما الفزع والغم فانها

مارة كهم

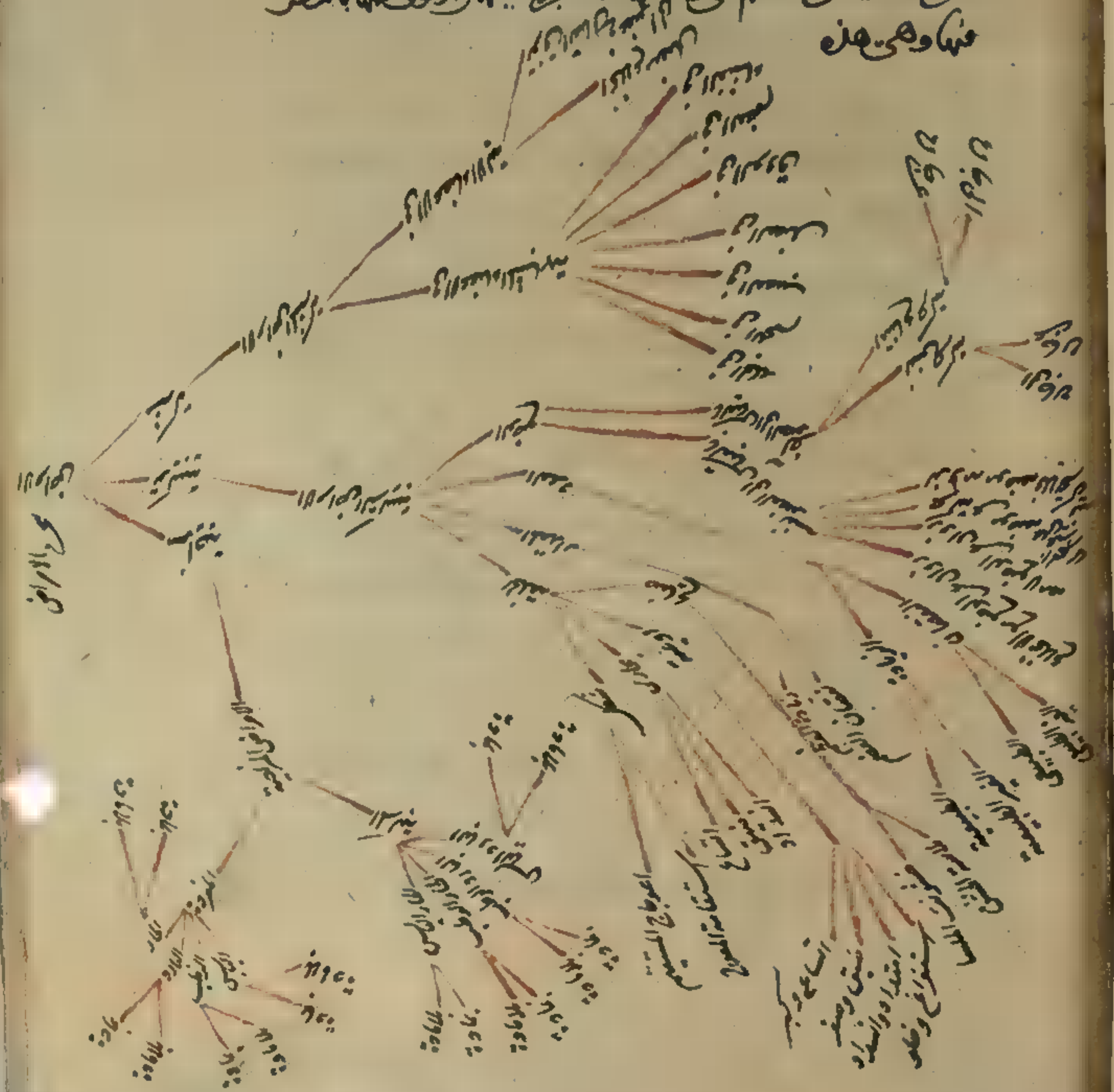
نصفان

نصفان لهرب الحرارة منها الى داخل البدن وسنتكلم في هذا كلاما شافيا
 عند الكلام في العوارض النفسانية ان شاء الله العزيز **واقفات الراحه**
كالضنان وغمر من الراحه اللويه الى نفوخ من الابدان اعلم
 ان واقفات الراحه جنس واحد لان راحته البدن اما ان يكون كريمة و
 ذلك هو الحالة الصحية لان البدن ما دام على حالته الطبيعية لم يكن
 عديم الراحه لدلالة على البود ولا ذات نزوح وخوضه وخوها بل كانت راحته
 طيبة لذية واما ان يكون كريمة فيعقد ذلك مرضا لكن ذلك يختلف باختلاف
 تلك الراحه فربما كانت تلك الراحه حامضه وسببها بلغم حامض او
 سودا كما يكون في الحميات البلغمية والسوداوية وربما كانت منته
 وسببها مواد عفنه مستولى على البدن كما يكون لصاحب العفونه و
 مد يكون ذلك عما في البدن كله كتن عرق كل البدن وقد يكون خاصا
 بموضع واحد فربما كان لبعض الناس في الاطراف وربما كان لبعضهم
 الغم وهو الخراوة في الالف او في اسافل القدم او بين اصابعه **واقفات**
السخة بعد اللون قد عرفت فائدة قوله بعد اللون فلا حاجة الى
 اعادةها اما الهزال المفرط واما السمن المفرط والما الحصرق فيها
 لان الطبيعي للبدن ان يكون متوسط المقدار فان نقص جدا كما في الهزال
 المفرط او زاد جدا كما في السمن المفرط عند ذلك مرضا لكن يجب ان تعلم
 ان السمن على نوعين شحمي ولحمي وكل منهما يكون طبيعيا تارة وحادثا اخر
 وسبب اللحمي سواء كان طبيعيا او حادثا لاستيلاء الحرارة والرطوبة
 ولذلك صارت العروق والتجاويف معه واسعة وكان البدن

معه صلها وسبب الشحم سواء كان طبعيا او حادثا البرودة والحرارة
 لذلك صارت العروق والتجاويف معه ضيقة وكان البدن معه
 مترهلا غاليا عليه الفجاجة فلذلك الهزال عما نوع غير هزال شحمي و
 هزال لحمي فالاول سببه الحرارة والبوسة والمانى بسببه البرودة
 والبوسة واعلم ان البدن الضيق قبوله للآفات الخارجية اشد
 من قبوله للآفات الداخلة لانكشاف اعضائه وعدم ما يسترها ويوقئها
 من الآفات الخارجية والسمين حاله بالضد لضيق عروقه ومجاريه
 وامتلائها من الدم ولذلك صار قابلا لضيق النفس والغشي والموت
 فجأة قال ابقراط وانه الفصول مر كان بذنه غليظا جدا
 بالطبع فالموت اسرع اليه من الضيق ومراده بالغليظ السمين
 وبالموت الموت الكاين وفي داخل لا يخرج واعلم ان السحنة كما
 يقال عما السمين والهزال كذلك يقال على السخافة والكتافة ولا عند
 الا ان ذلك لا يعتد في العرف مرضا لكن يجب ان تعلم ان السخافة
 يمدون بها نارة رقة القوام والاخرى انفتاش الاجزاء وتباعدها
 وهو المراد به في صناعة الطب واما الكتافة المستعمل بآراء السخافة
 والمراد بها اللزوم وهو اجتماع الاجزاء واندماجها وكل منهما ردى
 اما الاول فلانه ما يعين على تحمل الحرارة الغريبة وضعف القوة وسرعة
 الهرم وقبول البدن للأمراض الاستغرائية واما الثاني فلانه يهيئ
 البدن للأمراض المتلازمة لضيق النفس والغشي وغير ذلك ولذلك صار
 الاعتدال بينهما محمودا وذهب الامام الى ان اصناف آفات السمنة

محض

متخثرة في ملت منقالات بين كل منقالية منها اعتدال السمن والهزال
 وما متوسطها والسخافة واللزوم وما متوسطها والصلابة واللين
 وما متوسطها وفيه نظرا لانه لما يصح لو اراد بالسمنة ما عد اللون
 وكان الصلابة واللين ما عد في آفات السمنة وليس كذلك واذا عرفت
 جميع الامراض فاعلم اني وضعتها في مشجحة ليسهل الوقوف عليها بالانظر



قال رحمه الله **الفصل السابع في اوقات الامراض** اعلم ان ما علم
 باوقات المرض نافع جدا في صناعة الطب ولذلك يجب علينا ان ننسب
 القول فيه ونستقصيه ونرتب الكلام فيه في خمسة مطالب **الاول**
 معرفة للمرض الحار والمزمن **المطلب الثاني** في تحديد كل واحد من هذه
الاول اوقات **المطلب الثالث** فيما يدل عليها **المطلب الرابع** في الفرق
 بين الاوقات الكلية والجزئية **المطلب الخامس** في الانتفاع بمعرفة اما
المطلب الاول فقد قال اطباء فيه ان المرض ينقسم الى قسمين **حاد** و**مزمن**
 والحاد هو السريع الحركة الى المنتهى الشديد الخطر والمزمن هو البطيء
 الحركة الى المنتهى القليل الخطر وهذه القسمة تنعكس عليهم في يوم فاما
 مرض قصير المدة فلا يكون من المزمنة وقليل الخطر فلا يكون من
 الحادة فان اراد مريدا فخصا **الامراض** في القسمين المذكورين فليخفف
 الشرط **الاخر** وهو شدة الخطر ويقوك المرض الحاد هو السريع الحركة
 الى المنتهى والمزمن هو البطيء الحركة الى المنتهى واما ما يدلنا على
 ان المرض حاد او مزمن فثمانية اوجه احدها نوع المرض
 فان **الامراض** الصفراوية الخالصة حادة والسوداوية والبلغمية
 مزمنة في الاكثر واحمر زنا بالاكثري عن السكتة العلقمية فانها مرض
 حاد وان حصلت عن مواد بلغمية وبانها نوابض المرض فانها
 متى كانت قصيرة فالمرض حاد ومتى كانت طويلة فالمرض مزمن
 وبانها السحنة فانها متى كانت متخلخلة فالمرض حاد ومتى كانت
 مملوكة فالمرض مزمن ورابعها الوقت الحاضر في اوقات

السنة

السنة فانه متى كانت طويلة فالمرض مزمن وبانها السحنة فانها متى
 كانت متخلخلة فالمرض حاد ومتى كانت مملوكة فالمرض مزمن ورابعها
 الوقت الحاضر في اوقات السنة فانه متى كان حار فالمرض حاد في الاكثر
 ومتى كان باردا فالمرض مزمن وخامسها السن فان امراض الشتاء
 في الاكثر حادة وامراض الصيف والكهول في الاكثر مزمنة وسادسها
 في حال البدن فانه ان كان في اول اموره في الهزال والاختراط
 فالمرض حاد ومتى كان في خلاف ذلك فالمرض مزمن وسابعها حال
 القوة فانها متى كانت قوية فالمرض حاد ومتى كانت ضعيفة فالمرض
 مزمن وثامنها الصناعة فانها متى كانت حارة كالحجارة والصبغة
 فالمرض حاد ومتى كانت باردة كالقصور والملاحة فالمرض مزمن
 ثم المرض الحاد ينقسم الى ثلثة اقسام حادة الغاية القصوى وهو الذي
 لا يتجاوز حمرانه الرابع وحاد دون الغاية القصوى وهو الذي
 لا يتجاوز حمرانه السابع وحاد بقول مطلق وهو الذي يفضي اما
 في الرابع عشر او العشرين ومات اخر عن العشرين لا يقال له حاد
 بل يسمى للحادة المنقلبه اي التي انقلبت من مراتب **الامراض** الحادة
 الى مراتب **الامراض** المزمنة ولم توجد لها هذه المراتب التسير لها
 طرف ينتهي اليه في الزيادة بل قد يتقدم امتداد العمر **المطلب**
الثاني في تعريف كل واحد من هذه الاوقات قال بعض اطباء
 الابتداء هو ما جاء في ثلثة ايام وقد جاء ذلك في كلام ابن قراط و
 هذا خطأ فان لنا من **الامراض** ما يستوفي فيها الاوقات الاربع

كحكي يوم وقال بعضهم هو الآن الذي لا جزاء له وهذا ايضا خطأ لان الآن
لا وجود له بالفعل بل بالعرض والابتداء المرض وجود محسوس فلا يقع في الآن
وقال بعضهم هو وقت ظهور ضرر الفعل وهذا هو الحق واذا عرفت هذا
فاعلم انه انما قال **اعلم ان اكثر الامراض اربع اوقات** ولم يقل لكل
الامراض اوقات اربعة لعلته اوجه احدها ان من الامراض ما لا يتوفا
لها اوقات الا بغيره بل يملك صاحبها امانا في الابتداء واما في الزيد واما
في الانحطاط وحيث هو انحطاط فلا يملك للمريض التمتع الا امر خارجي
لانه وقت استيلاء الطبيعة على المرض فلا يتوقع فيه عجزها عنه الا
بسبب اخرا ما وجهه الطبيب وذلك بان يكون خبيثا لمعالجة الناقص
في المرضي واما وجهه للمريض وذلك اذا لم يكن مطيعا للطبيب فيما
يامره به واما وجهه لخدم المريض اذا لم يطعن للطبيب فيما يامر به
وبانها ان من الامراض ما يكون اصلية اي خلقية كتسقط الراس او زيادة
اصبع او نقصانها او غير ذلك وليس امثالها اوقات اربعة وبالنسبة
اذا حددنا الاوقات الاربعة بحسب النضج عما قاله الاطباء وهو
ان الابتداء هو الذي يظهر فيه اثر النضج ان كان خفيا والزيد ان
تزايد ظهور النضج والانتها ان يكمل النضج والانحطاط هو استيلاء
الطبيعة على مادة المرض وحل عقدة جملة لم تكن لكل الامراض اوقات
اربعة بل لبعضها لان الامراض على نوعين ساذجة ومادية فالساذجة
كاللق والسر وحمى البع واما امثالها لا يكون لها اوقات اربعة لانها لا
تعتبر فيها النضج لكونها غير مادية لتعلقها بالعضو والروح لا بالمادة

نفسهم عند الاطباء بحسب المشهور اربعة اقسام والمتوقع فيها النضج ثلثة
البلغمية والصفراوية والسوداوية والدعوية فلا يتوقع فيها النضج لان النضج
عند الاطباء المحققين غير معتدل المادة والدم قوام معتدل فلا ينظر
فيه النضج ولا اجل هذا صرنا لا نتوقف في اخراجه في مبادئ الامر عند
الحاجة الى نضج بخلاف المواد المثلث فانه لا تاتي لنا اخراج شيء منها
علا الواجب الا بالنضج فلهذه الوجوه قال اكثر الامراض اوقات
اربعة ولم يقل لكها تلك عما قال حنين وغيره من الاطباء لانما ذكره
الامام وهو ان التغيرات قد يكون دفعه وقد لا يكون دفعه واذا
كان كذلك فمن الجائز ان ينقلب المزاج من الصحة الى المرض دفعه ثم
ان ذلك المرض لا يزيد بل تاخذ الطبيعة في تحليله شيئا بعد شيء
او يبقى على حالته لانه تحليل فاسد لان كل ماله ابتداء وانحطاط
فلا بد له من زيد وانتهى وان كانا غير محسوسين وعدم احساسنا
بهما لا يدل على عدمهما في نفس الامر ولانما ذكره القرشي وهو ان هذه
الاوراق انما يكون للمرض حدث فلما قلنا واما ما يقع دفعه كقطع
السيف فليس له اوقات ولان القسم الاول اكثر جعل هذه الاوقات
لاكثر الامراض لانه انما فاسد فان قطع السيف ان لم يود في حاضر
الوقت الى الهلاك فلا بد من ان يحدث من جراحتة ورم ولا بد ان
ينقيح واما خذ في التحلل ان آل امره الى السلامة وان ادى الى الحال الى
الهلاك فهذه الحالة لا تسمى عند الاطباء مرضا لانه اعدام للمرض وجود
سلما ولكن لا نسلم ان كل مرض حدث فلما قلنا اوقات اربعة

لجواز ان يوجت صاحبه في الابتداء او الزيد او الانتهاء ولا لما ذكره الساهر
وهو ان مراد الشيخ ان الاكثر الامراض اوقات محسوسة ظاهرة وهو
احتراز عن الدمويه للزيت والمناقصة والمتساوية فانه لا يظهر فيها
الاوقات الاربعة ووجه الاشتداد والنفص بل وجهه ما ظهر من
النضج في القوارير عاين في المرض المادي لذل اقرب حاله والامقاليه داله
على هذا المراد واذا بطل كون المراد هذا بطل ما به رد على الامام وهو ان الظلم
فيما له اوقات محسوسة وما ذكره داخل في اوقات محسوسة لان قوله
لم ان ذلك المرض لا يزيد بل تاخذ الطبعه في تحليله شيئا شيا داخل في الحمى
المنقصة فانها لم تبدأ بها الى انتهاها اخذ في النقص لان المختل اكثر
من المتعق وبقوله او يبقى على حاله داخل في المتساوية وانما صادت
اوقات الامراض اربعة لثلاثة اوجه احدها ان كل كائز فاسد لا بد له من
ابتداء وانتهى وانحطاط وما من الا سداء والانتها هو الزيد وما بها
ان المرض الذي لا منافيه اما ان يظهر اشتداده او انقصه فان
كان الاول فهو وقت الزيد وما قبله فهو الابتداء وان كان الثاني
فهو الانحطاط وما قبله فهو المنتهى وبالثاني ان العوة المدبرة للبدن اما ان
يساوي المعزى في المقاومة او لا يساويه بل كان احدهما اغلب في الاخر
فان كان الاول فهو المنتهى وان كان الثاني فالغالب اما العوة او المرض
فان كان العوة فهو الانحطاط وان كان المرض فاما ان يكون ظهوره بينا
اولا فان كان الاول فهو الزيد وان كان الثاني فهو الابتداء والى
هذه الاربعة اشار بقوله **وقت الابتداء ووقت الزيد ووقت** بعض
السع

النسخ **التصعد** والاول هو الصحيح عرفا اذ عرفهم انما يستعمل الزيد
دون التصعد واما مرجح المعنى فهما متساويان **ووقت المنتهى**
وفي بعض النسخ **الانتها** وهما متساويان **ووقت الانحطاط**
وما خرج عن هذه اي عن هذه الاوقات الاربعة سواء كانت كلية
اي بحسب المرض من قوله الى اخره او جزئية اي بحسب نوبه نوبه
من اولها الى اخرها فهي **اوقات الصحة** اي بعض اوقات فان
لفظة من فيه للسعصع ولهذا قام البعض مقامه كما اخذت الدراهم
اي بعضها وفي قوله عز من قائل وما رزقناهم تنفقون اي وبعض ما
رزقناهم وفيه اشارة وارشاد الى منع الاسراف فانه لا خير في
السرف اللهم الا في الخير فانه لا سرف في الخير وليس المراد وما خرج
عن هذه الاوقات الكلية فهي **اوقات الصحة** على ما قال المصنف
من ان هذا الكلام لما يصح اذا اخذنا الاوقات بمعنى انها كلية لانا اذا
اخذناها بهذا الاعتبار كان ما بعد الانحطاط معدودا من زمان الصحة
واما اذا اخذناها بمعنى انها جزئية فلا يصح ان يقال ما بعد الانحطاط
معدود من زمان الصحة لانا لا نسلم اننا اذا اخذناها بمعنى انها جزئية
لا يصح ان يقال ان ما بعد الانحطاط معدود من زمان الصحة فان
هذا ما ظنه بعض الناس وهو ان زمان الراحة من حله ا زمان
النوبه الجزئية حتى يكون معدودا في زمان المرض وهذا من بعض
الطن وذلك لان زمان الراحة وهو زمان انصاب المادة الى
المستودع حتى اذا كمل انصابتها وسرى التعفن فيها اخذت النوبه الجزئية

ان يكون في زمان المرض والا كان زمان انصباب المانة للغة الاولى اعني
العم للمقدم عما يوم التوبة الاولى في زمان المرض وهو باطل فانه بالاتفاق
من زمان الصحة وان كان زمان الانصباب المذكور لانه ليس في زمان
ظهور ضرر الفعل فكذا زمان الراحة يكون من زمان الصحة وان كان
زمان الانصباب المذكور لانه ليس في زمان ظهور ضرر الفعل فهذا هو
الحق في هذا المقام ولا يخفى بعد تحقيق ما ذكرنا ان حمل قوله هذه في قوله
وما خرج عن هذه على الاوقات الاربعة الجزئية اولى من حملها على
الكليته اذ لا يذهب ذهن احد الى ان زمان ما بعد الخطا الطلي
من زمان المرض حتى يحتاج الى التنبه على فساد ظنه بخلاف زمان
ما بعد الخطا الجزئي اعني زمان الراحة فانه قد ظن ان من زمان
المرض ولذلك تنبه على فساد ظنهم بهذا وهو ان ما عدا هذه الاوقات
الاربعة الجزئية وما في ضمنها هو بعض اوقات الصحة وبعضها الآخر
هو ما بعد الخطا الكلي ويحتمل ان يكون من البيان ويكون تقدير
الكلام والوقت الذي خرج عن هذه الاوقات الاربعة كليه كانت
او جزئية فهي التي هي اوقات الصحة وحمل عليه اولى من حمله على
البعيضي وان الخارج عن الاوقات الكليته والجزئية يكون اوقات
الصحة لا بعضها فاعرفه فانه دقيق نفيس وليس يعني بوقت **الابتداء** و
الانتهاء طرفان **الايتقان** فيها حال المرض فيه تنبه على فساد
قول من ظن ان **الابتداء** هو الآن الذي لا جزئ له وهو التفسير الثاني من
التفسير الثلثة **للافتداء** ولما ذكر هذا في **الابتداء** و**الانتهاء** ولم يذكره

في الترتيب والاختطاط لان زمان الاولين متشابه بخلاف زمان الآخرين فان
زمان كل واحد منهما غير متشابه اما الاول فلزيد الموزي فيه واما الثاني
فلزيد انقاص الموزي فيه واما **الابتداء** و**الانتهاء** فان زمانهما متشابه
ولذلك خصص كلامه **بالحق** ان كل واحد منهما له زمان محسوس ولذلك
قال **بل لكل واحد منهما زمان محسوس** اما **الابتداء** فلانه وقت ظهور ضرر
الفعل الى ان يزيد واما **الانتهاء** فلانه ما خسر الزيد الى ان ياخذ الموزي في
التلاشي والاضمحلال **له** اي لذلك الزمان او لطل من **الابتداء** و**الانتهاء**
لاحتمال اللفظ كلام الله ولعل وجه **حكم مخصوص** اي مداواة تخصصه
ووقت الابتداء هو الزمان الذي يظهر فيه حلم المرض ويكون اي
المرض كالمتشابه في احواله لا يتبين فانه يزيد واما تشابه احوال المرض
في وقت **الابتداء** لان الموزي ان كان مادة كانت بعد لم يعجز ولم يظهر
اذيتها وان كان سوء مزاج ساذج فحالها ايضا كذلك ولما قال **ويكون**
كالمتشابه في احواله ولم يقل متشابه لان المرض حيث ابتداء اخذ
في الزيد لكن تزيده في المبدأ غير محسوس فلم يكن كما كان كالمتشابه في
احواله لا متشابهاتها والشيخ في اوائل الكتاب الرابع **الابتداء**
هو وقت احتراق الحرارة الغريزية عن المادة الغامرة في العضو وقت
ما لا يكون ظهر للنضج او خلافة المضاد للنضج فيه وهذا التعريف فيه
ظهور وجهين احدهما انه خرج عنه ابتداء الامراض السابقة لانها
خالية عن المادة واما جواز كون التعريف للحيات المادية فبعد عن
الصواب عما لا يخفى على ذوي الالباب وهل هذا الاكن عرف

للإنسان بأنه حيوان كاتب بالفعل فاذا أورد عليه خروج الأمي يقول
اني عرفت هذا الصنف منه وبأنها ان خلاف النضج لا يكون مضاد فلا
يصح اذن او خلافه المضاد له اللهم التجوز الاول بان
كلام الشيخ في الرابع في اوقات الحميات لان اوقات الامراض فلا يضر
خروج ابتداء الامراض الساذجة عنه لان خروج ابتداء هذه الامراض
عنه وان لم يضر لكن خروج ابتداء الحميات الساذجة عنه كالحمل اليوم
وحمل الدوق لا عن الثاني فانه لم يقل ان خلاف النضج مضاد له بل وصف
الخلاف الذي هو عام في المضاد بالمضاد والخطية فيه والتجوز لانا لانسان ان
الخلاف اعم من المضاد لتعريفهم في تعريف المتضادين وهو انهما الزمان
الوجودتان المتعاقبتان على محل واحد منها غاية الخلاف كالسواد
والبياض بان قولنا منها غاية الخلاف احتراز عن المتخالفين وبما هذا
يكون اطلاق المضاد على الخلاف تجوز اللهم الا ان يريد بالخلاف المفهوم
اللفظي وهو الغير المفهوم الاصطلاحي وهو الخالف **والرديد هو الوقت**
الذي يتبين فيه اشتداد اي اشتداد المرض **لوقت بعد وقت**
ولما صار هذا الوقت كذلك لان المؤذي فيه تزايد شئاً فشيئاً فلذلك
تتبدل وقتاً بعد وقت وقال في الكتاب الرابع الزيد هو وقت ما
يتحرك فيه الحرارة الغريزية لمقاومة المادة حركة ظاهرة فتظهر علامة
النضج او علامة مضادة للنضج وفي هذا التعريف ايضا نظروا وجهين
احدهما انه يخرج عنه مزيد الامراض الساذجة لما قلنا وبأنها ان قوله
هو وقت يتحرك فيه الحرارة الغريزية لمقاومة المادة حركة ظاهرة خطأ
لان

لان حركة الحرارة الغريزية لمقاومة المؤذي هذه الحركة الظاهرة انما تكون
في المنتهى فكيف حصل هذا الزيد والمؤذي بعد في الزيادة في الانصباب
ايضا ان كان مادياً ووقت الانتهاك وهو الوقت الذي يتوقف فيه
المريض **جميع اجزائه** اي اجزاء ذلك الوقت **على حالة واحدة** اي
مرغران يزيد وينقص ولما صار الانتهاك على هذه الصورة لان يزيد المؤذي
فيه قد انقطع ونقصه ما ابتداء فلذلك كان متشابهاً باقياً على حالة واحدة
وقال في الرابع والمنتهى هو الوقت الذي تشتد فيه الفئال من الطبيعة والمادة
وتظهر استيلاء احدها على الآخر وهو وقت الملمح والخفي خروج من
الامراض الساذجة عنه لما مر غير مرة **والخطاط هو الزمان الذي يظهر**
فيه انقاصه اي انقاص المرض **وكما امر** اي الخطاط او زمانه **وح**
بعض التسخ وكما كان **امع** والاول والاني وان كان لهذا وجه ايضا كان
الانقاص اظهر ولما صار هذا الوقت كذلك لان الطبيعة فيه قد استولت
على المؤذي وهي اخذت في تفريق شمله وكما زائد الخطاط كان استيلاء
القوة اظهر وكذا انقاص المرض وقال في الرابع والخطاط هو وقت
ما يكون الحرارة الغريزية قد استولت على المادة فتظهر بها وهي في تفريق
شملها شئاً بعد شئاً وهذا التعريف يخرج عنه الخطاط الامراض الساذجة
وهذه الاوقات قد يكون بحسب المرض من اوله الى اخره **في نوابه**
اي جميع نوابها لان الجمع المضاف متعريف وهذا لما تصور فماله نواب
كالنابيه والغبت والربع ونحوها **وسمي** اي زمانا **كله** ويدل على **حسب نوبه**
نوبه وسمى اي زمانا **جزؤه** وسنقول فيه كلاماً شافياً في المطلب الرابع

ولا السنج في الكتاب الرابع في المقالة الأولى منه واعلم ان الابتداء بطول
في الغب والزبد في المواظبه والمنتهى في المطبقة والخطاط في المحرقة
ومعنى هذا الظلم ان الابتداء في الغب اطول من باقي اوقاتها لانه اطول
من ابتداء المواظبه او الربع فان هذا محال وقس عليه زبد المواظبه وانتهاء
المطبقة والخطاط المحرقة والمنا صارا ابتداء الغب اطول من باقي
اوقاتها لوجهين احدهما ان هذه المادة في مبادئ الجاه بها للمرض يكون فجته
وعندما يكون كذلك كانت ظاهرة الحقة فيكون اذيتها للحار الغريزي
اذية ظاهرة فمتشده هرب منها وضعف عند ذلك عن مقاومتها ونجها
فيكون زمان ابتداءها اطول بخلاف باقي اوقاتها فانها تكون قد انكسرت حدتها
واذيتها للعضاء بسبب ما ناله من النضج واعتدال القوام وثانيها ان هذه
المادة تكون في الابتداء رقيقة القوام لطيفة جدا فيتشرب العضو بها وعند
ذلك لا يجتمع في مكان العفن الا في زمان طويل العسر اخراجها من العضو
بخلاف باقي اوقاتها فان المادة فيها تكون قد انكسرت سمورتها وغلاظ قوامها
فيسهل اخراجها عن العضو ودفعها عنه واما علة طول الزبد في المواظبه
فغلظ المادة ولزوجتها وكثرتها فيبطئ استعلاها لذلك واما طول المنتهى
فلان في المطبقة مادتها غليظة كثرة وهي مخصصة مع ذلك في اوعية متكافئة
متلوزة فيطول زمان مقاومتها الطسعة لمادة الموضع عند استيلاء
الطبيعة عليها بعسر عليها تحليلها واما طول الخطاط في المحرقة فلان
مادتها حارة لذاته بخلاف في العضو حارة غريبة تبقى بعد مفارقتها
ويطول انحلالها المطلوب الثالث فيما يدل على هذه الاوقات الاربع

اما الابتداء فظاهرا لانه وقت ظهور ضرر الفعل واما الزبد والانتها والخطاط
فالتدليل على وجوه خمسة احدها مقدار النوبة فانها متى كانت اخذت في
الطول والمرض في الزبد ومتى كانت اخذت في القصر والمرض في الخطاط
ومتى كانت متساوية والمرض في الانتها الثاني تقدمها وتأخرها فانها متى
كانت متقدمة والمرض في الزبد ومتى كانت متأخرة والمرض في الخطاط
ومتى كانت حافظة نظرا واحدا والمرض في الانتها الثالث في الاعراض
الحاصلة في المرض لكن يجب ان تعلم اولها انما هي نوعين مقومة وغير مقومة
والمراد بالمقومة مقوم الوجود وذلك مثل الاعراض الخمسة ذات الجنب
وهي الحمى والوجع الناحس وضيق النفس والسعال والبض المتشاري فان
ذات الجنب تتجمل وجودها بدون هذه الخمسة فانه متى غلبت واحدها
انقال لها ذات الجنب والغرض المقومة نوعان مناسبة للمرض وغير
مناسبة له فالمناسبة مثل الصداغ والوطش في الحمى فان طبيعة الحمى
توجهها والغرض المناسبة مثل اختلاط الذهب والعشم في الحمى وقد يسمى
الاعراض من وجوه اخرى فقال ان منها ما يدل على نفس المرض كسعال البض
والنفس الذي في الحمى ومنها ما يدل على موضع المرض كالنفس المتشاري
الدال على ذات الجنب والموجي الدال على ذات الرية ومنها ما يدل على
سبب المرض كدلالة الامتلاء على ان هذه الاعراض متى صدرت
اقوى والمرض في الزبد ومتى صارت اضعف والمرض في الخطاط ومتى
بقيت على حالها والمرض في الانتها الرابع حال الفترة فانها متى كانت
قصيرة ومتأخرة والمرض في الزبد ومتى كانت طويلة ومتقدمة والمرض

في الخطاط ومتى كانت حافظة لنظام واحد فالمرض في الانتهاء الخامس
حالها في الاعراض وهو انما متى كانت نقيية من الاعراض فالمرض في الخطاط
ومتى كانت غير نقيية بل ظاهرة فالمرض في الزيد ومتى كانت متوسطة
فالمرض في الانتهاء هكذا يجب ان تعلم ان الحيات على نوعين مفترقة وهي ما
كان مادتها خارج العروق ولازمه وهي ما كان مادتها داخل العروق
فالفترة يظهر فيها هذه العلامات جميعها واللازمه لا يظهر فيها الا الماخونه
من الاعراض والنتج واعلم ان الزيد يباين في بعض الامراض
كالحمى المزنية والانهاك بعضها كالحمى المتساوية والخطاط في بعضها
كالحمى المنقصة فان الحمى للمزنية تنقسم سمن غليظا منه وهي المسماه عند اطبا
بسو نوخر وعفنييه وهي الطبقة وهي تنقسم الى ثلثة اقسام من بلد ^{منقصة}
ومتساوية فان العقر تارة تكون مساويا للمخلل وتارة انقص منه وتارة
ازيد فان كان مساويا كانت الحمى متساوية وان كان اقل كانت منقصة
وان كان ازيدا كانت مزينة ومن مثل هذه الحيات بعسر علينا معرفة الاوقات
المذكورة ووجه معرفتها ان ينظر في الحمى المزنية فان كانت تتزايد اكثر
مما في طبيعتها فهو وقت الزيد وقس المنقصة والمتساوية عليها وقد يستدل
على ذلك بالنفخ كما سبقت الاشارة اليه فاعلم اطباء واعلم ايضا ان الاوقات
قد لا تظهر بحسب ما يظهر من اشتداد او النقص وحسب الحيز ان يعتبر
بما يلزم ذلك وهو النفخ ومقابل ذلك تعتبر اوقات سو نوخر ونحوه
المطلب الرابع في الفرق بين الاوقات الكليية والجزئية المرضية
اعتبار ان احدهما من اوله الى اخره اي حين حدوثه الى حين زواله وبانها

بحسب نوبه نوبه من نوابه ولكل واحد منها اوقات اربعة ابتداء ونزول
وانتهاء والخطاط اوقات الاعتبار الاول سمي اوقاتا كليية واوقات الثاني اوقاتا
جزئية وقد عرفت ان المرض على نوعين حاد ومزمن ففي المرض الحاد اذا
صادت الاوقات الكليية هي بعينها الاوقات الجزئية واما المزمنه فربما حصل
في الوقت الواحد الكلي من اوقاتا كذلكا وكذا من الاوقات الجزئية كالحمى الربع
مثلا فان كل واحد من اوقاتا الكليية ياتي فيه عدة نواب جزئية لكل منها
اربعة اوقات المطلب الخامس في الاسراع بمعرفة الاوقات الكليية
من وجه وبالجزئية من وجه آخر اما الاول فمن وجهين احدهما معرفة
المنتى وقربه وتبعه ان بحسب ذلك يقدر الغذاء في لطافته وغلظه لانه
متى كان قريبا لطف الغذاء ليدفع القوة لمقاومة المرض ولا يشغلها شاغل
لم يجعل هذا بحسب الامراض الحادة في الحدة فالمرتبه الاولى يقابل بترك
الغذاء والمرتبه الثانيه يعاين باللطيف في الغايه والمرتبه الثالثه يعاين
بما هو غلظا من ذلك كالمزورات ومتى كان المنتى بعيدا غلظ الغذاء
للقوى القوة على مقاومة المرض الى حين ياتي المنتى لم لطف لما قلنا في
الامراض الحادة وبانها معرفة ايام الاربع والاسباع التي يقع فيها الجحان
فان التام المنافع بعد المنتى وذلك لان الجحان على نوعين جيد ورك
والردي هو الذي يعقبه الهلاك وسبب حصوله اكل الماده وسخرك
من ذاتها وحق مزاجها فنكلى القوة واما خطأ يقع من جهة الطبس
للداواة وهو ان يستفرغ المريض اما قبل النفخ او في وقت الجحان فانه
ان كان موافقا لجهة حركة الماده من دفع الطبس فيفرط في الاستفراغ

وهلك المريض وان كان مضادا متقعا منها تقابل في دفع المادة ومنعها و
هلك المريض واما الجيد فتنقسم الى نوعين تام وناقص والتام ما اجتمعت
فيه ست خصال احدها ان يكون باستفراغ دون انتقال وثانيها ان
يكون الاستفراغ من المادة الموحية للمرض وبالنسبة ان يكون من الجهة التي
للمادة مائلة اليها وراعتها ان يكون قد تقدمت دلائل المنع وخامتها ان
يكون في يوم باحوري وسادستها ان يعقبه خفة وراحته واما الناقص
فهو البحران الانعالي وهو على نوعين باردة يكون معه خراج وباردة يكون خاليا
ومن الخراج كاستفراغ الحمى الصفراوية الى اليرقان واما معنى لفظه البحران
فهو في اللغة السرانية الحكم الفاصل ومنتكلم في البحران كلاما تاما ان
شاء الله تعالى فهذا انشاعنا بالاوقات الكلية واما الجزئية فمنعها
في تدبير العليلة عند حصول النوبة فانما يجب ان يمنع من الغذاء عند مجيئها
وفي حال حضورها قال القراطيد في مقاله الاولى في الفصول اذا كانت
الحمى لازمة لادوارها فامنع من الغذاء في وقت نواحيها وذلك لاسيما
احدها ان الطبعه تشغل بمضم الغذاء عن مقاومة المادة وبانها
انه مع ذلك يستحيل اكثر فضولا غير في مادة النوبة فيكون قد حلها
على المريض افة اخرى ولما اذا كان عند الخطا طها وغذواته تكون قد
سلمنا من ذلك فهذا انشاعنا بالاوقات الجزئية والرحمة الله
الفصل الثامن في تمام القول في احوال الامراض ويشمل هذا الفصل
على مباحث **المحيث الاول** في تعديد الاشياء التي لاجلها
تكون سمية لامراض والرحمة الله ان الامراض قد يلحقها

السمية

السمية من وجوه ان الصانع قد يشير الى معان ليس لها في اللغات
اسماء لان واضع اللغة العامة انما يضع الالفاظ للمعاني التي تحتاج معرفتها
الجمهور فلذلك ينظر صاحب تلك الصناعة الى وضع الالفاظ التي بها تكل
المعاني وتسمى تلك الالفاظ الالفاظ المنقولة وينبغي ان يكون الالفاظ التي تنقل
هي الالفاظ التي مفهومها اللغوي شديدة المناسبة للمفهوم الصناعي واولى
المفومات بذلك ما كان بينهما ملازمة وذلك على قسمين احدهما لانه اما
ان يكون اللازم هو المفهوم اللغوي او اللازم هو المفهوم الصناعي والاول يسمى
نقل اسم اللازم الى الملزوم والثاني يسمى نقل اسم الملزوم الى اللازم مثال
الاول الصرع فان الصرع في اللغة هو السكوت وهو لازم لهذا المرض
وكذلك النسيان اذا ارد به ليتر غسر لان النسيان يلزمه لان ليتر غسر
هو السرسام البارد وهو ورم بارد كاي في داخل القحف غيبان حدوثه
في الاكثر في مجاريه ويطونه دون اغشيته لانها لا تستحق فيها وصفاتها
قلما تنفذ فيها المواد الغليظة ووالا طباء في يطلق اسم ليتر غسر على كل
ورم دماغي بارد سواء كان بلغم او سوداويا لكن المشهور ان المخصوص
بهذا الاسم البلغمي دون السوداوي والان النسيان لازم للبلغم الذي هو ليتر غسر
عند الاطباء سموه بالنسيان اطلاقا لاسم اللازم على الملزوم وكذلك
السدر فانه في اللغة تحيير البصر يقال سدر البعير بالسر سدر سدر
وسدارة تحيير من سدة الحبل فهو سدر وهو لازم لهذا المرض وهو حاله
ينفي الانسان مع حدوثها هتاجا في راسه ثقلا عظيما وفي عينيه و
ربما وجد طيننا في الاذن وربما زال معها عقله وسببه امتناع الروح

النفساني عن سلوكها الطبيعي في اوعية الدماغ وعروقها مبرد الدماغ ويسدر
كما يحد من الاعضاء عند انقطاع مدد الروح عنها بسبب القعود عليها واستقط
وسبب امتناع الروح اما اخلاط بارده غليظة التي ان زادت كميتها احدث
السكتة وان رقت وحدثت منها حركة ومن الروح حركة حدث الدوار
وسمى هذا النوع السدر الحذر واما سقوط شيء على الراس او ضربه فحدث
السدر الم يعرض للحجب الدماغ او سدة تعرض هناك او ورم يمنع الروح
من السلوك ويسمى هذا النوع السدر المولم والسدر يشبه الصرع ووجهه
احدها السقوط وانها تكون الافعال وفارقة وبلته اوجه احدها ان
السدر لا يكون معه تشنج في البدن كما في الصرع وذلك لضعف سبب السدر
وقوه سبب الصرع وبانها ان السدر يقدمه دوارم بعد مدة يحدث واما
الصرع فعد يكون دفعة وبانها ان السدر لا يكون معه زبد واما الصرع فلا بد
له منه وكذلك الدوار فانه في اللغة هو دوار الراس وهو لازم لهذا المرض
وهو حالة تخيل لصاحبها ان الاشياء تدور عليه وان دماغه وبدنه يدوران
فلا يملك ان يثبت وسببه اخلاط وقته صفراوية ورياح غليظة في بطون
الدماغ او في عروقه اليكها التحلل فتتحرك حركه غير طبيعية وتقالها الروح
تتحرك طبيعته مضادة لملك الحركه فتدافعان ويقع منها حركه دورية كما تدرك
في الزوبعة وسبب دوران الروح تخيل ان الاشياء تدور لانه سواء ان تخلف
فيه اجزاء المحسوس الى الحاس من جهة المحسوس او الحاس الى الشئ في
ملك القانون فتدحل الصداع دوار عارض وتدحل الدوار صداع عارض
وهذا الذي يصح في بعض اصناف الدوار وبعض اصناف الصداع لان كليهما ولان ذلك
ذكرها

215
ذكرها بلفظة قد اما الاول فهو ما كان حادثا عن مواد غليظة راسخة في الدماغ
وستعرف ان نضج هذه المواد بالتروق فاذا رقت جوت في المجاري فقلت
فعل المواد الصفراوية في الجباب الدوار وايضا مثل هذه المواد الممكن للطبع
ان تحللها دفعة واحدة بل شئ بعد شئ وذلك بالبخر الموجب للدوار فمثل
هذا الدوار منذر باقلاع الصداع واما الثاني فهو ما كان حادثا عن مواد
رفقة صفراوية وستعرف ان نضج هذه المواد مغليظ قوامها على
المذهب الحق فعندما تعطل تنسكن حركتها وترسخ وتوجب الصداع
كاجباب المواد الغليظة فمثل هذا الصداع منذر باقلاع الدوار وكذلك
السبات السهري لان ذلك لازم للمرض الذي يسمى به وهو غلة مركبة من
السرسام البارد والحار فان مادته مركبة من صفراء وبلغم فتارة يساؤون
وتارة يكون احدهما غالبا وتقدمون اسم الغالب وتقولون سهر سباتي
او سبات سهري وكذلك السبات الساذج لانه لازم للمرض المسمى به وهو
نوم مغرط ثقيل في المدة طولا وفي الكفنة قوة فيصعب الانبعاث عنه وان
نبته وحلوه اما الامر خا ص بالراس او حادث له عما سبيل الشوك والخاص
اما سوء مزاج بارد رطب يسد مسالك الروح النفساني ومنعها من
النفوذ واما مادة رطبة اما بلغمية او دموية تشد المسالك للدورة وتعمل
الفعل المذكور واما ضغط ينال الدماغ كما اذا انكسر التحف فانه يوجب النوم
المغرط لوجهين احدهما بسد مسالك الروح بسبب الضغط وثانيهما
لاجتماع الروح النفساني الى الباطن لمقاومة المؤذي واما الضربة تنال غل
الصداغين فانه يوجب ذلك لانصاب الروح الى الباطن لمقاومة المؤذي

لانه قريب من الدماغ والكائن بالشركة اما بشركة البدن كله وذلك اما من سبب
مخرج مثل ملاقة ما يارد مفروط البود او هو بارد جدا فانها لو جبان
النوم المفروط لهوب الحرارة الغريزية والروح النفساني الى جهة الباطن
خوفا من المودى المبرد واما من داخل مثل الكائن عند اشتداد نوايب الحمى
واقبال الطبيعة بكليتها الى العلة وانضغاطها تحت المادة فتنبهها الروح النفساني
خصوصا ان كانت الحمى بلغت فانهما تحب النوم المفروط لما ذكرناه ولصعود
الاشجرة الرطبة الى الدماغ او بشركة عضو واحد وذلك ما المحدث بسبب
استقبال دويه مخدرة تفيد آلات الروح مزاجا منا فيا نفوذ الروح فيرجع
عائدة الى المبدأ وانما فانها تنبذ عن النفوذ وسبب الافراط في السكر خصوصا
اذا كان الشراب حمر غليظا فان ذلك يوجب السبات بما رطب بالآلات
وسهل مسالك الروح او بسبب كثرة اغذية غليظة مثل الفطور والكام
فانهما يرفع منها اشجرة غليظة تسد مسالك الروح او المعاجع عندما تتولد فيها
ديدان وتكثر حركتها الى الدماغ اشجرة كثرة او الرح عندما تحتقر فيعنى
او دم الطمث او الرئة عندما يحصل فيها ورم واعلم ان اول استقرار
مادة السبات في مقدم الدماغ ومعظم تأثيرها فيه ولذلك صار اول
ما تتعطل من الحواس فيه البصر واما كان كذلك لان مقدم الدماغ
ارطب اجزائه ومادة السبات رطبة فتقبلها بسبب مناسبتها لها
ومثال الثاني قولنا للحمى الاستقصائية في البودا وهما باردات وقولنا
للقروح الصفراوية والحمى والنملة والثار الفارسي على ما ذكرناه انها
خلط صفراوي وكما ان الخوليا فانه يقال ان مفهومه في لغة اليونان الخلط

الاسود وهو سبب المرض المسمى بذلك والسبب يلزمه مسببه فهو نقل
اسم للزوم الى اللازم وربما لم يجد صاحب تلك الصناعة لذلك المعنى
لفظا مناسبا او وجد لكن كان ذلك اللفظ ما يحتاج في انضاج معناه
الى لكفة على المتعلم فلم يضع له اسما مفردا بل سماها باسم مضاف الى معنى
قد عرفت او يريد ان يعرف لقولنا ذات الجنب وذات الرئة وربما
لم ينسب الى ذلك المعنى هذا الوجه بل بان الحق بذلك المنسوب اليه يا الله
لقولنا سوداوي منسوب الى السوداء الذي هو سبب المرض ولقولنا الحرق
المدني منسوب الى مدنه النبي صلى الله عليه وسلم لكثرة حدوثه فيها وقولنا
الحمى النهارية والحمى الليلية لكثرة حدوثها فيها ومنه نأت الليل لكثرة حدوثها
فيه وهي حكة وخشونة وبثر صفار يعرض في البود والليل وسببها الحساسة
ما يجب ان يتخلل لخصا في الجلد وخيق المسام في الاصل فاذا كثرت الحزاز
عند جودة الدم في الليل وازدادت المسام ضيقا البود الهواء وغور
الحرارة حدثت هذه العلة ولذلك سميت نوات الليل والى بعض ما
ذكرنا اشار بقوله **اما في الاعضاء الحاملة لها لذات الجنب**
الاطباء فيقولون انه ورم حار يعرض في نواحي الصدر اما في الحجاب
المستبطن للاضلاع او في الحجاب الحاجز المسمى افوخا او في العضل الخارج
واما المشهور عند الاطباء الآن فذات الجنب ورم في الغشاء المستبطن
للاضلاع وما كان حادثا في الغشاء الحاجز فانه يسمى بوسا ما ورم
العضلات يسمى شوصة وسببها مواد رقيقة صفراوية او دموية ولا
مكن ان يكون حدوثها عن بلغم ولا عن سودا لغلظها وصفاقه الغشاء

وصلاته فلا تقدر ان على النفوذ فيه قال البقراط في سادسه الفصول
احجاب الجشاء الحامض لا يكاد يصيبهم ذات الجنب لان حموضته تكون
عن بلغم حامض او سوداء والاطباء مختلفون في ان ذات الجنب الايمن
او الايسر ايها ارداء فقال قوم ان الكائن في الايمن ارداء لبعدها عن راس
القلب الذي هو معدن الروح الحيواني والحرارة الغريزية فلا تنضج بسرعة
وقال قوم ان الكائن في الايسر ارداء لقربها من راس القلب وايدائها اليه
والحق ان كل واحدة منهما ردية من وجه وجيئه من وجه اما الكائنه
في الايمن فلا يبعدها عن القلب فلا تنضج الا في زمان طويل وجيئه
لبعدها عن نكايته والكائنه في الجانب الايسر رديه اذ لقربها من راس
القلب تؤذي وجهه لسرعة نضجها وهذا المرض له اعراض خمسة
قد عرفتها وهو السعال لقاذي الرية بالمجاورة وعند المضغ يرشح الهام
المادة شئ بعد شئ وضيق النفس من اجمة المادة لالات النفس وضغطها
لها ووجع ناخس لعصابته العضو نفسه وحمى لمجاورة الورم للقلب ونمض
منتشاري لاختلاف الغشاء في اللين والصلابة **وذاة الرية** وهي ورم الرية
وقد سبق الكلام فيه ومن هذا القسم ذات الكبد وهي ورم تحدث في
الكبد او دحازه او باردة تنصب الهام وتوزمها فتارة تكون في المقعر
وتارة تكون في المحذب وتارة في عضلاتها وتارة في حجابها والفروق
بين هذه الاورام ان الكائن في جرم الكبد لا يكون معه وجع لعقده
لان جوهرها ليس له حش ذاتي عما عرفت في الاعشيه وسفره
السحنة بحسب الحلة الغالب غير انه ان كان في الجانب المحذب كان
هناك

هناك سعال لقربه من الحجاب المحرك للنفس ويختبر البول فيه لقربه من مجرى
من هذا الموضع وربما لا يكون الورم ظاهرا للحش ومتى كان في المقعر لم يكن
معه شئ مما ذكرنا بل يكثر معدن لحمته للمعدة وسود اللسان واما ورم
العضلات فانه دليها يكون ظاهرا والوجع معه قويا ولا يكون الورم الغشا
لكن ظهور ورم العضلات اثر وجب ان تعلم معاه قد علمت ان ورم الحجاب
يشابه ذات الجنب من وجوه ثلثة احدها بالسعال فان كل واحد منها
تؤدي الات النفس فتتحرك الطبيعة فيه لدفع المودي وبانها بالحمى لكن هذا
انما يكون اذا كان الورم حاراً وبالثاني قديد المعاليق والغشيه وذلك بواسطة
الحجاب والفرق بينهما من وجوه سبعة احدها ان النبض في ذات الجنب
منتشاري وفي ذات الكبد موجي الثاني ان الوجع في ذات الجنب ناخس
وفي ذات الكبد يقيد وسفره في عند الكلام في اصناف الوجع الثالث
ان السعال في ذات الجنب في اوائلها يابس اي بلا نفث وفي اخرها لين
واما في ذات الكبد فالسعال دائما يابس الرابع ان الوجع وباقي السحنة
في ذات الكبد تتغير الى الصغرة لغير الغذاء الواصل اليها واما في ذات
الجنب فان الوجع فيها لا يتغير لاجزاء الصفر فيها الى الورم الخامس ان
ذات الكبد تحترق فيها بالورم دائما في الجنب الايمن تحت الاضلاع واما
ذات الجنب فقد يكون في الجنب الايمن وقد يكون في الجنب الايسر ويكون
مرتفعاً انما السادس ان ضيق النفس في ذات الجنب اكثر مما يكون في
ذات الكبد لقربها من الرية والقلب السابع ان البراز في ذات الكبد غسالي
لضعف الكبد عن الاحالة واما في ذات الجنب فانه بخاله **واما اعراضها**

بالصرع واما من اسبابها لقولنا مرض سوداوى وقد استوفينا القول
فيها فلا حاجة الى تكراره واما من التشبيه لقولنا **داء الاسد** هو الجذام وسبه
مواد سوداوية تتولى على الاعضاء وتفسدها وربما تساقطت هذه
العلة ما توارث عن الاباء والاجداد الاستحالة المنى الى النطفة السوداء
ومشابهته للاسد قبل لانه يهجم على صاحبه هجوم الاسد وقيل بل لان
وجه صاحبه يشبه وجه الاسد في تقعره واستدارة عنقه وقل
لان الجذام يعرض للاسد كثيرا وهذا ان صح فلا شك لانه اولى لان قولنا **داء**
الاسد يقتضى اختصاص ذلك الداء بالاسد كما في داء الثعلب وداء الحية
فانما المسمى بها العروضا للثعلب والحية كثيرا اما داء الثعلب فهو
تساقط شعر الراس لمواد صفراوية محترقة مختالط بالدم او مرة سودا
مخالطة له فترى شعره وتساقط جميعه واما داء الحية فهو مرض
يحصل في الراس لمواد سوداوية محترقة او بلغ ما لم تساقط معه الشعر
وتفسخ جلدة كالحية وقيل الفرق بينهما ان ملتصقا بالشعر في داء الحية يكون
معوجا ملتويا وكذا وبالجملة شبهها بالحية اذا انسابت على الثعالب
طويلا ومن هذا النوع السرطان وقد عرفته ومنه القطرب وهو
نوع من الما الخوليا وسببه سببه وعلامته شدة تقطيب الوجه
وان لا يسكن في موضع واحد اكثر من ساعة واحدة بل لا يزال يتردد
ومشي مشيا مختلفا لا يدرك اين يتوجه مع حذر من الناس وسوي
قصد لمن يغافضه ويكون بوزة ليلا وتواريه نارا جبا للخلوة
وحذر عن الناس وربما لم يحذر بعضهم غفلة منهم وقلة تفطن

لما يدرك مع ذلك فانه يكون على غاية العيوس والتاسف اصفر اللون جاف
اللسان وعلى ساقيه قروح الاندمل الاضباب المواد السوداء التي لها اثرها
وكثرة حركة الساقين والانه دايما يصل رجله بعضها ببعض ويعثر وبعضه الكلاب
والما سمي به شبهها بالدابة المسماة بهذا الاسم وهي دويبة تكون على وجه
الما تتحرك عليه حركات مختلفة بلا نظام وكل ساعة تقوص وتهرب
ثم تبرز وتظهر واما منسوبها الى اول من ذكر ان **عرض له ذلك لقولهم**
القروح الطيلا نسبة منسوبه الى رجل يسمى **طيلا** نس وهو نوع من
القروح العفنة سيل دايما منها صديد واما منسوبها الى بلد يكثر حدوثه
فيه لقولهم القروح البلخية هي قروح مع بثور وخشكرشيات و
سعالان صديد وهي من جنس السعفة الرديم ولما سميت بهذا الاسم لكثرة
حدوثها في بلد بلخ ومن هذا النوع العروق المدينية لكثرة حدوثه في المدينة
كما قلنا وهو ان يحدث على البدن بثره ما يصفح ثم تنفط ثم تنقب فتخرج
منها شئ يشبه بالعروق ليزال يطول وربما كان له حركة كروية تحت
الجلد وسببه فضول ردية تحصل في العروق وحرارة مفرطة تشوي
تلك الفضول وتجففها وتعتقها فتصير في هيئة العروق الالهة في جوف
العروق فتدفعها الطسعة على سبيل دفع الفضول وصارت الى
لعض الشعب الدقاق فيفسخه وسبق الجلد بشدة اندفاعها والكثرة
ما يحدث هذه العلة في البلدان الحارة النابسة وظن بعضهم انه حيوان
ومنهم من ظن انه عصب اذا قطع ألم الما شديدا قال جالينوس اني لم
أحصله من امره شيئا واما منسوبها الى من كان مشهورا بالنجاح

في معالجتها اي معالجة تلك الامراض **بالقرحة المنسوبة الى الخيرونية**
 التي قال جالسوس فيها ان هذه القرحة منسوبة الى اول من ذكر انها برئت
 على يديه وهو خيرون الطبيب واما ذكر هذا في شرحه لقول بقراط في
 سادسة الفصول اذ مضى بالقرحة حول او مدة الطول الى اخره ولا
 منافاة بين القولين فقد يكون ذلك مع انه مشهور بانه اول من ابرأها مشهور
 ايضا بالجراح في معالجتها وقد صنف الامام الخيرون في مقال الخيرون
 واعقد ان هذا منسوب الى الحقلة التي سمي بد مشتق جيرونا وليس كذلك
 فان جالسوس اخبر عن اسم ذلك الطبيب انه خيرون بالجراح وقد ذكر
 في كتاب جيله البروق ان بعض القروح سمي باسم مشتق من اسم المداوي
 الاول وهي القروح المسماة خيرونيون وبعضها سمي باسم مشتق من
 اسم اول شخص حدث به وهي القرحة المسماة حليلاتيون والعج
 من السامري ان قال الجيرونين بالجيم لا على ما نظن انها بالجاء وكأنه
 لم يطلع على ما ذكره جالسوس واعقد صحة ما ذكره الامام فلذلك حرم
 به والظاهر انه لما حرم به لقول ابن جميع في نقيح القانون لانه قال
 فيه وجدت في بعض النسخ على الحاشية ما حكاه سيريوس و
 الحرف اليوناني هلدالم قال وهذا الحرف من صور الحروف اليونانية
 هي صورة السين الا ان اليوناني خرجوه مخرج الجيم وينطقون به
 مشددا وعلى هذا يكون الصحيح الجيرونين بالجيم اعني اذا عربت و
 لما كتبت بالجيم لان ذلك الحرف لا نظيره في العربية ويكون ما
 رظنه اكثر من التسمية ايها الخيرونين بالجاء تصحيفا وانا اقول

في هذه العبارة التي هي من عجايب كتاب زرادشت ولا يعرف تفسيرها
 الا الهراقة امثاله ما قال الشيخ في الشفاء عما قول بعضهم من ان الجباب
 اشرف من السلب فهذا نوع من العلم لا افهمه ولا احب ان افهمه والله
 اعلم بحقيقة الحال واما **جواهرها** اي جواهر الامراض فاني
 وذا **انها كالحصى والودم** لان الحمى حرارة غريبة تنبعث من القلب
 في العروق الضارب وتضرب بالافعال والودم زيادة حجم غير طبيعيته
 واسم كل واحد منها من نفس جماعته وذاته **المحشيت الثاني**
 في تقسيم الامراض بحسب سهولة تعرفها وصعوبته قال
 رحمه الله **قال جالسوس ان الامراض اما ظاهرة حسنا وقد يكون**
في الباطنة ما يعرف بالحقير ايضا كما ما ستعرفه ولكنه اقل الوجود ولاول
 اكثر في الوجود واما **باطنه** واستدل لنا على اكثرها انما يكون بافعالها
 فكل عضو كان لا اطلاع على افعاله اقل فلا شك ان ادراك امراضه اعسر
 وبالعكس فالباطنه اما **سهلة الوقوف عليها** كما وجاع **المعدة والرئة**
 لظهور افعالها في احالة الغذاء وفعل النفس والآن مكان المعدة اقرب الى
 الظاهر واما الرئة فانها وان كانت بعيدة عن الظاهر لكن اعراض امراضها
 ظاهرة غير مشبهة كحمى الوجع من اذسحافتها وكذا على انما اذها تظهر
 فيها اثر البخار واما **اعسر الوقوف عليها كافات الكبد** لا سيما المقعر
 لبعده عن مرصد الحش ولوقوع الاشتباه في العلامات هل الافه واقع
 في نفس الكبد او في محدها او في مقعرها او في الماساريقا المتصلة بالامعا
 او في العروق العظم الطالع من حريم الكبد لتعذر الاطلاع على افعالها

ومجاري الرية وفي بعض النسخ **المرة** وكلاهما يعسر الوقوف على امراضها
اما مجاري الرية فلانها الشريان والوريد الشرياني وكلاهما بعيدان
عن ادراك الجواس وعن الاطلاع على افعالهما مع وقوع الاشتباه على اعراضهما
واما مجاري المرة فللاشتباه في ان الافة في المجرى الذي بين الكبد والمرارة
او في المجرى الذي في المرارة الى المعاء او الى اسفل المعدة ولهذا يحتاج الى
فوق بين اصناف اليرقان الحاصل من افة في كل واحد وهذه المجاري
اولا للوقوف عليها الا بالحدس والخمين لمجاري البول للاشتباه في ان الافة
في البرائح ام في الكلى ام في المثانة ولهذا يحتاج في معرفتها الى حدس
قوي والله الاشارة بقوله **واما غير مدركة الا بالخمين كالافات العارضة**
لمجاري البول لبعدها عن مرصد الحدس ولتعدد الاطلاع على افعالها بعد
ما تمزج للاشتباه **المبحث الثالث** في اسباب مشاركة العضو
عضوا اخر في مرضه قال رحمه الله **والامراض قد يكون خاصة**
وقد يكون بالشركة وذلك لان كل مرض فخصوله في العضو الذي هو فيه اما
ان يكون تبعا لحصول مرض في عضو اخر او لا يكون كذلك والاول هو الحادث
بالشركة ويسمى المرض الشريكي والماني هو الاصل سواء اوجب مرضا
اخر فقال انه حادث بالشركة او لم يوجب لكن في غالب الامر لا يسمى
المرض اصليا الا بالنسبة الى المرض الذي بالشركة **والعضو يشترك في**
مرضه من ستة اوجه احدها قوله اما لانهما متواصلان بالطبع
تصل بينهما الآت كالدماع والمعدة **توصل العصب** **بينها** اذ الشوخ
داعيا ان بينهما مشاركة بالعصب ومما دل على هذه المشاركة وجهان

احدها

احدها ان الانسان متى اشتتم رائحة كريهة حدث له تنوع وغشيان و
تقلب نفس وبانها ان من شرب ماء باركا شديدا البرد احسن بمرده في
دماغه ويحدث منه الصداع واعلم ان مشاركة الراس للمعدة في امراضها
الكثيرة في العكس بل اكثر امراض الدماغ تكون لمشاركة المعدة لانه مع الاتصال
الذي بينهما بالعصب موضوع فوقها حيث تنصعد اليه اغزيتها بالطبع
واما المعدة فانها وان كانت تحتها الا ان الفضلات المنحدرة منه في
الكثير الاوقات تكون غليظة لا سفذا لها وما سفذا لها تقع في مجويفها
فلا يكاد يوذ بها **والروح والتذي** **يوصل** **اوردة** **بينها** على ما دل عليه
الشريح ويدل على ذلك ايضا امران احدهما انه متى ضمور الثدي سالت
دم الطمث ومتى انقطع عظم الثدي ولهذا يدل ضمور الثدي بغيره على
الاسقاط كما قال انقباط ولها ايضا وضع المحاجم تحت الثدي يقطع نرف
الروح وانما جعل ذلك لكون الدم الحيض منغذ الى الثدي ليصير غذاء للخمين
اذا انفصل وبانها ان كل واحد منهما متى ضرر سرت لافة الى العضو الاخر
فهذا هو الوجه الاول من الستة المنقسم الى التمييز وليس في اقسام
الشركة ما هو اشتد مشاركة من هذين في الاستدلال باحدهما على الآخر
ولهذا قال فيها بالطبع ولم يقل في باقي الاقسام ذلك الوجه الثاني من الستة
قوله **اولا ان احدهما طريق الى الثاني كالارستقون** **ورم الساق** لانها في طريق
نفوذ اللواد الى الساق ولذلك متى حصل في الساق ورم رامت الطبيعة
اصلاحه فارسلت اليه مواد صلاحة طلبا لاصلاحه فتمت بالارستقون
وهي في نفسها رخوة قابلة للمواد صنف وبعض وتورم فلهذا ترم

الأربعة إذا حصل في الرجل ورم أو جوارحه الوجه الثالث قوله **وأما أنها**
متجاوران كالرئة والدماغ وفي بعض النسخ **كالرئة والدماغ فكل**
شرك الآخر هذه النسخة هي الصحيحة فإن مشاركة الرئة للدماغ ليست
 للمجاورة فإن المسافة بينهما بعيد بل بالمجاورة والمساومة لهما موضوع
 تحته حيث تخدر اليها فضلاته وجرمها قابل للخلخلة وليس في داخلها
 تجويف عظيم كالعدة ولذلك حصل السيل والسهال كثيرا بسبب النزلات
 وأما الرئة فإنها تشترك الدماغ بالمجاورة إلا أنها لم تخلق ضعيفة كخلف
 للأذن للدماغ والاربطة للقلب لئلا يكثر حصول الآفات والأورام بها وذلك
 لزمه ضرر عام للبدن وهو الخناق ولذلك خلف الأذن والاربطة وهذا القيل
 مجاورة عنونين أحدهما قوي والآخر ضعيف فالضعيف يقبل ما تدفعه القوي
 كالاربطة للقلب وإلى هذا أشار بقوله **وخصوصا إذا كان أحدهما حارا**
ضعيفا فقبل الفضل من صاحبه كالاربطة للقلب ولعلم أن في نسخة الإمام
 وقع كالرئة والدماغ ولم يعرف أن الشوك بينهما بالمساومة والمجاورة لا
 بالمجاورة وقال بعد الوجه الثاني في تقريب من هذا حال الرئة والدماغ
 لهما موضوع تحته ونزول فضلاته اليها يحدث لها السيل وغيره وفيه
 نظر لأنه أي تقارب بين مشاركة عضو لعضو مرضه لكون المشارك
 طريقا إلى المشارك له ومن تأذى عضوا بخدر اليه من فضلات عضو آخر
 أرفع منه وغير مشارك في مرضه فإن الارتشاش كان الساق في ورما
 والدماغ لا يشارك الرئة في مرضها وإذا كان كذلك فكيف يقال أنه تقرب
 منه وإن النسخ وإن أورد هذا المثال في المتجاورين إلا أن إيراد هذا

القسم اعني في المتجاورين كما قلنا أولى إذا قرب والاولوه علم ما لا يخفى الوجه
 الرابع قوله **وأما أن أحدهما مبدا وأصل لفعل الثاني كالحجاب للرئة في**
النفس فإن الحجاب هو المحرك للرئة حركة الانسساط والانقباض فإنه إذا
 انبسط انقبضت الرئة وإذا انقبض انقبضت فهو أصل لفعلها في النفس
 فإذا أصابته آفة شاركت الرئة لذلك وأما الرئة فليس لها حركة ذاتها على
 ما هو مذهب جالينوس وقد ذكره في كتاب حركة الصدر والرئة واحتج
 عليه بوجوه ثلثة أحدها أنه إذا تعطلت حركة الحجاب تعطلت حركة
 الرئة الثاني أنه إذا وقع جراحة عظيمة في الصدر بحيث يدخل منها الهواء
 عند حركة الصدر لم يكن هناك ضرورة تدعو إلى استنباع حركة الرئة بل
 يكفي القلب بما يصل إليه من الجوارحه من الهواء البارد الثالث أن حركة
 النفس ارادية قال لأن لنا أن تنفس ولنا أن لا تنفس والحركة الارادية
 إنما تكون بالعصب ولم يظهر لنا بالشريح أن الرئة ماتها بعصب للحس
 فضلا عن عصب الحركة ونرى الرئة يرتفع بارتفاع الصدر وينخفض
 بانخفاضه وإذا كان كذلك كانت حركة الرئة تابعة لحركة الصدر واعلم
 أن هذه الأدلة كلها ليس فيها ما يدل على أن حركة الرئة تابعة لحركة الصدر
 أما الأول فلا احتمال أن يقال إن كل واحد منهما متحرك لذاته غير أنهما كالمحركين
 معاً زمان واحد بألة واحدة فمتى تحرك أحدهما تحرك الآخر معاً
 لكون أحدهما متحركاً بالآخر وإذا كان كذلك فنقول في الأول متى تعطلت حركة
 الصدر تعطلت حركة الرئة وقوله في الثاني متى حصل في الصدر جراحة
 بطلت حركة الرئة لا بد أن على مطلوبه للاحتمال الذي ذكرناه وأما الثالث

فلا ينبغي عينا ان حركة الصدر للنفس ارادية وهو باطل فان منهم من ذهب
الى ان حركته طبيعية وقال ان الحركة الارادية هي التي يكون معها شعور وروية
وهما معدومان في النوم وتترك حركته لم تنعطل فيه فهو طبيعي **والك**
المسيحي والحق عندى ان حركة الصدر للنفس مركبة من ارادية وطبيعية اما
ان فيها ارادية فيما ذكره الما ضل جالينوس واما ان فيها طبيعية فلم يخرجها
باقية في حال النوم وفي حال ما تفكر في امور غافلين عن تدبير ربنا
ذاهلين عن مصالح انفسنا فهي لا تنعطل عن الحركة اصلا واذ كان كذلك فلم
لا يقال ان ما فيها من الحركة الارادية يتم بصدور الصدر وما فيها من الحركة
الطبيعية يتم بحركة الرية وعيا هذا لانفيد استدلال جالينوس عيا عدم حركة
الرية بعدم ما اتصل بها من العصب لان الحركة الطبيعية لا تتوقف
عيا اتصال الحركة اذ المتوقفه عليها هي النفسانية هذا كلامه بالفاظه
وهو كلامها يلاطيل لان حركة انبساط الصدر وانقباضه لو كانت
ارادية لم تطلت في النوم وحال الغفلة وحركة انبساط الرية وانقباضها
لو كانت طبيعية لكانت عيا نهج واحد فالحق الذي لا ياتيه الباطل
من يريديه ولا يخلفه في هذا المقام ان حركة الصدر وحركة الرية وحركة
النبض كلها حركات تسخيرية وهي التي تكون حركته وحيوانه وغير
تابعة لارادة فان حركات مخصصة في اربع عند الحكماء وكذا
الاطباء وهي العرضية والفسرية والارادية والطبيعية فمن اين هذه الحركة
الخارجة عنها قلنا وحيث ان قسمه الحكماء الست لم تخرج
الحركات المذكورة عنها والخاصة ان يقال ان الحركة اما ذاتية واما عرضية

لاها ان كانت مستفادة من خارج كانت عرضية والا كانت ذاتية
والذاتية اما بسيطة واما مركبة لاها اما ان يكون عيا نهج واحد والا فان
كانت كانت بسيطة والامركبة والبسيطة اما تابعة لارادة او لغير ارادة
ولنسم ذلك الغير بالطبعة والحركة البسيطة اما ارادية وهي العقلية او طبعية
وهي العنصرية والمركبة اما حيوانية واما غير حيوانية وغير الحيوانية هي
النباتية والحيوانية اما ارادية او غير ارادية والارادية هي الحركة المركبة
للحيوانية التابعة لارادة وغير الارادية هي الحركة المركبة للحيوانية الغير
التابعة لارادة وتسمى التسخيرية واما العارضة فاما ان يكون المتحرك كجزء
من المتحرك او كان المتحرك مكانا له بالطبع او لا يكون كذلك فان كانت كانت
عرضية والا ففسرية وهذا هو الحق في حصر الحركات لا سيما على
الجميع لاها هو المشهور لخروج التسخيرية عنه والوجه الخامس قوله
واما الاول **احدهما** **يخدم الثاني** **كالعصب** **للدماغ** **اذ لا شكل ولا خفا**
انه يلزم من مرض المخدوم مرض الخادم فمتى نضر الدماغ نضر العصب
والوجه السادس قوله **واما الثاني** **شارك** **عضوا** **ثالثا** **وبعض**
الفسخ **اخر** **وهما** **مشاربان** **لكن الاول** **الكثير** **واشهر** **مثل** **الدماغ** **بشارك**
الكلى **بسبب** **ان كل واحد** **يشارك** **المبد** **فتا** **ذي** **الاف** **واحدهما**
الى الآخر بواسطة ذلك الثالث قال السامري فان قيل ان كل واحد من
الاعضاء يشارك الدماغ هذه الشركة فما وجه الاختصاص بالكلية قلنا
ان لما فعل لا يتم نفعه ساير الاعضاء وهو جذب الماء من الكبد بسبب
ذلك صارت اقرب الى الكبد من ساير الاعضاء وصار نظرها **ربا عادت**

الشركة وبالأمثل ان الدماغ اذا ألم فشاركته المعدة فضعف هضمها
فارسلت اليه اي المعدة الى الدماغ الخثرة ردية وغذاء غير منطبخ
ورن بعض الشيخ منهم **مضم** ولكل ترجيح فزادت في ألم الدماغ نفسه
وذلك لان المعدة اذا امت بوساطة ألم الدماغ ضعفت قوتها الحساسة
الشاعرة بالجوع وعند هذا يلزم احدا منين اما ان صاحب هذه المعدة
لا يستعمل شيئا لضعف الشهوة فنصب اليها خلط ردي ويضر الى الدماغ
ويؤذي ويؤذي في آفاته او يستعمل شيئا بغير شهوة فلا يهضم بل يبقى محتبسا
فيها ويضر الى الدماغ الخثرة ردية وعلى العبد من تصير المعدة وبالا على الدماغ
والمشاركة تجري على احكام الاصل في الدوام اي دوام المرض وفي
الدوام اي دوام المرض ان كان ذا ادوار كالحمى الدورية والصرع ونحوهما
قال القرشي في هذا الحكم يعرف كون المرض شريكا او اصليا وذلك لان
الذي بالشركة يدوم بدوام مرض آخر هو الاصل لانه سببه ويتروك
بزواله لان عدم السبب سبب المسبب ولذلك يدور بدورانه ولا
كذلك للمرض الاصل وفيه نظر لان هذا الحكم يشبه الاصل بالمتشركي
وسنذكر في هذا عند الكلام في علامه المرض الخاص والشركي ولنا فيه بحث
سنذكره هناك ايضا ان شاء الله تعالى والصح في اول الكتاب الثالث
من القانون في الاستدلال الذي في افعال الدماغ الاستدلال بالمشاركة على
وجهين احدهما حال العضو المشارك والثاني حال العضو الذي يلم الدماغ
لمشاركته انه اي عضو هو وما الذي في كنف يتأذى الى الدماغ ومعنى
هذا الكلام ان الدلائل المأخوذة من جهة العضو المشارك تنفي الى امرين احدهما

من جهة العضو المشارك للدماغ وهذا يعرف منه ما تعرض للدماغ ويدل
به عليه مثال هذا المعدة اذا تالم الدماغ بمشاركته كما ان سبب ألم مواد
صفراوية حاصلة فيها فعند ذلك يكون المرض الحاصل للدماغ صفراويا و
هذا معنى الاستدلال الاول الذي هو حال العضو المشارك للدماغ فيما تعرض
للدماغ لانا قد استدلنا من حال مرض المعدة على مرض الدماغ وهو كونه
صفراويا والثاني انه يعرف من الدماغ ان العضو المشارك اي عضو هو فان
الدماغ متى تالم بواسطة المعدة كان الألم في وسط الدماغ ومتى تالم بواسطة
الكبد كان الألم في الجانب الايمن منه ومتى تالم بواسطة الطحال كان الألم في
الجانب الايسر منه فمضى حصل للدماغ ألم في احده هذه المواضع عرف منه
العضو المشارك وهذا معنى الاستدلال الثاني الذي هو من حال العضو الذي تالم
الدماغ بمشاركته انه اي عضو هو وليس هذا الاستدلال من واحد عامما
توهمه بعضهم لانه متباين لان الاول ما خوذ من العلة على المعلول لانا
استدلنا من احوال المعدة على احوال الدماغ والثاني من المعلول على العلة
فانافه استدلنا من احوال الدماغ على احوال العضو المشارك الاصل
في العلة فليسا واحدا عاما توهم **المبحث الرابع** في تقسيم
الامراض بحسب الصحة والموضع قال رحمه الله **ومراتب الامراض**
فما بين الصحة والمرض امت لان كل بدن به حال فاعتبار حاله اما ان يكون
مرحيا هو متصف به بالفعل او رحيث هو مستعد للانصاف به بالفعل
والاول خمس مراتب بحسب العقل والوجود لان تلك الحال اما ان يكون هو هو
او المرض اذا لا واسطة بينهما عاراه وحينئذ اما ان يكون الاعضاء كلها صحيحة

اما في الغاية اودونها او يكون كل ما مريضه اما في الغاية اودونها او يكون بعض الاعضاء
 صحيحا وبعضها مريضا وهو الذي عتبر عنه بانه لا صحيح ولا مريض اذ لو اراد
 بذلك ما هو موصوف بحالة ثالثة على ما هو رأي الاطباء المشهورين لدخل في ذلك
 الصحة والمرض اللذان ليسا في الغاية كحال الشيخ والطفل والناقة هكذا قاله
 القرشي وارتضاه المسيحي وفيه نظر لما اولا فلا نه ان اعتبرت الغاية وعدمها
 في كل قسم صارت المراتب ثمانية لاقتسام القسم الثالث وهو ان يكون بعض
 الاعضاء صحيحا وبعضها مريضا الى اربعة اقسام لان صحة بعض الاعضاء
 اما ان يكون في الغاية اولا في الغاية وعلى التقديرين فمرض البعض الاخر
 اما ان يكون في الغاية اولا في الغاية وان لم تعتبر الغاية وعدمها في شيء
 من الاقسام الثلاثة صارت المراتب ثلثا واما ما بنا فلاننا لانسلم انه لو
 اراد بذلك ما هو موصوف بحالة ثالثة لدخل في ذلك الصحة والمرض اللذان
 ليسا في الغاية لان الصحيح لا في الغاية صحيح والمرضى لا في الغاية مريض
 وفي في الحالة الثالثة ليس صحيح ولا مريض فكيف يدخلان فيها واما
 بالتا فلا ان هذا التقسيم ضايع اذ لا يتعلق باقسامه شيء من احكام الطب
 فانهم لم يقولوا ان جميع الاعضاء ان كان مريضا في الغاية اولا في الغاية
 كيف يكون تديره وما يكون اعراضه ولا ان كل الاعضاء اذا كان صحيحا
 في الغاية اولا في الغاية كيف يحفظ صحته او يبلغ الى الغاية بخلاف تقسيم
 جالينوس فانه كل قسم واقسامه تتعلق به حكم واحكامه وهي البدن الصحيح
 في الغاية اولا في الغاية والبدن المريض في الغاية اولا في الغاية والبدن
 الذي ليس صحيح ولا مريض واما رابعا فلا نه لو لم يكن المراد بقوله وبدن لا

صحي

صحي ولا مريض البدن الذي في الحالة الثالثة لما قال في قد قيل ولما وقع العري
 في هذا الغفلة عن ان هذه المراتب الخمس هي بعينها التي ذكرها جالينوس
 على ما ذهبه في الحالة الثالثة الا ان زاد عليها السقام وحسبانه ان الشيخ
 جعلها ستا بناء على الحالة الثالثة وتعدية لتوجيهه والثاني مرتبتان
 بحسب العقل وهما للسقام اي المستعد للسكر سريعا والمصحح اي
 المستعد للصحة سريعا ومرتبة واحدة بحسب الوجود وهو المسقام
 فقط دون المصحح لا لما ذكره القرشي وهو ان المصحح هو المريض
 لان الغاية لان المريض مريضا يسيرا يكون قابلا للصحة بسريعه اذ
 طبعته تقتضي له الصحة ولا يلزم من ذلك ان يكون المسقام هو الصحيح لا
 في الغاية لان الصحيح لا في الغاية ليس بدنه ما يوجب له المرض فلا يلزم
 ان يكون مسقاما ما لم يفتقر به شيء اخر يجعله كذلك فانه فاسد اذ لا
 يلزم من كون المريض مريضا يسيرا وهو المريض لا في الغاية قابلا للصحة
 بسريعه ان يكون المصحح وهو القابل للصحة بسريعه المريض لا في الغاية
 اذ الموجبتان في الشغل الثاني لا ينبغي ان سلماه وسلمنا انما انه لا يلزم ان
 يكون المسقام هو الصحيح لا في الغاية ولكن لا يجوز ان يكون المسقام هو
 الصحيح لا في الغاية فان قيل اختلفا معني لان المسقام الكثير
 السقم او القابل للسكر سريعا والصحيح لا في الغاية هو ان يكون مزاج
 اعضائه المتشابهة وهيات اعصابه الالهية مبانيه مثلها في البدن الفاضل
 الهيئه الثمرية مبانيه فاضله لله للنوع المتوهم قلت لم لا يجوز ان
 يكون الصحيح لا في الغاية هذا التفسير كثير السقم او قابلا للسكر سريعا

عدم

على ما سبق

بل لان المصالح ما جاز في اللغة والمستقام جاء، وفتر بكثرة السقم وفتر الشح
بالقابل للسقم كثيرا فالمصالح بحسب التفسير الاول الكثرة الصحة وحسب
التفسير الثاني القابل للصحة سريعا ويلزم من التفسيرين ان يكون المستقام
في اكثر عمره سقيما واذ مرض بشدة والمصالح في اكثر عمره صحيا واذ
مرض صح بشدة ولما كان ذلك كذلك وجب على الطبيب ان ينظر في احوال
المستقام عما حقه لا مريض انه سقيم لان النظر فيه من هذه الحثية هو
النظر في احكام السقيم سواء كان في الغاية او لا بل وحيث انه قبل
السقم سريعا لم يزل عنه هذا الاستعداد والجب عليه النظر في احوال
المصالح عما حقه لانها داخل في احوال الصحيح اذ حكم حفظ صحة الصحيح
والمصالح واحدا واذ عرفت ذلك فاعلم ان الاعتبار بالشح الا بدان
مريض اتضافها بالصحة والمرض فعلا وقوة صار مراتبها فيما بين الصحة و
المرض عند سنا والاعتبار بالنسوس الا بدان وحيث اتضافها بالصحة
والمرض بالفعل فقط دون القوة صارت المراتب عند خمسة المستقام
المستقام وقول ابن الميديد الشيخ زاد على جالنوس المستقام ويلزمه
ان يعتبر المصالح في مقابلة وحسن نصير الاقسام سبعة مردود
لما عرفت من ان لا يلزم من اعتبار المستقام اعتبار المصالح واعتراض
الامام بان هذا التفسير غير صحيح لان المستقام ميسم للمصالح لانها بالقوة
لا للسقيم والصحيح لانها بالفعل والمستقام بالقوة وكما انه فرق بين المستقام
والسقيم كذلك فرق بين المصالح والصحيح فالقسيم الحق يقال لما ان
يعتبر وحيث كونها قابلا للصحة والمرض في حيث كونها موصوفة بها فاما

اعتبار

اعتبار القابلية فاما ان يكون فيه استعداد شديد لقبول الصحة وهو المصالح او لقبول
السقم وهو المستقام او لا يكون فيه استعداد شديد لواحد من الامرين وهذا
قسم ثالث واما اعتبار الا بدان بحسب كونها موصوفة بالصحة والمرض
فاقسامه خمسة فالجميع ثمانية ساقط لما ذكره السامري من ان هذا القسم
وان كان حقا صحيحا لكن مراد الشيخ بيان مراتب الا بدان بين الصحة
والمرض على ان الصحة والمرض طرفان موجودان بالفعل يترتب
بينهما وسائط ولما كان المستقام في اخر عرض الصحة وهو في ذل مراتب
الصحة ذكره واما المصالح وهو قابل للصحة ما امكن ذكره في هذه المراتب
لان كلامه في الصحة بالفعل ومرتبتها وافي الاقسام مترددة بين الطرفين
المذكورين فانه اسقط منه لان كلامه كما انه في الصحة بالفعل ومرتبتها كذلك
هو في المرض بالفعل ومرتبة فكما انه يجوز ذكر المصالح لان كلامه في
الصحة بالفعل كذلك يجوز ذكر المستقام لان كلامه في ذكر المرض بالفعل
وان جاز ذكره نظرا الى انه في اخر عرض الصحة لذلك يجوز ذكر المصالح
نظرا الى انه في اخر عرض المرض بل لا انا انسلم ان التقسيم غير صحيح وسند
لاختفى وان سلم فلا نسلم ان يقسمه حق وان سلم انه حق نظرا الى القسمة
العقلية فلا نسلم انه حق نظرا الى الوجود لان الاقسام في الوجود لا يزيد
على ستة لما عرفت انه لا يلزم من اعتبار المستقام اعتبار المصالح **بدان**
في غاية الصحة ليجب ان تعلم ان الصحة المذكورة اعني الصحة في الغاية
على نوعين متوهمة وغير متوهمة فالمتوهمة عبارة عن اعتدال
امزجه للاعضاء المستشابهة الاجزاء بحيث يكون كل واحد منها على

غايه ما يجب ان يكون في بابه من الاعتدال وعن اعتدال الاعضاء الآليه في
حياتها ومقاديرها واعداها واوضاعها وان يكون القوى كلها فاعله افعالها
على اتم وجه وابلغه ومثل هذا النوع من الصحة للممكن ان يوجد بالفعل
البنه وان وجدت وان وجدت فلم يتبق والا انا واحدا وذلك لان البدن
دائم التغير من جهة الهواء المحيط ومن جهة اوقات السنة والنوم واليقظة
والجوع والشبع والحركة والسكون وغير ذلك من الاسباب المتغيره وحسنه
تغير تلك الهيئة وتبديل الحاله واما غير المتوهمه فهي الموجوده بالفعل
وهي كثيره الضروب وذلك لانها تختلف باختلاف الاسنان والسموات
والمزاجات وفصول السنه والمساكن والفاضل من هذه الانواع هو
الذي لم يخالف مزاج اعضائه المتشابهه الاجزاء مزاج تلك الاعضاء في
الصحيح الموهوم مخالفه محسوسه وكذلك هيئات اعضائه الآليه ومقاديرها
واوضاعها وغير ذلك ولا يكون نقصان افعال قواها نقصانا يقع من
جهته ضرر محسوس فالصحة الموجوده اذن ذات عرض وهي كثيره المراتب
فكل ما كان منها اقرب الى حدود الصحة المتوهمه فهو افضل وما كان
منها بعد فهو دونه في الفضل فالمراد من الصحة في قوله بدن في غايه الصحة
النوع الاول في الصحة الموجوده لان المتوهمه قد ثبت استحالة وجودها
وان يقراط يسمى هذا النوع من الصحة الهيئة الفاضله ولاشك انها كذلك لانها
افضل هيئات البدن الموجوده وجالتوس يسميها الصحيح **وبدن في**
الصحة دون الغايه هذا هو النوع الثاني من الصحة الموجوده وهو
دون النوع الاول في الفضيله وذلك لصحة المحروس والمبرودين لان

221
مزاج اعضائه هو آله وهيئات احصاءهم للآليه مبانته لمثلها في البدن الفاضل
الهيئة الثمره مبانته فاضل الهيئة اي النوع الاول للنوع المتوهم **وبدن لا**
صحي والمرضي كما قد قل اعلم ان قوله كما قد قيل صريح في انه يريد به البدن
لوصوف بالحاله المآله واما انه لو حمل عليه لاختل فيه الصحة والمرض اللذان
ليسا في الغايه كما تقدم وتدخلت الاقسام على ما قاله القرشي فعديق
الجواب عنه لم **البدن المسقام القابل للمسقم سر** **يغا** وهو الذي وقع في
البنية اما على مزاج ردي في الاعضاء المتشابهه الاجزاء واما على ردة
في هيئة الاعضاء الآليه وغيرها واما على الامور جميعا لان مثال هذا البدن
يكون قابلا للمرض ولذلك سمي المراض اي المستعد للمرض **البدن المريض مرضا**
يسيرا بضره بافعاله ضرا قليلا ومثل هذا ليس هو المراض ولا ملحقا بالحاله المآله
اما الاول فلان افعاله مضرة وان قل الضرر ولا ضرر في افعال المراض واما
الثاني فلان هذا مريض وقع في الحاله المآله غير مريض **البدن المريض**
الغايه المضر بافعاله ضرا كثيرا **المحسنة** **الخامس** في تقسيم
الامراض من حيث ان لها عايقا عن المعالجة او ليس لها ذلك قال رحمه الله
وكل مريض اما مسلم واما غير مسلم لانه اما ان يكون له عائق عن صواب تدبيره
اولا والثاني هو المسلم والا هو غير المسلم **والمسلم هو المريض الذي العائق**
عن معالجته كما ينبغي وهذا مثل الحمى اذ لم يكن معها امر اخر يعترضها
صواب تدبيرها كما لو كان معها استسقاء لان الحمى تحتاج الى ما يبرد ويرطب
والاستسقاء الى ما يسخن ويحفف **وغير المسلم هو الذي يعترض به**
عائق لا يرخص اي ذلك العائق في صواب تدبيره اي تدبير ذلك المرض مثل

الصداع اذا قارنته النزلة لان صواب تدبير الصداع هو الارخاء والتلهم بالقطورت
والنطولات والغراغرو ونحوها السكون الوجع وذلك ضرار بالنزلة لان الصواب فيها
هو الكصف والتقوية ومثل السعال اذا قارنته اسهال وذات الجنب اذا قارنتها
نفث الدم اما الاول فلان السعال يحتاج الى ما يلين ويعزى والاسهال الى ما
يقبض ويخشش واما الثاني فلان ذات الجنب يحتاج الى ما يلين ويرخي
ونفث الدم الى ما يقبض وتبيد فمثال هذه الامراض يسمى عند الاطباء امراضا
غير مسئلة **المبحث السادس** في قيم الامراض من حيث اهماسها
للمزاج ونحوه او غير مناسبة فالله رحمه الله واعلم ان المرض المناسب
للمزاج والسن والفصل اقل خطرا من الذي لا يسببه والحدث الاعظم
سببه وهذا معنى قول بقراط انه الفصل حيث قال اذا كان المرض ملائما
لطبيعة المريض وسنة ومكانته والوقت الحاضر من اوقات السنة فخطره
اقل وخطر المرض الذي ليس ملائما لواحد من هذه الخصال اعلم ان بعض الاطباء
اوردوا على هذا الفصل شلوكا واحجوا على خلافه نجح واذا كان كذلك فحسب على
ان يتقضى القول في تفسير هذا الفصل ووضح الحق فيه لم نجيب عن شلوك
المخالفين وسقض حججهم فنقول بحسب ان تعلم اولا ان مراده بالطبيعة هما المزاج
كما ذكره الشيخ فان بقراط كثيرا ما يطلق الطبيعة ويؤيد بها المزاج وقد يريدها
الهيئة التركيبية كما قال في كتاب انبذيميا والكثير من الموت بالسل كانت طبيعته
ما يلية الى السل ومعناه ان مر كانت هيئته اعضاؤه هيئة قابله للسل
فان اكثرهم لموتون بالسل وتلك الهيئة ان يكون الانسان متجنح الاثافي بارز
الحضرة ضيق الصدغ عاريا صدره عن اللحم وقد تطلق الطبيعة على القوة المدبوة

للبدن

للبدن اذا عرفت هذا فنقول من كان المزاج حارا والسن سن الثبات والصحة
مخلطة والوقت الحاضر صيفا وكان المريض حارا فخطره اقل وخطوما اذا كان
مضادا لهذه الامور وذلك لان المرض الملائم ادنى سبب بوجهه ويحدثه بخلاف
المضاد فانه لا حجة ولا حادثة الا سبب قوي وقوة السبب ارداه وضعفه
وليتيم هذا المثال وهو ان نفرض شخصين احدهما محمور في درجة واحدة
والثاني مبرود في درجة واحدة الصلح حصل لهما مرض حار في درجة واحدة
فان المحمور خرج عن مزاجه درجة واحدة والمبرود درجتين درجة فابلت
مزاجه فاعتدل ودرجة اخرجته حتى اضرت بفعله او نفرض شخصين بارد
المزاج وحارة مريضا مريضا حارا وبلغا في الحرارة الى حد واحد من الخروج
عن الاعتدال الانسانى لست نقول عن الاعتدال الذي لكل واحد منهما فاما تعلم
بالضرورة ان البارد المزاج لم يبلغ الى تلك الحالة الا وقد خرج عن مزاجه
الطبيعي له جدا فيكون خطر ذلك المرض له اعظم الاحالة واما اذا عرضت
حرارة واحدة للبارد المزاج وحارة فلا شئ لهما في البارد يكون اقل خطرا بل
ربما اسفح بها اذا لم يكن قوته جدا واعلم ان المناسب وان كان اقل خطرا
مرحمة ضعف سببه لكنه اشد اعراضا ورحمة اخفاج للاسباب الموجبة
لها وغير المناسب وان كان اكثر خطرا ورحمة قوة سببه لكنه اضعف
اعراضا لقلة الاسباب الموجبة لهما على ما يتبين من المثال الاول فان
فيل ما ذكرتم منقوض بما ذكره بقراط ايضا في المقالة المذكورة ان ما يعرض
من الكوحه والنزلات للشيخ الثاني انما يدفع وبما قاله هو الصافي
كتاب انبذيميا عما ذكرناه انفا وهو ان اكثر من يموت بالسل مر كانت

طبيعته ما يلة الى السل فان البحوحة والنزلات مناسبة لمزاج الشيخ وكذلك
مر كانت طبيعته ما يلة الى السل كانت مناسبة له ولنا الجواب عن الاول
من وجهين احدهما انه فرق بين قولنا لا يكاد ينضج وبين قولنا اشد خطرا فان
ايقراط لم يقل اشد خطرا بل قال لا يكاد ينضج وعدم النضج ليس هو عايد الى
ذات النزلة والبحوحة بل الى امر منفصل وهو ضعف القوة المدبوة والحوارة
الغريزية ولو فرضنا عدم هذا الامر كان نصيحا بسرعة لما سببها الثاني ان
ايقراط خصص كلامه بالشيخ الفاني ولا شك ان الامراض الحاصلة في هذا
السن برؤوها متعذر سواء كانت مناسبة او غير مناسبة ولما كان حالها
لكذلك كانت ردية وعن الثاني ان مراده بالطبيعة في كتاب انبذليا على
ما ذكرناه من الاعضاء وخلقها لا المزاج واذا كان كذلك فلا امتناع ان يكون
الملايم للمزاج اقل خطرا والملايم لخلقها الاعضاء اكثر خطرا وهذا هو الحق
والمراد من قول ايقراط واحتج المخالف بوجهين احدهما ان المرض اذا
كان مخالفا للمزاج والوقت والسن كانت هذه معينة له على المعالجة
واذا كان مناسباً له كان حال هذه بخلاف وكانت مانعة له عن المعالجة
واذا كان كذلك فيكون للمرض المناسب اكثر خطرا من غير المناسب ولما
غلب عايد المخالف هذا الاعتقاد قال ان مراد ايقراط بالملايم المضاد
فان المزاج البارد ملايم للحار اي مضاد له لان شفاؤه به فيكون ملائما لشفاؤه
الثاني ما علمناه عن ايقراط من حديث البحوحة والسل هذا ما احتج به المخالف
وهو احتجاج فاسد اما الاول فلان المعالجة تخفف السبب متى كان قويا
زدنا فيها ومتى كان ضعيفا نقصنا منها وقد عرفت ان المرض المناسب

سببه اضعف من سبب المضاد فيكون معالجة المناسب اسهل ومعالج المضاد
وقوله ان الامور المذكورة متى كانت مخالفة اعانت المعالجة ومتى كانت مناسبة
قاومت المعالجة ليس بشيء لان الامور المذكورة اما كانت تعين المعالجة متى
كانت مخالفة او كان حصولها بعد حدوث المرض اما اذا كانت حاصلة حال
حدوث المرض فانه لا شك ان السبب لو لم يكن قويا لم تقدر على قهرها والحاج
ما اوجبه بخلاف ما اذا كانت مناسبة فان ادنى سبب يكفي في خروجه
عن مزاجه واما الثاني وهو قول ايقراط فقد ثبتنا الحق فيه واعلم ان في هذا
الموضع بحثا شريفا يتعلق بالمعالجة راسنا نأخيره الى حين نكلم في قوانين المعالج
في هذا الكتاب وسنتكلم ايضا هناك كلاما اخر في المرض المناسب والمضاد
ونبيئ من اذهب الاطباء فيه ونوضح الحق ان شاء الله تعالى **المحيط السابع**
في تقسيم الامراض من حيث انها تزول بتبدل الفضول او لا قال الله
واعلم ان امراض كل فصل يورجى ان تنحل في ضده وذلك لان امراض
العضل هي الحادثة عن طبيعة ذلك العضل وشفاؤه الامراض يكون بالاشياء
المضادة لاسببها اولان كل فصل له مواد مخصوصة يتولد عنها امراض فاذا
حصل الاسفل الى ضد ذلك العضل فاما ان تزول تلك المواد وتولد في البدن
مواد مضادة لتلك مثال هذا الشتاء فانه بطبيعته يولد البلغم في ظاهر البدن
فاذا جاء الصيف فانه يزول ذلك على احد وجهين اما ان يخلخل البدن
تحرارته ويحلل تلك المواد واما ان يولد مادة صفراء يه قنزيل البلغم ويقاومه
بالمضادة وليس هذا خاصا بالفضول بل وتجميع انواع التدابير فانه متى انحل
منها الى ضد حصل الشفاء مما اوجب البدر المتقدم والى هذا المعنى اشار

ابقاط في بانه الفصول بقوله صاحب الصرع اذا كان حدثا فبروه منه يكون
خاصة بانقاله في السن والبلد والتدبير ولا ينبغي ان يفهم منه الانتقال في السن
مطلقا فان انتقاله الى سن الكهولة موجب لزيادة صرجه وكذلك انتقاله الى
سن الشيوخة بل مراده ههنا بالانتقال الانتقال الى سن الشباب لان العلب
عليه الحرارة والبوسة وهما محالان ما طفا من مثل تلك المواد ولما لم يكن مراد
الانتقال مطلقا قال في خامسة الفصول مراد به صرع قبل نبات الشعر في
العانة فانه لم يحدث له انتقال فاما من عرض له وقد ادى عليه والسن خمس
وعشرون سنة فانه يموت وهو به فظهر ما ذكرناه انه لم ينفع بالانتقال
الا الى سن الشباب واما الانتقال في البلد والتدبير فالحال فتمت كالحال في
السن **المبحث الثامن** في تقسيم الامراض من حيث انها تكون شفا
عن امراض اخرا ولا تكون قال رحمه الله **واعلم ان من الامراض امراضا**
تنقل الى امراض اخرى وتقلع هي اي الامراض المنقلة ولهذا البرز الضمير وهو
هي لان قلع جري على غير من هو له فحوز بدعم وصره هو اذا كان الصار بيزا
وتكون فيها اي في الامراض المنقلة اليها **خبرة** وذلك اذا كان المنقل اراد
من المنقل اليه كانتقال الصرع مثلا الى الحكة الى الربيع فان الصرع لا الحكة اراد
من الربيع فلكون مرض واحد شفا من امراض اخرى هذا حكم مرتب
على ما ذكرناه فانه اذا جاز ان تقلع امراض بانقالها الى امراض اخرى فيجوز
ان تقلع بانقالها الى مرض آخر على هذا يكون مرض واحد شفا من امراض
اخرى **مثلا الربيع** اي في انه شفا من امراض اخرى لا في انه ينقل اليه امراض
منقلع ويكون في ذلك خبرة اذا الخبرة في انتقال الحكة الى الربيع والعرض ان

الربيع

الربيع مثال لمرض يكون شفا من امراض الامراض فنقل اليه امراض يكون فيه خبرة
وفيه هذا يظهر فساد ما ذهب اليه السامري وهو ان انتقال الامراض بعضها
الى بعض بل يكون جيكا وتارة يكون رديا فالاول مثل انتقال الامراض المذكورة
الى الربيع ولما كانه الما ذهب اليه لحسبانه ان الربيع مثال للانتقال الذي فيه
خبرة وغفلته عن انه مثال للحكم المذكور فاعرفه **فانه كثيرا ما شفي من**
الصرع والتقرس والدوالي ووجاع المفاصل والجرب قد عرفت ان
كل هذه الامراض وتكلمنا فيها كلاما شافيا كافيا فلا حاجة الى اعادته **والحكمة**
هي حكمة الجلد وقربه من الجرب لكن يفارق الجرب من وجه وهو ان الجلد
الحكمة لا يكون فيه بثور والمشهور ان سببها بخارات حريفة حادة لذاعة
واخلط حادة قليلة المقدار اما رقيقة لطيفة فحدث منها الحكة السريعة
البرودة واما غليظة وحدث عنها الحكة المتطاولة وقال المسجي سببها مادة
لطيفة تدفعها الطبيعة الضعيفة الى ظاهر البدن كما يعرض للقهيز والمشايخ
وهذا سبب وقوف مادتها تحت الجلد والاول كانت القوة قوية دفعت
المادة عن البدن بالكلية وفيه نظر لان سبب وقوف مادتها لجوز ان يكون
غلظ المادة لا ضعف القوة **والبتور** وقد عرفت انها **من المشج** فان قلت
لم اعاد لفظة من فيه دون غيره قلت هو ليس متعلقا بشي فانه من
التبعية والقدري وبعض المشج يعني الامتلائي لان الربيع شفي منه لا من
الاستفراغ فان قلت فعلى هذا يكون تدبر الكلام فانه كثيرا ما شفي من
من المشج ولا يجوز دخول من غير فان حروف الجوز لا تدخل بعضها على بعض
قلت هذا غير لازم وان سلم ان التقدير ذلك فاما لا يدخل عليه اذا كان بمعنى

الحرف اما اذا كان معني الاسم فكلا ولهذا دخل في عن معنى الجانب في قول
الشعر وعين الخياط او ساهيج فان قلت ما الشنج وما نوعاه
الامتلائي والاستفراغ وما الفرق بينهما قلت اما الشنج فهو حله عصبه
تفكر لها العضل الى مباديها فيعصى في الانبساط فمما ما يبقى عيا حالها ومنها ما
يسهل عوده الى الانبساط كالنثاوب واما نوعاه فلا نه اما ان يكون من مادة
بلغمه غليظة نفذت في فوج الاعصاب ومدتها عرضا فينقصر طولها والا
لا يحدث الاسترخاء لانها غليظة الاعصاب وسمى هذا النوع الشنج الامتلائي
والشنج الرطب واما ان يكون من سبر غارض للاعصاب فسمى الشنج كالسيور
الرطب اذا ادفيت من النار وهذا النوع يسمى الاستفراغ لتحلل الماء والشنج
الباسر واما الفرق بينهما فمن وجوه اربعة احدها ان الامتلائي يحدث دفعة و
اما الاستفراغ فان حدوثه يكون قليلا قليلا الثاني ان الامتلائي ينقص منه طول
العضل ويزداد عرضها واما الاستفراغ فينقص فيه طولها وعرضها لتحلل المادة
كما في السيور المذكورة الثالث ان الامتلائي لا يشرب ما يوضع عليه من الادوية
ان لم يكن قد حصل حرقا عرضيه بوساطة حركة الشنج واما الاستفراغ
فتشرب وان لم يكن حرقا عرضيه الرابع ان الفرق بينهما بما تقدم كل واحد منهما
من الاسباب الموحدة للامتلاء والاستفراغ قال القراط لان يكون الحمى بعد الشنج
خير من ان يكون الشنج بعد الحمى ومراده بالشنج الاول الامتلائي والثاني الاستفراغ
والاشكال الحمى متى حصلت بعد الشنج قامت مقام المداواة بالصدوق في
اخر الخاتمة من الفصول واعتبرت في الربع فليس يكاد يعتريه الشنج وان اعتراه
الشنج قبل الربع لم يحدث في الربع سكر عنه الشنج ومعناه ما ذكرناه فاذا
الربع

الربع شفي من هذه الامراض وذلك لان الربع لما لم يها من قوة نافضها من عنق المواد
الحمية فتقلعها من مواضعها وتحللها بخوارتها وكثرة عرقها مسفرغ وطويات
كثرة وطول زمانها فيصبح المواد الغليظة وتحللها فلذلك يبرئ الامراض المذكورة
ولذلك الدرب هو شبه الهضمة من حيث انه استفراغ بالاسهال ونفاذها
من وجوه ثلثة احدها ان الهضمة تكون فيها مع الاسهال قي واما الدرب فانه
خال من القي الثاني ان الهضمة مرض حاد اي سريع الانقضاء واما الدرب
فهو مرض مزمن اي غير حاد الثالث ان الهضمة تكون الخارج فيها اكثر
لونه لون واحد لانه نوع واحد واما الدرب فان الخارج فيه لونه مختلف
لاخلاف المتحلل وجواهر الاعضاء والان الدرب خال من القي كان نفع
من الامراض البائية في الاعلى اكثر من نفع الهضمة فذلك اي ولقاء الاعلى
لا استفراغ مادتها بالدرب شفي **من الورد** انه كان عند الاولين يطلق على
الورم الحار الدموي الحادث في الملتحم ومن كان حاصلا من هذه المادة فانه
الاسمي رمدا بل تكدرا واما عند المتأخرين فانه يطلق على كل ورم يحدث للملتحم
سواء كان سببه مواد حارة او باردة واما المكدر فطلق عندهم على
ابتداء الورد او على الخفيف منه سيما ما كان سببه وخارج مثل حرارة
الشمس او الغبار الورد ينقسم الى عظيم في الغاية وهو الذي يزيد ما من
الملتحم لتورمه على الجفون ويغطي الحدقة وهذا هو المسمى عند اطباء زماننا
في الصغار بالورد بيج وفي الكبار بالينع ولما كان اكثر ما يعرض للصبيان كثر
موادهم وكثر حركاتهم وتعرضهم لاسباب بادية كالغبار وحرارة الشمس
الى ما دون ذلك في العظم وسمى رمدا وسببه مواد نصبت الى جهة

العن ومن حصل هذه المواد استفراغ سيما الى جهة مضادة لجهة العين سيما
اذا كانت بعيدة كما في الذرب نفع من ثلثه اوجه نفس الاستفراغ ومضادة
الجهة وتبعها قال ابقراط في **سادسة** الفصول اذا كان بانسان رمد غشاؤه
اختلاف فذلك محمود **ومن زلق الامعاء** هو ان يخرج ما يؤكل ويثرب
على حالها وسببه اما خلط حاد جارد يخرج للغذاء او خلط لزج مزلق
للغذاء او ضعف للماسكة او لقوة من الدافعة في غير وقتها او لقروح المعدن
والذرب الماشفى زلق الامعاء اذا كان عن احد الخلطين فانه اذا استفراغ
احدها بالذرب زال الموجب لاجل الغذاء او ازاله واما اذا كان عن
ضعف الماسكة فلا تنفع فيه الذرب بل **ضعفه** بضعفه لانه يزيد في ضعف
المعدة وما سكتها واما الكائن عن القروح فانه سفعه من جهة قليل المادة
وبصره من جهة انه ينعف قوة المعدة واذا ضعفت كثرت المادة في
قروحها وقول السامري ممكن ان ينفع الذرب منها الصلابة المتبعة واليسر
المجفف للقروح المقوى للماسكة فيه نظرا لانه ان امكن ان يكون اقل
الوقوف الاكثرية الذي الكلام فيه لان هذه الاحكام الثرية **ومن ذات الجنب**
اي في اوائلها وهي عند ما يكون المادة في الانصباب اذا شكلت الاسهاب
متى حصلت في مثل هذا الوقت متيل المادة الى جهة اخرى فيشفى منها اما
اما بعد انصباب المادة واستقرارها فنفع الذرب فيها قليل لانه في الاكثر
لا يخرج مادة المرض لتسخنها في العضو فلا يمكن الذرب من اخراجها ولا
محتاجون الى تقوية القوة لانضاج المادة والذرب يزيد في ضعفها ولهذا
قال ابقراط في **سادسة** الفصول من اعترية ذات الجنب او ذات الرية

محدث

فحدث به اختلاف فذلك دليل سوء ولو حمل مرة ذات الجنب وزلق الامعاء
على السعفة كما سبق في الشرح لما احتيج الى تخصيص زلق الامعاء ولا ذات الجنب
وعول من قال ان مواد ذات الجنب وان كانت تخرج بالفتة فقد يخرج
بطريق الوريد الشرياني بالاسهال او بالبول فيكون الذرب له مداخل شفاها
فيه بعد انضائه بعض النسخ **وكذلك الذرب من الرمد وزلق الامعاء من**
ذات الجنب والصحيح هو الاول لان الذرب اذا كان قليل النفع في ذات
الجنب فاطنك ينفع زلق الامعاء فيها ولانه اكثر فائدة لاسيما على ملتصقات
وهذا على منتس **وكذلك انضاج العروق من المعققة تنفع من كل مرض سوداوي**
هو مرض يعثر الانسان في اول سن الكهولة لاستيلاء اللواد السوداء في مثل
هذا السن وميلانها الى الاسافل ولهذا فان الدم الخارج من افواه العروق
يكون غليظا سوداويا وفعالته بمثابة الحيض من النساء وهذا اذا حصل
حلم بفرط في خروجه نفع من امراض كثيرة سوداوية مثل الما الخوليا والخفقان
والصداع السوداوي لانه ينقى البدن من الخلط السوداوية والغليظة
الردية فلهذا نفع من كل مرض سوداوي **ومن وجع الورك** هو وجع ممتد
من حق الورك الفخذ الى الركبة من الجانب الوحشي فان نزل الى القدم سمى عرق
النساء وان لم ينزل سمى وجع الورك ولما نفع منه لان مواد هذا الوجع
يكون غليظة **واوجاع الكلى** لان اكثر اوجاعها يكون عن مواد سوداوية
لصلابة جرمها والارحام يعني ما ووجاع الارم ويعني بها مثل احتباس
الطمث واخفاق الارم ونحوها وقد ينقل بعض الامراض الى امراض
اخرى فنصير الحال كذلك لان الانتقال شدة رداءة مثل انتقال

هذه

ذات الخشب الى ذات الرية وانما كان هذا الاسعال رديا لان الرية اشرف
واقرب الى القلب وسرعة التاكل السفنجية جوهرها وصبرها على المادة
اقل لسخافة جوهرها وقيل ردها ارحى واكثر للقلب واذا فتحت لم يكن
بروكها لسرعة تاكلها واذا عرفت ان هذا الاسعال ردي عرفت ان عكس هذا
الانتقال وهو انتقال ذات الرية الى ذات الخشب يكون محمودا **وانتقال**
فرانيطس هو السرسام الحار الدموي وان كان صفرا وتسمى الفرانيطس الخالص
وقد عرفت ان السرسام ورم في احد جانبي الدماغ او فيها جميعا او في الدماغ
نفسه خلافا للرازي فانه زعم ان الدماغ لا يرم او فيها جميعا **الى لثزغنس وهو**
السرسام البارد اذا كان عن بلغم وفعال له ايضا النسيان لان النسيان من
اعراضه اللازمة فسمي به واعلم ان السرسام يشابه البرسام وهو ورم الغشاء
الحاجز المسمى افراغما عا ما عرفت من ذات الخشب وجهين احدهما من
جهة الحمى وبانها من جهة اختلاط العقل لكن الفرق بينهما وجهين احدهما
ان السرسام يتقدم فيه اختلاط الذهب عا ردة النفس وبانها ان الحمى في
السرسام اضعف ما هي في البرسام لتبعد الاول عن القلب وقرب الثاني منه
وقد عرفت فيما سبق ان السرسام والبرسام لفظتان فارسيتان متا
عيا ان السام عندهم هو الورم وسما وسرو بشرهما الراس والصدر ولما
كان هذا الاسعال لدا في العكس لان البارد ابطا في تحللها واكثر افسادا
لجوهر الدماغ واشدا اضعافا للقوة وابلغ لزيادة برده لانه بارد وكذا في
الدماغ في نفسه فتعدي بدم بلغم فيكون سببا لزيادته ولا ما بل ما ذكرنا
عما ما ظهر بالتأمل ما عا من فرانيطس اخطر لانه ورم حار فلا يهل

مخلاف

مخلاف البارد ولان الاعراض فيه اعظم ولان سببه اقوى لانه مرض غير مناسب
للدماغ لخلاف البارد قال السنج في الكتاب العا لم يكثر ما يتحلل فرانيطس بالبرص
وقد يورد وينقل الى لثزغنس وهو ارحى لهم وقد ينقل الى دق وجنون وكثيرا
ينقل غير الخشب الى الخشب ولا ينبغي ان نظن ان هذا ما قص الكلام في هذا
الموضع فان مراده من ارحى لهم اي بالنسبة الى باقي انتقاله المذكورة في
مثل الدق والجنون لا بالنسبة الى انتقال لثزغنس الى فرانيطس لسنا قص
او ان مران من الضمير في قوله وهو فرانيطس اي هو ارحى لهم ولثزغنس
فلا نقص ايضا مراده بالحق في ورم جوهر الدماغ نفسه **للحمى**
التاسع في تقسيم الامراض حيث انها تكون معدية او لا تكون قال
رحمه الله **ومن الامراض امراض معدية** اعلم ان القرشي ذكر ههنا
ان الموضع يكون معديا اما لان له بخارا رديا تحالط الهواء المستشق كالحمى
الوبائية او لان له كنفته ردية تحيل الهواء الى طبيعتها كالبرص وباقي الفصل
ظاهر وطلب المسمى المعدية عما نوعين بارة يكون بانفصال شئ منها وانه
لا يكون فالاول مثل البرص وغيره من الامراض التي ذكرها السنج لان مواد
هذه الامراض ردية سمية وهي دامة التحلل فاذا تحلل منها شئ احوالما تحالط
مع الهواء المستشق واذا في مسنقه والباقي مثل الرمق فان متاملة فيعمل
عنه ويحصل مثله في بدنه وهذا مبني عا ان التصورات الوهمية قد تكون
سببا لحدوث الحوادث عا ما يترجم عليه في غير هذا الفرع ههنا ما ذكره
ولا ينبغي من غليل اما اولنا قص كلامنا في البرص واما ثانيا فلانها لم تفصل
احكام المعدية واسبابها كما يتبين ارسطاطاليس الطيب حيث قال في مسايله

المعروف باباك ان السبب في الامراض كلها البخار في الفضلات البخارية لانه قال
السبب فيها ان المرض الذي يعدى هو ما كان شأن العضو الذي يقبله سهل
القبول للفضلات البخارية التي تصير اليه في العضو المريض وذلك بان يكون من
الاعضاء الظاهرة فانها اسهل قبولاً في الباطنة والمختلخل افضل من المتكاثف
وكذا المختل الذي شأنه ان يجذب الثور الساكن وان يكون الحارات حارة
خليفة فان اللطف لا يثبت مثل الغليظة فالاعضاء التي يكون هذه الصفة
تشارك في الالم المحالة وما لم يكن هذه الصفة اصلاً فانه لا تشارك في الالم ولما ما
تشارك في البعض منها فكل من تشارك بحسب الاسباب الموجبة
وحال الاجسام القابلة لان بعض الاجسام يحترق قبولاً وبعضها سهل قبولاً
للخارات المرتفعة من الجسم المريض والعين يسهل قبولها للرمم بالمشاركة لان
وضعها خارج وهي مختلجة والبخارات تصير اليها من عضو خارج ومختلخل
وشأنها ان تتحرك من البصر والان للخل من غير بخارات حارة لزجة
فجميع الاسباب التي للمرض الذي يحدث بالمشاركة موجود فيها والديه تغلب بالسل
بالمشاركة وان كان وضعها داخلاً الا انها طريق الهواء المستشق اليها يصل
اولاً ومعه البخارات ومنها يخرج فالبخارات تصل اليها من عضو قريب
الى عضو قريب ومن مختلخل الى مختلخل ومن دافع الى جاذب وهي بخارات
حارة لزجة وحرارتها للحم وقربها من القلب والاجل الصديدي والقيح
المختلخل من القرحة وكونها لزجة لاجل ان حمى السل يصلها ببلغ لزج فجميع الاسباب
التي بها يتم المشاركة في الالم موجود فيه والجلد سريع القبول للخبوب فجميع الاسباب
الموجبة للمشاركة لانه يعدى من عضو خارج الى عضو خارج ومن مختلخل الى مختلخل

ومن دافع الى جاذب فان نهايات الشراس التي تنتهي الى الجلد دائماً نحو البخار
عند اقتباسها وتجذب الهواء بانفساطها ومادة الجرب حارة لزجة وقس
بقية الامراض المعدية على ما ذكرنا وما غير المعدية فانما لا تعدى الى الالبان الا يوجد
فيها بعض الاسباب التي بها تعدى او لا يوجد فيها كلها ولان تعدية الامراض المعدية
الى من يفعل عنها يكون اسرع من تعديتها الى من لا يفعل عنها ولهذا ينبغي الصحيح
من النفرة من الاجرب والنفور منه لئلا يجتمع قوة الفعل والانفعال معاً
فكون التعدي اسرع يعلم منه تعليل الحديث المروي عن النبي عليه السلام ان صح
وهو قوله من شرب من كاس العوام امن من البرص والجذام لان المثارب
منها لا يكون له نفوذ ولا نفرة والاما شرب منها واذا كان كذلك فلا يفعل
عن البرص والجذوم فلهذا لا يعيدان اليه فان قلت لم يعدي اليه الى
غير الالم ولا يعدى حخته الى غير الصحيح قلت لان العداء يكون بمصادف
مادة موافقة فحدث بالانسان بمشركة الهواء المحيط مثل الذي بغيره
واما الصحيح فلا تعدى حخته الى المريض لان معه مادة تمنع من قبول الصحيح
لان الصحة انما يكون باعتدال المزاج والاعتدال لا يحدث الا بعد زوالها
او جيب الخروج عن الاعتدال فان قلت لم تعدى الفواق والثآوب و
القطي ولم ما عدت من الامراض المعدية قلت اما الاول فلان الحيوانات
تفعل بعضها من بعض افعالا طبعيا عند احساس بعضها في بعض فان
الحاسة اذا ادركت شيئاً بنيت القوة المحركة في المكان على استعمال مثله
اذا كان مثله مادة مستطع ولان سبب اللثة اجتماع بخار مود في المعدة
او في عضل الفل والعق ناول في الاكاف والاعضاء فان كان اجتماعه بكثر تحركت

الطبيعة من تلقاء نفسها يدفعها لان كل كثر عدو للطبيعة وان كان قليلا فلا يتحرك
الطبيعة لدفعه اذا لامعاداة بدنهما ولكن اذا رأى انسان نفوق او تنقبوب
او تنطلي ينهت الطبيعة وتحركت لدفع المودى كما شاهد ذلك في فعل طيور
الحوان فانها اذا رأت شخصاً ما بفعل احد الاستفراغات الطبيعية تحركت
هي ايضا لدفع ما اجتمع معها في الفضلات وهذا ظاهر لمن يعتبر فاننا نرى الحمار
اذا بال يالت الجمجمة ونرى النفس يتحرك اذا نظرت الى شخص يتحرك بعض الحركات
الطبيعية لا سيما في سعال الاستفراغات ولهذا يشتوف في بعضه الى
مشاهدة من يجامع حتى اذا رأى على تلك الهيئة تحركت طبيعته للفعل وبعضهم
يستعين بالفعل والمفاضة في هذا الشأن وبعضهم يكون احيا مرتبة في هذا
الموضع فيمكن من انتفاع الفعل به حتى يمكنه ان يفعل والان الفواق والثاوب
والتمطى الطف حركة من هذه الاستفراغات ولذلك يقتنع في تحركها بالظن
واما الثاني فلان هذه اللثة لم يبلغ الى حدود المرض لعل الاخرة الموحدة
لها مثل الجرب والجذام والقروح العفنة والحمى البائية والجذام
وخصوصاً اذا ضاقت المساكن وذلك لاجتماع الهواء المذكور وانحصاره
وقربه من تنفسه فكون ابلغ في التغذية وان كان صاحب هذا المرض في
مكان مرتفع والجوار في مكان منخفض كان ابلغ في ذلك لكن بشرط ان يكون
الهواء المار بالجهة المنخفضة مارا اولاً بالجهة المرتفعة ليكون ابلغ في التغذية والحاصل
ان يكون المريض على المهبط بحيث يتجاوز الترخ عنه الى الجوار ولو كان بالعكس
لما كان ابلغ في التغذية اذ لا باس به وان كان الجوار ومن تغد العيون الامراض
المذكورة بسبب تدبيراته كان ابلغ فيها وان كانت نفس الجوار وسريع الانفعال

كان

كان ابلغ لما عرفت والى كون المريض على المهبط اشار بقوله **وكذلك اذا كان الجوار**
في اسفل الريح ومثل الرمد وخصوصاً الى متماثلة بعينه ومثل الضرر هو
خدر ما يعرض للسن بسبب مخشن وحدوثه اما في سبب خارج وموضع
للاشياء الحامضة والقابضة واما في داخل بسبب بلغم حامض او سوداء سلق
بغم المعدة وتودي قوته الى هذا الموضع وحاصل السبب على ما قلنا من اسططاطات
الطبيب في كتابه المسمى بالبال انه رطوبة لطيفة حامضة وقابضة تيلر طوبات
الاسنان وتغوص في جوفها فتحدث فيها برذا وقبضا ولهذا احتيج في علاجه
الى ما ينزيل البود الحاد فنهما ما سخر كالمالح او الى ما ينزل القبط من الملس ولبين
لبقلة الحما فان قيل لم يحدث الخلل للضرر مع حموضته ولم يكون ضرر
النبايا اقل من كونها رقيقة لاسنان سيما الاضراس ولم صار الضرر
وهو مرض مفرد نذهب بشيئ مختلف في المزاج اعني البقلة وهي باردة رطبة والمالح وهو
حار راس ولا يذهب بالبورق وما الرما د غيرها من الاشياء المالحة
قلنا الجواب عن الاول ان الخلل بلطفه سفد بسرعة ولا يلبث مقدار
ما يضر من الاشياء التي لا سفد بسرعة لغلظتها والاشياء التي تضع لطول
مكثتها على الاسنان بل الاضراس وما يطول مكثته اكثر مما يوش القليل
المكث وعن الثاني ان النبايا والاسنان التي في مقدم الفم ارق جساما
الاضراس وقل اصطكا كاميها ولذلك كانت ملاقاتها الفاعل ارباها ولبثه
عليها اصغرها ورقتها اقل من ملاقاتها للاضراس ولبثه عليها اكثرها وغلظتها
وما قل ملاقاته ولبثه يكون اقل تاثيرا من لبثته وملاقاته وعن الثالث
بعد ما مر انه لما كان كذلك لان المالح ينزل البود بالحرارة والبقلة القبط بالملاسة

هو ان من شأن الشيء ان يجذب الى شبيهه ومشاكلة ورطوبة البقلة شبيهه
 بهذه الرطوبة في حموضتها وبرودتها ومخالفة بالغلظ والغلظ اللزج ملكه جذب
 اللطيف الوصف اذا ناسبه فلذلك يجذب تلك الرطوبة الى نفسها من جرم الارض
 والروابط جذب المناسب للمناسب وتكسبها الغلظ فمنها من النفوذ
 في السام الضيقة فيزول الضرر واما الملح فانه ينزل الضرر من جهة المضادة
 للعلة الفاعلة له وهي الحموضة وذلك انه يمشف تلك الرطوبة ويخففها فانما نجد
 بالتجربة بين الملوحة البسيطة وبين الحموضة معاداة ومباينة يصعب علينا
 فهم علمها واضاح سببها لاننا نرى الملح اذا خلط بالحل كسر حموضته وما
 البحر اذا خلط بالشراب لم يحمض البتة ومن غير الطعام في معدته يداوى بالمح
 ويبيغه وهو ظاهر بالتجربة فلما البودق وماك الروماد وغيرهما من اشياء كلها
 فلما نذهب ان بالارض لان ملوحتها ليست بسيطة بل مختلطة بها شئ من الجوان
 والمرارة وهما يوجبان لها تركب الطعم فلذلك لا نفعلان ما نفعله الطعم البسيط
 هذا واما ان الضرر من كنف يمدى والجاور لا يجسبه فلما يتصور اذا علم المجاور
 باخبا وصاحب الضرر او غيره ان به ضررا فحينئذ يكون ان يمدى اليه اذ كانا
 من السبب في تعذيب الامراض المعدية فانه لا تمشي ههنا عما لا يخفى بل بان
 التصورات الوهمية قد يكون سببا لحدوث الحوادث وليعلم ان اعداء الضرر
 من هذا القبيل قال **حتى ان مختل الحامض يفعل له** اذ كان يخل الحامض الذي
 فعله فخلل الضرر للعلم بحدوثه اولى بان يحدثه هذا غاية ما يمكن ان يقال في
 هذا المقام ولم نتعرض احد من الشارحين له اي للضرر وما فيه من المباحث
 ومثل **السل** في بعض السبع **والسبل** وليس شئ لانه ليس من الامراض المعدية

30
 ونسخة المصحح وقع هكذا وجعل حله حكم الرمد في التعذيب وهو غريب غي
 مشهور ومثل **البرص** وقد عرفت سبب اعدائه **المحس** **العاشري**
 تقسيم الامراض من حيث انها تكون متوارثة او لا تكون كذلك قال رحمه الله
 ونزل الامراض **امراض سوارث** في النسل قد عرفت فيما سبق ونزل **الظلم** في
 امزجة الاسنان سبب توارث الامراض وههنا نقول بوجه آخر وهو
 ان من اطباء من ذهب الى ان المنى سفلا من كل واحد من الاعضاء ومنهم من
 ذهب الى انه لا يتلون الا في الانثى وان كانت مائة تصل اليها من سائر الاعضاء
 فمن قال بالاول فتوارث الامراض على مذهبه يكون طاهرا ومن قال
 بالثاني قال ان المادة الصالحة لان يكون منها المنى تنزل عليها كلفة المادة
 الموجبة للامراض المذكورة فكون متوارثة من هذا الوجه **مثل البرص**
القرع الطبعي في الصلع فان قيل لم يكون الصلع في مقدم الراس فحسب
 قلنا لان الجزء المقدم من الراس سبب رطوبة الدماغ الموجود فيه يكون
 الكثيلا ويخلل احتمالات الفضلات التي منها يكون الشعر في مواضع الدروز
 بسهولة الانتساع الدروز ويكون حركة البخارات على الاستقامة فلا يكون
 للشعر مائة فان قيل لم يكون الصلع في اعلى الراس ولا يكون في الاصداغ
 قلنا لان الاعلى الرطوبة فيها قليلة والاسفل ندبة كثرة الرطوبة واعتبر ذلك
 بالارض العالية والمنخفضة **والنقرس** **والسل** في بعض السبع **السبل** وكذا وقع
 في نسخة المصحح وقال واما توارث السبل فليست اعرف العلة فيه ولعل ذلك
 بالخاصة والاحاجة له الى علة لان هذه النسخة تصحيف **والجذام** فعلى ما
 ذكره الشيخ يكون **الجذام** **والسل** **والبرص** من المعدية والمتوارثة لكن عظاما

نظمها الشاعر ليس كذلك لانه قال متوارث الامراض قد حوروفها بنساجد
وحروف جبر حج وج تلك التي تعدى الجسد وذكر ان الماء من المتوارث
البصر والنون الفقرس والسين السار والالف البلميا وهو الصرع والجيم الجذام
والميم الما يخوليا والوال الدق والجيم من المعدي الجرب والبار البخو والوار
الرمد والحاء الحصبة والجيم الجدوى والوا والوباء والجيم الجذام **ومن امراض**
امراض جنسية الامراض الطارية على نوعين عامة وهي لا تختص بقسم او
بناحية وتسمى وبائية وخاصة وهي التي تختص باحديها وتسمى وافدة وهي
التي عثر الشيخ عنها بانها امراض جنسية **لخصت بقبله** وهذا كثيرا ما يوجد
او يسكن ناحية او تكثر فيهم كالقروح البخية والعرق المدني ولما كان اكثر
ما ذكره في الامراض المتوارثة وغيرها منبها عن ضعف الاعضاء عرفت سبب
ضعفها وقال **واعلم ان ضعف الاعضاء تابع لسوء المزاج او الخلل البنية**
وفي بعض النسخ **او تحلل البنية** وهو خطأ واعلم ان سوء المزاج والخلل
البنية قد يكونان من اول الكون وقد يكونان عارضا عن علة العدم من فناء جبان
ضعف الاعضاء وسبب كنهه الجاهل الضعف الاعضاء عند الظلم على اسباب
الالم ان شاء الله تعالى **والسبح** رحمه الله **التعلم الثاني** **جملتان** **الجملة الاولى**
في الاشياء التي تحدث عن سبب سبب من الاسباب العامة وهي تسعة
عشر فصلا **الفصل الاول** قول كلي في الاسباب وفي اكثر النسخ **الفصل**
الاول **من جملة الاولى** **في التعلم الثاني** قول وفي بعض النسخ وهو قول كلي في الاسباب
وشمل هذا الفصل على تقسيم الاسباب جعلناها في مباحث **المبحث**
الاول في تقسيم الاسباب الى البادية والسابقة والواصلة قال رحمه الله

اسباب

اسباب احوال البدن وهي العلته المذكورة اعني الصحة والمرض والحوال المتوسطة
بينها **و** نسخة القرشي وقع من قوله المذكورة ومن قوله اعني وقد قدما ذلها
وهو زيادة غير محتاج اليها لان لفظة المذكورة نفى عنها بلغة السابقة و
البادية والواصلة والمواد ان كل واحد من احوال اللفظ لها اسباب
بلغة فالصحة لها بلغة اسباب بادية كورود خير ملزسا رعا المريع
وسابقة كظهور دلائل النضج والبحران الجيد في المرض وواصله كاعتدال
المزاج والتركيب والمرض له اسباب بلغة بادية كسخونة الشمس الموجبة
للصداع وسابقة كالامتلاء وواصله كعفونه الخلط والحالة البالية اسبابها
العلته هي الاسباب المذكورة كيف كانت لامتوسطة على ما اشترط
المسحوق فانه غير لازم لان الاسباب المذكورة للصحة اذا حصلت في المرض
كانت اولى بالجاب الجمل الحالة البالية من ايجابها الصحة اذ قلما سفت
الانتقال من المرض الى الصحة من غير الانتقال من الحالة المتوسطة و
لما انحصرت **و** بلغة لان كل سبب اما ان يكون بدنيا وهو البادي او
يكون بدنيا وحسنا او واجب الحالة بواسطة فهو السابق والافق
الواصل وسمة البادي في ذلك لخلل بلغة اوجه احدها انه بيد الطبيب
وغيرهم اي يظهر لهم وبانها ان خارج عن البدن كالبادية عن البدن
ولهذا سُميت بها وبالثاني ان منه بقدر الامراض فان الاسباب البدنية
كالامتلاء وغيره تستند الى اسباب خارجية كالغذية الكثير واما تسمية
السابق بذلك فظاهر لوجوب سبق الحالة بسبب آخر وكذلك الواصل
لا اتصاله بالحالة واما ان السابق انما سُمي لان سبق المرض بزمان لا يوجد

فيه المرض بعد ما قال الامام فليس بشئ لان البادى قد يكون كذلك فان قيل
انه بداء او لا بدلك الاشتراك والافتراق بين هذه الاسباب قبل تعريفها وكان من
الواجب ان تقدم تعريفها فان لم يعرف حقيقة الشئ لم يعرف شئاً واحكامه
م انه قدم السابقة على البادية وكان الواجب عكسه لعدم البادية على السابقة قلنا
ذكر الاشتراك والامسار فيدفع تعريف الاسباب فلهذا الكفى به والبادية وان اقصت
التقدم لتقدمها معقولة فالسابقة فضيعة وحيث ان لفظها تدل على التقدم **تشك**
السابقة والواصله في انها وفي بعض النسخ انها ولعل وجه **امور بدنية اعني**
خلطية او مزاجية او تركيبية اي منسوبة الى احد هذه الثلاثة والعمدة في
انحصار الاسباب البدنية في هذه الثلاثة الاستقراء واعلم ان السبب البادى اما
ان يكون لورود جسم على البدن او لا يكون والاوك اما ان يكون بوصول ذلك الجسم
الى داخل البدن محتمل اما ان يكون استعماله لاجل الاعضاء او لاجل الارواح والاك
لاجل الاعضاء اما ليدخل في قوامها وهو الاغذية او لا يكون كذلك وهو الادوية والاك
لاجل الارواح هو الهواء المستنشق او لا بوصول ذلك الجسم الى داخل البدن بل
الى ظاهره فقط فاما ان يكون محيطاً به وهو كاللهواء البارد والحار وكالماء والملاقي
والادهان وغيرها او غير محيط كالضربة والسفطة ولما ان كان للجسم يرد
البدن فاما ان يكون لحالة في البدن وهو الحركة والسكون او لا يكون وهو الاشياء
الواردة على النفس كالغضب والغزع وغيرهما ومن هذا يظهر فساد
ما ذهب اليه المسيحي وهو ان البادية بلثه اقسام لانها اما ان يكون لورود
جسم على البدن او لا فان كان جسماً فاما ان يدخل في البدن او لا والاول
مثل الطعام الحار والبارد والماني مثل الضربة وان لم يكن جسماً فهو مثل النفس

فانها خارجة عن البدن فلذلك جعلت من قبيل الاسباب البادية اما او الاقلان
التي هي غرض حاصر عما لا يخفى لخروج الحركة والسكون عنه ويمكن ان يجاب
عنه بما هو من قبيل ما ليس بجسم واما ثانياً فلان النفس لم يجعلها احد من
الاسباب البادية بل عوارض النفس من الاسباب البادية الالهية واعلم ان
ان السبب البادى اما ان يكون سبباً للمرض متشابه الاجزاء منزله ما يكون
السموم سبباً للجسم او للمرض الى منزله ما يكون الضربة سبباً للورود او للمرض
اتصالاً كالسيف والسم ونشأة الحيوان لفرق الاتصال واتصال السبب
السابق للمرض المزاجي فاما الامتلاء والواصل العفونة وبغير ما به
تغير احد الكيفيات تغيراً يسيراً والواصل تغيرها تغيراً كثيراً بحيث يرتب
عليه وجود حالة تتبعها ضرر الفعل ضرراً اولياً والسابق للمرض المادى تغير
سواء للزجاج زيادة الاخلاط زيادة قليلة والواصل زيادتها زيادة كثر عما
ما ذكرنا وهو الامتلاء بحسب اللاوعية والسابق للمرض التركيبى تغير الشغل
او المقدار او الوضع او الخشونة والملاسة تغيراً يسيراً والواصل تغيرها
تغيراً كثيراً عما ذكرنا والسابق للمرض المتفرق الجرح الصغير والواصل
الكبير على الوجه الذى قلنا في الكثرة والسابق للمرض المركب كالورود حصول
المادة في العضو قليلاً لكونها في اول انصائها والواصل حصولها فيه كثيراً
قلنا والسابق للصحة اعتدال الاخلاط في الكمية والكيفية واستواء المزاج
واستواء التركيب والواصل انصاف احدها الى الآخر واجتماعها والسابق
للحالة المتوسطة تغير كثرة الاخلاط تغيراً يسيراً مع اعتدال كميتها او تغير
احدى الكيفيات دون الباقي تغيراً يسيراً او فساد الشغل فساداً يسيراً مع

مع اعتدال الباقي والواصل تغير أو إحدى الكسفات أو الاشكال غير الكثر على
الوجه الذي ذكرنا مع بقاء الاعتدال في الباقي وإضافته أن أول شيء يوجب ضرر
الفعل اضرار اوليا هو المرض وما يوجب ضرره ثانيا هو الواصل كالعفونة
للحمي مثلا وثالثا هو السابق كالامتلاء ورابعا السدة لكونها سببا لامتلاء
الامتلاء القللي وخامسا لزوجة الاخطاط لكونها سببا للسدة وسادسا
ما يوجب لزوجة الاخطاط كسعال الحوم البقر ونحوها ما يوجب لزوجة
الاخطاط الموجبة للسدة الموجبة لامتلاء القللي الموجب للامتلاء الموجب
للعفونة الموجبة للحمي المضرة بالذات بالافعال اضرار اوليا والى بعض ما
ذكرنا من قسم البادية واحكامها اشار بقوله **والاسباب البادية هي من**
امور اي حاصلة من اعتدال وجه الامور وهي بعض امور الاحمال ان يكون
في تبعية واولا اظهر لانه الثرى الوقوع لا اقلية كالثالث والافه بعد
قليل الاستقلال كالثاني خارج عن جوهر البدن اما من جهة اجسام خارج
مثل ما يحدث عن الضربة وسخونه الجو والطعام الحار والبارد والوارد
على البدن واما من جهة النفس فان النفس شيء آخر غير البدن مثل
ما يحدث عن الغضب والخوف وما يباينها **معنى** العوارض النفسانية
عنا ما سيجي الظلم عليه ان شاء الله تعالى والاسباب السابقة و
البادية مشتركة في انه قد يكون بينهما وبين هذه الاحوال واسطة متا
وإضافته ان كل واحد قد يوجد بدون ما اوجبه ونزول مع بقاء ما اوجبه
فان حر الشمس قد يوجد من غير صداع واذا احلته فقد ينزل مع بقاء الصداع
والامتلاء قد يوجد بدون المرض وقد ينزل والمرض بعد باق كسوء المزاج
المختلف

المختلف واما قال بلفظة قد الدالة على التقليل لان هذا الاشتراك انما يكون في
بعض احوال البادية لانه قد يكون بواسطة وقد لا يكون بواسطة واما السابق
فلا بد فيه من واسطة فالبادية في بعض احواله مشارا للسابق ولذلك قال في انه
قد يكون منها الى اخره فاعرفه **والاسباب البادية والاسباب الواصله**
قد يشتركان في انه قد لا يكون بينهما وبين الحالة المذكورة واسطة
ولان الواصله ليس بينهما وبين الحالة واسطة دائما واما البادية فقد
لا يكون بينهما وبين الحالة واسطة كحر الشمس فانه يوجب الصداع
بلا واسطة ولذلك قال قد يشتركان بلفظ التقليل لانه لا يكون الا في مثل
هذه الصورة ويشتركان ايضا في ان كل واحدة منهما نزول ما اوجبه
بنزوله اذ لم يصير البادية بخلاف هذه الجهة الاشتراك من هذه الاسباب
واما جهة الامتياز فاشارة اليها بان استدرك وقال **لكن** اي جهة
الامتياز بينها هي ان **الاسباب السابقة** منفصل عن الاسباب الواصله
بان الاسباب السابقة لا يليها الحالة بل بينها اسباب اخرى اقرب
الى الحالة من السابقة كالسدة للحمي كسبوع في المثال المشتمل على المراتب
الست **والاسباب السابقة** منفصل عن البادية بانها امرى بان
السابقة بدنية والبادية خارجة غريبة وانما بان الاسباب
السابقة يكون منها وبين الحالة واسطة لا محالة والاسباب البادية
ليس يجب فيها ذلك وهو ان يكون منها وبين الحالة واسطة لا محالة
بل قد وفقد الاسباب الواصله منفصل عن الاسباب البادية بانها
ان بان الواصله بدنية بخلاف البادية فانها غريبة دخيلة اجنبية

والاصحاب الاسباب الواصلة لا يكون منها وسر الحالة واسطة البتة و
الاسباب البادية ليس تجب ذلك وهو ان لا يكون منها وسر الحالة واسطة
البتة بل الامران اي الواسطة وعدمها فيها اي في الاسباب البادية **ممكنان**
كما مر غير مرة ولما فرغ من ذكر المشاركات والمبانيات استنتج منها رسوم
الاسباب ولذلك قال بالفارسي **الاسباب السابقة هي اسباب هي منزلة الجنس**
بدنية احتراز عن البادية اعني خلطية او مزاجية او تركيبية هو تفسير
البدنية ولما اخصرت في هذه الثلاثة لان المرض اما سوء المزاج واما سوء الهيئة
وسوء المزاج منه مادي ومنه غير مادي وانما لم يذكر الفرق الاتصال لانه
داخل في التركيب فانه متى كان موجودا كان التركيب علما ينبغي ومتى لم يكن
الاتصال موجودا كان التركيب متغيرا وقد تميز الحق في هذا فاما قبل **هي الموجبة**
للحالة الجاهل او غير اولي اعني توجبها اي الحالة بواسطة احتراز عن الواصلة
وهو الفصل القريب والاسباب الواصلة اسباب هي منزلة الجنس بدنية
احتراز عن البادية توجب احوال بدنية الجاهل او غير واسطة وهو
احتراز عن السابقة والفصل القريب وقول الشيخ انه كان يجب على
الشيخ ان يقول دليلا فان البادية قد توجب ما توجب به بلا واسطة لكن ليس
هذا من البادية دليلا واما من الواصلة فانه يكون دليلا فذلك كان يجب
علمه ان يذكر هذا الشرط في الواصلة فيه نظرا لانا لاننا نسلم احتياجه الى زيادة
هذا القيد لا الشرط علما قال ان قوله يوجب الجاهل بغير واسطة فيقيد ان لا يوجب
الا بغير واسطة ولست البادية كذلك وان سلم احتياجه الى زيادة هذا القيد
فكان يجب عليه ان يوجب على الشيخ ان يذكر هذا الشرط في السابقة ايضا
فان

فان البادية قد توجب ما توجب به بواسطة لكن ليس هذا من البادية دليلا واما من
السابقة فانه يكون دليلا فذلك كان يجب عليه ان يذكر هذا الشرط في السابقة و
الاسباب البادية اسباب هي الجنس غير بدنية احتراز عن السابقة فانها
بدنيان توجب احوال بدنية الجاهل او غير اولي بغير واسطة لانه احتراز
عن الواصلة وقوله غير بدنية عن السابقة علما ذكره الشيخ اذ اخصر
الخروج السابقة بالقيد الاول دون الثاني والخروج الواصلة بالقيد الثاني
دون الاول لانها لمخرجان بها واذا خرجا بالاول كان الثاني للقيم لا للمنفرد
والشيخ اعلم ان بعض اطباء ظن ان السبب البادية والسابق اذا
اوجبا المرض بنفسهما كانا واصليين والوهذا ظن فاسد لان شرط الواصلة
ان يوجب ما يوجب دليلا بلا واسطة وان نزول ما اوجبه بزواله وحسب
الشمس ليس كذلك لانه قد يوجد بدون الصداق وقد نزول والصداق باق
والامثلة قد يوجب الورد وقد نزول والورد باق وفيه نظر لان السابق
لا يوجب المرض بنفسه اي من حيث هو سابق بل بواسطة لقول الشيخ
والاسباب السابقة لا يليها الحالة الى آخره سلمناه لكن لم يشترط احد
في الواصلة ان نزول ما اوجبه بزواله سلمناه لكن الامثلة التي يوجب
المرض كالورد يكون واصلا لسابقا اما كونه واصلا فلا نه سبب بدني اوجب
المرض بلا واسطة واما كونه غير سابق فلا نه لا بد له من واسطة ولا واسطة
هنا وكونه سببا سابقا للحمي لا في صيرورة السابق واصلا بالنسبة الى مرض
واحد بل فيقيد ان السبب السابق للحمي قد يكون سببا واصلا للورد ولا بعد فيه
لجواز ان يوجب سبب مرضا بواسطة ومرض اخر بغير واسطة ثم ان

الشيخ ذكر امثلة كل واحد منها في الامراض المزاجية والزلبية لانه عند ذكرها
 ذكر المرض المزاجي والتركيب وقال **مثال للاسباب السابقة الامثلة للحمي** هذا هو
 للمرض المزاجي و**امثلة او عية العين لنزول الماء فيها** هذا هو المرض التركيبي
 وان الماء في قبل امراض التركيب نظرا الى انه زيادة في عدد رطوبات العين
 و**مثال للاسباب الواصللة العفونة للحمي** هذا هو المرض المزاجي والرطوبة السائلة
 الى **الثقبه للسدة** هذا هو المرض التركيبي فان السدة زائدة في العدد **والسدة للحمي**
 والحمي هو مرض الى لانه في قبل امراض المجاري واعتراض ابن جميع عليه
 بانه ناقض نفسه لانه في تعريف السبب والمرض والعرض قال **مثال المرض**
سدة في العنبه مثال العرض فقدان البصار وهما جعلها سببا واصل
 للحمي فيكون العنب مرضا لكنه ليس كذلك لان العنب عرض لا مرض لانه علم البصر
 وهو احد اصناف مضار الافعال فان قيل ان الامراض اسباب الاعراض
 فيطلق عليها السبب بهذا الوجه فلنا هذا غير مطابق لان مقصوده التمثيل على
 السبب الواصل لم تناول كلام الشيخ بانه ليس يريد ان السدة نفسها سبب واصل
 ولا ان يحل البصر نفسه مرض بل يريد ان منزله هذه السدة في علم البصر
 منزله السبب الواصل للمرض وهو ليس بشيء وكذا ما اجاب عنه عبد
 اللطيف بن يوسف البغدادي المتعقب لحواشي ابن جميع وهو انه لا شك ان
 السدة التي هي مرض هي سبب لفقدان البصر والرئيس قصاره انه خالف
 الاصطلاح لانه غلط فحيث سمي السدة مرضا جرى على الاصطلاح وحيث
 سماها سببا جرى على المعنى وكلاهما صواب وكل هذا لجوزات عدول
 عن الاصطلاح والحق في هذا المقام هو ان قوله **والسدة للحمي** ليس هو مثالا
 على

على السبب الواصل ليرد عليه ما اورد بل هو بيان ان السدة مرض لانها تنبئها العنب
 الذي هو عرض وهو ضرر الفعل لان الاعراض اسباب الاعراض فان قيل
 الامثلة سبب سابق وهو موجب للسدة بلا واسطة والسدة مرض وانهم قد
 علم ان السابق يوجب بواسطة قلت ان الامثلة في هذه الصورة سبب
 واصل بالنظر الى السدة والمنع ان يكون سابقا بالنظر الى مرض اخر كالحمي على
 ما سبق **ومثال للاسباب الباردة حواء الشمس او شدة الحركة او الغم**
او السهر او تناول شيء مسخن كل ذلك للحمي الذي هو مرض مزاجي او **الضربة**
للانفشار ونزول الماء في العين وهما موصوفان اليان وقد عرفتها في معنى
المحمية الثاني في تقيم الاسباب باعتبار كون فعلها
 بالذات او بالعرض **والله** رحمه الله **وكل سبب اما سبب**
بالذات كالقلقل مسخن والافون يبرد واما بالعرض **كالما البارد**
اذا سخن بالكشف ونخفج الحرارة والماء الحار اذا يرد بالتخليل والسقمونيا
اذا يرد باستفراغ الخلط المسخن كل سبب ففعله اما ان يكون بمعنى
 طبيعة مر حيث هي وهو الفاعل بالذات او لا يكون كذلك وهو الفاعل
 بالعرض مثال الاول القلقل اذا سخن فان طبيعة القلقل حارة فاذا صدر
 عنها الحرارة فقد صدر عنها ما هو معنى طبيعته وقس تبديلا لا يجوز عليه
 واما اذا سخن الماء بالكشف الحاقق للحرارة اي المانع من تحلل الجسم الحار
 او السقمونيا اذا يرد باستفراغ الصفراء فذلك ليس لان طبيعة الماء البارد
 مسخنة وطبيعة السقمونيا مبردة بالذات وان كانت مسخنة بالعرض
 وطبيعة الثاني مسخنة بالذات وان كانت مبردة بالعرض قال القوشى

سببا

البارد

لان طبيعة الاول
مبردة

قوله بالكشف ونحقن الحرارة لو اسقط منه واو العطف وقال بالكشف
نحقن الحرارة كان احسن فان الكشف انما سخن نحقن الحرارة اي نحقن
الحار وقال المبيح اسقاط واو العطف غير واجب وذلك لان الماء
سخن بوجهين احدهما بالكشف فانه محث انه بارد لجمع وكشف
وثانيها نحقن الحرارة فان الحرارة تهرب منه محث هو مود فهو جمع
الحرارة في الباطن وسخن يذوب الوجهين واذ كان كذلك فاياد واو
العطف واجب وفيه نظر لان الماء البارد لا يعمل غير كشف البدن
فينسد مسامه فلا يتخلل منها الاجزاء الحارة فيسخن الباطن لاجتماع
تلك الاجزاء ولا حقاقتها لانها عبارتان عن معتبر واحد هو مسبب
الانسداد الذي هو مسبب الماء البارد **المبحث الثالث**
في شرط تاثير السبب قال رحمه الله وليس كل سبب يصل
الى البدن بفعله بل قد يحتاج مع ذلك الى وصوله الى البدن
الى امور بلته الى قوة من قوته الفاعله لانها اذا كانت ضعيفة
حدا كانت بان سفل اي حاملها وهو السبب عن البدن اولى
من ان بفعله وفيه قوة من قوة البدن الاستعدادية اذ لو كان البدن
غير قابل للانفعال لم يتصور ان يوجد فيه فعل اذ ما ليس بقابل لشيء هو
ما لم يمنع وجوده فيه واذا كان كذلك فكما كان القول اكثر كان الانفعال
لا محالة اتم ويمكن من ملاقة احدهما الآخر زمانا في مثله صدر
ذلك الفعل عنه وهذا انما يكون اذا كان ذلك الانفعال زمانيا كالاتحالة
فانما حركه في الكيف وكل حركه فهي زمان واما اذا كان الانفعال

ما يتم في آن كالكون والعسا دلم يلزم فيه ذلك الا بان يكون تلك الملائمة
لاعداد الانفعال لذلك قال ابن ابي صادق تاثير الاسباب في
البدن لا بد منه من هذه الشروط الثلاثة اللهم الا ان يكون احد
هذه الثلاثة في غاية من معناه فان الفاعل اذا كان في غاية من
القوة لم يحتاج الى قوة من قوة البدن الاستعدادية ولا الى طول الزمان
وكذلك اذا كان القابل في غاية الاستعداد كفي فيه اذ في قوة الفاعل
واقل زمان وكذلك الفاعل والقابل اذ لم يكن كل واحد منهما قويا
بل ضعيفا وكان الزمان بينهما في غاية الامتداد استدر كل طول
الزمان في التأثير ضعف كل واحد من الفاعل والقابل واذا كان كذلك
فلا يحتاج الى الملائمة في كل صورة ولذلك ذكر الشيخ بحرف التقليل وقال
وقد يحتاج مع ذلك الى ما ذكر وقد خيل في احوال الاسباب عند قوه
موجبها اي بالنسبة الى ما توجبها الاسباب وذلك لانه لما ثبت ان
فعل السبب سوقف على استعداد البدن فلا شك ان الفعل يختلف
وجوبا باختلاف الاستعداد له فربما كان السبب واحدا كالرياح
او الحركة مثلا واعتنى اي ذلك السبب كالرياح في ابدان شتى
امراضا شتى وذلك بسبب اختلاف استعداد الابدان لقبول
فعل الرياح مع ان هواء واحد لا يختلف في الامزجة والمواد او اي او
اعتنى ذلك السبب الواحد بالحركة في اوقات شتى امراضا
شتى لان الحركة اذا كانت في وقت ما معتدلة حللت الفضلات
المستغنى عنها وقوت القوى وفعلت افعا لا يحتاج اليها ومتى

زادت في وقت على ذلك سخط البدن وربما احدثت الجلبها
للمشي مختلف بحسب اختلاف استعداد البدن فان اخلاطه ان
كانت حارة او حبت حتى حارة وان كانت باردة اوجبت غير
ذلك ومنى زادت على ذلك تددت البدن بواسطة فرط التخليل
والتهجين وهذا هو الموجب لتخصيص السبب العام بمرض
سبب سبب مرض فان كثرة الاكل مثلا تارة تحدث عنه مرض
امتلائي وقد تحدث عنه مرض استفراغي والامتلائي يختلف كون
المواد الموجبة للامتلاء حارة تارة وباردة اخرى والاستفراغي
كالهضمة مثلا ان موت امرها الى الشنج وبالجملة جميع هذا
انما يختلف بحسب استعداد البدن قال المسيحي ونجب
ان يعلم انه ليس لنا سبب خاص بالصحة بمعنى انه يوجب
الصحة في جميع الاحوال وفي جميع الابدان وفيه نظر لان اعتدال
المزاج والتركيب يوجبان الصحة في جميع الاوقات والابدان
عاما هو مذهب الشيخ اللهم الاعيا مذهب وذهب الى
ان الصحة نفس اعتدال المزاج والتركيب كجناح الفوس لا انها تابعة لها
فدخلف فعله اي فعل السبب الواحد في **القوى والضعف**
وفي شديدا الحس و**ضعف الحس** واعلم ان الفرق بين قبول
القوى الحس لما قبله من الفاعل وبين قبول ضعف القوة وخرجه
اوجه احدها ان قوى الحس يكون في نفسه نقيض الفضلات
والضعف في نفسه يكون حاله مختلف هذا وانها ان قوى الحس

كلما طال به الزمان ينقص قبوله لان حسه يقل لكثرة المادة المتولدة
فيه واما ضعف القوة فكما طال به الزمان زاد قبوله لتأثير الفاعل الزيادة
تولد المادة الموجبة لضعفه وبالثاني ان الكاين لقوة الحس يقل قبوله باستعمال
الحذران والكاين لضعف القوة يزداد قبوله باستعمال ذلك ورابعها
ان الكاين لقوة الحس ينقص بتعطيل الغذاء والكاين لضعف القوة
يزداد بذلك وخامسها ان الكاين لقوة الحس يغير بالاستفراغ و
ربما زاد قبوله لتأثير الفاعل واما الكاين لضعف القوة فان قبوله يقل
بالاستفراغ والفرق بين قبول بليد الحس لما قبله من الفاعل وبين قبول
ضعف القوة ان الاول يكون قبوله وتامه اقل والثاني اقوى والاول
يكون نقيض الفضلات والثاني بالعكس ولما كان حال الفاعل كذلك اي انه
يختلف قبوله لتأثير الفاعل بحسب قوة حسه وبلاده وضعف قوته
قال وقد يختلف فعله الى اخره **المسألة الثامنة** **الرابع** في
تقييم الاسباب بحسب ملكن مستبناها قال رحمه الله
ومن الاسباب ما هو مختلف ومنها ما هو غير مختلف لان كل
سبب اما ان يكون محض اذا فارق بقى تأثيره وهو المختلف او لا يكون وهو
غير المختلف مثال الاول حرارة الشمس الموجبة للصداع الباقي بعد مفارقتها
ومثال الثاني حرارة الشمس الموجبة للصداع المنفني واليه الاشارة بقوله
والمختلف هو الذي اذا فارق بقى تأثيره وغير المختلف هو الذي
لكون البعور مع مفارقتها فان ذلك كيف يستقيم هذا وقد
اعترفتم ان عدم السبب بسبب لعدم المشتب قلنا الامر كذلك

ولكن هذا الذي يكون باقنا لا يكون في الحقيقة هو السبب فان السبب
مثلا اذا قطع فالحادث عنه الذي هو مسببه نفس القطع وهذا نزول
لا محاله بزواله واما الانقطاع والنفوق الحاصل بعده فليس مسببه
بل هو مسبب المادة لانه شئ حاصل لها عن طبيعتها لان الاعضاء
ليست ستمها اعني لكونها غريما يبعه وسائلة كالما لم يلزم بعد الافراق
فبقيت متفرقة وكذلك نقول في البناء والبناء فان الباقي فعله وضع اللبن
مثلا وهو نزول بزواله واما بقا البناء فعلته بوسطة الحاريط ولهذا حوطت
الشكل الحادث فيه واذا عرفت هذا فقولنا ان سبب كذا بقى
تأثيره بعد مفارقتها لما هو على سبيل المجاز والحسوق ما ذكرناه ومنه
يظهر فساد ما ذهب اليه المسيحي من ان ما بقى من اثر السبب هو
السبب القريب للحالة الموهودة وصار السبب الاول سببا بعيدا
لها ولا يلزم من عدمه عدم هذا السبب الباقي الذي هو الحالة بل الذي
يلزم من عدمه عدم السبب القريب لان السبب القريب على
ما قاله هو الباقي من اثر السبب البعيد وهو لا نعدم بعدم السبب
البعيد **المبحث الخامس** في تقيم الاسباب
حيث كونها ضرورية قال رحمه الله ونقول ان الاسباب
المغيرة لاحوال الابدان او الحافظة لها اما ضرورية لان الانسان
النفساني المخلص عنها قال الجوهرى يقال تفصى الانسان اذا
تخلص من الضيق والبلية وتفتيت من الذنوب اذا خرجت
منها وتخلصت في حيوته واما غير ضرورية وهو الذي يمكنه

النفساني

النفساني عنها في حيوته كالاسباب العرضية **والضرورية ستة اجناس**
قال الاطباء والاعني ادعي في حصرها الاستقراء فاما استقراءها
وحديثها فبحث الملكن التحلي عن واحد منها وقال المسيحي انها كانت
ستة لانها تابعة لقوى البدن وهي ثلاثة طبيعية ونفسية الما كل والمثرب
والاستقراء والاحتقان وحيوانه ونفسها الهواء المحيط والاحتقان
النفسانيه وتلخصها الحركة والسكون والنوم واليقظة وفي تخصيص البعض
بالبعض نظرون حيث انه غير مختص ولكن بيان المحصر على ما
يظهر بالتأمل هذه مهيما لمنع الاستغناء عنه ومنها ما لا يمنع
فالاول مثل استنشاق الهواء والمطعم والمثرب لكن الحاجة
الى الهواء اشد من الحاجة الى تناول الغذاء والماء ولذلك صار الانسان
قدرا من مسئلة نفسه عن الغذاء اياما واما الهواء فلا يقدر عليه ولا
ساعة واحدة والعلة في هذا لطافة الهواء وسرعة تحلله و
احساج الطسعة لذلك دايما الى رد عوض ما نقص منه والاحتراق
الحار والغريزي والارواح واما الغذاء فانه غليظ رطب التحلل
فالقدر المستعمل منه يبقى في البدن زمانا ما وبعد ذلك في الحاجة
الحركة والسكون والنوم واليقظة والاستقراء والاحتقان
ولذلك رتبها الشيخ بحسب شدة الحاجة وضعفها وقد تكلف
للإمام حصر هذه الاسباب في الستة وقال للامور التي لا تنقل
الانسان عنها اما ان تكون واردة على نفسه او على بدنه والاولى هي
العوارض النفسانية والواردة على بدنه اما الروحانية وهو النسيم

ونفسانية هم

المتنشق واما العضوه لان ^{البدن} مركبة من الروح والعضو وذلك اما
بالذات كالتناولات او بالعرض كالاستفراغ والاحتقان او بها جميعا لان
الحيوان حساس متحرك بالارادة فان اعتبر حال الاحساس وعدمه فهو
النوم واليقظة وان اعتبر حال الحركة وعدمها فهو جنس الحركات
والسكنونات البدنية وهذا الحصر غير داير بين النفي والاثبات ولذلك
كان اشبه بالاستقراء واعلم ان ههنا تقسم احوال اسباب ^{من}
حيث كونها بالصحة او المرض او مشتركة بينهما فالمشتركة هي السبب الضرورية
فانها باعتبار توجب الصحة وباعتبار توجب المرض والخاصة
بالصحة اما ان يكون خاصة بها مطلقا او بنوع نوع منها او شخص
شخص وكذلك الخاصة بالمرض اما ان يكون خاصة به مطلقا او بنوع
نوع منه او شخص شخص وظهور هذا ان ههنا متبعه اقسام
احدها المشتركة من الصحة والمرض والثاني العام لانواع الصحة و
الثالث الخاص بنوع نوع منها والرابع الخاص بشخص شخص منها و
الخامس العام لانواع المرض والسادس الخاص بنوع نوع منه والسابع
الخاص بشخص شخص منه اما المشترك فقد عرفت وهو المسمى بالضرورة
واما العام لانواع الصحة فمثل الغذاء المعتدل والهوا المعتدل فانها
يوافقان المحرورين والمبرورين اما الخاص بشخص شخص منها فان
المحرورين مثلا لهم عرض يزددون فيه وكل يحصل له صحة واسباب
خاصة بها واما العام لانواع المرض فمثل اسباب العرضية فان
النشئة تارة تحدث مرضا مزاجيا وتارة تحدث مرضا آليا وتارة تحدث

مرضا مشتركا وهو الفرفق وبارة مرضا مركبا كاللورم وكذا باقي الاسباب
الاتفاقية واما الخاص بنوع نوع منه فمثل اسباب المرض المزاجي واسباب
المرض الآلي ولها واسباب الفرفق واما الخاص بشخص شخص منه فمثل
اسباب السرسام مثلا او البوسام او السرطان او اليرقان او غير ذلك
من الامراض الجزئية والى الاجناس الستة اشارة بقوله **جنس الهواء**
المحيط وبنسبها وكل **يشترى** و**جنس الهواء** والسكون **اليدنيين**
وجنس الحركات النفسانية و**جنس القهم** و**العضو** و**جنس الاستفراغ**
والاحتباس فلنقل **او لا** **جنس الهواء** واما بدلية لان الحاجة اليه اشد
لما عرفت ان الحاجة اليه في ارضه متقاربة ثم الحول الثالث **وسلو** الرابع

مستدنا بالفصل الثاني



بسم الرحمن الرحيم

باسمك اللهم بدأت كل امر ذي بال وبغنائك
الوصول الى نهاية الامال وبهدائك وقاية النفس
عن المعاصي واصلاح الاعمال واسئلك طهار القلب
بشدة العبادات والنظام عن دنس السيئات
بحرمة سيد السادات وحر الموجدات صلى الله
عليه وعلى اله الطيبين وصحبه الطاهرين المصنف
بعد ما يتمن بالبسملة بموجب الحديث النبوي الحمد لله
اي الوصف بالجمل سواء كان الوصف بالجمل مملوكا او مستحقا
للازد ومنه لغزه بالحقيقة ولم يكتف بالتسمية وان
تضمنت التسمية جهة التمجيد لاقتضاء المقام المخرج بالحمد و
حصره عليه سبحانه وتعالى مع ان المقتصر عليها لا يسمي حامدا
عن وانما اختار المصالح لانه يشعر بانه تعالى مختار في مفعله